



Cod. or.
52.

Cod. arab.
52.

H. R. M.

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20

 No. 2 
W-GERMANY

Pod. ar. 339

وینا ستاجی نعیم
دایه و بی بی شیدا
نیکو کار و دانا

بی بی محمد مراد علی

[illegible][illegible]

الحمد لله تعالى
سيرة رضي الله عنكم وفتح المسائل بحياتكم جوابكم فاضل بها البحر
كلب من اهلها لا يفسد به برجاء جرح من كل على البلاء لانه من ممتنع ببعض
من ذلك بفعل يسوع بالشرع ان يجبروا لئلا يكاد آوعل يجمع ايضا الغيا لئلا
على شراء الامور لضعفها ان لا جوابكم توجدهن والصلح عليهم ورحمت
الله وبركاته الحمد لله على مسئلة من الصلحان والعلانية بها النظم من تحصيلها
وضروية الوقت فيقال الى اعانة الرعية وبفرضيت المال او وجوده والاعتناء
راجع اليه من اوله الله ام المسلمين هو يسئل ويبحث عن ذلك ويدله التوقيين
والصلح على كل شيء انتهت الشدة من وفيا الاصل المنقولة منه وحفر المنقولة
بسمها وعليها عجب الجواب المذكور علامة السير الشيخ البغية العلم الحفظ
الى القاموس المسمى معني الحضر العلوية اذ لم له بفناء وعلم لهما بحسب الشهود
عنه فيرجع الى شهادته في اوائل طردى الاولى من على تسعة وعشرين

De Mahometana religioni.
Abi elphady.

التفسير

سید

كما في الوضوء والجماعة

بسم الله الرحمن الرحيم
صلی الله علی سیدنا و مولانا محمد بنی الخیرین و علی آله و عقبه و سلم افضل التسلیم

قال الشيخ البغية الفاضل ابو الفضل عياض بن موسى بن عياض النخعي رحمه الله و ع

الحمد لله الذي اعطانا بفضل الفقيه واجه نعمته علينا بهدرايته الى الصالح المشتمين و صل الله
على محمد بن عبد الله الكوفي صلاة الله عليه و آله و سلم و على من تبعه باحسان الى يوم الدين و قد كان احبا منا من المنفعة اشهر
ما الله و انما يتبع بقوا و رغبتا في اعتناء مجموع يشتمل على شرح كلمات مشككة و الفاحش متعلكه مما اشتملت
عليه كتب المروية و المختلطة اختلفت الروايات في بعضها و منها ما ارجح على اصله و منها و جملتها و مما اختلفت
المعنى لذلك لا اختلاف في محل على وجهين او تغاير الضراب او الخطا في احوال النسخين و من ضحك حروب مشككة
على من لم يعتن بعلم العربية و الفريب و ايمان حال منلة لا يعلم تغيير ما الا من فهم بعلم الرجال و الحرف و فرائضهم
روايات كرام شيخ من الكتب في كثير منها على الوجه الصحيح و التخصيب القبيح لترتيب عامتهم و جمهورهم
على علم المسئلة و الجواب و تعرفهم لذلك على النسخين لهم و اثار و لا غراب و فركت كثير اخرج معهم في
الذاكرة منها ثوبا و اجاد بهم في مجالس المناظرة من ذلك و اوفى عن من امكنه به علما معتزفا فاستحسن الله
تعالى على الاجابة و استوفيت الدراية في ذلك و التوفيق المظانية و اخذته الى الغرض المطلوب بيان معانيه لا بالفاظ
الافهمية الواضحة في منار الكتاب و كفية تخبر ما عن موضوعها و اخل اشتغالنا و اجولنا و من وعدا و نشرنا اثار
في ذلك نكتا من كلام المشايخ و الحرف و تغليفاتهم التي الى ما اشتغلنا من اسوار الكتاب و استنبطنا الى
تفسير ما هم و اكثر ما لم يقع في الشروح و كانت له في ذلك و لا انكشف له في التعالين من لنتهم العبارة لبايها و تشكل
المنفعة لزار سماء و ارضها و الله اسئل عصة تغني شهور النفس و و اعينها و توفيقا في نشر الينا مع الطاعة و ما
عينا بعزته **في كتابنا في منار الكتاب** التي حملناها بها و اءا امنا لنا شيئا و خذنا الى
مؤلفنا رحمه الله جميعهم و من من هو و التعليل و الرواية كتنين و اقتصر من كتبنا على ما افادنا و ففراة بلطف و من
بغزاة عيون في جميع كتب المروية و المختلطة بمرية فزجته در من الله على الشيخ البغية ايد محمدر بن الرحمن بن محمد
بن عتاب رحمه الله مستسبح و ختمها به و عارضت كتابا ياحل اليه العيون و حريش في جميع ذلك على ابيه غلبه
بكر بن الرحمن بن احمد النخعي عن ابي ابراهيم عن ابي ابراهيم عن اخيه بن خالد عن صخر بن و ضاح و ابراهيم بن محمد
ابن باز و ابراهيم بن قاسم بن سلال عن محمد بن سميع السرجي **قال ابو عبد الله بن عتاب** و حريش بها ايضا
ابو القاسم خليف بن يحيى البهزي عن ابي المطرب عن عبد الرحمن بن عيسى بن مرزاج عن اخيه بن خالد **قال** خليف بن
يحيى بن عتاب ايضا ابو محمد بن ابي العكاب عن عبد الله بن يوسف عن ابن و ضاح عن محمد بن **قال** الفاضل ابو
الفضل عياض بن موسى بن عياض النخعي رحمه الله عنه و فرائد الكثير منها على جهة التفسير و التمايح ايضا بسنة
حرمها الله على البغية الفاضل ابي عبد الله محمد بن عيسى النخعي رحمه الله في سنة سبع و تسعين و بعد ما و ناظرني
عليه فيما عرفت من قبل من التاريخ و غيره و فرائد علينا اكثر مما يلفه و اجازني جملتها و حريش بها عن الفاضل
ابي عبد الله محمد بن خليف بن المواكب عن ابي الوليد محمد بن عبد الله بن ميعل عن اخيه محمد بن عبد الله بن ابراهيم

نسخ

نسخ

[illegible]

وحيث غسل فيلضعب توفيت الفريه **فألك** **وآلف** ولما شبه عجزا في ربه الوجوب لما
نعم اليه القابض ويد اعليه تخصيصا لما يترك وأنه اعلم من ارفه الضمان ولا حجة لمن قال انه ضعب العجز
يث بقوله ولا الله في ما خفيته فليس في من امل بركة، وافل المراء ما خفيته في فناء، وما حكمة الله
في من العباد، او يكون من اعلى مرتبة من من القياس على خبر الواحد ومو من رتب جماعة من العقما
لا اصوليت ومن امتنا البقرات يتن وحده الله من رتب ملك واستغفروا الخلاف من قوله في من الاصل
من كذا من قوله من اوم من مسألة الفوعة ومن مسألة المحررة والقياس من في الاصول الاخرى في اعتبار
التجاسات ويوتر من الاول في قوله في المصنوع ليس غسل الانا سبع مرات من الامر اللازم وقال
يفصل وقال من تاو على مرتبة ان غطله تغبر واجب بكما يروى في رواية ابن زوين عته من ارفه الكفاح
ولتسوية مع الله فيها واغ الكلب بلغ بالفتح فيها **فألوله** والمرا انهم منه لانه مما يتخبر
الناس كرا عن شيخنا في مجز وعن غيره لا يما ورواية شيخنا الفاي في عجز الله عن الفاض
اني عن رواية بن المراء لا يما يعني المراء والكلب المنزور قبله وفي رواية في عجزا في قال يشبه ان يكون
من كلام شيخنا اشتل انفسهم من، الكلمة ومن قوله في الكتاب وكان من الكلب كانه من امثل
البيت وليس كثير، من السباع ان مرتبة المروية في غسل لانه من الكلب الماء وز في التباية، على
اخر القول لملك وفرق بين فيه لانه لم يفل مما ابيع العتادة، وانما كرا عتادة الناس في العتادة ما ونا
من يتخبرون منها ما يجوز ما **اليعود** **فألوله** لانه بلعاب الكلب يصب ثوب الرجل وقاله
ربيعه وقال ابن شهاب لانه ان يصحوت اليه من الكلب ان تتوضا به كذا في نفعه وروايته وقال ربيعة
وان شهاب وانه كرا الحلة فيما قول ربيعة في من كرا في تله وزا في رواية شيخنا في مجز وقاله
ملك **فألوله** في ربه عليه كبر في ما يما في بكنه ولعله علم انه مما / اياكل الجيب او حكم
بالفان ولا اكثر من الكبر والاصبع فيه لغات عشرين والكلمة على افعال كيف شيت تصب والعا
شرا ضوع فانه ابو عمر المحزون **فألوله** ما / لا يفسر الثوب فلا يعبر المنا يعني ينفسر بنجر
فألوله بين لم يجر لا ماء شرب فيه خراج تاكل التمر فليتم ولا يتوضا به حمله بعضهم
على كرامس، وفي اشارة الشيخ ابي مجز وحمله الفاي ابو مجز على انه يجوز في العتادة وان معناه / لا يقطر
على الوضوء به في التيمم بل يجمع على الفاي في الماء المشكوب فيه واختج لاعتادة الصلاة
للمتوضي به في الوقت وحمل من غير، لاجل الخلاف في اصل المتوضي به في صلاة مختلف فيها
قال المرولي رحمه الله وليس اصل ان القابض جمع الكرم في مسابله وانما مو من رتب
عجز، **وعثمان النهدي** يفتح التمر ينسب اليه في من من التمر فيمسلة من فصاحة
وله في كسر التمر، وتسنير الزاي **وعيسى بن ابي عيسى** الحنابلة يقول بان الحلة المملة
والتمر من ينع الحنابلة ويقال بالحلة المنجدة وبالباء بواحدة، تحتها من بيع الحبيب ومزور والتمر عليه
الاباء ونفا الحنابلة بالياء باثني تحتها من الحنابلة كان يغفل من، الثلاثة اشياء **فألوله** بالذ
عامة ايجلون من عليه روي بالباء والفاء معاني كتب ابن من الفاي وعجزا في عتاك وابن المراء
الفاي وخروفا من روى بالفاء ربه الخيم المتفوض وبالفاء ربه، على الله تعالى برب من يجلي من الحلة
حكة ومن مؤمن لغير **فألوله** حشوشكم بالحلة المملة المضمومة وشيخان معجمان يعني
المزاحيف والكشف واصلت من الحشوش ومن معجم انتم يقول من ابيع الحلة وضمها وكا شرا

على

وَأَمَّا الْيَهُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَيْسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَا لَهُمْ مِنْ دِينِنَا فَاعْبُدُوا اللَّهَ وَمَا شَاءُوا مِنْ دُونِهِ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطَةً فَلَا إِلَى اللَّهِ إِلَهٌ غَيْرُهُ ۚ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ۚ

والمختص بالحق والتملة

يستورد بها عن الحاجة أو من الحشر بالفتح وهو الرزق لأنه يشبه في الثقب أنه يبرز منه فيها الحماير
الكتاب في استقبال القبلة واستنساخها في المزارع والقرى الجوانب في المواضع وغيرها من غير
ضرورة لقوله إنما عني بذلك الحماير والقبلي ولم يعين المزارع والقرى الجوانب بحامضة الرزق أمراً
إلى القبلة ولا مشقة عليهم في الاستنساخ وهو ما يدل على صحة ما ذهبنا إليه من أن ثقب شئنا أبو الوليد
خلاف ما قاله في الجملة من أن ثقب القبلة المشقة وغزو في المختصر وفيه أيضاً جاذبة لرك
في الصحيح أنه كان علينا جبروداً واختلاف في معنى قولنا في الجملة في المختصر وفيه أيضاً جاذبة لرك
أجاز في الصحاح وغيره ما يستقبل القبلة ومشتق من ثقب القبلة والثقب في الثقب وغيره وقال في الجواز
في الميز وقاله القاسم والاختلاف في الوجهين من الوجهين والاختلاف بين علي لرك لتفخيم الغلبة فيمنع
من ذلك في الجميع أو من المصلين خلفه بيباح أنه كان يشار كيف كان يابنهم **والاستنساخ**
عنه موضع الحث بالماء وأصله إزالة الجبرود من الحث وسمي بخول الاستنساخ من يفعله بخبره من الأثر
عن ابن الناصر وهو ما ارتفع من الأثر وفريقاً أيضاً إزالة الجبرود من الحث وسمي بخول الاستنساخ من يفعله بخبره من الأثر
يسمى استنساخاً من قولهم نجوت العمود أنه أفسرته وفيل من التجار وهو الخلد من الشئ وأما إزالة لرك
عنه بغير تخلص منه وسمي استنساخاً من الجار وسمي الجارة الصغيرة التي يزال بها وفيل من الاستنساخ
بالجوز والجر لأنه يكسب الموضع كما يكسب البحر وسمي أيضاً استنساخاً وأصله مكسب ومشتق
لتكسبه الموضع بإزالة الأثر عنه **والاحليل** بكسر الهمزة ثقب الزر من حيث يخرج البول
وقوله من استنساخاً بالحجارة وقوله بغير ما يثقب بالماء حتى يثقبه ويرى موضع الحث
وقوله من يثقب لرك في ما عرى موضع الاستنساخ فاستنساخاً جوية (أما) على أنه فيما تحت موضع
التجو لا فيما عرى (أما) القام خلد به (أما) ثقب أبو عمران **وقوله** في العزق بين الأعمام والأولاد
لا تترك تركل الحومنا وتثقب الثامنا ومنه (أما) الحومنا (أما) الثامنا ليل أن لا يمان لما حق التثقب
في الخيل والبغال والحمير في الزاوية الشريفة والاختلاف في الجاهل بين الكرامة والتثريب ومنه أممو
المفروق وفروغ عن مثل جواز ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر
أقول المنع على (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر
المنعلة وسكون الجاهل المنعلة مفروغ ومنه (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر
المعجزة بغير ما يثقب كذا رواه بعضهم فاه بالصلاء المنعلة المشقة من الفهم وكذا في غير
الحث في بعض كتبه وسمي روايتاً عن ابن عثاب قال في وضاح وهو الصواب ووقع في رواية شارح البخاري
في الكبير في رواية حماد فاه في عمن بالشك والصواب أن ثقب الله ما تقدم من قول ابن وضاح
وقوله في البخاري عن أبيه استنساخاً حريشاً فممن مؤلف يعقوب الفتيحي وكذا في فاه فاه فصحت
على عمن غير العزيز وهو أمير المدينة فعزيت ابن وضاح (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر
بأنهم يصنع الغيث وفيه ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر ومنه (أما) ثقب الأثر
ابن الزبائير بالفتح لا غير **وقوله** في من الحث به أوه ما حين يثقب في حين ذهب الحاجة
ومن ما حوته من البراءة بفتح البناء وهو الغض المتشعب من الأثر كما هو أثير من البراءة بفتح البناء
من الثامر فسمي الحث به واشتق بقله منه لما عملوا به في الغابة وأصله المكنس من البراءة والبراءة
أوه بكسر الهمزة مفتحة المشقة وشبهه من البراءة المشقة في ثقب لرك **وقوله** شفاء من القمار

الضفار

والحجر
لبن

بالبحر بان وجوه من ردة فيمن ان يكون من البحر فتكلمن بنفسه الى ملك وزول عنه الوضوء وتتبع
 ما فرعه عنه كما قال في حديث القاسم ان الشتران قد غثت فان شرب الماء وفي الخبر لا يرد فعل
 موافق ويجوز النظم في الغسل في الغسل بالماء والة عنه **وقوله** لما تحت ثوبه مرحة مفاد
 كلة في المستحس **والصلوات** بن زبير يفتح الصاد واخر ثابته ثنتين قومنا واخر زبير بن
 تكسر وتفتح بغير ما ان ياتين تحتها اضعف زبير وكثير في المرونة الصلت بضم الصاد والثاء ولا
 زبير بالياء او الجواحر وماء ان مشهور ان في غيرنا **والفصل** في الاشارة بالزاد ومن المفرد
 بن عمر والنسابة وماله الكسبي ايضا ومورد حقيقة من مرأى بن زبير في قوله ان لا شوبه ان لا شوبه بن
 يغوث كان ثوبا فشمز به **وقوله** فيمن قتلته امرأة على غير الفم او قتلها منو على غير
 الفم في التزمتها فقلته الوضوء وان لم يتكلم ولم يمشه فلا وضوء عليه فاشترط في غير الفم ليل
 على انه لا يشترط وجوب الذرة في القبلة على الفم ولا ضرورة ما جسيما ومن قول مالك في الجموعة
 وفيه ليل على ان القبلة لا تنفص الوضوء لان في حصرها الذرة ومن المتصور من غير الفم في حصر
 انه يجوز غير من شيوخنا **وقوله** لما ان يبله لرك او يبله ليل على ان تجرد الانعاج وان لم
 تفرق لرك ان فارت من غير منفس الوضوء ومن آخر لقول بن عمر بن مالك في مجرد الانعاج وفيه ان يكون وضوء
 عليه لما ان يبله ومن رواية ابن نافع عن مالك وياقوت البجلي على المرونة ايجاب الوضوء له وماله ايعير
 لا مشكلة المرونة مع ما دينة ومن الناس من قوله انه المص زوجته فلا وضوء عليه لما ان يبله او يبله قد
 فليست مائة ايجز الانعاج وقول مالك في رواية علي بن ابي الحسن عليه غسل الثنية انما عليه غسل
 نه كذا ليس في المرونة كلة وفعلنا بغير شيوخنا وقال في مالك على من رتب شحون والمقاربة وانما
 البغراء يجوز وفي رواية ابن زبيل عن مالك ان يفسل منه الاموضع الالة او سواد ليل فلو ان كان فبطل الوضوء
 نمتل عليه وثاقل الفوايق قوله ومنوا شتر من التوابية لا يشترط منه **وقوله** ليس على الرجل
 غسل الثنية لما ان يمشي ان يحميها منه شيء ما او الحاسر الكلام انه ان خشع غسل وان الحس يفسل
 في شدة التجماسة ولا يفتح جلاب الشك لقوله في الموضع الاخر والتصح صهر لكان ما شتم فيه بغير كماله
 ابن شعبان عن من يمشي فيهما في التصح ويخرج منها فوا في اية رجة من فتر ان التصح اما حياء في الشك
 رجة خارجة عن القياس فلا يقاس عليها **والفصل** في غسل يفسل منها ما يفسل منها ما امت مسئلة وذلك
 غير موجود في الاعتصام وياقوت قال في نسخة ان مالك اكلم اهل الحس في غسل وانما الجواب
 في الاخر **ومسألة** في الرجل يبول في الزبد لا يزال يخلع منه باس من اباءه ففك **وقوله** فيمن
 شك فلم يزل يترث بغير الوضوء ان لا يلبس وضوء بمسألة من شك فلم يزل يترث الا ان اصله ان يتقافل
 الشك مائة امتارة في معناه بغير الشيوخ والشارح والارة في فيه وكأنه اختمل عن ان
 تلغى الشك في الحدث وينبغي ان يفسر بغيره ويأخذ من قوله في بغير وضوء وحكي
 نحو مائة التاويل ابن ابي عمير قال ومرا على تفسير مالك **قال السؤل** وليس
 حوله ملك موجه الاثر كيف قال بمسألة من شك في خلافة واليقين مثله في مسئلة ان لا يوتى
 الصلاة لا يلبس من اسو اليه بن عيسى ويرجى حوله ما اذا را العبر على ان لا يزل خلافة
 الا طهارة يتبعها ولا يرا الاثر في خلافة الحراء عليه شكوه في خلافة متفرقة فيسأل الغناء وابن
 على كتمان متيقنة مسانعة تزحل ملكه خلافة ومرا حجة مسئلة الشك في الثلاث الركعات

في حصة
 من ما تحت ثوبه
 من حصة

على المرونة نفس
 عليه

في

عن ابن عمر وكره في كتاب ابن عمر وغيره من عزة او تخرج منه وبين الروايتين من رواية علي الرواية
لازل لا يوجب الوضوء في شرا مع الغزوة لا تخرج من الرواية الاخرى بل منه مع شرا لا الغزوة وان لم يتر
وقد اختلف شيوخنا في من اعلى يقتضي الروايتين واختلف المختصون في علمنا قال ابن ابي عمير في قوله بغير شرا
في قوله بغير شرا وانما كان منه ذلك لكون عزة او تخرج من قوله الوضوء من رواية من يوجب الوضوء عزة او تخرج
فخرج منه رواية القرويين او تخرج من رواية مثلها واختلف الفقهاء في قوله بغير شرا يخرج منه المرة بغير المرة
مثل ان يخل في شرا فيه على الوجه الذي لا يشك فيه **والجواب** في بعض الجاهل
اضلنا البقر والمحبت بغير من اعمال المنظمين وقرباتهم في ذلك الواجب والاشياء والجمع والمزج والموثوق ومن
في الجمع اجتناب وفيه اخل في المحالفة فالواقف من كلام العرب اجتناب الرجل ان يخالط امرأة ولا يخل من اخر
المعنى لا ان يخالط من الغريب منها او حوز جنبه لجنبها كما قال تعالى والصلح بالجنب فيل انما الزوج
وقوله في المتن وفيه ما به وبغير الوضوء اشترى بغير المشيخة بقوله ما به على ان من يترك ابن القاسم ان لا
يفسر من المتن في موضع الا ذكر ذلك كما قال محققنا ولو على ظاهر رواية علي **وقوله** ان اشتك من
الزوجة في قلبه في الفحيم وابو عبيد في المصنف من الحرف بكسر الهمزة والتاء وكره في قوله في قوله
ضالاج وعينه وقال يعقوب وايضا انزلة بالفتح قال وانزلة الشرا برة وانزلة الغيث مثله والفقهاء يقولون
بالفتح وينسبونه جمعاً وانراهم التجمع بفتح الحاء وفيه التجمع بالفتح مجزئ من ابلد ينسبون في مريه
لن ولم فيه سمي ابوهم بذلك ليعلم انه جمع عن ارضه وبصر عينا واسمه حسن بن عمر وضبطه الشيخ ابو
محمد بن الحسن بن يوسف كنيته بالاشكان يعني الحاء **وقوله** في باب التمسك فكر فكر كرام في روايتي
فيه وفي الباب بقر في الوضوء بفتح القاف والطاء والتاء فيهما بعد الماضيا وحبك اخرون فكر فكر سكون
الحاء وثبتوا الزايم ما مصررا وحكت الروايتان عن القاسم وكما سرت في التماسك فيل على انكار
ملا في تحرير الفرض في التمسك وانه لا يقول لا يتوضأ من الحي حتى يفكر ويميل او يحسن الماك في الوضوء
الفكر والسيلان وفروغ في لا سرتي وسمعت يترك لكون الناس في الحي ولم يترك الوضوء فان
فضل في علمه لم يترك فكر الماك في الوضوء انه لو لم يفكر لم يترك الا مشحوا وانما انزل الشرح وقال
ان محققنا كما في قوله انه اذا اياه انه ليس من حر الوضوء ان يمسك او يفكر ويؤجل **وقوله**
له ان لا يجزئ بغير من مثل الحريرة بفتح الحاء المعجمة تصغير حريرة وهو مثل قوله في الحريرة
لا اخر تحرير لولو قال القاسم ابو الوليد البجلي كرا انما مائة ان اللبكيان من جميع الكرو والدا
شياروي عن ابنه من المهر من كبر في مضرب في الموصاف انه قال مثل الحريرة براءين وحاء كلنا
غير معجمة فيكون على من اشبهها بها في حداثتها ولونها وفي قول عمر حجه لم يحسب مائة
من به مسلم وموقوف من خلاف الا ان في مسلمة وفيه هب بغير شيوخنا الذي انكره اخضر واستحسن
منه لان من له رخصة فلا اعتراة الى غير ذلك ان كان من صالحا فاضلا لا غير فان فعل اجزاء وفيه
به من محسن ان لا ينعى الحي الكثر في الاعلاء حتى يفكر ويؤمل انكره ملة بغير شرا ومن يترك ابن
السيب انه لا ينعى على من وان فكر وقال **مسلم** البولي مسلم بكسر اللام في الثاني
وفتحها في المستقبل ومثا اتصل جرم ومنها التمسك لانها لا ينعى بغير وسلمة الرجل
والبر من شمسها **وقوله** في البلاء غير انصح ما تحت قوله بالما والمة عنه يكون
النصح بمعنى الرش مشا وقيل في معنى الصب وباء النصح مشا بغير عن ما به لينتشر الموضع

غير

[illegible]

والتي منهن يكثر والحمد لله بالجميع المشهور بالمواد ووه مما سواه في عزه لا يستغنا وبني المنافع المشفوعة بالجميع
منها لا انفك ولا ضل البشري التي لا تخفى بها والحمد لله بشكر المنيق والتمتع **وقوله** سبل رجل اصابته السمات
حتى استنفع منها الماء كذا من رجل في رواية يفتح التراب وفتح الجميع اربل عز وجل نزل به من السماء النازلة وعلى
من النازلة وعلى من اخترع المسئلة المختصرون وقال بعضهم رجل بكسر الراء وسكون الجيم وتاؤه موضع رجل
لا سنان او البهيمة في الكمين يستنفع بهما ماء المخور وفيه بالمواد رجل ابراه اصابته مائة من ماء حتى استنفع من الماء الذي
اصابه شئ وسمعت القاضي ابا عبد الله في آخر يقول التامور رجل بكسر الراء وفتح الجميع ومتى مضى الماء من الخوض
ولا في الشئ واثبت اسماء مع قوله فان يجب له الماء فان يتيقن بولائه لم يفصر المضائل والاعجاء وانما فصر
ما سماه مما استنفع به اذ **وقوله** انه يخاف ان يكون فيه زنا قال لا بأس به لم يرد ان يترأى في الطريق والجراد والشئ
بالمزني التي يكون فيها الزنا وانما الزناك واليا من باليتبع من ذلك ولا يجوز الصلوات فيها الا من ضرورة وانما انما
يجوز من الارضين وان جردان يكون فيهما زنا بخلاف الخزان التي يكثر فيها **مسئلة** مياه العلوات بصيها
الرجل من انتقت ولا يربى من اي شئ عمل في موضعين اية زنا جواب ابن القاسم فيها انه لا بأس به كذا جاء في غير
المروية لقوله بغير مسئلة البير تفتش من الحماء وتكون له امانة لا بأس بالوضوء فيها قال ومائة امشله ويجوز ان
تكون مع مسئلة ان كانت انتقت من حماء او غنوما ولم يجب عن مسئلة الماء من من ماء انتقت ولمائة المختصر
الذي اذ في الجواب فيها لم يرد مما انتقت **مسئلة** اغتسال الجنب في الغضبية وقوله لا خير فيه
فعله ابن ابي عمير عن بعض شيوخه على انه دخلنا قبل غسل ما به من اية في حمله ابو محمد على انه كان لم يثر
في زنه اية في قال لا تلهى تظلموه مرة ومن اشعر به لانه مثل جوابه في الماء المستعمل خواتم ذهب بعض الشيوخ
في ان جوابه في الكتاب فيها انه لم يفعل فلذلك شدة ابتداء عليه لما روى من الشئ عن ارا غتسال في الماء
الراجح ولو قيل عن فعله لكان جوابه فيهما سجوابه في مسئلة الخوض انه ان كان غسل ما به من اية في ولا يفصر
ما و في حديث القاسم وسالم لسائله الجنب خالصه بان لا ان يخرجه بفضح الالب وفتح الراء على خبر القاضي
هذا عنهما الزاوي **وقوله** فيمن تيمم على موضعين يحس بغير ماء اية في الوقت فمتر اقول يخرج انما
لم يثر في امره ولو كانت كذلك لكانت كذا المنة وتوضا به **وعنه** بن مينا بكسر الجيم ممنزوه
وان كان لفض الميئاه وموم في البعض ميز ويصير **ومعاوية** بن خزيمة بن عجلان مضمومة متممة بغير ماء ال
فمثلة مفتوحة ويا التصغير واخر جميع **وقوله** عز وجل يفتح العترة وسكون الراء لا اله عليه **والفسنة**
يقبح القبا والشتر يشبه الخوخ والكنة مشتكية وقيل مما سوا **وبكسر** بن الاشج بـ الشين
المعجمة والجميع وكل ما في مثل الكتاب على يفتح العترة وكسر اللام لا اسم المشهور **لا** على بن زياد
واشبه موضع ابن عبد الله ايقال بالفتح وفتح اللام على التصغير يقال كبر ايقال بالفتح البعث الضمير
وفي باب على بالفتح ادخله وكن اية موسى يقول ااجعل لي حلالا يصغر لي شئ اية وجره رباح يفتح
الراء وباء بواحد من اموات الجميع والمغروب الحية سواء خطا وكان بعض شيوخنا يزويه بالتوجهين
بالا وواو بكسر الراء وباء بالفتح ثمن ثمنها وحكاها لثا عن اية من وان من راج وحكاها لثا عنه ايضا اية ابو
الغضن شجنا **وقوله** في الجنب يفتح من غسله في اية لا بأس به ولا يستكصاع الا خسران من ماء
وه كس عن محمد بن سيرين ان الذي جرد من رجمة رثنا مما سوا اذع من من الحامر ما انتفع من الازخ وعليه حله
النام وهذه اذا كان المفصل حيا من الا فمخرزا لا تثبت فيه نجاسة فان لم يكن كذلك وكان يما
فيه ويستنفع الماء فيه فهو نجس ويحس ما كل من من من الماء كل ما اصابه وعلى كل حال فينكره النبوا

وقال معرواية ابن واضح فيما بلغني **قال ابن** رحمه الله وهو الصواب وذكر له ذكر البخاري وذكر له هذا الخبر ليقوله في المرونة بسنن المرونة بعينه وضبطه نصبه بشا بالثنتين فوفها وغن من فحمة من تغلب ابن وادويه عن ابيه عن كميل كرا صوابه وهي روايتنا بالفتح وفي بعض النسخ عن كميل بالفتح وكرا هو في كتاب في المرونة وهو ضا حكا وكميل ايضا من اخشاب علي بن ابي طالب رضي الله عنه اخر في كتاب ابن المزابي لغزو جني عن ابيه ثم ذكر في اخر الكتاب وكيع عن حماد بن عمار عن ابي الربيع التميمي مثل القتب ما وا عن كميل عن ابيه رايت عليا خاض من المطر واخر قوله عن ابيه خلاف ما قالوا لا كرا كتمته من كتاب ابن عتار وليس هو في كل الكتب وذكر الخبي عن حماد لا عن ابيه ولم يذكر وكيع بيته وفي اخر خلاف ما قلناه **وقوله** ما المكنى المستنوع بعض الفلاب وقوله في المصلح من يري ثوبه ما ييسر الوتره لم ازيه باسا مغنا مما ليس في نزع مشقة ولا يشغل عن الصلاة كنزع الفلمس والردا والقمامة والازار وشبهه من اعلة الخبة الغل وفريه والقابسي يقول ابن عمه اشاء ولو كان فيضا جزاء من الفعل الذي يؤمن اخذ اح الصلاة لا يفسر ما كثير وتامل قوله يفصل قليل التيم وكثير وان كان مع كتاب **وقوله** في البرا عيت الله ايقا حشر غسله وان كان متعا حشر لم يغسل قال ودم الرباب يفصل فبيته كميل على ما ذهب اليه من شغل من التيم في نزع من البرا عيت الله لا يبقه منه ويشفع الرباب لانه يغزو وكرا من من الكلام ايضا غسل الرمال وان كانت قليلة معبوت في الصلاة عنها كما في كتاب ابن حبيب وانما يغني عنه في حكم الصلاة الله وفوت به خلاف ما اشار اليه الترمذي من انه معبوت عن غسله في القليل **وقوله** في المصلح بالنجاسة يقطع الصلاة ويشتا بنما باقامة جبرين كان مع امام او وحس ليس من الا التفتات الى تحرير الاقامة الله انلزم المأموم وانما هو لتصلح حكم المأموم والجز في فطما الا ان يكون له ثوب ما آخر ما يستويان ايضا في ان الاقامة عليه ما او يكون الاما ح فراكل الصلاة بفرا من نزع من اثاره او غسل ما به فيستويان ايضا في استيتاب الا فامة وذهب بعض الشيوخ الى ان تمر المسئلة تزل على ان كل من فكم صلاته لا من ارجبه انه يعيل الاقامة فزت الفطع من الاقامة الاولى او بغير لانه اما فصر بما او اما فطع فلا يصلح بما غير ما فكم بخلاف انه انما في حوله للصلاة بغير الاقامة قليلا العز او لرعاء الاحاله لا تفصح **وقوله** في الذي يري النجاسة في ثوبه قبل ان يدخل في الصلاة قال مؤمنا الله يفعل به كما يفعل فيما بصرت لك كرا وفقت المسئلة مشورة في الشر الروايات وثامنا في بعض الروايات وكرا في المبحور فيمن حتى في الصلاة وكرا كانت معجزة في كتاب الفاي ابي عبد الله بالجواب **فيما اجوابه في التي قبلنا** **وقوله** بنت يمان يفتح الحدا المعجزة وابو مينايا بالثنتين ثمتها مفتوحة وبين ممثلة خبيقة **وقوله** عن منامع ابن عمر بالابوا مشورة الزاء وهو الشروا بالميل للنوع وقيل بل يفتح بالتزول اخر القيل والابوا يفتح المنز ومكون البنا بواحدة مرق موضع من عمل المزيبة على من حلة من الجمعية وامر ابن عمر في من الخبر لليل وفي ثوبها ختمام بالاعادة بقر خروج الوقت خلاف عن بعض الشيوخ لقول ملا ومثله ليل قول مختون في الكتاب وقا بعضهم لعل الصلي به كان عالما به خاملا باليلز به فيكون وقا **وقوله** في باب الجبابرة والمرارة بماء المنزلة كرا روتنا من غير ابن واضح وابن الغامع عن مختون في مزاره الحيوان في من الصغرا امنا اوله العتراء في آذ المسئلة التي قبلنا في الجبابرة وروينا من غير ابن ابراهيم من عن مختون في الزاء كرا في في انما كان رجل **وجز به** بن الماز واسمه حنبل مصغر **وقوله** بال فاما ومسح على ذقنه انما حين توفت والخروج مرق **وجباب** انما ليس يفتح المنز بقرسانون سالمة وضم الباء بغير ما بواحد وبالماء

التي هي في الشرب والارح اختتامه في الماء تجوز من و الخجاسات التي لم تغش ما عليها من شر تجوز في الماء
انما مع ان عمل عليه التماسه من الارض في جنب الصامر منها قليلا وتكون في الكثير غير معتبر مع ان اعتبار
التجوز في بعض علامات الاصل المائي المتزوج وهو من الارض واسر وفيل معني قوله في الكتاب بالاعتماد في الو
قن الارض تسبغ عليها الرياح الشرب فخر اختلاف التجسس منها بقي وكان مرتبا حرم من في قوله ان التيمع
نحو الارض الخمسة مختلف فيه هل يحير الارض والارض وان لم يكن في هذا التماسه بخلاف الماء عمل الماء
التجاسه ما لم تغلبه وفير يكون عمن معني قوله يعين في الوقت من عاء لقول من يقول ان جعل في الارض
كهور وما هو من رب الحسن وعثر من الخبيثه واللو ميتين يقولون ان الشمس تنزل التجاسه لانهم يمنعون
التيمع عليها ويجوز الصلاة عليها وفي حديث ثمانية عشر عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن ابي
عن عبد الله بن ابي شيوخنا وكان في اهل ابن عتيك خارجا وقال كذا عن ابينا وفي اهل كتابه
واحيى ابن ابي عن عبد الله بن ابي شيوخنا وكان في اهل ابن عتيك خارجا وقال كذا عن ابينا وفي اهل كتابه
مضمومة ابن ابي شيوخنا وكان في اهل ابن عتيك خارجا وقال كذا عن ابينا وفي اهل كتابه
الذي ذكره اهل علم الاثر وضع في بعض روايات الارض ميتين في اسمه اياته بضع المزة وفي كتابه
بشيتن منها وان كان في الارض وضاح **وعب** يعرب بفتح الميم وضع المشتغل وهي اللغة
الفصحى وفيه يعرب بفتح الميم وضع المشتغل وهي اللغة
فلا الخيال ان قدر بها وفيه من الصبر وقيل واشتغال من روعه ميمون الاخر وكذا في الفقه ممنون
الاخر **وابن الحسن** الذي في بعض الروايات اخت الزاوية في نفسه وان في مشوخة بن مائون **وقيل**
بن الحسين فيمن لم يقطع عنه الدم يومئذ ايماء ممنون ايضا في ابن مشوخة اما يومئذ لم يكن به ملاذ
وزنه من ضا بحدوده وفيه من قول ابن الفقيه من اجله براج ثم شبه ثيابه لو كان ابيض وقال ابن حبيب
يومئذ وليس عليه ان يركع وسجد فتكلم في عليه ثيابه وخلاهما في الثاني على الخلاف في مرا
عك القرن في الماء ومما اهل في عليه مسابله في الصلاة وعمن ما ولقبه المروية في بنا الراعب
يل من اول مشوخة على ثيابه وان كان في **ومسألة** في الصلاة الاولى في باب التيمع في الصلاة وكذا
تأمل ان ثيابه من ثيابه في الكتاب كماله في العتية ونصه ابن مشوخة واضبع خلاف ما قاله ابن
حبيب واختلفوا في تأويل من ثيابه في الكتاب متي يني فيها ان من ثيابه فيه انه لا يحل له البناء الا لمن
صلى لغة بغير ثيابه **وعب** في الاخرى ثيابه العتية والام يشي وان ترا الصلاة بملفاته واخراج
وفي ابن من ثيابه ثيابه على الاخرى فان لم يتم ركعة وفيل الكتاب من قوله لا يشي على اخرج ولا غير الا
في الجمعة قال شيخنا ابو الوليد ومما في المروية عمن ثيابه في رواية ابن من **ومسألة**
الجور من ثيابه المروية في بعض النسخ الجور من اذا المشوخة مكان الجور موثقة وفي نسخ الجور موثقة حيث وفيه
ولم يترك الجور من فيه ثيابه جملة المقتل والعيبه في قوله ان كان اشعلما واغلا ما جلد عثرون
في الفقيهين او المشوخة رويها عن ابن عتيك وسبب اثبات ثيابه في بعض الروايات ومما في ثيابه
ثيابه في بعض المختصرين واشفعه عمن ولش من بخر الجور موثقة بالحق الفقيه او بلبس خف على
في اخرجان من المروية لانه اذا خذ المشوخة باث مشوخة من ليس خفيش على خفيش قال في نسخ (راشد) منها
ثم قال ان الغايه وكان في الجور موثقة ومما في المشوخة ومما في المشوخة ومما في المشوخة
واما خفيش من غير جلد خن عليها جلد على ما جاء في كلامنا في الكتاب وقال بعض المتأخرين

خلاف من يقول

في الغسل وقوله النبي صلى الله عليه وسلم عنه وقال ان عاقبة الصواب منته خريجه التي منه وقوله
 في باب عز وجل والجنب والعماء ابن وهب اخبرني ابن لمينة والليث وعزرون الخمار عن ابن ابي حبيب عن
 سويد بن قيس ان ام حبيبة كزاروا شيوخنا ورفع ليحيى عن سويد بن قيس عن عروة بن حريج عن
 معاوية بن ابي سفيان سمعت ام حبيبة قال ابن عتيك وهو الصواب **وقوله** وتضعف المرأة شعربا
 يفتح الثابت والفتن المعجمة واخر ثلث مثله ومغناه تضعف وتضعف وتضعف وتضعف وتضعف وتضعف
 ليزاحله الماء **وقوله** ثلاث حبات يلقبك ثم اغتر به بالزاي مغني تضعف او لا اي شيء يربيه عليه واعني
وقوله يغتر بك بغل مستعمل في رواية ابن وضاح وقال كزارية، علينا منحور ومرو الوجه والصواب
 وفي رواية ابن بان يكسبك تشبه كعب والخطاب في الكلمة لراؤا انما سلا كرا **والحشبة** يفتح الشين
 الهم، ومروا من الذكر **والخمار** بن بهان يفتح المترو وسكون الباء **والحفن** يفتح الحاء وسكون القاف
 تعني الحرف المخرج وثقله بالاضطرار وفي اخر الباب ابن وهب عن الثوري يفتح القين الممثلة وكسر الزاي عن
 التميمي عن عبيد بن الله عن عمرو بن دينار عن ابن عتيك وابن المراكبي وفي ثواب ابن ميمون عن ابن عتيك عن مصفر
 وضاح قال وهو الصواب **وابن عتيك** المروزي عن ابن عتيك الغين المعجمة وكها، فيثوثة ممثلة
وقوله في مسألة البري عمل رجليه وخاف من ابراهيم الخماري، فيل لانه ظن انه الكحل خماره بغسلها
 بغين نية الظهار ووضعها وقال القاهي ابو محمد لانه لم يفصر، وليس بمنزلة لو كان في المجلس يغني في متوقفا
 لانه ماء ام فيه بلفظا فان لم النية مشكك فله ان يضع يده في المجلس من اجله لانه لا يوقل واحتاج الى اخرى
قال المؤلف رحمه الله وعلى من الزكوان يشوحن بضعة من اذن عن بلما مع براسه نسي غسل
 رجليه بغسلها بحينه من حين او غير، لا خرا، اتصال العمل **وقوله** من اغابه غشيان في الصلاة يفتح الغين
 المعجمة والثاء المشددة وبابا تفتش تحتها من تحت المقرة وهو عما لفي **وفي الصلاة** بثياب امثل
 الزنة وكيع عن فضيل بن عياض كزارونا، وفي اخر ابن عتيك بن ميمون عن فضيل بن عياض ومنه وكيع
 مصلح في اكثر الاصول وجرت في بعض اصحابنا عن ابن وضاح ليس لابن ميمون في الوضوء ولا في الصلاة ولا
 في الميوج يغني في المروية شيئا انما هو لو كيع وليس لو كيع في الضياع ولا في الزكاة ولا في التزويج ولا في الشهادة
 شيئا **انما هي** ابن ميمون قال ابن وضاح بامنا التي في ثياب وكيع ففرانما يغني شحون عليه في ثيابه وامنا التي لابن
 ميمون فاخبرني موسى ان شحونا اخر مناسه مسالة **وقوله** فيمن تيمم على موضع حجر او اصابه البول او
 الفرس مع من ماء ام في الوقت وشبهه لم يوضأ، غير كما مر انه يعين ماء ام في الوقت ومن اقوله فيملم يفتن
 من الماء والماء يحمل قليل الخماسة وغير الماء بخلافه وخامير المروية انه تحقق الخماسة لقوله بول وخلافه ما
 ذهب اليه ابن حبيب واضمح انه متى علم بالخماسة اعاد ابرأ ومن امثله في الكتاب في المتزجي بالماء الخمس
 الذي لم يفتن انه انما يعيد في الوقت انه لم يخل كما يفتن في كتاب الصلاة وكلمة خلاف فوا الضبع في غير الواضحة
 ان التيمم بالشرب الخمس يعيد ابرأ كما متروك في الماء المنعش ومن اختلف تأويل الشيوخ في معنى مسألة
 الكتاب بكسر، ابو الفرج انما لم تكن طامية ولو كانت طامية كانت كالنماء المتعش بخامسة تغاه منه ابرا
قال المؤلف رحمه الله واعني من يشاء ان الماء بخلاف عيتر، فيمن رفع الماء عن نفسه وقال ابو
 بكر النعمان مغشي ثم لا كان الماء يتوصل الى جفيفة نجاسته بالحوائش والطين لا يعلم له روية وانما تعلمها
 رة بالاجتهاد فانه اتمم باجتهاد، وفروا من رة ولما مرنا بالتيمم على ارض اخرى انقلنا من اجتهاد
 الى اجتهاد اخر ومن اضيق جرا لان الفرق بين النية بالحوائش في الماء مومنا علب من النجاسة وذلك

في
 المشي

كان

لما في ذلك الوقت الى اخر المسئلة ير الزقنوني منه مثا ان المغرب وقت من وقت المغرب في كتاب احمد خال
وفسوله في تيمم الجنب يقتل لا يستقبل وصلاته تامة وقاله سعيد بن المسيب واثن من شعور وفن
كان يقول غير ذلك ثم رجع الى منزله فقتل فقال ابو عمران بن حذر بن شعور وفن كان يقول فقتل منزلا لا يتيمم
الجنب ولا يصلي شي والمنا ثم رجع الى مثل قولنا وقال ابن وضاح كان يقولوا لا يقتل وان وجرا المني
يريدون بتعبه تيممه ونحوه (ابن ابي شيث بن عثاويه وليس بصواب وحكي النعالي معناه انه كان
يقول يقتل ويحسب الصلاة ثم رجع عن ما عاذه واليه من ابنته ابو عمران بن وضاح والخراب ومثله من
من تيمم ابن شعور ونحوه الخيل عنه واخطاب الخدا اب والي ابن رجع الى منزله من ابن شعور
نه من مواله والفاص وعنه وقل ان الزاد بقوله ثم رجع من ابن شعور وقسوه في المنابر
يريد ان يكما منه وليس عن من مات كتمونه من خيكتها ومما سوا قبل معناه الخ قوله لامة لتجرب
اهل العراق بينهما وقيل المتوفي وغير المتوفي منهما سوا لا يخذلان على انفسهما الحرك الا تجس
حتى يكون معهما ما الا ان يكونا منهما على ما تكلم عليه الشيوخ ويعمل عين ان قوله ومما سوا
اي مواله لامة فان معين من ان في باب التيمم حتى يكون معهما من الماء ما يكفيهما جميعا ومرو
لبيحون في رواية ابن وضاح اخر الباب (لا قول مثل من ابن وضاح عن جهم بن حازم يفتح الجيم وفتح
الحاء المضملة والثاني في اسم امية عن الثعلبي بن زاهر ورواه ابن ابي راسل عن يزيد بن ابي ابيسة
بفتح الهمزة وفتح التوزن بالعين المضملة مضمر او تسميه الجيم بفتح الجيم والثاني بغير سائر
والحاصل من مخرجه من الحجة مقصود **وفسوله** في مسئلة الايمن اتيه من لا يجيب
بفتح الجيم والباء في مقابله وليس من ترابا جلابا **وفسوله** ولا يجيب ما استطاع
بالحناء ويزون بالجيم ومثله في المختصر وجمع ما قال ونجيب وضع يديه عليه ويجيبهما قسلا
والصفا مقصود الحناء التي لا تراب عليها **والمتحفة** (لا من الحناء التي لا تثبت وانما
سأله عن مثل الان حناء ومواله شاعبي ومن قال به لا يعين التيمم الا بالتراب المثبت وعليه
تلا قوله تعالى صغيرا حينما ان ترابا منبتا ويختج بقوله تعالى والبلد الحيت يخرج نباته باخرة
ونحوه ابن شغبان من الحناء ومثله لامة عن اميتنا على ما ذهب اليه معقل اهل اللغة
ان الصغير لا على وجهه الا ان ما كان والحيث الحامي ويغضر قوله عليه السلام جعلت لي
الارض مضجرا وكهفورا وحكي ابن فارس عن بعضهم ان الصغير ما على وجهه الا ان من التراب الذي
لا يثبت واختج بقوله تعالى فتصبح صغيرا لنا **والكوع** كعب عن الزايع الحنابلة لا ينام
وفسوله بمواله ان يتزع بالترابا وتوقاه من الوقت ان يقيم يستعانه منه انه لو لم يشق
من الوقت لاما من الرضوخ ومن ان يقيم انزل الوقت انه يقيم واليه من ابنته ابو عمران بن وضاح ومنه من ابنته
وقول اني انه يتوقاه ولا يتيمم **والرثا** من ربه ومواله الجبل وقالوا الشغل بالترابا شغل بالتراب
الحناء والشغل بالترابا شغل بنفسها وبينهما فرق **وفسوله** فيمن تيمم وهو جنب من نوم ولا
يقدر به صلاة كذا رواية في وكذا رواية في ابن ابي شيث والبلاحي واكثرهم ومعني في التيمم
انهم وكذا في صلبه ابن ابي شيث وعنه وكذا في رفته في رواية بعضهم باللام بيته وعليه
اختص ابو محمد وغيره ومنه المصلحة موافقة لامة في كتاب ابن حبيب ان الحجب انه الزاد ان تيمم ولامه
عن انه يقيم ولا وجه له من اختج به على منع الصلاة لمن توقاه ومنه غير جنب ليناح على ما

بالتيمم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كتاب الصلاة الأولى

اختلجوا في اشتغالهم الصلاة مع موعيد من الرعدة، وهو قول كثير من العرب والعجم
وتسميته رعدة، صفة من غروب من كلام العرب واشعاره سميت صلاة لما فيها من الرعدة، كما سميت صلاة
الحجارة صلاة، وإن لم يكن فيها غير الرعدة، ثم إن شرع اضرب إلى ما فيها من الرعدة، ما شاء الله من
ع وسموه رابعا وقولا، فيل سميت بزيادة من الصلوات، وما عرفنا في الرعدة، وفيل عظماء، فسموا
في الركوع والتجود، ومنه سمى المصل من الخيل لأنه يذبح (لا صفا بطلوى السباغ) فالأول منه كقوله
الصلاة ثانوية، وفيل، الثانية لا يمان كما المصلي في تغيل من السباغ، وفيل، لأنه متبع، فعرفنا
صل الله عليه وسلم، فهو كالمصاب، ومتبعه من غير، في صلاة، كما المصل، وفيل سميت بزيادة من الرعدة، والقل
الرعدة، ومن الرعدة، في كلام العرب، وكلام الله سبحانه وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم
قال الله تعالى: **تَحِلُّ لَكَ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ يَاجُزَّاءُ عَلَى الْبَيْتِ**، أي من الله رحمة ومن الملائكة والتاسيس، عدا، وفل
عليه السلام اللهم صل على النبي وآله، أي ارحمهم، وفيل سميت بزيادة من الرعدة، من قولهم
صليت الغود على النائم، أفومته، والصلاة، فيمن العبر على طاعة الله وخروجه، وتهدأ عن صلاة
قال الله تعالى: **إِنْ الصَّلَاةَ تَهْنِ عَنْ الْمَشَاءِ وَالْمَكْرُوبِ**، أي إذا كان على الشيء، تفريضا إلى الشيء
وفي الصلاة، من أغنى، وفيه **مَعْنَاهُ**، أي من كان المصل، لم يزد من الرعدة، أو من الرعدة، ومن
مَعْنَاهُ، أي من كان الصلاة، وأنه كان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تزوج. وممّا ————— لنوابل نوناز نازدة علم افوا بصر والتذا الرندة. **والسمن** النمر

[illegible][illegible]

ربع كذا فخير بينه وبين ان يصرم ان كان له رعه ولا فاقنته حيث كان **والعصر** ربع المذكورة في الجوز
 ثلاثة اميال او اقل عشر غنلا ولا يعلو صلو الموم ومن ماله من راع يعني يملكه الماع قبل من يوزع وقوله
 ومو العلاء راع وهو فوق النخيل حسب وقال غيره اصل ثلاثة راع والى عبد البتر وهو اجمع ما قيل فيه
 ومن اكله من عمر فرب لمعرفة انما على التخيير **والعصر** يفتح اخاء والراسه من الجوز والاضاء
 التخيير وقوله وكان من الثمار جعلوا في ثوبه خردا وغيره ويضم منه فاعطاه ثوبه الاضواء

[illegible][illegible]

[illegible]

المعرب والصح

6-11-69

[illegible]

يترى للتجود لانه وجب الايمان بالحقنة والواحد ولم يزد وفسر اخلاف شيوخ القرويين في ما ويليهم فيهم
 من الزمعة الروم من يعلو وكذا قال ابن ابي بكر بن علي رتبته في ايمانه وكذا قال ابن ابي اسحق في اللغات في
 التي عتمنته فروح انه لا يخرج على انبه وكذا لا يلزم وضع يديه في المازن وفي حق الخلاف فيما على الاختلاف
 بين جلس من الجهر بنين ولم يزد في موضع فوجد في فيما يحتمل عن ائمتنا فويل من ان بعضهم يفرق في مسائل
 فيضنه لا يفرق في مسائل من اوضع اليدين في المازن والتجود عليهما فترى لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان
 الجهر على سبعة اعضاء وعلى المروي ايضا وضع يديه في المازن كما الزمنا النسخ وضع الارب على يدي
 من ابن حبيب ومن غفل ايضا ان يخرج من اللسان لقوله انه اذن للركوع ويمر يديه اني رتبته وانه اجاب
 بما في مسألة الجهر في المازن **وقوله** في المازن المذنبه رعايا في وجب في الصلاة وفي
 غير اللغات يعبر في الوقت في هب بعض شرحنا في ان غناء ما في غساسة في افواههم وكان جلد صلب
 وكان بعضهم لم يلم المسترالية حكم المجلد لانه كما لا يخفى له بالمتكاف فيجب ان يكون على اصل الاخوان
 وضع يديهم من المازن لا يحل له المجلد وانما يختص من اهل المجلد وخبر او المسترالية والابيض
 على مازن يكون متوقفا من المازن لا يقول احمر **والخمس** يضع الحذاء الممجة حصير من جريد يرفق
 باه اكلات كبيرة لم تسمع خمر سميت بالار لانهما يخرج وجه المصل عليهما اي يغطي **وكيف**
 الغمامة بفتح الكاف هو مجتمع كل ما في المازن ومع من على اهل الجهر والادم بفتح الهمزة والال
 الجلود المزدوجة جمع اديم **واحد** الروايات بفتح الهمزة والحاء والتسليم الميمليين والجرها
 جلس ومو ما يلي كغير الروايات وما يغفل تحت النوبة والقروح والصله من اللوم **والثانية** بفتح
 الهمزة وسكون اللام المقعر **وفرحة** العيسين موا شقوا من المازن الذي يغفل بعض من موا شقوا
والاختيار خلوس الرجب راقع رتبته جلد معقون في المازن وفيه يكون له يديه **وقوله**
 يغفل يديه اي يفعل بغير ترنمه استعانة لصور الجلود **والثوب** الذي في الضيق الميمليين
والنصة صلاة الثألة **وبك نرسوا** بفتح النون والواو والمحققة **وابوا** بفتح
 الهمزة بفتح الفاء وسكون الهمزة وفتح الهمزة ومما كان في المازن وليس في من الثوب مازن بفتح
 الهمزة والال الممجة منسوب الى جريه مازن **ويزيل** من مفاو العيسين بفتح الواو وفتح الهمزة
 كراعيه من غنك وان المازن وكراعيه اهل ابي عيسى وفتح الهمزة القيس بالالف والراء من المازن
 بوزن لانه عن غنك في بحر زير وكراعيه البلاجي عن ابن باز وابن عرابي وقصاح ومو الصواب **وقوله**
 نسا ان يطي المجلد على عود مغنك بوزن عيسى وفتح الهمزة **والحسن** من عمر والبعيسى
 بفتح الفاء وفتح الفاء **وقوله** في المصاحف يتبع على اية خيفت ترجمته وكراعيه على المازن
 تتجلى ليله في السبع من مائة مائة الى غنك وعطفا على حوان النمل اهل توله النوبة
 ولف سا عن من المازن عن ابن عرانة كان يفتي في الشجر **والجسم** بفتح الجيم
 وفتح الفاء ومو ابي محمد ومما سمع من مفاو وحشي وفتح الهمزة وفتح الفاء ومو ابي محمد
 صغير كالمثوبة وكل صاحب صفة فالة البلاجي **وجا** بفتح الجيم من يزيل عن الشجر لوانه يزيل
 ومو الجمع قال ابن خضاعة ومو **وجا** بفتح الجيم من يزيل عن الشجر قال البجلي جازي من يزيل
 وقاعة البجلي ممدح من الشجر ومن ممدح من الشجر ومن يزيل عن الشجر ومن يزيل عن الشجر
 الشجر وليس بالافوا ومن يزيل عن الشجر ومن يزيل عن الشجر **وفي** بفتح الفاء

وفيه من

[illegible]

[illegible]

فہرست

فوله وحولنا وإشاراً إلى أن ما سمع من غيرنا من كلامه في الكتاب مبرور وأنه روي عن علم
المترو من كتبنا في الكتابات المتناهي في الكتب لفظه وكان صدره يفتح إذا فزعنا في إبان صلاه
يرفع يديه من غير صلاة يصحركم من صلاة وقتهما وقوله إبان ذلك يعني وقوله في منسنة
التي يجلس لمن يقرأ القرآن التعليم ويصحح بالاحتذاء من غير الله يعلم أنه يريد حراً في صلاة فله غنم ولم يجلس
معه إداراً وبه فيه واليه غير شيوخ وأشراف الأئمة والشيوخ ووقع في بعض الروايات بأن فعلوا من المصالح غير
صبراً ومعه إذا فزعوا معه وعلى غير ما ذكرنا في هذا الموضع وإنما في منسنة وجعل تكرار جوابه في الكتاب للمشقة التي
وراه فلم يجهر صوته على كلامه فونه في الكتاب في السؤال الآخر بأن يجلس إليه فزع المصالح في الصلاة الرجل
يجوز ولم يجهر صوته في سجود وحده هذا إنما في منسنة على ما في المسئلة التي ذكرها من صلاة الذي يجلس
لغير تعليم فانه في كماله من صلاة في منسنة فوله وأما الآخر فانه في منسنة وأما الجواب أنه يجوز أن يجلس
في منسنة التعليم وأنه متى لم يجلس فلا يجوز عليه سجود الفاروق إنما في الفاروق إلى الغلبة وذهب بعض منسنة
شيوخنا إلى أن في المسئلة على ثلاثة أوجه فالجالس للتعليم يجزى من الوجهين سجود الفاروق ولا على
منسنة الكتاب أو لا يجزى إلا إذا سجد على منسنة كتاب أو حبيب وأن يجلس لستمناج فوله انتفاء الشواب
للتعليم لم يجزى واختلاف إذا سجد وأن يجلس الوجه المبرور لم يجزى سجود الفاروق فوله
مؤخر الرجل يفتح الفناء وما توارى وقال آخر مؤلف العود التي خلف الترابية وجعلت الرمي بغير
اليمين وشرب اللام أي غلبه وشرب يفتح الشرب لا غير في كل شيء في الكتاب وقوله
أمر الله صلى الله عليه وسلم إلى الأفاضل في كتابه كتب شيوخه وغير بعضهم إلى العباد يوم الحرة
لأنه كانت فركه ويمنى العشرة التي جاء في كتابه في الحشر ومؤمن فخير وقوله وقوله يفتح
الثالثة لا غير وقوله في النسخة فإن الشيوخ يترقبونه ويتفهمون فيها في منسنة، فيمنى أنه الشيخ نفسه وأن الله
تقبل يقيم آباءه ويمنى من الزينة وقصص صلاة عليه ما أمر به وأخبره في التوبة سترته
كما يقيم كسب آباءه ويمنى به أنه غلبه، وأخبره ولو يعود ويمنى الله عليه كما أمر به وقبل كل المراء به
الرجل التي من يترقبونه ويفهم عليه أن الشيوخ صلى الله عليه وسلم منسنة، بذكره وقال فليقاتله بما ساهو
شيوخ قبل بعده بعد الشيخ وقيل بل المراء شيوخ أن الله في قوله في الحشر في الآخر فانه مع القوم
وقوله الخلف بالجرير من أن يجلس من لم يجزى، يصحح التبعات يترقبونه فيمنى خلت خلفنا في الآخر وقوله
في منسنة في قوله يفتح وقال الخلف جماعة من العلماء واختلجوا في صفة يغفل من القبلة إلى بر القبلة وليس
من الغير إلى اليسار وميل يمين اليمين إلى اليسار متعكف الطرفين كما في البو قال في
إبنا كذا مبطله وما في عزيتا واللاتان التي من الحيز وقوله تامة في الاختلاف
أي فارت وبكر في سوادة يفتح الشيوخ والنواوين في الجواب في التبعات وقوله
في هذا أراد أن يترقب من الشيوخ صلى الله عليه وسلم مجيبه فله تكون الفاعلية على النبي صلى الله عليه وسلم
رجله ويكون منسنة في حال القيام أو يكون يعود على الفضة ورجله فيكون في حال الجلوس وقوله
من يتأخر إلى الصلاة عن يمينه أو يساره الله ذلك فله في منسنة يترقبونه في منسنة فله
أنه أو كثر أن كانت وراءه فلا بأس أن يفتح منسنة في الحشر في منسنة الله ولا يجب أن يفتح
منه عن حافته في منسنة أو لا يفسر ولا يصح صمراً في منسنة أو لا يفسر ولا يصح منسنة في منسنة
منه عن حافته في منسنة أو لا يفسر ولا يصح صمراً في منسنة أو لا يفسر ولا يصح منسنة في منسنة

الوجه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فصل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

من يوفى نفع البلاء بواحدة **وَلَهُمْ** رَأْسِي خَلْقَتَهُ يَفْخُخُ الْبَلَاءُ وَالْتَوَلَّى وَمِنْهُمْ مَنَ وَاشْتَدَّتْ وَتَوَلَّى

ضمير انما وانكر بعضهم وجميعهم بفتح الجيم التولية وقوله في امدح القضاة ايها الجماعة
منسكرفا الذي انزل علوه في الجماعة وان اجمعه بالخبر الجامع واللام في قوله في موضعنا كبرا
في خانة هـ واية شخصنا في معنى عتاك والفا في اية غير الله وعسر عينه لانهم كانوا وان لا يصلوا الا

بالحمام فالاحمر من حال الرواية فهو ضاحك حيث ان في **فصل المؤلف** رحمه الله وهما الاختلاف
في حوز الصلاة في موضعين في مصر واحمر ولينس العشر مرة في الجيشر وانما هو موضع جرمه العسكرا

كذا في موسوعة المتن الجامع عمرو و فرجاء معصوا عن صلواته في رواية ابن وهب وابن أبي شيبة
 وأبو ابن واضح أنه سئل عن رجل بالجامع وبينه وبين الصلاة مع ذلك ما لم بالعصا وماذا إن ابن وهب قال
 انهم عننا شك في ذلك أي أن موضع ذلك المير أو جب يقال له صلواته صلواته حائزة حتى يذهب الجامع ولم

يصل صلاة في آخر ولا يخرج صلاة أهل الخيام مع في المروة لقوله قدم وعلى جاهر رواية ابن واصل وأما
 بن المنذر فيقول أنه لا ينبغي الجمعة إلا من جمع في المنصر وكذا هو تأويله أنه حمل الغيب على غير ما
 في قوله لا ينبغي الجمعة إلا من جمع في المنصر وكذا هو تأويله أنه حمل الغيب على غير ما

وان قيل لا يزاد الغصن الا بغر الغروب من ابي تراب ان النخلة اقل من الغروب وفتى او شرا رواية ابن عباس وان لم
يزاد بغصن الغصن الا بغر الغروب وكذا في اصل ابن النخلة وهذه الرواية اصح واشبه برواية ابن النخلة

عن مثله وقيل ايضا ان اخر وقتها ما لم ينزل وقت العصر وهو قول الجمهور وقد ذكر ان غير واحد من قول آخر
الفاهم في تأخير ذلك لا فلاح ويجوز ذلك ما يستتكر وهو حتى تنقضي اربع ركعات للعصر وهاء الفوق
لأن الفا هم ايضا قاله مختار وقيل ما تصعب الشمس وهو قول الجمهور وقيل ان مختار ما اذ لم يطلع من ثلث

وخصاه بالمرئونة وجريه خمسة الجمعة لفظه لا تجمع الجمعة بانجماعة ولا لامام والخطبة وهن
مستور المنصب خلافا لغير المثلج في قوله سنة في الجمعة واما وخصاه بالمرئونة ايضا فاسترا

الغرض من الاستقصاء، وفرضه على من لا يملك من العلم، لا يستعمل في استخراج الكثرة، بل لا يقوته إذا انحصرت
بغية تمامها، وهذا لا يمنع من أن لا ينضم إليها، لأننا نرى أن العلم يتروى على ما ينبغي أن لا ينضم إليها.

خبرته بما يوجب إعادة الحقيقة والتبقراد في قولون از الشهادة لماسنة واصله منقوبة انما
نعم لا يفتقر الجماعة والى هذا ذهب القاصي الباجي بقوله واجتمع الجمعة لا بالجملة لغة ولا بملام
عظمة فالان من انقضية قوله اه لا اجد وانتهى من ذلك ان يفتقر شئ من سائر الاضداد علمته

اختصار المختصر من الانجاعة والاملاح بالخطبة وسمي القراذير لم يحترق فيها نضال متفرق من
المرقب والتمجيد على المذهب التلخيص وتنازع المناجيز من حيثها وبها الناحية على المرونة هراة

مسلم الرواية المشهورة ما قبله إسنه على رواية تليق وقطاعها المروية اشتراط المصير مما واد له قوله
 ان الجماعة لا تكون (التي) المصير لتمامه وهو فوايه لامة لمتنا وانما انما لعلوا اهل المصير وما شرب في الوجوه
 والحقه اذ في الحققة وفيه (ثم) مع كانوا جملة من تليق منهم الجماعة لوفان لهم جمل مع على من اشتراطه

والموجوب فليكن كل واحد من جميع الخصال في صفة واحدة - فليكن مجموعها عتق الله افامة الجماعة على

وزیراعظم

1952

المحكمة

آخر الصلاة كما منع ان يرجع من التيمم الى الجلوس من صلاة الفلانة والى سلم بن التيمم من مؤخره فضع
فيه غير صلاة حتى يرجع الى صلاة باخره وعنده من قول ان صلاة غير مؤخره لا يخرج من صلاة لا يحتاج
الى اقل ولا جلوس ولا شيء ومن تفرغ الصلح على غير ما يميز وانك **وقوله** في الاطراف اذا اشتمل
سكرا انا او غيرنا بصلحهم بسرت صلواتهم تغفل ان على الاقوام تنبأ من الصلاة وما تفسر تفسيره ان الله لم يقدر
به وانما جعل التفرغ حكمة في غير صلاة وتيمم في شغل من الصلاة عن غير ما يميز فلو قدره من غير صلاة
فيلتزم بصلحهم اجزئهم وكذا اذا افرغوا من لا يفسر به فاذ افرغوا من التيمم والامانة بتفسيره كان لهم انما
ما ولا بد من مية الله ائمن الضمان وغيره خلاف ما اشار اليه ابو حنيفة عن الحسن واذا افرغ من صحن
بانه بتفسير التفرغ يصبر انما ان كان من تيمم امامته وفي الكلام تنافض لانه يجب ان ينظر صلاة الامانة
تفسر تفسيره وانما يغفل عما على هذا والصلوات ما افرغته ما عسر عليه وهو من ذهب غيرهما من حراف
شيوخنا وهو محمول وهو يتبين من قولهم انهم افرغوا من الصلاة ففرغوا عنى وصلى بالناس ان يمتنع بهم
وقوله وانما العوار من المبركة على ثلاثة اشياء العوار كل ما كان من اشياء من قسري وعماير
جهت بغيره كانه يورثنا معضم عمارتنا والاولى بغيرها ثمانية اشياء **وقوله** في الامانة اصل الحق
في قسري لا يلزمهم بانما هي له كغيره ويعبرون من صلاتهم ولا يغفروهم ما صلوا معه ويعبر الامانة انما فان يغض
الشيخ كما هو من انهم يفرغوا من التيمم على ما صلوا معه كما يعبرون من قسري انهم عن انما انما
انهم ياتون بركعتين في تيمم كغيره وكذا في كتاب ابن من في تيمم في الامانة والشعر وكذا في ابن تيمم
عن قتادة في بغض نفع المروية وهذه مواجيز لرواية ابن تيمم في الامانة والشعر وكذا في ابن تيمم
في اخر باب الجمعة كذا في الامانة ولا يجمع معه ولا يعبرها من صلاة الفرية ومن حضرها معه من ليس بها
الصلوات انما وهو من قسري في المواجيز فانما هو من صلاة الفرية في مواجيز الامانة التي تفرغ من صلاة
التيمم من غير ذهب بغيره ان لا يكون قوله الجمعة ولا يجمع معه تغفل ان صلاة وصلاة
المتأخرين لا تكون جمعة ويحذف عن ضمير التيمم فيكون يكون خلاف رواية ابن تيمم من قوله في الامانة
في الامانة على التيمم فيكون مواجيز لرواية ابن تيمم ويكون اختصاصه بالتيمم بامانة انما
يعبر عنى مع التيمم في الامانة وعنوانه بغيره من صلاة الفرية انما من جهته في صلاة عمارا افسرها وهي جمعة
في الامانة واختلافه في معنى قوله انما من رواية تيمم في مواجيزه من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
في الباب الثاني في معنى قوله انما من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
معنى من غير تيمم من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
انما ليس بواجب عليه والحق بغيره انما واجب عليه انما وعلمه انما وانما من قوله
بجمعة واجبه عليه وانما انما واجب عليه من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
وقوله ليس على المصلين جمعة في غيرهم والايقن بغيرهم بكون الصلاة ومما يلزم من انما
مما لان الناس بغيره من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
حيث واجبه انما انما بغيره من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
الشعر المعروف من غير **والقصة** بغيره من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
عن ابن تيمم في بغيره من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
الله تعالى انما من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
ومعنى انما من صلاة الفرية من قوله **وقوله**
وابو حنيفة من صلاة الفرية من قوله **وقوله**

فقد سئلنا تأمير هذه الصلاة بخلاف مشروعة لبلدنا فقروا لا يمتنع ولا يمتنع على ما يروى عنه سئلنا
سواء الموصوفه في صلاة على ما يمتنع من علامات الصلاة وخشوع العزلة والتسليم البراءة والامانة
ولنوجد علمنا هذا من غير التعقيب عنه والتعقيب عنه لعلنا في هذه الخوف ومن يتبع ذلك لا على صلاة
الامر وتصير حادثة حتى تحل في الاخرى بامانها صلاة غير خوف وتبين شدة صلاة الامر من غير خوف وسعي
وحال الاتقان منها بالمشاغل الحياتية من اولها واما اتيان المسافر بالمقيم في غير خوفه المنزهة عنه
منه انما هو وان صلاة المسافر بالتقوية وهما على القول ان مرضه الفصير وفراغ من غير المتأخره الزاوية
ليغير اخر او مالا في غير اموره هذا صليته مع اناس الجمعة وفرضها في الصلاة اربع وقرينة لا يجوز
من اجل الخطأ في الجمعة كان يتساوى العبر والثناء لاكتفاء في المرأة العورة وملازم العبر فانه انما
انما هو في الصلاة جرت كسائر شعائر الا غزار واما على القول ان الفرض ستة فيمنع ايضا ان تراعى
الاكثر ومن يتقوله في اجزاء تلاوته اوقع في المشاغل العظماء واختلافوا في غير ما يجب ترجيح
سنة الفصير على فضل ستة الجماعة او ترجيح سنة غلبتها وقيل يزدروها من جهة التواضع وتخفيف اليه

وصالح ترحلات يفتح الحلة المعجزة وتشر الزاوا واد ز، تالما تمتن مؤننا ووجاه
العروبةم الزاوا مشرمة ماعا واخر، ملاء ان مقليله والكدرى والخسوف

[illegible]

استاذ

عنه فانه وان كانت في نفسها مستقلة على الاحاد والاربابية شته متاخرة كالجماعة وانما ان يفرق بين
على ان ينفذ في اقل موضع نحو موافقة اهل الجماعة في خسر من اوجوب الجماعة في انفسهم لا يفرق
مكالمات لا يفرق بينه وبين الجماعة الا على من رأى انما لا يصح في ايمانهم على هيئة الجوامع وهو من ذهب القاي
البلجي وخالفه في ذلك غير، وقد ذكر الفروني عن ابي بكر الصالح في حقه في حقه واولا على المرونة
لأنهم يفرقون بين صحة الفريضة على اهل الجماعة وتصح من غيرهم في ايمانهم واولا على المرونة
انما يفرقون بين اهل الجماعة واولا على المرونة في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
شيخ الفروني واولا على المرونة في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
اهل العز واولا على المرونة في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
الصالح وهو ان الجماعة جماعة اهل الجماعة في بلد العز واولا على المرونة في ايمانهم
انهم يفرقون الجماعة والعز في كل امة في سائر اوطانهم في اوطانهم واولا على المرونة في ايمانهم
وقد ذكرنا في سائر اوطانهم في سائر اوطانهم في سائر اوطانهم في سائر اوطانهم في سائر اوطانهم
تأويل الصالح في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
أبو الوليد لا يصح ان يقول في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
منه **وقوله** بالتحريف انه انما هو على المشي فاستقبلوه، ووجهه في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
بما ذكرناه في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
عمران ان اهل الجماعة في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
والاهل الكوفة من اهل الجماعة في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
يكون استغفاله لاول فعود، من حيث استغفاله في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
يتممون معناه انهم يفرقون بين اهل الجماعة في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
لما جمعوا لما قال في المختار **وقوله** في صلاة الخسوف وحديث القامح في فعل المأمور
ما فعلت تدل الكتاب في الاول / انه انما اختلف قول عدد وهو في الكلام على بناء في سلك الامام كذا
في رواية وعنه اخر من حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
فعلت تدل في الاول وهو في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
من رغبته ما رواه في الامام كذا في الاول **وقوله** في المسئلة اذ كان الامام صاحب القوم
حضر الا ان يصلي بهم في الامام صلاة الخسوف / انه وخر، ثم قال فان جعل يصلي ثم كره المسئلة
وقد كره في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
فان يصلي بهم ابتداء / ان من كان الامام وخر، ثم قال فان جعل يصلي ثم كره المسئلة
مما عن صورته وهي في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
كأنوا جماعة من هو كذا في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
ان حبيب القوت في الروايات عن قلة واما في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
راحت الامام في الامام فانهم يصلون صلاة في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
ان كل من فيها **والنقص** في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
وامنجهما في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم
وآخر انه لو لم يكن في حقه في ايمانهم ان اهل الجماعة في هذا هو اهل الجماعة في علمهم

کتاب الجناين

فجاءه فيمضج فجميع وكسر ما معا الميت وفيل الميت لما فيمضج والضرير لم يزل يغفل عليه بالخضر
وفسوله فيما قال الميت من هذا. وما علمت انه قال في الرعاة الميت فقط خرج بقص

[illegible]

[illegible]

س

عنهم اوليا وتم وهو عفيف فسيره من له الامام في حوزة لا يحيط عليه وجدة عليه السلام كما قال
ما في رواية ابن وهب في الموقوف به فسن لا يحيط عليه واثره في غيره واما في غيبه في الصلاة على قبر الحسين
وما ذهب اليه عبيد بن جابر من شيوخنا من كراهية صلاة اهل القبور او الغيبة على البغاة والفساق وان جازعه
في الصلاة عليهم تأديبا فيهم ولما جاء في صلاة مملوكة مملوون من شيوخنا واما في كون الصلاة لا يلبسهم
ومن يلبسهم فمنهم من يمتنع من ذلك ام جاز لهم فليحرم من تعين على غيرهم فيلبسهم به ولا يغتفر على من
فعله من مناداته بالاسلام يصل عليه الصلاة في الجمل في الامام فلا يترتب له مواعظ من صلاة
لان من فلاح عليه فقلاد، في الردع لان موجبات القتل غفرت اليه كما يروى في الردع عنها
بكر وجنة وان كان ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة على اهل القبور في الجمل
التي تقوم في قبره لانه اذا فلاح عليه العسر وفرحنا بالتردد مع ومناداته ولم يتردد في الردع فيجوز
للامام التخلي عن الصلاة بعدية واما ابو عثمان فعلم ان مناداته من الموقوف بالقتل عزاء قبل اقامة الحجر
عليه فيصل عليه السلام لان قوله الصلاة من توابع المحبة وهذا عصى على ما فرضته اذ كان هذا العصر
لان من ادركه الله والادب في تصديق عن ائمتنا من ما يروى **وقوله** وليس في غسل الميت حتى
يقفون ويغفون فقل بعض الناس ان من زاد من ذلك في النجاسة الى استنجاب وترويه قال بعض شيوخنا
واعلمنا قوله على جنازة فوله هذا وليس كذلك فزجنا في تفسير لم يصبه اخر الباب من رواية ابن وهب قال
واحد من ان يغسل ثلاثا كما قال صلى الله عليه وسلم ثلاثا وجمعا فانما في غيبته من يغسل من اخلاقا
لفول ابن عباس في قوله اخر الباب من رواية ابن وهب **وقوله** يغسل على عورة الميت خروقة عينه
في حوزة من يغسل من اخر من ان المروءة تتوضأ وتستر في الاستنجاب ما يزل على مراده بل التوضيغ فيه ما يزل
القول في حوزة العورة من المروءة التي الترتيبه في الاقوال في قوله وجهه لانه في المروءة وفيه بين التي يغسله
الم من وجهه ان احتاج الى ذلك بلو كانت العورة بمعنى نفس المروءة والعزج كما قال المناجاة في ذكر العزج بل هو اخر
ولو كان اشترط له فوله بغسل المروءة في غسل المروءة **وقوله** وتغسل به كما يغسل بالموتى لان الموتى
تستر عورتهم ومن يغسل النسخ من وجهه نكاح لان لا يستخرج من مثاليه لان التي يلزم من مستراح المروءة
خير من وجهه على مرغب الكتاب من الزمة العشر اقاموا الموتى لان لا شئ على حال ما يستحب في حال الحياة
والخلاف في ذلك كما الخلاف في حال الحياة بل من اضعف للاجادة لانا لا نبحث في حال الحياة من كلامه في التواجد
ولان الضرورة في غيبته اليها عن الجماعة لان على حوزة من التخليق فلاح في الذرة وتافض من كلام
في حال الحياة وكذا في حال الحياة من كلامه في الاخذ او شيم غير البغاة والشمه وهذا ما زالت افعاله
المبيحة ثم يغسل من حجر على الاجابة كما في الحياة ولو كانت كما في المروءة والماء على العزج من اخر حوزتنا
عن حوزة الحياة فيمنع من غسل اختيار او لا اضطر ان لا يغسل من **وقوله** اذا مات الرجل
في القبر ولا يغسل معه الا نذوات الخصال في غسله ويستتره كراية الامم وكذا المختص اكثر المختصين على
فعله وتاويله بغسل شيوخنا في مستتر عورة على ما قاله في المختصين وقول عيسى وهو الصحيح في منعنا
في المختصين ان حوزة علمهم غير مختص ولم تر ان من منته ما يراى الرجل يغسل خياله وقدر من في الكتاب
في حوزة المختصين ومن غسل الرجل في حوزة المختصين فمما يغسل من حوزة المختصين في حوزة المختصين
غسله انما من منته لان المختصين من ان تروى من حوزة المختصين من الرجل الذي تروى من الرجل ولا يغسل من
من تروى من منته لان المختصين من الرجل الذي تروى من حوزة المختصين من الرجل الذي تروى من الرجل الذي تروى من

منعنا

المنع من الصلاة بحملة كرا سبب بغير رتبة آخر الكلام وهذا على القول بتكثيرهم المصنف في قوله تعالى
يذكر كتابه ومن عليه صلاة واحدة فانه أبو عبد الله في تفسيره من امتنا يتقربون بينه وبين الله تعالى
المرونة مما بقدر الشارحين وفما يجوز ان يتقدم الصلاة عليهم اذ بالهم فان ضيقا في تخصيصوا في سلوا ويطر
عليهم من حضرهم او اوليا فيهم كما قال في الدعوى بقوله زعفران في قوله غير واحد من امتنا وهي حقيقة
على قول من لا يرى في قوله تعالى فيهم وفي تفسيرهم وهو اياد كتاب الصلاة في قوله من الشوق في قوله تعالى
ذلكم من القول بالاعادة في الوقت واختلف في الغيبة في هذه المسئلة للاختلاف في هذا الاصل
وقد جعل في قوله في الكتاب ان تفسيره مختار واليه غنا غير واحد من الشارحين ويكون قوله
ذلك ان يتقدموا ولا ينبغي فيها من الوضوء والصلاة حتى يكون ذلك في بعض المسئلة حتى انما يجب
عليهم الصلوة نضر منتهى وصل عليهم وحر فوله واذ اقبلوا قبل ذلك لا يصل عليهم على هذا الاصل
انما اقبلوا حصل لهم معنى زابر على البرعة من المعنى والجسماء في الارزاق وفراستلغ العلماء في اقله
على المعلة من المسلمين فبعض اهل العراق وقتوا الصلاة على اهل البرعة انما اقبلوا اضعف واخر
في التولية لاهل البصر وجماعة السامرة والزعمية فيها والقرابة للمحاربة لاجل الاختلاف فيه من التوفيق
التكفير بالبرعة وقوله الصلاة على النعابة **وقوله لا باضمة** بكسر الهمزة صنف من الخواص
منسوبة اليه في قوله من رؤسائهم **وفتيحة** الصفة هو انما سنون المختوم والحقير وانما منتهى
والمغسلة من مؤمنين القتلى **وقوله** المستخ الملم الجحشاة تاول النخعي في تفسيره
المرونة لا باضمة بقوله لا باضمة من مؤمنين من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم
رحمة الله ومن رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم
تلا في رواية اخرى في قوله في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
امام الجحشاة من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم
السبح انما باؤله من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم من رؤسائهم
وقوله في قوله في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
مفتي في المشر الشخير في المقت في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
ولا مفتي في المشر الشخير في المقت في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
ويصل على ماله تكن شخ مكابي وملا في مناهج في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
المفتي في المشر الشخير في المقت في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
الشير وتشر من المير واخره بين فمثلة في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
الشخ في المشر الشخير في المقت في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
عن ثابت بن شماس في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
كما في المشر الشخير في المقت في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
وهو مخزوم في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
تتأخر من حمله وهو المفتي في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
يقوم البردة بالتمامه ومثبات في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا
وليس في المشر الشخير في المقت في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا في رواية اخرى في العلم في المرونة جملته لا

[illegible]

من رعاها وازارها وعمل التوبة ما بين الرجل وامر به في ذلك ويستحق جميع اجره بمنا تاوله القتمس
 على مناهر فكل الكتاب وعلى نقر ما في غيره المختص **وقوله** في النساء انه اعطى من الاخيصة
 في استغفر ودينك لا يخفى غير من يستعمله الى المزدفين بفتحهم من تواراة لا يحل المزااة ان توارى من لا يخفى
 لا ما يراه الرجل من ذوات محاربه ويقول له في الكتاب وهو يمين من مقرر المسائل وميل ان له المزااة فيما
 تراه من الرجل لا يخفى حكم الرجل فيما يرى منها وهو اضعف الا فاولو على قيس قوله في الكتاب في
 يقع النساء الاخيصة يجب ان يمتنع ذوات محاربه ولا يتصلها كما قال الشيب وابن ابي عمير لا ينفذ من هذا
 جرح مع ما ذكر من غشله اليها من قذو البثوب لا يصح لانه من تحت الثوب ويحايي الثوب عنها حتى
 لا يلحق بحرمها ولا يصحها ولا يلبسها من سلبا ميو وغزو لا يربح ويب وعلى هذا ايضا من يفسد من
 بالالاخيصة مثل مزاواها على هذا غرض الا جانب المزااة انه لا خلاف ان حرمها كله على الرجل الاخيصة
 عورة وانما اختلف في ذلك من النكاح مثلها فاما من من تراها في العنك والكتاب ان تراها
 تمنع المزااة ان تراها من النكاح فليمتنع الرجل ان تراها من الرجل يربل اتعاينهم على غير المزااة خلاف
 ما ذكره القاضي ابو عمر بن نصر من ان حرمها كله عورة وهو ظاهر من ذهب مختص **وقوله** في صلاة
 النساء على الجمار انه لم ينكر مع من رجل لا تؤمن واحدا منهم ولا يصلين عليه واحدا واحدا واختلاف
 في صفة معاد فقال ابن ابي عمير يصل على افراده متر واحدا اذ لو صلوا واحدا بغير واحد لكات
 من اعادة الصلاة وتكرارها على الميت وهو لا يرى في رواية اعمار فليصل عليه وحدها واحدا بغير
 واحدا فقال القاضي فممن يروى على جوار تقرب من الصلاة عليه واحدا بغير واحد وغزو في المشوك
وقوله في الكافر يموت بين المسلمين يفتوى في شئ كزاروا في الفداء من ترا العرف عن شيوخنا
 ومن كثر من الزناح يلفونه بافاد وفي كتاب ابن سينا في الفقه الا في وضاح ولم يشر في اصل ابن عتاب غير
 الفاء **والحقوق** بعض الحكماء موما يحكم به الميت من الكتيب والكتاب **ومراقبه**
 بفتح الميم وتشديد القاف ما روى من جلد كالمغابر والاباط وعلى البحر وقال ابن التباد المراقب مخرج كلاله
 وقال العيني من ما بين الاثني عشر والاربعون وقال المصنف بقول سبل من كتمه ورعه وما مثله والنواجع التي
 روى جلد ها وهذا كله قريب بغضه من بغض واضل ما روى من الجليل في الحديث انه على الله عليه وسلم لا فضل
 مراقبه يعني من اغتسل **والسر** بفتح السين وضمها اصل العجز وما يشاء فيه **والكاتب**
 بكسر الكاف ملائحة الرخصة وبالكسر حبيب **والعصب** بفتح العين ومثلون الصاد المنهك
 قال في الكتاب من العجز بكسر الخاء وفتح الحاء وكلاما من نيلاب النخس الموصية وسمى عصبا ان سره غزله
 يعصب بالعجز فكل نخبة ثم يصنع ثم يجعل عنه فيمنع مكان ما ركب الا فيمنع فيمنع فبما في ملوثة والتجبر
 الترميز به سميت العجز لتزيتها بالصنع **وقوله** لا بأس ان تتبع امره جارة ولو ساو الرضا ومثلا
 زوجها واخيها ان كان ما يغرم ان يخرج مقلما على مثله ثم قال قلت فيتمكروا لما ان يخرج على غير هذا
 ممن لا يشرنا الخروج عليهم من فرائدنا فان نعم كراهم رواية شيوخنا وكرا فلما يوتى عجزه انه رزق عجز
 الحق وخيرهم وفي بغض النسخ والروايات من ينكر وكانت لا في كتاب ابن ابي عمير في الحجة والحمد لله القوي
 ومغني في جرح بقدر الشايع انه لم ينكر مما سمع او لا في الرواية وانما لا يخرج على غيرهم وتخصيص هذا
 انه قد يفي المنصوح في هذه المسئلة ويكره ان يخرج على غير هؤلاء الذين لا يكره لنا الخروج عليهم وقد ذكر
 ان يوفى ان الرواية عسر في الرواية فمن لا يكون الخروج عليهم ولا يوفى من يستحب منه من اقل ما في حدة

ندوة

[illegible]

اذ انتوه من عياله وذل منفقوا من روبا انعياده بلا ياب من ان ينقروا خنما او يستخرج منها صحت
 اصل ان امر ابا وكثب عليهما ثبت للرباع مع كتاب الجنين عمره ثلثون الصبابة ان شاء الله
 بسم الله الرحمن الرحيم صل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

كتاب الصيام

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۲
بی انتخاب

[illegible]

التنوع من فعله ان لا يتصور اعتبارا في تنوعه من قهره حجبته حتى يثبت به في عين من احواله فصلا
التنوع من فعله ان لا يتصور اعتبارا في تنوعه من قهره حجبته حتى يثبت به في عين من احواله فصلا
جهد العبد والعقيلة عن ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
كله وانما يجوز العمل بالاعتبار في ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
صومنا او صيامنا لا يجوز ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
انما يجوز في التنوع في كل ما جاز صومه من غير ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
الزابع من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
المستحب في خلافه في جواز صيامه في جميع احواله الا في ما لا يجوز صومه في غير ذلك من احواله
فيه بين الشيوخ اختلاف ولا يثبت على كل حال من احواله الا في ما لا يجوز صومه في غير ذلك من احواله
في الايام المنوعة بالانصاف الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
منه الى اخره من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
منه الى اخره من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
كل ما لا يثبت في الايام من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
وقد ذكر في رواية ابن وهب عن حماد بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
لرجاء بن عبد الله عن ابي اسحق عن حماد بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
لشريك بن عبد الله عن ابي اسحق عن حماد بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
وقد اشترى فيه على حماره فوجع صومه من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
الباحي في المروية ما يدل على انه يصوم في يومه من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
مشا من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
الزابع من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
لما سمع جميعها ابلغ التمسك من صلاة العبد في كل يوم من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
وليس من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
ولا يوم العكر ولا ايام الاصحى ولا ربيعة انكرت في كل سنة من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
وليس من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
خصي واجل زيد الجيب من الغلة في جميع احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
على وقوله في الغلة ويجوز العمل في كل سنة من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
حوايه هنا في احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
الشهر لكان في احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
ولم يثبت في احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
منه عكره ما افطره في احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
صيام يوم من احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
القطر والنجاسة في احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله
الفضاء وان لم يعلم في احواله ان يفرق الصوم بين ما لا يجوز صومه وبين ما جاز صومه في غير ذلك من احواله

من المشجر معتقدا ولا يخرج منه ولا مع العنبر عن البغاية كما قاله البغداد تون وابن شغبان ويقع في مرضه
فانصر عليه من لوان عكوه او لا يكون على اخر من ما ولا حلق العنبر في شئ سالم بفتحهم الاضيق
لمرض او خيف او ضرر وقوم العير ولا يثبت احسن منهم في معتكبه الا مع كونه صائبا او لينة يثبت له المقام
ثم لا يصح اعتكابه الا بصوم كاشف عليه في رواية ابن القاسم في مسألة العير وكون الحام في مشر
منضمها غير ملتزمة لشئ من ذلك لا اعتكابه حاشي مباشرة الرجل كاشف عليه في المشتقرة
والمرء المريد انما يفوق على ما كان في عقل عليه في المجموعه تخرج ولا نفي في المشجر وهو ايضا
ظاهر في المروية في المريد ويتبين من مسألة صاحب العير لانه لا يثبت في المشجر وليس له مانع الا عن
شرك القوم وعلى ما جاء من تزيل القول في ذلك وجه في المسئلة بغير مشايخنا وذهب بعضهم
الى ان المسئلة في معتقدا ان المريد والحمايق خرجا العز والزياد لما العير مومنين عن صياح
في ذلك اليوم فلو ثبت في معتكبه لتوتم عليه القوم ومنزلة من ضعيف **وقوله** في الاكل
يوم ما من اعتكابه ناسيا فيصير يوما قدامه ويصله فله كان ثورا او كوة عا وهو قوا غير المثل في
المشجر وعليه ضله بغيره فيكون هاء اختلاف الصوم المتكوى لافضاء على الاكليم تاسيا
وقوم ذهب بعضهم الى ان النزل المغتن على من يرب ان القاسم وعلى ما نزل عليه ابن حبيب وحكي عن
عبد المثل ايضا وان النسيان في الصوم ولا اعتكابه سواه لافضاء فيه وهو **وقوله**
في الحام ناسيا لئلا او تها في اعتكابه وهو مثل النسيان او فيه يغني الكاهن منتهيا
غيرها فلا يمنع من وقفها لئلا في شئ من صيامه وكذا ما يرضى الاشتغال في التمسك به وجه
العز والنسيان بغير الاعتكابه لئلا او تها او هو ظاهر المروية ونص في غيرها ولا يختلف فيه وكذا
وفي المشركة والثانية المفتوحة واما تفصيلها والى الله حجة امكرهه فيصيب ان يترعا وجود المروية منها
في رواية عليه في الوقت امفتك ب اول من لود اع او لغير لزة تمنا لا يفصروه اشتغالوا ولا يجر لزة
وقوله في المفتك ب شئ لئلا يفسر اعتكابه ذهب بعضهم الى انه من مسخر وصل البغداد تون
على امر اقام غصية لئلا تكون منه اثم بفسر اعد به وهو من المروية يتبين باختصاصه على المسئلة
بقول الشهاب فيمن اصاب ذنبا ان ذلك يقطع اعتكابه وذهب بغير التيوخ الى ان معنى المسئلة بغير عا
لا اعتكابه بالشجر او بلوغ الشجر فلو شرب كل ما يقبل ان يعتكبه من لافضه لافضه اعتكابه وليس
في الكتاب ما يدل على هذا الا انه لم يفعل انه سكر او اليل انما كان سكر لئلا يفتح ذهب في لزم منه قبل العير بغير
بنافذ اللب وبين ان يثبت في اعتكابه الصوم تحت اثم الشجر لا اعتكابه الا لا يصح معه الصوم اذا كان
فصل العير من ان اشتد به على المسئلة بقول ابن شهاب يرا ان جسد اعتكابه لا يتكابه الا حيرة وكذا
تخرج له لو لم يشكر منه **وقوله** لا يجزيه ان تصد الخجائيز وان كان في المشجر كذا في اخول شيو
خشاو في بعض الروايات وان كان فيه جواز ان خال المشجر وفرضه ثلثا على ثلثا في الخجائيز وعلى هذا
الرواية اختص هذا ان فيه رخصة في المروية جواز الا ان المسئلة ولا ان شاء فاختلاف قوله في
صعود امساك وكذا في مشر المشجر ولم يرد في رخصة في ان شاء ان شاء ذلك لان ان شاء هو من
نوع ما هو فيه الا ان يكون هو موثقا المشجر التي من صرا الاوقات او يكون ان شاء في غير موضع معتكبه
في ذلك وفيه يخرج الى ان المشجر الامان فيمزا عمل في له في الاقامة والمشي مع ذلك في الامان ومما يقتضيه
كراهية الامان للمفتك في كتابه في الاختلاف في سائر ما اذا ان المفتك في صعوده المتار وهذا

المسئلة في

في المشجر

فيلوتر، وقد راجع في هذا ان السلب كانوا يوترون بواحدة وثلاث وفي صحيح البخاري فلان ابن ابي عمير روى
انما سئل ان كان يوترون ثلاث وان خلا الواجب وفي كراهي صحيح ان سبب توثق الفصل والقتال من ان الامرا
او انقضت الشارب عشر قتال كل شفيع شعر صواعليه وثلاثة باين وصلو، بالخر شفع املا انفس من دحر،
فيعترس وفي كرخي في اغنا وفي كتابه عن ابن ابي عمير ان يوتن الرجل بركعة واحدة ليس بثلاث في
اوتر وصلا شفعاً فيلوتر، هذا ان تسلم منه ولا يقصده وليس عليه ثلاث في ذلك لا تسليم فينزل
وتدركه عن رتبة من غير علم وبغلة تحزن عن العزيز في امرته على امرته والصبغة البعثة

فإن القاع

فإن الغاية رحمه الله وكذا اقتضاه محترمنا الشيخ من التسليم إيلاح فضايه بفرصته وتز
ليته صلواته والتغريب من تذهب صلاته الفضل في ذلك على ما تقرر في إقبالاتنا في عيسى وهي السنة
وفوق هذا في صلاة الرجل في بيته في الفيلح في بعض حب الله والله الذي رأى عليه من عهده من أحكامه
يعبد والله الذي يفعل مؤثمة في آخر الكتاب وفردت تأجيلهم معهم مؤثمة بلادة أحكامه التي تراعى وقت بلان وتز
معهم والوتر معهم إن كان حين يصلون الفيلح في جماعة بغرفة له قبل أن يصلوا من الله الذي يقوم معهم
وإنه اختلج بفعله **وقوله** وأما ذكر أول الآخر فعليه لقوله آخر أو آخر حنت إجله معهم
مؤثمة قبل بغرفة له إيلح يحيل معهم في كتاب الأضياع بحمد الله وحسن عونه • تلو، از جاء الله كتاباً لا غش لكاتباً
بسم الله الرحمن الرحيم •

کتاب الازعیم

[illegible]

يشعر بالاختلاف كله في مجزئة الماء ان وفرا غنى في فصل على كرامة الامانة بالاجارة والامانة واعلم كثر ما الذي اخذ
من اجازة الامانة انما وفرا غنى ان وفرا غنى ان وفرا غنى ان وفرا غنى ان وفرا غنى ان وفرا غنى ان وفرا غنى ان وفرا غنى
ثم قال ان كان المشي مع المودة فير بلا باس من هذا ما يميز ان الامانة والامانة ان عنونهم سواء وان الاختلاف بينهما مشا
توجد وقوله من اذن لعنوا او الامانة في الاغتصاب كذا في اخذ شجنا وفي حاشية ابن عيسى
رواية اخرى او الامانة مكان الامانة وان كان شجنا في الاغتصاب سواء وكذا في صحيح المغني لا حرم مضايقة
الشيء ان يغترل على انما الامانة وقال الامانة ستر، مع عنون مضى وقال في الامانة والامانة والامانة ستر
من ان تمنعها فان عتقت كان عليهما ان يفعل ما نزلت وفي كتاب العشر في الفتاوى بصرفه ما لمكان عليهما في
حاشية اخراج ثلثها قال ابن القايح اذ اذ الشيرازي ان يفرح منها لم يلزمه ان لا يذهب بعض الامانة ستر
الامانة اختلاف من القول وذهب القرويين الى انه وقا وان مشله العشر في مال معين وهن في غير معين
وبل على من اقول مشله بها ولا اذ ان كان ما لم في بنها الذي خلعت عليه وكذا قال سمعون في مشله
العشر ان ذلك اذ ان نزل اغتصابه في غير معين ولو كان معيناً منع ستر، لم يلزمه فضا، وفيل مغني
مشله المعين في صرفتها ومن منعها من التغير ولم ترمه وفيل مشله الا اغتصاب تمت بحسن قوله ان
من ان تمنعها مع حيا بسؤال اخوان ابعثت ولم يرمه، السير والامانة في مرم، رها حتى عتقت باجاب
ان يلزمها ان لا يضر حيا ان لا يلزمها الا بالامانة ستر وقت جواز ان مشله من نزل اغتصابا
معينا بقرنه او مرم فيه اختلاف على مرم الكتاب فيه لتغيره بين الرضى والحقا يضر بقرنه مشله مشله
لا شيء عليه وفي الحايض تقى ويصل به قال سمعون مرم، محتكمة ولا اغتصاب عليه ما علب المرم
والحيف حتى في الوقت او بقضه ولا اضا عليه وغرو، ان حبيب وذهب ابن عبيد عن الامانة ستر في الفتا
سواء ان جوابه في المرم لم يفرح له اغتصاب لم يلزمه حكمه وانما مرم عن مرم او الشيرازي ان لا نزل اغتصاب
سغان في شغبان وهو مرم في حق قال اضا عليه ان مادي المرم حتى يخرج الشهر لم يرم حرمه وكذا
عمر، الحايض لو حيا الشهر وهي حيا لم يفرح ما حاضت فيه واد اهرت اغتلفت بقة الشهر كالأو
صح المرم في بقة من الشهر وانما لو كان المرم انما لمرا عليه بقران اغتلف شها من الشهر المرم فضا،
كان الحايض قال ابن ابي رجب وهو مرم ما في اللها انما عتقت بقضه ومثل ما مرم كراين عيوس في
مختصرا في مصعب وغير ابن عيوس مرم من امثلة من وقال مشله الحايض اما تقضى على قوله في نادر
في الحجة انما يلزمه فضا ايام التغر ولا يفرح على هذا انما حاضت من قومين او الشهر او اخر،
انما في وكذا اشرى في يقضى سواء مرم او الشهر فضا، واجتج بقضه مرم او الشهر او الحايض فضا،
عمر حاضها في وقت على العادة فصارت كائنا ما حاض، بلها كذا في حق في الحجة على اخر
قوله والمرم اعلم منه حتى يكر افع يصر بوله في اخذ التزكاة في الاضواء وهن مرم شجنا
حكا، عننا في المرم وهو على رواية ابن القايح في المروية في كتاب القيلع واليه هو العزوم في
الحاشي وقال ابو صالح المالكي معني قوله تقضى الحايض تقضى، افع عليهما من الشهر غير كهنه ما لا تقضى
تقضى بقر، ايام حاضها ان المرم، لا يحسم شها حاضه وفر مرم المرم شها مرم عيوس، معني
جزوم حاضها في اجواب عتقتا وحكي الفاجي شجنا ابو الوليد في امثلة فولا رابعا ان المرم
هنا يقضى على حيا الحايض المرم او الاضواء وهذا القول على رواية ابن وهب في فضا المرم
الواقعة في بعض روايات المروية منع من التسمية عليهما في كتاب القيلع والحيوان

سلمة وغيره من صحف المذهب وجميع سائر أقواله في المروية في كتاب الفوائد في مسألة المقارن المسمى بكتاب المقارن
لكل سنة إما فحصة الزكاة ومثله في باب الميزان من كتاب الزكاة في التي يترك في الزكاة وغيره مائة أنه
يقول بهذا لأن ينبغي فيها إخراج الزكاة من حيث لم يوجب في شيء من هذا لأن عزمنا
ملا في غير ما من محال الزكاة **مسألة** الحلي والحجارة أصليت رواية في خروج في الكتاب في بيان
الرواية في غير بعض بعضه وروى ابن القاسم وعليه زياد وابن تابع أيضا أنه اشترى الرجل حليًا أو زينة
عبيد ببيع كل ما حياج به باع أو للتجارة زكاة وروى أشيب فيمن اشترى حليًا للتجارة وهو من زكاة
التجارة وكذا من رواية القاسم أنه عثر الله من حنا ولمس عندهم معهم في رواية أشيب وروى بعضهم مثله
رواه وروى أشيب معهم وكثرة رواية شيخنا ابن عثيمين وروى بعضهم بأنفسهم في حكاية في الزكاة الأولى
وكانت معهم واختلاف تأويل السجود وتفرع منه في ذلك من المروية والآخر ليسين باختلاف من رواية
فحمل بعضهم الرواية منسلة من آثاره وأثبتت معهم ونتم وحقًا لاقتضائها وجوب الزكاة في العزوف بلزوم
وثة ساعة البيع لقوله آخر رواية أشيب بل إن كان عليه حتى يبيع وهو خلاف أصل المذهب واليهما انما في
ومنهم من غنم من تأويل المسئلة ليحتملها فذهب جمهورهم إلى أنها لاكتسابها كل مسألة مفردة يجوز
بما وروايتها باختلاف بينهم فيها وأما دفع الاستدلال بجمع الروايات الأولى وأحسنتهم روى مسئلة مفردة
عن مثله وكلم على فضل منها من جهة واحدة وأن مسئلة ابن القاسم والتي كلف فيها مفردة أو فلا ينظر لها
فيه من الزكاة والزهد مفردة فيمن كسبه إلى آخر المسئلة انتهى في الحلي المنصوح مع ذلك أن الجار والمصوغ
عليهما وإن مغيروا فيه مع ابن تابع وعليه في حلي الحجارة وفيه رواية أشيب معهم بغير من الزكاة المصوغ
أنه بمنزلة العزوف فيكون في الحلي المزبور بالحجارة والضباغة على من يقول أحسن في الكتاب وفرد
الشيخ أبو عمر وغيره من التأويل على مصله ابن القاسم الأولى من ذهب المفرد في المسئلة وفيه مسئلة
الشفيع غير من رواية التاثير لولا بالحجارة عن رواة كلامه أو إلى المزبور بالضباغة لا بالعلم خلاف
رواية أشيب لما اختلفنا في مسئلة الشيف وتكون على القول السابق وأما ما وقع في قولهم وإن كان
ليس من زكاة فهو بمنزلة الغني وجما أجواب على ما في نسخة من نسخة أخر أخر حواك أشيب في الرواية التي تفرع
بها على أشغالهم معهم من حلي ما اشكوا وفرد ابن الرواية الجماعة في الحلي المزبور المصوغ ونزل عليه فو
لم يصر فوله عسر في كراهية معهم فيكون على من رآه في الحلي المزبور بالحجارة قولان ومما في عنه
الكتاب مفردة فإن شئ من رواية أشيب مع ابن تابع في المسئلة لزيادة بيان وتفسير ذهب ابن القاسم
أنه في رواية ابن القاسم مع أصحابه وأثبت معهم أنه باع الحلي المزبور بالحجارة وكان من غير أن
يؤكل نصيب الزهد ويستعمل ثمن الحجارة فولا أن كان من غير كسب الجميع أنه باع كل من يراو
غير من يروى على من قال كذا والرواية كذا في الحلي المزبور بالحجارة المصوغه معناه فيكون
من أقوال ثالث في المسئلة في الكتاب وفرد بشر بقوله بغير من أن كان غير من زكاة وقوله في الرواية أيضًا
أما منعتنا من الرجوع من شيء إلى شيء آخر فيلزم أن ابن القاسم فردي في الحلي المزبور رواية أخرى أنه كالعزوف
لما قال أشيب وكما وقع له في حياته ومنه كذا هو من رواية لما قلنا أنه خالف على معنى قولنا في اسم
بالمس من إحداهما للتحجارة وكذا هو الكتاب أنه من كل ما يبيع من نحو الفضة عن الزينة وفيه حجارة
في فوق الضباغة من أول بل يفسر شيوخنا وذهب المتونسي إلى تفريم الضباغة وأما العزوف معناه
وأما ما كان غير من كذا ما في الزهد والفضة غير ما كان في ثمن ما في من فحليًا من ثمن ما كان

[illegible]

[illegible]

من مؤثراته حواء عليه وفصته لتعلم خلقه في الدنيا ثم استأنف ثم الحجارة من تحتها من حواء اختلج
فوقها الفاسم على مؤنثه في مؤامعة كور القرب الشراؤاقل وأما على قول الشيخ بصراة كذا القرب عنه، فليلا
أو كثر استودا عزم كرا نقر عليه في كتاب معتبر وفي كراهية من استأنف استأنف الزكاة من المصعب والشيخ
الله كانت حليته ما يتعاو لم يزد ما اعتزل التجارة وأما جابيه جنة من غير باب التجارة وهو غنوم
من غير الفخيم عن قلة أنه لا زكاة فيه يجعله بخلاف حلي النساء، بعض الشيوخ رواية ابن عمر الخمر
بما استمر للتجارة فإذا أكل ما فيه نفع لم يزد من الزكاة وهو غير ذلك كونه كثر في الأول الظاهر (الحذافه
الله لا زكاة فيه ويخرج من منزله المسئلة على الترتيب لا زكاة والثاني أن رواية علي وابن أبيه وأشباه الرعي
الموروث المترخر غير لم يزد من الزكاة من الزكاة من غير رواية زكاة، كمن رواية ابن
كفاح فبطل من رواية المسئلة على ردة ما على مؤالهم وأما أول الباب فنحن في رواية ابن الفاسم وفيه ديوان
أشباه أنه لا زكاة فيه وفي كتاب ابن حبيب الخلاف أيضا في المرأة تتجوز لمثل ما إذا كانت تلبس
أو اتبسبه وفرد في ذلك بين التجارة، اشتراة عترة ومزق القميص أو الزكاة، على التمسك في الحيلة إذا التز
المكره ونحوه، في رواية ابن وهب عن قلة وقال ابن حبيب وفرد خرج بعض الشيخ فيه الخلاف من
عموم رواية العرافيين عن قلة ومن قول عمر بن مسleme والري في نزل عليه قول البلجي في المسئلة أمما
تجوز المرأة للكر من حلي الرجال أو الرجل من حلي النساء وأما ما يتجوز، كل واحد منهما من حلي
مثله وما أتيح له ليكره فلم يخرج فيه خلافا وهو كما هو كلام ابن حبيب ونحو الخبر وكذا لم يخرج التخي
الخلاف في مسألة العارية مطلقا على الخلاف في ذلك ولا يصح ذلك في النساء، وكذلك في قوله
ذلك في كتاب ابن حبيب لعدة الممنوع لباستأفاد التجارة لغيره كان قالوا التجارة للمناس سلتنا وخبرنا
وفيقا إذا لم يكن الرجل أيضا، ولما جاء أيضا أن زكاة الحلي عارية فيكون الخلاف في الرجل أيضا
إذا التز من الأجرة والعارية إذا كان الأجرة نوع من التمسك والتجارة من أن صورنا الخلاف في ماصور، ففهم
في كل حلي وأما ما لم يمتد من زكاة الناحية وهو الظاهر فلا خلاف **وعامة** بن غرة بفتح
العين المهملة أو (أو فتح الغين) مفعلة في أنهم أبيه وكسر الزاي فخر سايلا ما تفتتن تحتها مشددة، ورزق
تفريح الزاد وختمنا من حليهم بفتح الحاء وفتح الهمزة كذا في عن غرة في بن حبيب **وعامة**
بفتح الغين وكسر الهمزة أن لا ينافية مؤن وجيم **والمنس** من عن عبد الله الجرمي بكسر الجاء والهمزة
ووقع في حديث ابن عمر آخر النبلي ابن ميم عن عبد الله بن عمر كذا عن ابن عباس وعبد الله بن عباس
ابن وهب عن عبد الله بن عمر **وعبد** الله بن عباس سلمة وعبد العزيز بن عباس سلمة وحسنه
بن سلمة كل هؤلاء في الكتاب بفتح اللام **والسلسلة** بكسر السين واحدة القلا
كانت تنصب لحبس الناس فلا يجوز ما إلا من كان في كراهة كراهة، ممنون وفيل هو مؤنث وهو غلا
وقد جمع جمع الجمع وفتح الجيم **وانظر** فرامة بفتح الفاء **والحكم** من
عقوبة ثانی أوله تاي تاشين مؤنثا والثالثة تاي تاي حرة **وسبب** كان في عقوبة بالياء تاشين
تحتها أو لا وفرد ما تاي أخرى سلكته وأخر، بن فضل المبدأ **وملئ** ما بين الفعل واللام
الجمع وسكون اللام وأخر، مؤن **وافر** رفيع بفتح الراء **وقوله** آخر رواية مؤن التام
أو الجوز ما قال الله تعالى وما أخرتكم في ذلك أنظر إليه **وقوله** وأن تكلموا الأزم فز عننا بحكامه
معصرون سلسلة بفتح الميم وأما قوله علمه أنه أبا عنه كراهي الرواية عن زكاة وكراهي الشراة

[illegible]

ایڈیٹور

وان شهاب انه بلغه عنهما من قول سليمان كذا ابن وصابح وابن ابي ابي عن عمرو واخبر عن ابيهم ز
شهاب انه بلغه من قول سليمان وكذا هو في موضع آخر وجب **والسريع بن صبيح** تقدم وقوله
وقال الشيب عن قديمه والاولى على ان الزبير بن عوف اعمام كذا ابن وصابح في كتاب ابن عتب وعيسى
والابن ابي بن زياد عن شاذل ولم يكن في كتاب ابن عيسى كذا شاذل ولا غيره، سوى قال شاذل **ويؤيد**
بن حبيبة بفتح الحاء المعجمة وفتح الصاد المهملة **وعفيل** عن ابن شهاب بفتح العين
وسوفيل بن خالد **وعاصم بن ضرة** بفتح الصاد المعجمة وسكون الميم **وقد** غير في
مسئلة المؤلف له ميت له بين اغواح ما حكى في رواية كثير وصحت لغيره عمر في كتاب ابن عيسى وسقط
متنا في كتاب ابن عتب / ابن وصابح لقوله بنسلة من له خمسة وثبت ما قبله من مله والفتة عنده
انه ليس على واث زكاة كذا مؤيد في اكثر الزواني وفي كتاب ابن ابي ابي (ابن وصابح) قال الشيب قال
مله **وقوله بنسلة** العنبر بفتح تاء تروج به امثلة قيمو، فيل ان نفبضه ضماه منهن
استل بعضهم على انه / العنبر عنده فيما يقتض من العيسر في الصفحات وقال ابن ابي ابي يقتل ان المؤثر
بغير العنبر وفروا شيب ان فيه العنبر، وقول ابن شهاب اول من اخبر من الاعكية الركة، معروفة بنسبة
بفتح د. لا اعكية بنفسها / زكاة عندها ففرد كذا ابن ابي بن وعمر انهما كذا يا خزان من اعطيه
التاس ما وجب عليهم من زكاة، مؤيد قال يحسن ان معارفة في ان الزكاة فيها واجبة كذا ثابت
وقال ابو عمرو ويقتل ان من هبه من هب في الزكاة في العواير وان لم يعمل عليها الخول
وقوله لا يرصرون الثمار في الزكاة ويعزونها في نفوسنا في الزكاة فيسفكون منها الزكاة
من اخله بل يوزونها من وجبت عليه وان كان عليه من غير خلاف العنبر الزكاة من صرله ويحب عليه
والترصرون / ان صلا القربى ولا اخواد وفيل صرت ترفيت وارصرت اخذت وفيل صرت في
الحج وأرصرت في الحج وفيل يقا ان فيها جميعا قال الله تعالى ان الله تعالى ان الله تعالى ان الله تعالى
الكتاب باب العواير وكتاب المتراين والعزوين من المناشئة والشار والجنوب ويشتر الزكاة في من اهل
انه من قول ابن القاسم وعليه اختص ما اشرنا في الزكاة في كتاب عمر (ابن القاسم) ان الزكاة من كذا ابو
شيب وكذا عن ابن المتراين في نسخة في التباين من قول شيب **وقوله** ان الشاة جرت في العار
وهو ان الشاة المحبوس على مله ويشتراها بالمال العايب **وقوله** في نفقة الولد
والاجوز انما تصفك الزكاة ثم قال ما يرمي الفاضل الابوين والنول نفقة معلومة **وقوله**
انما لا تصفك الزكاة كذا في دفع المسح باثبات النول والين من اتمها شيوخنا سقوها
منها وعلى من الاختص ما اشرنا في الزكاة في كتاب عمر (ابن القاسم) ان الزكاة من كذا ابو
انما ثبت له النفقة بالفضا ففكت لركم الزكاة والزكاة في كتاب ابن حبيب (ابن حبيب) كذا ابو بن القاسم
بنفقتهم (ابن حبيب) الزكاة وهو من الكتاب وفيل ما في ابو عمرو في واقع في الكتاب كذا في نفقة الولد
عن القلي وانفقا على انفسهما من شاة ومب لها ان يحميها لوكا انما استسلفا، شفت به
الزكاة واحتج بقوله في اول مسلة وانما تكون النفقة من اذ اكله لولده **وقوله**
عكشان من اشهر كذا في قال ابن شهاب كان من المحتم وقال ابن وصابح بل من قال بعضهم
على هام ان الزكاة في كل حال كان في عرفة من اذ لم يركب له عثمان وهو قول شيب
وان عمن الحج واليت سفر فالتوا وانما يجعل منه في العيش اعين واسر لقوله في مسلة الم

از الفقه

حشر و فتنه

وفسوله

في حنية الجز

ما عني، وهو

تتمت ومنه

مجمعته وقد

الفضيلة ومع

پیش رو

انزل العلم بفرقو

[illegible]

من الجواميس واحرا ومن البغروا وكان في الخلقة اخرون يعين من الجواميس لم يزد والى مناه صفت
كأنه قسم البغروا على الجواميس بمائة في كل ثلاث عشرة يوما وعشر من البغروا قد خرج من الاثني عشر
وطان فضل من السنة اثنان الى ان تنبيه مخزون على مسألة الجواميس على قوله في مسألة البغروا والعشر من
من البغروا والاربعين من البغروا خالعه غير، وتأول ما ذكره، **مسألة** الغنم المشتبكة له الاخر
في فمها غنما قال الشيخ عليه فيها حتى يحول عليها الخول عشر، وفي رواية العتار وفي رواية ابن عمر الرخمي يرس
الغنم التي اخبر وكانه يباع غنما بغيره وانتم لغزو ليست من، الزيادة، عشر لا انرستين ولا غير شيئا
واخصم، المختصرون والغنمة لغوا الا ان يكون فاق من صلب وحملوا المسئلة على الاختلاف في المسئلة
وعلى ذلك اخصر ما اوصى به فادوا لانه الفاعل قول ثان وقال القاسمي قوله والتمن اخبر ان الاختلاف قوله
مؤيد في البيع وهو اول بالاختلاف من لا اشتكلا له والى هذا غنما الثمن، وغنم، وقول مخزون في المسئلة
عشر في بيعه والغنم الاول اخبر بشعر بان من ذهب مخزون وهذا الاختلاف في لا اشتكلا له وفردا عرس
انما يدخل الاختلاف اذ لم تقف احمياها حتى يكون الخيل بالارض بها او بتدعيمها يشبه الفبادلة وامثالها
الاعيان لم يزد عليها اختلاف **وقوله** في الرجل يبيع وعشر، تدانير فروجيت فيها التركة، فليسر
على الورثة الا ان يتكلموا او يوصى بغير الميت ولم يترك رواية اخبر بن سليمان وفردتكم ثم قال وان اوطى برك
كان في رأسه له ورواية اخبر بن سليمان كان ذلك في ثلثه مبرا على ما سواه من الوصايا بالعتق وغيره
ورأيت من مكافاة قوله ولم يترك **وحديث** النبي صلى الله عليه وسلم ان ثمة الله الميت
التركة التي مولا له ولا اخبر اما والله لو لا ان الله منعك عشر يعني واحبر من اقدم وقرف في مسألة الخلط
بتره يترك الميراث والميت وقال ان الذي الدلو واحرا والميراث والزاعى واحرا فان تفرقوا في الميت ومنه كسر
المسئلة وجعله في مكان اخر الميت ثمنه فقال بعضهم فيهم منه انه اراه المرح وقال القاسمي المفسر
وقال ابو عمران المراء بذلك معنا ان احية الغنم ومو مو فمنا بالفتش الى موضع مبيتها يعني ولو افرق في دور
انفكها ولا يحذف الميراث انه موضع الميت **فقال القاسمي** رحمه الله الميراث موضع الميت
بفتح الميم **وقوله** في قول ابن شريك اذا جاء الميراث فما حجب عليه من كذا، ورواه التي الميراث ومن رواية ابن عتار
وقوله فخر، ذكر في قول ابن شريك اذا جاء الميراث فما حجب عليه من كذا، ورواه التي الميراث ومن رواية ابن عتار
انما هو ان تغيب الساع في سنة الجزية ثم ياتي في سنة ثمانية فباخر زكاة عامين فان ابو عيسى، في حديث
النبي صلى الله عليه وسلم لا ثمة في الصرفة وهو كسر الشاة مقصود ان لا يخرج في السنة من ثمة **وقوله**
يشر، فمنا موما يعني بالفتح ومو المنة الخيل على وجه الارض كماء الغنم ولا ثمة **والبعض**
فيل موما يحتاج الى معنى ما مكر ولا يعني، انما يشر بعروفة من كونه لا في ويستغنى بما عن غنم له
والغنم من ثمة ويستغنى بالفتح في الحبرك يصح ما قلناه **والعشر** بفتح العين المسئلة
والشاة المسئلة وكسر الراء موما يعني موما الميراث والتجوز بعشره بعشره ومو مثل الكافية فغير الخيل
البعير الثمة فيها موما، فمنا موما **والترابسة** من خشبة بشر ما حجب ويستغنى بها نحو القنطار
صم والترابسة **والثانية** سم لا يعني واه الله اقله الكافية التي ترفع العرب وتستغنى به هذا قلنا
في اللغة ثم استعملنا الثمة في كذا الله التي ترفع الله على مينة فمنا موما **والخمر** بفتح
الخاء وفعل الخمر ويكسر ما الشاة الميراث **والسالم** بفتح الدال من الخيل فمنا موما **والسالم** بفتح
ثم ثم اخبر ان السالم على مذهب بعضهم ثم يجوز في ان السالم هو الميراث هو الميراث

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعلى حرمه تربية
حرمه بغيره

الشمس وف خصم الله خلافه فيمن مات بغير الفجر ان الزكوة عليه وموئجه في الشرب ومسا الخوف من غير
أحده من خلافه ولو كان في ذلك من غير مفرم ومسا الخوف من غير مفرم ومسا الخوف من غير مفرم
فيما حدث ونشا بغير صلوع الفجر من غير مفرم ومسا الخوف من غير مفرم ومسا الخوف من غير مفرم
أو تتغلغل في الملاءة وما تصفك عن ذكرنا راسا فلا يجر فيه خلاف وإنما الذي يجب أن يقال في من مفرم
الوقت من الغروب إلى الفجر موضح الوجوب من أن زكوة من أصل آخر التمار أو التمار في غير مفرم
بعلية الصلاة لما ذكرنا بنية وقته ولم يمتد بقرضه كزائنا وان الوجوب يتعين أو الوقت والتحكيم
يقتضيه لا كماله في الوقت موضحا من أن زكوة من غير مفرم ومسا الخوف من غير مفرم ومسا الخوف من غير مفرم
في قوله فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر
الفجر وفوق الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر
ازبغة أفوا أو لما إلى صلوع الفجر وعلى القول يجب بصلوع الفجر ثلاثة أقوال فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر
يقال إلى صلوع الشمس وفي الرواية التي حكاهما ألف في غير الزكوة في أو يقال التوسعة في الزكوة والشمس
على من ذهب أن الفجر في الزكوة أو أن الفجر في الزكوة أو أن الفجر في الزكوة أو أن الفجر في الزكوة أو أن الفجر في الزكوة
فعل من يقع اختلاف في قوله وفي غير، من أصحابنا في الفجر في قوله الفجر في قوله الفجر في قوله الفجر في قوله الفجر
أم لا وفي الفجر في يوم الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر فيمن مات بغير صلوع الفجر
أو من على المنته في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
يع وجوباً أو على المشي في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
من أصحابنا في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
أما التغلغل في الملاءة في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
ما لا يكون في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
زكوى في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
ملا في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
العكر لا تلزمه حتى يلزمه صوم يوم من مضر بسلام في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
لا خلاف أنه أثبت من، التوار في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
يجب عليه ولا ينفكها من وجبت عليه وفراش الحجة أن التمار كذا وقت توسعة وجعل القول بصلوع الشمس
من مبنياً أو جزوياً في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
من مضر من مضر بسلام في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
وأما المراد بالعكر الشرب في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
يصحب أخراجها في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
لما لا يختلف فيه أنه من التمار في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
أنه الخلاف فيما قبل من أنه مثل مومنا إلى من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
وبعضهم اجازية إلى صلوع الشمس أو المراد بالعكر المعتاد في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
ورأه العكر في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا
وفرثاً، أربع عشر كذا في من أن تغلغل الملاءة في وقت الوجوب أو عينها معاً في حكم عن أشبه وجوباً أو على البنا

٤١

پیش

الغزاة

منها ورواية دار السمين في خبره من قولته بالثين فان بقي عن مثله انه كرهه فانما انما لا يخفى شي
 من الفكتية مثل اللوبيا او شي من غيره ولا شي الكية من ثانيا انما لا يخفى انه اكلان له عيش فقه وعلم ساد
 اختص بها جعفر بن محمد وعلم انه لا يخفى له كذا اختص بها اخراج من غيره واخر ابي زيد وعنه
 مما ومولاه في كتاب محتر في الفكتية والين وفي رواية جيلة وعيسى بن مسكين عن قوله في الثين لا
 يخفى وانما في كل شي من الفكتية مثل اللوبيا او شي من غيره ولا شي الكية من ثانيا انما لا يخفى انه اكلان
 له كذا عيش فقه فلا بد ان يكونوا من ذلة وتجزيم وكذا له رواه سليمان بن سالم عن جعفر بن محمد
 عن ابيه في المروية ووقع من الكلام شرب في بعض النسخ في الرواية جيلة وعيسى بن مسكين في الثين
 كتب شيو حنا انما اشبه ووافقه في كتاب ابن المراكب وفا اليمس للرباع والابن ابي ومه وفيه كتاب
 بن عيسى ومثله في المصنوع ومختصر ابن عثر الختم ومغني عن غيره ابي في الرخا لابي في رواية الشرة
وقوله يبعثون السماء قبل الضيف بنم القاب والباء اي عن استغفار المالك يبعث ويقال في
 من اقبل بكسر القاب وفتح الباء ايضا **وقوله** حتى تكلم الشرا عن العشر وذا في منتع
 شرا امارو ومنو شتم مائة وفيل لاثنتي عشرة ليلة منه تخلوا **وقوله** في البكر لما الخادم وام
 يحولوا في الزوج ويمنها ان على الزوج زكاة العطر عن الخادم ثلثا ثلث مدي وخادم منها نفقة ما
 على الزوج حين لم يحولوا في الزوج ويمنها ان على الزوج زكاة العطر عن الخادم ثلثا ثلث مدي وخادم منها نفقة ما
 انهم فزده عن البهاء كذا جعفر في النكاح ولما فاما ابن الموزان وما يتر من المسئلة الشيوخ والابن
 شهاب في كتاب النكاح خلاف من احيى بعض هذا القول من تهذيبه الطائفة سبلو الجهاد ان شاء الله

تخلوا منه

كتاب الجهاد

الجهاد معناه في اصل اللغة التعب ومنه الجهد وهو المشقة **وقوله** ولا يبيتون اني ابيد
 عليهم بالليل على غيلة واسم البيت يفتح الياء **والرؤوب** جمع رؤب يفتح الراء ويضم الراء
 ال بلاء العزوة كل باب اسكة درب الاثنا فاقضه انما المحصور **وقوله** عزهم بكسر الغين المعجمة
 يرمي غفلتهم والغزاة البله والغيلة **وقوله** واتر الجهاد ان ابيد من ذلوا فيهم **وعنه**
 بن ابي ناجية يفتح العين وكسر الجيم ولا يغرب في الرجة عجم بضم الغين **وعنه** العزوة انكف
 له من حيلة يتوضعا اليه منه فاقال الله تعالى ان يوتنا عزة واخذه من العزة التي يجب ستمها واخر
 ليه الخفين بضم الخاء المنمدة وفتح الخاف **وبمنسول** لبيان يفتح اللام وكسر الميم **وقوله**
 في السلاية انه اكلوا الشئ الخفيف المحض دليل ان من ذهب المروية لفرقتهم ليس بواجب ومما لم يذكر
 في غير المروية والفزان اخرا واجبت في باب تغيير المنكر وهو قول غير الملاح **وقوله** يهزم
 عوز على اخر فواليت في وجوب الرغوة لمن بلغته **والخصوم** بضم الخاء المعجمة والصاد المعجمة
 بيت البواقي **واشبه** اخراجه من بيشير محضته **وقوله** من حمل علينا السلاح فليس
 متاوانا على يد يوانا فاجع ضيل واحل من السلاح الخراج عن جماعة المسلمين ومعنى ليس مثاليه
 ليس مثليا ولا مستقربينا ولا مشتبا مستقربا **ومعنى** راجعة تقب بغير مؤثر بها فيسلبه
 وهو من نوع صعبا على من حركه فالتسليم متاحا من السلاح **ولا** اصل الثين **مسئلة**

[illegible]

ومو يفتح الحياء المنحلة والشور واخر شين متجدة وهو الصنعان واسمه ويما افلا اني وضاح جيسر وحيش
لغنيه وموانع من دخل الانزل من القابعين مع موسى خبير وانه يلبس عن راسه الشرفى ان فتى
بسم فسكة ويعينونهم واما مورخو المشرو واجبة الخديت فكلهم من زوايه فبعل من الانزل وقومهم يحضر
وقا انفسهم باقريه ومو فقل صر صاحب تاريخ المغاربة قال ان الامير ابو ثعلب في ايام حشنة علي
وانس اي معي بفتح الميم وفتح الغين وسكون اليا بغير ساء وكذا المنحلة **وحسين** بفتح الحاء
المنحلة وفتح اليا لا اول ويا بفتح الحاء ايضا **واحسب** بالفتح المنحلة **والزيت** بالفتح
بن فريضة بفتح الزا وسكون الباء وسوان بن الحناء وابنه عن الزخري بن الزبير ومن عداها بفتح الهمزة
ومهم بفتح الميم وفتح الكاف والزا **وقيل** غيلة بكسر الغين المنحلة او مير او حرقه
وغزرا **وقوله** وماله كثر في الحراة من امة الرقة يزور بالفتح المنحلة ومنه بالفتح
خاصة في سوفة لا ابا ولا بالمنحلة في كلج **وحريش** كما ورس عن ابن عباد وجبريل بن
المسلم بن بغير الة في المغارب لم يكن في كتاب ابن عيسى وكان يحضر ابن عباد **وسلص**
بفتح السين المنحلة وسكون اللام وكسر الحاء المنحلة بغير ساء سلاكة بالفتح ثمتنا واخر بين ثمتنا
وبلست بفتح الباء وسكون اللام وكسر الباء واخر تاء بالفتح ثمتنا **والصعب** بفتح
الصاد المنحلة وسكون الغين المنحلة ايضا ابن خثلمة بفتح الخيم وتشرين الشك المنحلة
وقوله فيعزوا في يوم يلتمس النجاة كرا منو بالقاب وعين ابن وضاح لم يوم بالغين وهو
بجبريل عن انه كتب الي عمار بن ماسر صاحب اذ لا نأ العزاز وكان عمار امير او كان عمار بن ماسر
قاضي صاحب بيت المال ومولاه خفيف فامسا وماسما صاحب عمار جعل نصب شاة اعمار ولا
خون قار بغير فوم فانه لا يوز وضاح **والنقل** بفتح الفاء وسكون النون وسكون الهمزة على التمه
ومنه نوايا النقلة **وقوله** بغير فوم حشنة من الحشنة بفتح الحاء وسكون الهمزة وسكون النون
خبر ومو وفتح **وحرجه** بالفتح المنحلة اي بغير علمه وبضله اي بغير الطريق والحق الضيق
وصيغ بفتح الصاد المنحلة وكسر الباء بواجر واخر غير متجدة **ومهم** بفتح الميم
بفتح الباء وسكون الراء واخر غير منحلة كرا صبطا عن الفاي ابي عن الله وعن الشيخ في عمن
مربع بفتح الباء وكرا وجرته في تاريخ الجليلي بفتح الفاي ابي علي وفيه الزا فكه وانما ولا
بن يوحى الصرمي مربع بكسر الباء وفتح الراء ويكسر الفاء وروا ابو عمر عن ابن حجر **وابن**
الغضير بفتح الباء وسكون الصاد المنحلة **وشن حبل** بفتح السين المنحلة بفتح السين المنحلة من انهم وفتح
العين المنحلة من انهم ابيه **وقوله** لم يسي شربيل بفتح اللام وسكون الميم جزم ومنه بفتح
مخزون على نقى الامانة عنه وكرا وينا ومنه ليل الخدام بغير وزو بكسر اللام وفتح الميم على التمه
ويحي مضمون الاخر **واسن** بفتح السين وكسر الراء ابن وضاح بفتح السين وكسر الباء
اسير بفتح السين وفتح السين ويا بفتح فانه عن ابن الغني والراء فكه وابونص الحنايب **وحبال**
الزرا بفتح الزا وفتح الراء وفتح الراء وكسر الراء معك ابن روثيلا في الشرونة بالنو حشنة وبالفتح وخر
وجرة مفيرا بفتح الفاي ابي علي في تاريخ المنحلة وكرا في غني **وفي اول**
نزهة عن ابن بن عياض كرا عن ابن عيسى ورس ابن عباد **وحريش** ابن بن عياض وفيه
ان محنوا عليه على ما تقدم من ومنه في خبر الباء ما يصح فوله ابن وضاح من

[illegible]

ليس من هذه آيات التفسير فوينا بعرضنا آيات سورة مفتوحة وآيات التفسير تحتها آيات أخر، عمن قتلته
والزكيا والرمضا رويتهما من الحزب بالتصديق المعجزة وبالحكمة المتمثلة وموهم من روى انفسهم في التفسير
 والتصديق المعجزة كانت في كتاب ابن سبيل الاثر وضاحج جمع ما يفرق بينهم لئلا يمتنع ان يكونا من التفسير
 اذا ملك من اعتماد عليهما في حيز وحيد غير الله وعين التفسير الحبيب تفهمه كونهما **وقوله**
 من مثل العزارة بفتح الفاء وبالترائي فيهما حقيقة الاولى وكسرة الثانية ونظريتهما تون ومنه صنف من الحبيسة
وقوله وان تقرأوا لربكم الحمد كما موني اياحة فتألم وهو خلاف ما حكاه ابن شقيل عن علي
 في التفسير عن قتالهم وللائل التروية في ذلك ولما حكاه عن قتالهم من فضل العمل به في الحبيسة
والجبر من مفتوحة بضم زهدة وبما يواحد مفتوحة واخرها زاء مفتوحة صنف **ومن** من روى في التفسير
 المتمثلة وكثر الوارد **وقوله** ارجعوا الي الله فلا سرب يسكنوا التفسير كما في قوله ابو عبيد بن جابر في كتاب التفسير
 متقرب الي الامر من التفسير في قوله تعالى انما الامر ليس من يبي اسرفه ابو عبيد وبغضهم في ربه مفتوحة الا
 سرفهم بزيادة ياء وما ان حجة متقرب من الامر كما نوايعه **وقوله** وبيت الله والله ورسوله في ربه
 بيت فيما هم التفسير بكونه العباد هم انما كانوا محسوسا في التفسير في قوله والله ورسوله فيما هم بها وعواذ الله
 وقسمه ان هذا التفسير **وقوله** سلمت الرواية بكسر السين ويجوز فيه الفتح **والا بامية**
 بكسر التتمه صنف من الخوارج وفي حديثه عن التبرج من الحرورية خرجت وعين ابن عثبان ان الحرور اقاموا
 المضارب اليه مقام المضارب وفيه وتعلموا الامر وعين ابن عيسى وتخيروا الامر ولم يكن الحشر في هذه وقوله
 عن ابن عثبان **وهو الحوتم** بضم الحاء تصغير حاضرة **وقوله** خبت وخسرت ان لم اخرج
 التبرج وخبت في الحوتم مقام الفتح وخسر، واما القابسي واما اللهاد وعينهما واما الفتح وخسر، واما كاشيت من
 شيوخنا في غير التروية ومعنا مما صحيح اما بالنظر بمعنى نفسه ان لم يعزل واما الفتح خبت انت وخسرت ان لم
 اخرج انا وانت من اتباعي ومن يفتقر بي **ورضا** بكسر الزاء والتضاد المتمثلة وهو من خد الفرج
 نهار التبرج واخذه العفة التي تشر عكنا مع الفرج **وتصية** بفتح التاء وكسر الصاد المعجزة وتشر
 الآيات التفسير تحتها رويها ما في الكتاب بضم التاء ونحو الفرج **وقوله** بضم القاف
 وهذا التفسير تحتها او لا مفتوحة وتوريش التهم **وتسريده** بفتح السين وتصلق اي تصيب وتصل على
وقوله على حرفة بضم الفاء اي وقت افترا من الناس واخذت من مودعهم عن اختلاف المتأخرين
 بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وروي علي خيم حرفة بكسر الفاء اي علم افضل الحجة بين علي ومعاوية
 جهم رويها ما في التفسير عن شيوخنا **وقوله** اخرون يريه كذا ابن عيسى وابن عثبان ايضا ثريته والتبرج
 كذا ابن عيسى **وكسبي** بضم الكاف المتمثلة وسكن الياء بواجز ثريها **وقوله** العلم بما ائمه يرجع بنا
 كذا ابن عيسى **وعن** ابن عثبان ترجع بنا بالتز **وقوله** وانما يقربنا كذا ابن عيسى في المعجزة كسر
 وعين ابن عثبان يقربنا ومعنا ما في جميع الروايات ان الله تعالى تم الحمد بحمد الله يتلو الصبر والله

كتاب الصيد

قوله من الكتاب في تحميم الكلب والابن انه اذا جرب اترجى وانه الشل اصابعه وله في كتاب ابن حبيب
 شريك ثالث انه عاد عمه اجاب بضم من بفتح شريك على الخداب وانه قد يشترط في الكلب شريك
 في شللا والزرع وفردية مما التوفيق في شللا يستعمل في قنيتن للذخيرة والزرع كما ان التبرج في معنيين

والعجبة

بالمعجزة والمتمثلة انه اختار ما شئت من عن العظم وسرمانه لاختار ما شئت من كتابه في الكتاب بالبين وجهه
 وفان نعصمة الشين بخر ب... **وقوله** يجوز بالوان معني فكس
وقوله اما الخزانة الكتاب ولم ترم ولم تنبى هذا الكتاب انه مشي تنبىه وان ترم...
 متى لم منه انه يوكل واختلاف الامم تنبىه في الكتاب...
 وعثر اشتباه وان ونبى كونه مقامات من معانيها...
 انما امات بسببها ولم ترم من انبها او مفوض وشبهه انه لا يور...
 ولم تجرح ولم ترم وجمعها مع مسئلة الضرب والاي...
 يمتنع ان لم تنبى وترم لم يترك...
 ضرب علم وزنم وهو حيوان...
 فيثوذة دويبة ثغول الم...
 بفتح الله الرحمن الرحيم
 صلا الله على سرائرنا محمد وعلى اله وصحبه

كتاب الضمان

الاضحية بضم الميم وتشريرا لئلا واغية بشرانمة وجمعنا الضاحي بتشريرا لئلا وفيه ان...
 ايضا بفتح الصاد المشددة وجمعنا الضاحي ايضا وجمعنا الضاحي ايضا...
 وقت الضحى ومعنى يوم الاضحى من اجابة الضحية في هذا الوقت...
 اول يوم من الايام فيه عشر شروق الشمس للصلاة وفيها بفتح الهمزة...
 معنود ومن الاكل منها في اليوم يقال تضحى الغنم اذا تغرزا وفرشت...
 الاضحى لفتح الهمزة بضم الميم والاضحية بضم الميم...
واشتر بفتح الشين من قول ابن القاسم في الكتاب...
 ايام التجر جن لم يجمعها على وجوب الاضحية انه تعلق...
 ما ليس بواجب ومؤكد صر فوا انما حبيب ايضا بفتح...
 وجوب الغوايض والاشياء من الشتر المؤكدة وهو...
 بغضهم انما شئ في المسئلة فيل على تعيينها الضحاة...
 وانكنا عمله فيما ومن انما بفتح الهمزة...
 في الكتاب بتاثيره من او شتر قول الله اخب النبي **وقوله**...
 رخصنا او اصاب الضحية غنينا انما لا تخفى عليهم...
 نكنا انما ليس في التفسير اوضح من اخبا عما للزج...
 عتينا الاضحية تعينت كالقرايا ولم يجر له بزمنا...
 انما اخلا الخرب التي ترم به...
 اللام في غنينا والضم في الجيم او لا يكون اللام...
 التي امرنا بها **والسك** والصفحة من قوله ان فحق من...
 في الكتاب الضحية

الاستراتيجية التعليمية

کتاب — ایمان و التّزور

(1)

1801

Quintessenz der Konstanten

119. Catech. Fliegels. 238

Erklärung der in dem

Lehrb. der Grammatik

u. Grammatik, gesammelt

von Abu. l. Fadhl

Ajâdh Ben Musa

Ben Ajâdh el-Schabi

kühnig gesammelt

in dem von Mahomed

Kaibi (193/1390.

[illegible]

وفؤله مخرج الشاة لثرفا لا راصبفتا، بفتح الهمزة والفاء وهو صريح وسفوفه اذ ان ينعجب امر

فمن بلغ حاية فريه كل امسي وان جاء الرجل الى الامم حاية ما يحب ولا يري حيت وقوله
سرمه يوم يتما من التروية بالثبات ايا او متي فية بقدر اجر ومنه فواي من حاشية اني الله عنده

الخصك وممرا في التمايعة الميع ومشيخ خذوا الخزانة بكنز اخذوا في الامم

وَأَشْرَقَتِ الشَّمْسُ عَلَى نَارٍ وَهِيَ تَلْقَى فِيهَا نَارًا مِثْلَهَا وَهِيَ كَالْأَصْبَحِ
وَأَشْرَقَتِ الشَّمْسُ عَلَى نَارٍ وَهِيَ تَلْقَى فِيهَا نَارًا مِثْلَهَا وَهِيَ كَالْأَصْبَحِ

وذكر اسمه وذكر ترتيب افعا التي بعضها على بعض في البحر و

نعمین و غنی، وهو قوله لکد عتم ملارد سوا حلب بنی مافا معوس "بذلک حلب مجتهد تخرج مشهور

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

والعسوام بن حوشب يفتح الخلاء والشين المعجمة والشك مكى يفتح الشين ميم
يكنى الثاني ويكنى عن الخوم الكعبه الشين واخر ميم يفتح الشين ميم

بضم الفاء وتشديد الراء وخبر ما في القصة وقوله في آخرها الا انت اي من هو في هذه

آخر وليكم عزيمينه ويقتل منيائكم الحمرث عتق جميعهم وان اذني رواية ابيهم وفي خبرنا اثر

فمنهم من قال: **قوله** في الخيف على التثنية انما كان من الخيف بضم الخاء

نحو: في العنبر وراية الشبل وكذا في بعضهم من متخرج في القاموس سقوطه ما شق وديع الاء

الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب خير أمة أخرجت للناس

$\frac{1}{2} \log \frac{1}{2} = -0.5$

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتاب النکاح الاول

[illegible]

صرفہ معقول

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

حیات

[illegible][illegible]

اخرى واختلاف قولهم وان كان مشهورا فقولهم المنع لا بالفتح خسر لقوله في قوله وان كان
صحة فيمنعوا قولهم انما هو اختلاف في الالفاظ وما يدل العلماء به في ذلك من غير ان يفتقر الى نفسه
في قوله تعالى وانما هو الايمان منتهى والحق الجين من عباده ثم وانما هي وذمها غير واجب الى الحق الحق الحق
انما الحق الكاج لقوله فانما هو اما صلب الله من الشك انما هو وقوله وما ملكت امساكهم وذمها بغيرهم ومواختيار انما
ان لا يفتي من غير كاج لا لانه مفضل على ما هو عليه من الامانة والتسوية عن غير الامانة والحق
القول ما علمهم الله ان لا خير من التوا وما ماله بغير من لانه **فقال الفاع** ابو الواسع
وفي الحديث ما رواه احمد بن حنبل في مسنده انه من غير غيرة في قوله عليه قوله يفتي في المروية
والعز في اخر على ان الله وعليه قوة بتعيين الحق والحق انما هو اشار انما لانه وقوله غير انما كقائم لا يجوز
لما جاء اشتراطه في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
فما بعد شيئا غير انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
بغير انما هو لانه في قوله عليه ما في بغيره **فقال الفاع** الفاع انما هو اختلاف في
من غير انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
مثلا وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
عليه لانه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
التمسك فالعز وقوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
على مثال انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
فقال الفاع انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
عشر في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
في اموالهم فمقتهم باموالهم فيقتضي ان يخرج من اموالهم اكثر من اموالهم وهو مما
وحكمه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
لحقهم في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
لمن لم يبلغ الامانة منهم في قومون على من لا يعرفوا من امره انما هو انما هو انما هو
صومنا بغيره انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
عن انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
قوله من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
على انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
جميع على انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
نحوه من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

ما

فمنهم من قالوا نبي
فان الفاي
فان الفاي

三

[illegible]

كتاب ————— النطاح الثاني

[illegible]

[illegible]

ولم يثبت حكمه الذي هو في الرجل على الخشب، لأن في قولنا إنه لم يثبت من تزوج امرأة، وفيه جنون أو حصر، وإنما تعبر بال
 مذهب والضرر إلى إزاء ابن أمسيب مني بمنزلة، لأن الأشياء التي تارة منها المرأة، فغير يثبت أن الرجل كالنساء، وفروقه
 في سماع ابن كفاهم معبى اقترده امرأة، أيضا الرجل مني بمنزلة، ويعني، وأن كان فروقه في الذي هو اختلاف مع غيره من سائر
 منه ما في كتاب الغنياء في موضعه **والغفلة** بقبح الغفلة الغفلة، وبفتح الباء، في الغفلة كالآدم،
 في الرجل ومي يروى من المخرج والعزيق فتح، بعد وسكون الزاء، مثله، لكنه قد يكون خلفه غفلة أو فلو
 عضما، وقد يكون لحم **والترقيق** بفتح التاء، النضار موضع الوطء والتمتع **والحسب**
 المفتوح جميع ما يتأخر **والخصم** المفتوح لأن اثنين، والضم لا، لأنه منه فدان، فدينونة هي،

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

五

[illegible]

فولاد و زر و ...
 ...
فصل ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

فإن القاض

[illegible][illegible]

بن مريم و احوال و خرج اثنى عشرة الف في اقصاهم و فيهم الله و قوله في القايه
و به ما يخرجه من كل ما يخرجه و تكس عروضة في القايه و ما يخرجه من كل ما يخرجه
فما يخرجه من كل ما يخرجه و تكس عروضة في القايه و ما يخرجه من كل ما يخرجه

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

فَقِيلَ لَهُمْ لَا تَعْلَمُونَ أَفْهَمْ وَأَمَّا قَوْمُ مِثْرَةَ هُنَّ أُمَمٌ قَدْ جَاءَهُنَّ الْآيَاتُ فَهُنَّ نَاقِمَاتٌ بِهَا
وَقِيلَ لَهُمْ لَا تَعْلَمُونَ أَفْهَمْ وَأَمَّا قَوْمُ مِثْرَةَ هُنَّ أُمَمٌ قَدْ جَاءَهُنَّ الْآيَاتُ فَهُنَّ نَاقِمَاتٌ بِهَا

ثم اياي مشافعي لميرة، ساجدة بفتة... وقوله... في حجر المكتبات... بفتة... انصار... الكتاب... ايشيم عجز... الكتاب... ايشيم عجز... الكتاب... ايشيم عجز...

يه فيه حينئذ معهم مخرج على كل شيء، ويقال انه اعجز عليهم او يفارقه يد للبرف **قال القاضي**
 رحمه الله وعمره عديدين، رتوا، كيف سوي بين الشبهة والحجاية ولا انظار في مشروحاتهم
 الكتاب بل ان الارب الصبية ابشر ان يعزوا فخرجوا الى الدخول من اولهم، تبقة وان لم يكن لهم الا لانه
 لما والمبغون علموا وانهم لم يذهب بعض شيئا من كونه مقتضى المزج وماله ابو المصطفى شعير
 ولما ان يحجم مالا على الاعور لتولده ان يحبر مالا على الدخول في سلمها الزوجية وماله بينه ما وتسلمها
 بعض امه ما لتولده مما ونهت امه ما مني اليه انه ليس له الدخول لا يلزم التزوج التبقة علمها الاله علمها
 مية او تو سلمها يله ما وماله / ان عتاب وتكلم عليه فبشر البناء، خرم التبقة فله ان يحجب وهو كما مر ان كتاب

وقوله في التلويح في الصداق منهم : **وقوله** ومنهم من يترجم له وقال في العرف في التلويح منهم
من يجمع له قوة ومنهم من لا يجمع له قوة ذهب بعضهم إلى أن كل واحد من الألفين من الألفين من الألفين
يصلو عليه عليه وقوله في فضل من أتى القابض وحكي أن حبيب عن قتادة بن ربعي عن أبيه عن
نبيه له الشهم والشهم أن قال فضل ومرا خلافة والأكثر حمل النكحة في المرونة على السواء والتلويح في الجميع
على نحو ما فانه أن حبيب ومنه الصواب والأكثر خلافا على تزوج وإنما تلويح له إذا رجوا وتوم بالصحة ولا لا يفاق على
أنه من تمام ما تصنع توم بغير لما زوج حتى يغير لما كثر لدا أفكعنا على أن لا شيء غيره فبلغه يسر
ويستسلم ويقنع الله له شيء تزجر **وقوله** في التلويح على رجل أن يظن في مزا إلى الأثر وما

يُزَجَّعُ بَغْيُ التَّوَكُّفِ فِي حَالِ الْمَنْعِ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ مَا أَنْفَعُ شِبْهَ حَالِ الْمَنْعِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ تَرْوَانِي حَقَّ غَيْرُ
لَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ بِهِ وَمُتَوَسِّلِينَ فِي الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ كُنْتُ أَنْفَعُ مِنْ تَائِي لَمْ أَنْفَعُ مِنْ تَائِي حَلَاةً لَمْ تَرْوَانِي حَقَّ وَهُوَ لَيْسَ
بِقَعَةٍ مِثْلَهُ كَرَلَهُ لَمْ يَزَجَّعْ بِهِ غَيْرُ **وقوله** فِي الْيَوْمِ عَلَى امْرَأَةٍ دِينَ فَقَضَى عَلَيْهِ بِقَفْصِهِ فَإِذَا جِئْنَا
كَأَنَّكَ غَنِيَّةٌ قِيلَ لِلزَّوْجِ خُزْهِ يَكْذِبُ وَأَدْفَعِ إِلَيْنَا بَقْفَتَهُ وَأَنْ شِئْتَ مَجَاصِدًا بَقْفَتَهُمَا فَإِنْ بَقِضَ الشَّيْخُ مَغْنَمًا
دِينَهُ مِنْ تَوْعِ مَا فَرَسَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَزُجُّ الْمَشْرَائِينَ مَقَاصِدَهُ أَمْ عَمِ أَحْرَمًا الْيَمْلُ وَهُوَ لِيَا عَمَلُ الزَّوْجِ أَنْ شَاءَ بِهِ
الْبَقْفَةُ غَنِيَّةً لَمْ يَجِبْ عَلَى عَمِ أَنْ يَدْفَعُ إِلَيْنَا مَقَاصِدَهَا عَلَيْهِمَا وَفَرَسَ الْحَرَمَ بِمَا تَزِي وَكَانَ لَمْ يَزُجُّ لَهُ
أَنْ يَجْمَعَ بِهِ لَمْ يَكُنْ تَشَاءُ وَتَعْمَلُ مَعَ الْفَحْمِ وَشَرُّهُ فَإِنْ يَشَاءُ الْحَرَمُ مَعَ تَرْوَانِي فَسَالَهُ أَنْ يَرْوَانِي فِي مَثَلِ الْفَحْمِ

[illegible]

فَالْفَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ (فَتَرَى عَيْنِي يَمِينًا) أَصْدَقُ مِنْ عَيْنِي (وَأَعْلَمُ مِنْ
عَيْنِي) يَتَّبِعُ أَهْلَهُمْ فَيَدِينُ بِهِمْ وَمَنْ رَأَى أَحَدَهُمْ مَا دَرَى

بسم الله الرحمن الرحيم... **وقوله**...

...**مسألة**... **وقوله**...

...**فان العا**... **مسألة**... **وقوله**...

كتاب التكاثر الثالث

مسألة... **وقوله**...

والشمار

1990

وہو م
بجائے الختم

1.9

والنكاح فيها ما هو موجود في الأصول وعرضه التبيين على من ... **وقوله** ...
سما لكل واحد منهما ليلة على أنه استتم في جماع الطلقة لوجوبه في عقد من قال واحداه جازيا
لأنه لينة أحسنهم عملون في ما لم يكن نكاح حريم بشيء ... فإن كان له صيدا فربما ابن صغير
جواز ومرتون نكاح والتمتع ونهت عن غير ما أنه كمال الزوج وأنه لا يجوز ما استتم لك واحد
مؤملا صرا ومثله على الرابع **وقوله** في تزوج الحرة والامة ونهت عن قوة صلاتها في
نكاح لامة فعلم أنه لم يكن على شيء من إباحة نكاحها أو عدم القول بانها حرة ...
على ما أن جرحه أو رفعه نكاحا فإنه باسروا من حتى إذا جازوا حرة عراقت وقاله شخصين ...

فصل الثاني

رحمه الله وكثر له في ... أن لم يحرم صورا على القول أن الحرة تحته فزاد
على ما في كتاب عمر ... على آخر الروايات في المروية وقد في ما قبل وفردا شخصين فزاد في مسألة
والتمتع والتمتع في عقرة والامة زوجة ... لا يجوز أن من قول من كل صفة جمعت ...
وحرمت لا يجوز من مسألة من نكاح الحرة ... قال بعض **وقوله** ...
صرا أو لو سمى نكاحا لامة جازيا أو قال حرة ... لا جازع لامة ...
والتمتع ... **وقوله** ... في تزوج الحرة والامة والتمتع في عقرة واحدة ولم يرخها بها لايمان
عليه ... في يومها ما ... وصلى نكاحا ...
أبو بكر وغيره ... في رواية عن ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...

فصل الثالث

... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...

فصل الرابع

... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...

فصل الخامس

... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...
... في الرواية ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]



الغاص

قلت حتى يؤمنوا به، ثم اشياء مائة من، وانما الخلاف في الحرمات، فاجابة اني قد رقت اربع التخرج وقال بعضهم
 اجوابه علم الله، والزوج الرقي ولم يتعرف بالملك، علم الحرة المنحلة، وقالوا لرحم الجواب وقالوا لا خلاف
 العتوة ان لم يجلوا في ذوقه في بعض، وحيثما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه، وحيثما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه
 الرقي والسير الرقي، وحيثما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه، وحيثما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه، وحيثما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه
 والنواحي، ووقع في فقهنا، وهو الصحيح، باستقامت ما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه، وحيثما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه
 فصح وبالله انما، اختصاصه في رقيته، وحيثما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه، وحيثما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه
 لا اختلاف في حرة الحرة، انه اعلمت، وانما جزمنا ما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه، وحيثما لم يجلوا في ذوقه في ذوقه

سنة

[illegible]

فوله

بؤة ذمّية ومجوسية فيسلم لا يعرفون فيها الا ان يثبت علم انبلاءه الذي لو غلبه انما وقعت الرواية عن ابن ابي عمير
 ثم ولم ينظر عن شيوخذنا فيها خلاف وحديث ابن ابي عمير من غير ان يثبت ان ابن ابي عمير من غير ان يثبت ان ابن ابي عمير
 في نسخة عنه ذمّية ومجوسية وبغيره وروى هذا الشيخ ابن ابي عمير في نسخة عنه ذمّية ومجوسية وبغيره وروى هذا الشيخ ابن ابي عمير
 انه انما اجاب في ان الكتاب على المجوسية اذ الجواب قد يصح وبما ولم يجب على الزمّة عن غير ما ان لو كان الجواب
 في ذلك كان خطأ ولا ان كان هذا الكتاب جازي لم يثبت في ذمّية وبغيره وروى هذا الشيخ ابن ابي عمير في نسخة عنه ذمّية ومجوسية
 مجوسية في ذمّية منهم وحرية وذمّية وبغيره وروى هذا الشيخ ابن ابي عمير في نسخة عنه ذمّية ومجوسية وبغيره وروى هذا الشيخ ابن ابي عمير
 ما في غيرهم ذمّية ومجوسية ومنهم من حرّره ذمّية وفي المجوسية وفي ذمّية وبغيره وروى هذا الشيخ ابن ابي عمير في نسخة عنه ذمّية ومجوسية

فول

...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتاب — از حکماء السُّوَر

[illegible]

[illegible]

خاتمة ما مر من مناقشة ما في حق من علم على غلوه في كتابه من قوله ابن وهيب عن قتادة
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأ القرآن فليكن له نصيب من ثلثه
وعنه ما مر من رتبة الدية بقرب من مئة ربيعة فاجرة اذ من امتداد ربيعة ثلثة مئة وفتحت ابن
ذخيرة في بيانها ومثوا الضحية وفوقها لا تنكح اربع عن قرب او بعد وقد فرغ شيخنا ومفتي دار
الصلوات عليه نكحوا لا يوافق عليه وقد كثر في الكتاب ابن وهيب قال ربيعة ويونس ومن كلوا من ثروة فليست
على الصلوات والرخفة كذا في ابن عيسى وعنه من عتاك ابن وهيب قال ابو نضر وقال ابن ربيعة
عن ابن وهيب عن يونس عن ابن ربيعة قال اخبرنا ابن وهيب قال اخبرنا ابن وهيب عن ابن وهيب
عن ابن وهيب عن ابن ربيعة عن يونس عن ابن ربيعة عن ابن وهيب عن ابن وهيب عن ابن وهيب
عن ابن وهيب عن ابن ربيعة عن يونس عن ابن ربيعة عن ابن وهيب عن ابن وهيب عن ابن وهيب

وقيل ان ابن ربيعة عن يونس عن ابن ربيعة عن ابن وهيب عن ابن وهيب عن ابن وهيب
عن ابن وهيب عن ابن ربيعة عن يونس عن ابن ربيعة عن ابن وهيب عن ابن وهيب عن ابن وهيب
عن ابن وهيب عن ابن ربيعة عن يونس عن ابن ربيعة عن ابن وهيب عن ابن وهيب عن ابن وهيب

فصل في النكاح والطلاق والنفقة والعتق والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات

والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات

فصل في النكاح والطلاق والنفقة والعتق والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات

والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات

فصل في النكاح والطلاق والنفقة والعتق والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات

والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات

فصل في النكاح والطلاق والنفقة والعتق والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات

والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات

ولا يحتلِب انما وخرقة فانه لا يكتب في الكتاب به لا يشرح ولا يثبت ولا يبين
منه البتة يبين **ومسألة** المختلعة على ان يكون الولد غنم واجلته في ارضه لم يضره فان
القبض رواية عنه في منع بيعه لانه ما علم على ان يمتد بينهما ويشتر انهما ليق لم يضره في حرمته
خلاف لقوله سنة ووفاء لقوله سنة ان شره التزوج لمائة درهم او التوليد اقامه مائة صغيرا ولو
جلد له لرجلان يبعدها وان انهما به قدما ومثل فواج به الملة وروى ابن عمام والمرويتون عن مسلمة في
عدم شيو خنا يخرجه من مزرعة المختلعة ان لم يزل الحضانة تولية حقه فيها الغنم فان ابا من مزا ولا يضره
المال بشتوك مثاليه جوانه للرجلان لم يضره من مزا حقه بالحضانة من ارباب وفراحت كتاب مائة درهم لثان ابونا
ابو عمران الفيلس ان ينفذ حواجره بمائة ان قامت بالحضانة **وقوله** في مسألة المختلعة
على خجل المرأة وفيها ان الرجل انما كان لها عديته كمن اقره بدينه في كتاب ابن عتاب لابن وضاح
اه 101 قال الحسن بن خالد عليه من القروان **فان الفاي** رواية ابن وضاح ونعم لنا
في ان خجله بفسد بنائه من ان لا يستغنى الابوة عليه وعلى من اختص من المختصين في الكتاب
وقوله في المختلعة ينفذ فيه ما يضره بقدر ان جاءه ما يضره جنونا او جبراما لا يكون له شيء من
الغنم وقد كان له بسخ بغير كذا وقال نخروز في **مسألة** التكاثر المختلعة فيه في ثلثي التكاثر
ان الخلع فيه جليل ولا يرد قال ولوراث الخلع فيه يخرجها بزمانه من ثلثي المختلعة فانما يرد في
منه الاصل وان كل نكاح كانا مغلوبين على قسسه بالخلع فيه من مائة وثلثي عليها ما اخر من ثلثي
مخنوز ومنه في كتاب الخلع ينفذ ما فيه من وجود الغنم وموتما يخدم فيه بالخلا ولا يضر
مخايفه في كل حال انما للزوجية الرضا به فلا يرد فيه الخلع وكما في الكلام في مسألة كتاب ابن الفاي في
ذلك اختص في غير واحد ونقله ابن الناجي وقرنه كرم من اعترافه عن بعض شيوخه وان قرنت
ان الفاي الترمي فيها وكلام نخروز وقد مسألة التكاثر بالتمثيل على خلاف ذلك **وقوله**
في مزرعة المسئلة او جزاء او مزرعة ثبت البر من غير ان يرضى في كتاب ابن عتاب ولقبه عليه مزا
خلاف ماله في اختيار الا ان يكون غير ما قال المؤلف انك زمانه في الغنم ومثل مؤخر خلاف لمائة درهم والي من خلاف
بعض النسخ في عيني والتعبير فيه بين الزوج والمزاة وكما في كتاب الغنم ان ما كثر ابعث التكاثر
وفي الغنم ردة المرأة والرجل من وليها البر من ان يكون اليمين التي يستخير ان ان يرد له قبل ايرده
وقوله في الخلع على الطيبة لا حيا من ان يرضى في شيء ولا يجب له كرا غير ان المزا يكون من
شيو خنا من كرم غير، والشر المصح من يرضى بغيره لا واثباتا ايض **وقوله** زوج النور
اليمين وموالمع ما ترضى وقد ذكر تزويج السير العنبر الكبير بعين امره دليل على اشتراط رضي التسمية
والله اعلم والنور على التكاثر خلاف ماله في التكاثر الا وان يرضى منها عليه مثله وانه في الاختلاف
وقوله وان كان في الغنم او تيمنا او ابنا يبيع الخلاق ويكرمه ويكون من لو طلق وليه او
سير او ابوا كان مثل المضي له انه كرا ابن عتاب والغنم وولية اوسين او ابوا كان ومنه ايض واوضح في
ولي **وقوله** وانما له لصنعه ونكح له كرا غير ما بالصادح المعجزة في كره ابن عتاب
وعن ابن ابي عمير صيغة بالصادح المعجزة والفون في اخر من مؤخره وفي نكح عبيكة لليتيم ومزا ايض معني
منه ان اقره به في الكتاب في تكميل السير على غير الصغيم كذا في السنة عن غير نعيم واجر وروايته
سواء لم يزل ابن نعيم الله لا يرضى الا ما علم على وجه الخلع وان رواية ابن نعيم ثلثي ماله لم يضره الخلع

[illegible]

كتاب ————— كملوا السنة

خرمش الحلاوة والذئابة ولا تزل سالومته، تضر فلان في كراي عصب والخلف (أما من وقته انسلته
 في الحلاوة من الان امرأة ترقب به عز الزوج في حلاوة عز وثاوع عمتته **وقوله** فان اراد
 في ثاوع ثلاث خليفات عشر كاحتمل وعشر كاحتمل حقة لفة غير عطف لا يبر فيه
 مشا ولفاء الجرحه ان وصاح ومن يكن في رواية شيخنا اني عمة وثيا في رواية شيخنا اني عمة
 لالة ان الخبز لا يحل فيه ايات الحلاوة وقام غدا، عشر و حلاوة من ادر، عشر متخذ

ويعوزنا ان كان نختار بغير خلق اذ اصل علم كفاية وهو قول شريم وحصل بقضيه الكل على الوفاة قال
ابن ابي عمير وفوقه لا يجوز ان كان على وجه التخليج لان السير انما هو بكماله اذ هو الغلبة **وقوله**
في انكاح ولد الصبي انه ينفذ عليه لما يرى له في ذلك من النكاح ولما له في ذلك من الرغبة بل على ما
تفهم في النكاح الاول وانما في المروية من ذلك ما لا يوافق له المقتضى وقول ابن تيمية عن مملد لا يرى
بالسما ان تبارك الخليفة عن الصبي الى اخر المسئلة انكر ما سمعنا من انما سمعنا عن الامام ومنه ثابتة
في روايتنا وكتب الاثر لسيين قال ابن ابي عمير في رواية اخرى انما سمعنا رواية ابن القاسم انه لا
يباري عننا الزام ضامنا **وقوله** في كرامة النكاح ام التوليد هذه كرامة في كرامة جميعها
ويزال عليه فوزه ولا يرى ان في ذلك نكاحا لما ان يكون في ذلك رضى في بعض ولو كان في ضامنا لم يلبثت بالقر
لرضامنا به والى صلة اذ حب فضل بن سلمة خلاف ما تناوله بعضهم مما هو ضامنا ايضا في غير
منه الموضع ان كرامة النكاح لا تلي من مقدار الا خلافا وفوقه في كتاب النكاح الاول واليغير ان يكون
درا انكاحا جملته ان لا يبر من مقدار الا خلافا وكذا ايضا ما يباري ما علم النكاح لشبهة الحرية في
بقلم في كل موضع بحسب بابه وانما دخل المشتك في انما بين كراي له في غير مسألة **وقوله**
في خلق المروية لا يجوز ذلك جملته بقضيه ان خلاف قول ابن القاسم بغيره وانما انكح على الاطلاق ولم يبر
منه شيئا كالمروية تنب جميع ما لما ان لا يجوز منه الثلث على من تبه وروايته وعليه حمله محمدر
المقارن والشمير يرون قول ابن القاسم من انما سمعنا من افواه الامم وكذا جملته في القضية من رواية ابن القاسم
عنه لقول ابن القاسم في المروية وانما كلاما **وقوله** وقال ابن القاسم وانما ان كان في النكاح
الامر من غير انما لم يبر كرامة من انما سمعنا من افواه الامم وكذا جملته في القضية من رواية ابن القاسم
وكذا في بعض **وقوله** في انما سمعنا من افواه الامم وكذا جملته في القضية من رواية ابن القاسم
عليها فاما البعث وخيف عليها بان كانت في حوزة منعة وتخصيص كانت اخونها حتى تنبع وانما تكثر كراي
في النكاح ابومنا او اولادنا **قال القاسم** رحمه الله انما سمعنا من افواه الامم وكذا جملته في القضية من رواية ابن القاسم
والعز والمفنة في المشك ان بلوغنا حذر النكاح وملازمة الرجل يفتي على الصبيته انما سمعنا من افواه الامم
يكفي المشك في حوزة وتخصيص لا سيما في الشابة وانما انما سمعنا من افواه الامم وكذا جملته في القضية من رواية ابن القاسم
النكاح والصفة انما سمعنا من افواه الامم وكذا جملته في القضية من رواية ابن القاسم
وقوله جري له حواشي النكاح في الاول من مناهمنا حواشي النكاح في الاول من مناهمنا حواشي النكاح في الاول من مناهمنا
مفك وحصل وافضل الحوزة الميوت الميوت وجمعهما الحوزة **ويشتر** يباري جميع يعفج الميوت
منا وكذا صيغتنا من شيوخنا القاسم في بعضه وغيره وحكي انما سمعنا من افواه الامم وكذا جملته في القضية من رواية ابن القاسم
انه الاولين النكاح انما سمعنا من افواه الامم وكذا جملته في القضية من رواية ابن القاسم
حضايتكم ويصح بالكتم ومواحي **وقوله** وكان وصيها يروي بتجفيف في صفة
للصبي وشتر يبر مناهمنا للفتنة اي حصر الوصف والنكاح لما يبر عنه **والزمن** في
الميوت مقصور ويصح التواي مثل الميوت جامع من ومنه عامنة او اية افغرة عن الكتب ويصح انما
ويصح الميوت ممنونة مثل كرامة وكلمة جمع من فيقال من ممنونة من قامة ان من ممنونة من الميوت
عليه **وقوله** فلتما رايت ان كان تحت ايها حواشي انما سمعنا من افواه الامم وكذا جملته في القضية من رواية ابن القاسم
ضما يراي في كلامنا صحيح المعنى **وقوله** في الزيد لامة المقسم في زوج منقسم يبر عننا

وميز

من ابن خلدون رحمه الله في تاريخه
فقال النفا في رحمه الله غمنا
وقبول في رحمه الله غمنا
 النفا في رحمه الله غمنا

مَنْ عَرِثَ وَهَبَ عَنِ النَّبِيِّ وَخَدَّ ابْنِ بَيْسٍ مَرْوِيًّا وَتَبَيَّنَ لَهُ مَسِيحُهُ وَكَلِمَةُ

المصلحة الاجتماعية ليس لها أية قيمة أخلاقية، وإنما هي مجرد وسيلة لتحقيق
أخيراً الله عز وجل، أو يتخلوا عنها أو يترنحوا عليها حتى يراجعوا وضميرهم، أن المصلحة هي ما على الناس
ممنوعاً استشهاده، بمنتهى الرغبة لعلوا، معهما أو منتهى شعور ما وجد حوله، وفيما التخييل والباب ما، وأجروا
ففيه اختلاف في جميع مناز وأخرج الخلاف في المصلحة ما وهو عيب في المصلحة ما جبراً أو كراهة معصية
المدعى إلى الشئ وأخلوا، واليه يحكم في الخلوة وقد شرب في القول بالجدية، والحقوا علينا أن يكون معهما من
يتخذ منا وهما خسر الخلوة، وإي ساء انه هب أن تغزو غير من الشئ، أن الخلاف إنما هو في الخلوة
عشر ما، إذا معهما وأما المصلحة في معهما فلا يحسن حملة ولا التضرر إليه وخمها وأفتها خداجة غير

لَمْ يَخْلُفْ قَوْلَهُ فِي اجَارَتِهِ اِنْ كَانَ لَخَفِصَ بِخُرَالِهِ **وقوله** عِوَاذُكَ عَنَّا عَوْنُ الْمُخَلَّفَةِ مِنَ الْعَامِلِ

[illegible]

وَمِنْ عَنِ الْحَمْدِ لِلَّهِ ثَلَاثَةَ اشْهُدُوا، اَشْهَدُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، عَزَّ وَجَلَّ، عَنِ الْحَمْدِ لِلَّهِ

وقوله في التي لم يحرم من ذلك ما نعتة في الوقاة أربعة شهر وعشرا الا ان محرم خبطة
 فلا شتر من وخمس ليا اقله يا قيسا في الشهي ثم وخمس لما مع الخبطة وهو خلاف قول ربيعة والي
 فريست فلا شتر من اخشي منها الخن ودلر مثلنا يجمع اهانة اخلاف افوله في الاكثاء من اشتر
 ان من حها الوضحة دان مثلنا انما او وقا ورواية ابو عبيد الختم فيمن انعمل مثلنا من كبر او صغير ورواية
 على من يد فيمن انعمل مثلنا اصغ انما لا استبرأ علينا في البيع وقول ابن ابي نابة لا عتد على من يتر من

عليه السلام من صخر أو كبر أو استنزل في ليلة ١٩ وكان انقضت الثلاثة عشر

سِتُّونَ عَشْرًا وَمِثْلُ الصُّوَابِ وَفِيهِ تَقْصِيرُ الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثَةِ لِأَشْهُرِ اسْتِخْرَاجِهِ وَهُوَ تَكْوِينُ وَفَرْجُهُ عَلَيْهِ بَرَكَةٌ
عَمَّا وَفَرْجُهُ فِي مَعِينٍ إِلَى مَنَ غَضَمٍ ^{لَهُمَا} رَوَاهُ ابْنُ وَثَّابٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَتَاةٍ أَشْهَبُ وَأَبْنُ

وَبِأَنَّكَ تَعْلَمُ غَوْصِيْرَانِي خَيْرَ حَيْصَتَيْنِ يَفَالُ عُرْتُ الْخَارِيَةِ تَعْلَمُ أَمَّ!

صاحبا وفلا على نوح عجل في حريقا ابن المصيب ع فضا عمر من الغضاب زج الله عنه تاتبع السنة
 التي ترقا الغنضة كن الابن بازوانه وقهاج وجماعة من الرواة تنفي الغنضة ان حسي من تبع في هو الغنزة
 مما قبله منهم والمتمم ان النكح وروى حسي نوح الغنضة بالواو والفاء في متروا عن حكم التيمم وتفقرو

سأله فقال يا أبا عبد الله ما هذه؟ قال هي من ثياب الجنة ويا أبا عبد الله ما هذا؟ قال هو من ثياب الدنيا

ربي الزينة الثيام والخمسة. ما فوق ههنا. وازي الذبح. فقصه من بقعة ادم التي يكون فيها من لحمه الا ايتاه
 من الخمسة وغوفا وستر. يسرفوا في محرم. وما في ذمة مدير. علي ان فتا من العقيم ثمانية ايام. لا تم
 اخلعه في. حياء. لو نحو ههنا. او قرقا. من سنا الخمسة. وغوفا. وما فوق. ونحو ههنا. علم. التبعة
 ومرة. واما او نحو ما. وقر. اذ. علم. خمسة. اثنان. وفري. ما. من. ب. ب. القرد. في. ما. واما. من. الشيو
 ثمانية. ثمانية. ذ. الشحو. لا. ايام. ا. من. من. ثعب. خمسة. وامن. في. في. نحو. التي. ثمانية. ثعب.

میں نے

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وفیولہ

فان القاي

وقوله

وفزوله

وَقَوْلُهُ

[illegible]

في سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية...
فصل في
 ما يتعلق بالزكاة...
فصل في
 ما يتعلق بالصلاة...
فصل في
 ما يتعلق بالزكاة...
فصل في
 ما يتعلق بالصلاة...
فصل في
 ما يتعلق بالزكاة...
فصل في
 ما يتعلق بالصلاة...

[illegible]

وَوَافِرٍ نَّجْمًا زَاجِرًا وَنُجُومٍ مُّسْتَوِيًا
وَالْقُورَىٰ وَالْجَبَلُ وَالْأَنْجَامُ
وَالْأَنْجَامُ وَالْجَبَلُ وَالْأَنْجَامُ

وَأَتَمَّ الْأَمْرَ وَأَتَمَّ الْوَعْدَ **وَقَوْلُ** خَلَامٍ نَزَّاعٍ. دَعَى شَيْخِي بِنَازِجًا فَيَتَوَقَّى عَتَمَ تَمَنِّيَتْ تَوَقَّى وَزَعَمَ
الْيَتَمَّ وَجَمَّ الْعَمَلُ فَبَلَغَ حُسْنُ فَيَتَوَزَّوْا وَكَلَّفَهُ وَأَمَّا الزَّعَمُ بِعَرِّ مُخَدَّبٍ نَزَّاعٍ فَتَعَالَى تَقَدَّرَ مَلَامٌ وَاتَّعَمَ مَوْجُهُ

عزّتايتن الغرب والبعد هب بقصم، وزاد في الغزوة والنقل والنقل ترجع فيه وانعرت غزوة، في الغزوة والصلب نحو الرقاد، وبنيته على بؤبؤي وزاد في الغزوة والنقل والنقل ترجع فيه وانعرت غزوة، في الغزوة والصلب نحو الرقاد، وبنيته على بؤبؤي

فمنه ما يتبعه الفاعل لم يجز ان يقع فيه كالمؤمنين في كتاب وحمل الغفصونك اشارة الى ما يشبهه

ثم انتم يا اهل البيت بعد ما صعدتم الى مقام قبل ان تصفتم بيمينه ودمه
فانتم يا اهل البيت بعد ما صعدتم الى مقام قبل ان تصفتم بيمينه ودمه

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَقْبِضُوا عَلَىٰ الْأُصْبَافِ فَلِيَكْشِفَ مَا تَحْتَهُ وَلِيُنَظَّرَ عَلَيْهِمْ أَأَن تُعَذِّبُوا وَلَا تُعَذِّبُوا ۚ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَ رَبِّنَا بِأَمْرٍ ۖ

سواء فعلت ذلك في وقت يومك أو في وقت ليلتك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

بالحديث

كتاب الإيمان بالصلاة

فصل في البرية صلوات الله تعالى على من...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

...فإنه لا يضر في شيء من ذلك...

[illegible]

10

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اندر

[illegible]

[illegible]

مؤلفه من الجوانب في كنهه شدة التفتيش في حق علي من أعلامه في مسألة الكتاب وأنه يجب أن يكون
مضموناً مغليعه من الكتاب ما يوجب من القول أن الكتاب صادر عن عظمة وهو من المتعلقين بوقت ما وقفاً في ذلك
هذا وصرفاً في هذا من حيث أن يكون وعينه وقد خرا التفتيش الخلف فيه وما يتوعد في مسألة معتزلة عنه التفتيش
المتفرقة من أعلامه في أصل ذلك وحالة يلزمه أنه أكله غير أن ليس لتعيين الصلاة بالآية وفيه وفي العتبة
في أنه من أجل ذلك من أعلامه من غير أن يتم صانعاً في ذلك بل أن الحكم غير أنه وجبنا **وقوله**
في آية الله علي كظمي آية في الفروع فلان آية الله كظمي آية في الفروع بل أن الحكم غير أنه وجبنا
التوسع إلى ما يعش عن رواة كذا الشرح لا أجل إلا تراها كيف فاقبال في فروع لا يقع عليه خبر
وأنما في ثم قال أنت صابرة كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
وأنما في ثم قال أنت صابرة كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
بأنهم في مسألة كظمي آية في فهمها أن جعلها مستحبة من آية الله في فروع بل أن في غاية وقد يسمي
في آية الله في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
أن يخرج بعد ذلك أو هالة أمثلة كذا كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
قد فصلت في العدة من الكتاب ما فلا ومثله من غير أن يكون في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
من رواة ثم قال آية الله في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
مثل مؤسراً في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
بما رواه أن لا يلزمه في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
أما في قوله أنت صابرة كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
وقوله في الكتاب في التفتيش في قوله كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
وأنما في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
والتخصيص والنسب إلى كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
الباقي الفروع لا كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
بغير تخصيص والتعيين فإذ كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
ووصفها لا شيء في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
الواحدة التي قام من كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
لا يروى لو قال كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
ثم في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
إذا جعل الفروع متعينين بزمان فقولاً كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
فما بينه السماع والاعتقادي في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
عليه في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
وقوله في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
عزيراً إلى كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي
خير الكتاب في كظمي آية في الحاجة إلى فروع بل أن لزوم الصلاة في خبر أن من كظمي

المؤلف

[illegible]

[illegible]

کتاب ————— الاصل

[illegible]

[illegible]

من غير ما ذكرنا من اقسامه في يوم جماع فيه فلا يلزم عدم مؤنه فسادا، وانما يلزم علم مؤنه في مخرجه من
صوم يوم يفرضه بل لا يفرضه تعالى، وقد مر منه، بقوله للذين، التي جماعها في بيتها **وقوله**
في القليل من اقرانه والله الاقران مع ما لا يعرفه من اقرانه على حجة ان اقرانه في حرامه ثم قد روي
نفسه في الحث يقع عليه للمؤمنين جميعا فذكر انه احل له الاقران الذين بنوا له المؤمنين حقا
كزواله من وضاح وعمره غير، انه احل له الاقران ومراضيه **وقوله** في الزينة حلف بكذا او اقترانه
ليجعله من غلامه بصلته عليه بالابلا ثم في وجهها بغير العدة، فان مزج علمه الوقف قال يفسد من يبرعاده مولد
ووقف بانفسه معناه وفه من مزايا اشتباه الاجل كما لو قال في مسألة عمن ميمون حران وصيته صار
مولدا وكما هو اشتباهه ومما يلزم الزينة كل من راجع الثمن من اقرانه اشتباه من الاصل فانفسه عليه
في **وقوله** في الزينة حلف ليخرجن الى اقرانيته بكذا او اقترانه في حلف عنها الاخر كلامه
وقوله وعسى الاقران مولدا حتى يلية اقرانيته وبقي من امثله ما في كتابه بحرفه ان لا يترتب
الحرف حتى يلية البلدة الزينة حلف عليه وفما لا يخرج من فروع لم يشع من زوجته **وقوله** في
الزينة حلف بكذا او اقترانه ثلاثا الا بعد امرة له اخرى اقرارا على انفسه الملك وزوال اليمين في المخلوب بها
لا في المخلوب علمه وهو الصحيح خلاف ما في كتاب الايمان بالكلية من تصويبه بينهما فانفسه، منته
وفروع من شباب ان حلف ليقتل يمينه اجلا ضرب له اجل يمينه في كتاب الظهار ان اجل الايلة اوسمة
ما يكون في العتي ويصفا الايلة جاء في الكتاب فيما اشكال للمزج عمن الباب واعلم ان من كان مولدا
بما يصح الحث فيه قبل الاجل كان كالا في البتات او العتق بعين بعينه اقرانه في العتق مفسدة لا راي
كان له عز من مترضا او عز من روم حشر الايلة من مرفعة عنه جعل يمينه كاسم الزنا كذا ومنافعة فوزه
في الكتاب او كذا او اقترانه له اخرى قبل يمينه ثلاثا وفروع لعين الملاء ومثله في المختصر ان العتي فيم
عزله لا يكون لا بغير ما حلف عليه من الوطى وما ان كان بعين غير معتز او من صفة او صوم غير معتز او كان
عمن بات مما لا يصح الحث فيها قبل الفعل معزوف مرتب ملاء واظله انه لا يزيل الايلة، تخشيه نفسه
تلك قبل الفعل سواء كان عز او الايلة لو حلف بمثل ذلك الا يرخس الزنا او لا يفعل معناه ارادة تخشيت نفسه
بعين رتبة او كذا او زوجه واحدا او صوم شهر ليمينه لم ينعهم ولزمه ما حلف به متاملا في الزنا
اضل يمينه على تزويك في الايلة وموثر يمينه في كتاب عمره من الكتاب ومعنى قوله بان لا يترتب
التحلف بها الا بجماع مما يلزم من اقرار العتق له بالقول ووقع له في كتاب الظهار في العتق غير المعتز ان لا
يجزيه وفرونها علمه مناه وخرج السيوطي القولين عن المروية من الكتاب وما اخر في كتاب عمره من
قال ابو عمر وفرونها علمه مناه وخرج السيوطي القولين عن المروية من الكتاب وما اخر في كتاب عمره من
وزوال الايلة واتا بيمينه وبين الله تعالى ويجزيه ان يكبر عنه قبل الحث وضع بعض مشوخا ما في كتاب
الظهار وما وافقه وقال يعبر وما قاله صحيح كما فرغنا، علمه صوم وانما يستعجم من علمه فانه القاه
ابو عمر في اليمين بالله ولو كانت بين المولى بالله لصح تصغيره وحله قبل الحث على مرتب ان القاه ورواه
في حشر يمينه من كاسم موزع في الباطن انها من غير، وان كسارتها بغير ما قبله لك لم يترتب حشر اليمين
في رواه ايضا عن شاذ واختار على من امثله في قبيته مناه بالقول انه اكل له عز من مترضا وعمن
قاسم من في رتبة ويملأ انرا في حانم وانهم بينا واشبه ايرون من اقرانه مما يفسد على حلها من رايه حاشية
وعلى من التحويلة الخلف على من، يحكم في تعقيب الحث في غير المعتز من اقرانه في حاشية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

21

[illegible]

فان الفان

وَالْعَاقِبَةُ خَيْرٌ مِنْ الْبَاقِيَةِ وَنُفُوسُ الْمُؤْمِنِينَ فِي جَنَّاتٍ مُزَيَّنَةٍ وَأَنْفُسُ الْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِّ

مَقْرُوعٌ عَلَيْهِ بِالْفَحْلِ كَالْعُزِّ وَالْقَاصِي وَسَيِّدُ الْوُجْهِ وَالْبَيْتِ الْأَوَّلِ مَوَاقِفُهُ مَقَامُهُ
الْمُتَقَرِّبَةُ أَمَّا يَكُونُ حَيْثُ رَأَيْتَ شَيْئًا مِنْ يَوْمٍ عَلَيْهِ وَفِي تَحْيِيهِ كَالْعُزِّ وَأَمَّا قَوْلُهُ بِأَمَقَاوُ، فَمِنْ

[illegible]

[illegible]

ما حصل الثالث منه وما يقع رفيق الورقة وان شئت الله الشريعة بتخصيصه في الموت شيئا فيقوم به ثلثه
وقوله في مذهب من اعتنوا قوله في غير انساب عن يحيى بن سليم وغيره من اهل العلم عن غير
الله بن عمر السني كرا الجماعة ولعنهم عبيد الله **وقوله** في العبد المأذون انما اشترى من يفتن علم
سنة انه يفتن عليه فوالله انما الغايه وقد لا اذ الشئ اجمع وهو يعلم ثمن مزا في الحجاب والواو يقينه ههنا
واصلون في الثاني عتقه وحمل سجنون ان يفتن به انه اشترى اهل باذ سبي وفرا ختلف في مراعاة علم
وفي كتاب الزهري في بعض الروايات يفتنوا علم او لم يعلم وفي التوكيدات والعزائم مراعات العلم وغيره
واشحن اصبغ فوالله انما الغايه انهم يفتنوا علم او لم يعلم كغير افاو فترفع من الكلام عنيها مضو عينا
في الروايات مع كتاب الفتوى عمن الله وحسن عونه ينلو ان شاء الله الفتوى الثاني في حونه يات في الله

كتاب العتق الثاني

لا يجوز لآب ان يشتري من يفتن علم والى وفاله اشتب فالسجنون في الزلزال العتق لا يجوز له ان يشتري من يفتن علم
سنة مزا كسبه من ان يشتريه لا يجوز ابتداء ولا يباح واختلاف او لمع فاستان يفتنهم ان من يفتن ماله وانما الغايه
انهم يفتنوا علمي لاني اذ لم يعلم لآب او علم وجه الزوج العلم ولا يفتنوا علم لاني اذ اكل ان ذاك علمنا
وانه يفتن في عتقه علمي لاني او يفتن في عتقه واحد في كتاب سنا مجرى التوكيدات سواء والى مزا انما التخصم ونه ههنا
من العتق ويشتري لآب بجداى التوكيدات وان سواه كان علمنا او يفتن علمنا وان يفتن علمي لآب ولا علمي لاني لانه
لوا غتن عتقه انما علمي لم يفتن علمه والى مزا انما ان يفتن وعنه في كتاب ان يفتن علمي لاني لاني
وما فله لاني لاني وان يفتن وعنه انما لوان غتن عتقه علمي لم يفتن وعنه لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني
رض عبيد اصحاب المال وما اشترى من اموالهم لم يفتنوا وانما اشحنهم علمي لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني
واصل ان اليربويه وشبهه لآب في ابنه الصغير اقول في ما يفتن وعنه علمي لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني
فيهم الشرا على ابنه مع علمه ان لا يفتن وعنه علمي لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني
يفتن علمه البيع مزمه ودواما علمي فوله في التوكيدات والمفاهيم بالبيع مام وانما اختلاف علمي لاني لاني لاني
يفتقار فينفذ الما وانما اشتب فانه نصر انه لا يفتن ويباع علمه بعبادة بلوغ التوكيدات يفتن علمه وانما غتن مزا
بعض شيوخنا وفنا لاني لاني عتقه وان يفتن وعنه علمي لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني
البنية غير مبنية ولا يفتن نقتنه علمي بالبيع ان فكيف علمي لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني
وكرار العتق الزكي فرفنا سافه في كثير من الروايات ولم يكن في كتاب ابن خلدون اذ خله ابنه ابنه
من غير المروية وكان في كتاب ابن عتق من كتب اشفاق ونوا التخصم في الزكي فالا امته ان ولدت علمنا
بانته حرة فولدت حرة وعلمنا ما علمنا ان وعنه حرة كزاروايتا وكزاروايتا ابنه يفتن فالا يفتن علمنا
ان الحايه طرب او لا وجب في الروايات مبنية علمنا لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني
ان خلاف الامته ما في بطنه حرة ولما زوج ولا يعلم انما علمنا علمنا بولاد رابع مبنية لا يفتن علمه من مزا
انما كان لاني
نفسه من سبي مجزوا ختم يفتن علمه فتمته وما يفتن لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني لاني
عمر واضع في كتاب ابن حبيب **ومشكلة** العتق علمنا وانما اختلاف في الفاضل مبنية

عليه

تصنيف: تاريخ

[illegible]

في الغيبة وكما مر الشاب من ايراد كل حق يبينه ^{لن شباب الحق} **المكاتب**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

كتاب السَّخْرِ الْأَوَّلِ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتاب — السنن الثانی

کتاب — السنن الثانی

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وَفَزَنَهُ

—

سید بن ابی طالب

— 15 —

مفتی محمد رفیع

...

فصل في تفضيل

[illegible]

کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم

شیرین میوه خور
در خانه

1990

مجلس

11


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس

مجلس

عقبة وجو

استقام



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

2000

[illegible]

[illegible]

کتاب یسوع الاحمال

بيع له ما في غرضه بفهمه فاما اجرة تجريبه ولو كان المنة مؤجلا والشر فترا كما المثل لم يغير
عليه من الاشياء وان كان حقه مستحقا فليس في الفهم الفهمية ولا الاصل في بيعه الا انما
دخلت فيها الاقالة او اشترى البايح بعض ما اشترى منه المشتاع وما هو من صفة ان ينظر الى البيعة
او في فاد اصابت الى ما يبيع من يبيع الاجا ينظر فيها الى ربيعة بعلمه ومثال امر مينا ومليحون
منح به لو نقص البترا فيمضي او ما يكون ميرة كانوا ممن يثمنوا بالهيئة ان لا لا تعرف فيه
بثمة من غير وعرفت الزريعة ود غزاه حبيبا لا يلين بالثمة الحيز وشمز عليه وان كانت البيعة
او بفرا فلا يتالي ما انصت اليه انما بين بها رعية فيرا عا فيها ما يرا عا في بيعه
أحد وغرضه انما صيا والعد لمحة الموز وبغضه في ثمة وعين ما من المنة وقد تفرغ تفسير

منه ان يراى ان يفتى على حوز الرابض السيرة وغيره وان يفتى على قول مختار والى
على ما يراه من الدوة لا يحيل الحق بمسألة واحدة وان يفتى في صميم الخيلة لا يستجيزه اعز
من ستة مائة شعبة والى الخيلة من شاة باخذها لا يفتى في الزكوة عقر منه من مفضود والثاني
مختلف غير منتهى عينا او لا يفتى في الزكوة فيه على ما يراه يفتى في المأكله لم يقصر منه احد
وفتى من هذه الباعثات القاسية في ما يراه فاشترى بقر فباعته باعته الى اجناسه تنفع
البيعتة على ظاهر قول عائشة رضي الله عنها وهو قول ابي حنيفة من الماحضين فائمة من الخلة
او فائمة ان تبيع في المارة وحضرنا وهو قول الزكفام فكانت السلعة فائمة في وقت السلعة فيصح
ان يفتى في حبيته وموتها وبالزكفام وهو قول الزكفام في حكا عنة بغير الشرح وهو قول
محمود وموعنا اخره قول الزكفام عن ابن عمر بن حكا عنة فضا وان يراه في زمين وفي مثله عن
ابن سنان لما يبيع البيعة ان اذا كانت القيمة فائمة المخرى او في بيعه للبائع لا ماله مع الله وحاشا
اقله فاما كانت الفائمة مثل الثمن واكثر فصح في ما يراه وفوضنا بالقيمة وفاضه فاما احدا لا يصل
اخر الثمن لا فائمة مشاوي في ماع محزون في العينة قول ثالث انه اذا يبيع في الثانية مشاوي
تفرغ ويقض بالقيمة فاما احدا لا يصل اخر الثمن في غير ذلك فاما في القيمة في ذلك فاشترى فضي
عليه بالقيمة ولم يخر له على البايح غير ما اذا اخل لا يصل لئلا يخر دافعيه اقل منها وفيه
قول اربع لم يخر من مائة يبيع البيع لا يخر اذا كان فائمة فاذ في مائة ومخزون تروى القوات
تغير لا يراى في علم وغيره لا يري في ذلك لا يراى العيب المعبر **مسألة** يبيع الحريرة
او يخر بالحق الممثلة اي ثوب الحريرة **وحاشا** في غير العبي يفتح بفتح الحاء وياء بالثمن
تعتنا ونسبه العبي العين الممثلة بغير ما يراه مشاوي في احره وتبين منه شرا او لمحة من اقل
ان يخره في البيع الشر المصحح النفس بالقداب ويلا في ثمنين تحتها **مسألة** من يبيع
ثوبا يراه في اجل ثم ابتاعه بانه لم يراى او ابعده منه انه جائز قال ابو عمر وان كان يشترى القبا
صة قال ابو عمر ولا يضر مما تخاصا او اخرج كذا احر منها ما عليه ويراع عليه جواز ما مثل الثمن
تفر او المقاصة مشاوي في غير **مسألة** يبيع العنبر ثلاثين درهما ويشتريه بثلاثين
درهما انه جائز والمقاصة مشاوي غير ممكنة لاختلاف الثمن لا يخر الا يخر باكثر من الثمن ويجعل ذلك
كله الى الاجل وجعل ما قبل الثمن منه الى الاجل وباقية الى اغير بالمعنى في مراكلة بوجوب
المقاصة وان لم يدر كرايا وان اتمم الا من الى اغير من الاجل ولم يخر الا المقاصة ولا يما قبل الثمن لم يخر
وان تقاضا القصد العنبر بجلد مشتريه بفا من الثمن **مسألة** مشتري العنبر من
عبد من باعها بقر ثم انه يشترى المقاصة او تاحيل للاف من الثمن او فائمة فابسر لانه متى لم
يشتره في اخر فاما في كثير ولو شركاه في مراكلة اخرج الزمير لم يخر لافا في مقالة
يبيع عشر عشرة على تسعة عشر في عشرة بخر اخرج الزمير او عمن **مسألة**
الذي باع فائمة اربعة محو بمانية الى ستة ثم اشترى من المتبايع ما يتي في مائة مائة فخر
يوم ويومين وشمير وشمير انه لا يجوز ثم في الاجل ان يبتاع كعامة من صنف كعامة
الذي ابتاعه فامر كياه ولا مثله عنة باق من الثمن ولا يخر ان يبتاعه مثل الثمن او الشراء
ما يتي كعامة وكذا في الثمن فخر وعمر من الباطن ما اشار اليه انه متى اشترى منه

[illegible]

أما

الزيت

[illegible]

[illegible]

بمثله آخره بآء **والمكتل** بضم الميم والفتح **وفسوة** في الزيادة خبره نيزاو
 لم يعم تغزاة من منسكة حاة وفتح ففت القنبر من يخالج لمران يتغزى أو يقول له هب بث
 أو استرو في الغد أو له هب ثمن البيت فاتبك بها كرا في رؤيتا وكذا هو أنه لا يصلح إلا بشراعه
 ثم مع يفت فبشر يغزو في بطن الروايات فيمنع حديثه أبو عمر أن هب ثا إلى البيت فاتبك بها فها
 م، كذا هو وخر وجوان مغارفته له بالأحصاد والخر يرمع ليوقيه وأنه لم يغارقه على المغارفة بفتح
 يجرى في الشباب ويدل على صحة من قوله بأما إذا التفتت منه هبتما حتى يصير صلبه بزلت
 ولا خبر فيه ومثله قوله في الزيادة آخر عن يمينه سلعة خاضرة ثم قام برجل يفته فتل أن يقضها
 البتيع جازم ويقنع ما فته خرجه وفي البيوع الفاسدة في مثله أنه افتشفت ما فته
 خبر فيه قال في نسخة من الكتاب في خبر من قال في قوله يعني في خبره هب التي لا تختل
 بغيره وقد هب فتع وخر في زمني ولا أنزلت في الخبرين من سنن ابن ماجه وابن جرير
 المجلس لما نظر عليه في الكتاب فصارت في هذا المشرق في بخاري والأخرى في معمر ولم يدخل
 في المتن فبقيت في نسخة النبايع في نسخة ترمذ وتا في نسخة وثوري في نسخة علي بن عيسى
 خطرا هذا في نسخة قالوا أن ما ينفك الضحك من لسانه خبره النفس كماله لا يجوز له أن يخر
 في نسخة عفا غايته في حله في ضحائه بالغفر قالوا وأما الخبر في نسخة من امر من المشكلة أن
 مودع البيت وخر البيت والخروج منه في **مسألة** البيوع الفاسدة بغير امر
 الفرويه وقال أبو الحسن أن لا يجوز أن يخرجه عن غيبه إذا أخرج عاصبه وعما تزيه إذا
 لا يكون على يمينه إلا بغير القنبر وجوده على غيبه فأما إذا كان على رؤيته ومغرفته ومن بشرها
 على التزيه فهو فبشر ناجز كما لا يخفى وفيه النبايع منها وهو من أمشي وعما ما شرب عن مثله
 في نسخة وفي نسخة عنه فزع أنه لما بشرته أنه من أبيهم ثم غفل
 أن يكون من الخيب والجودة بغير ذلك فخصصته بالقبورية منها ويحتمل أن يكون من الحمل ويرى
 بذهاب العزلة في ربه **وفسوة** خبره أنه يفتح الميم وتشتري اللام هو نوع من
 يفتح به الخبر وهو أن يخرجه من الرما أو التراب ثم يوضع فيه الخنزيرة وتغصه غيبها
 حتى يفتح فبشر بذهاب الخنزيرة **وفسوة** لا يفتح فيه العز من خبر الثور في الفرس
 بأسر إذا أخرجنا الحواب أكثرهم على زمني مثله ثم يأت فيه من كليل فيؤخذ به دون وزن الخبر
 وهو قولهم في ربه ذهب اللحم إلى ربه هذا وإن يخرجه من الرما فبشره ما فته وأما يجرى
 من عمت الوزن في الخبر وهو فيو وحكي أن اللباد عت عن عتوني في منسكة كذا أنه
 الوزن فلا بأس بالخبر فيه بفتح أن يخرجه من الرما إلى عتري الوزن إذا الخبز تحت يوزن والي أنكر التمر
 في المسألة كذا أنه أصل الحبوب الكيل لا الوزن وكذا هو منسكة الحبوب يجوز في ربه في ربه
 وعلى تغزاة من منسكة لا يفتح إلا ما يجرى فيه إلى مثله الكيل في الرقيق فأنظر **ومسألة**
 الزيادة بغيره ثم عفا على أن يقضها بغيره ولم يقرب له ذلك أجل قال لا يفتح ذلك قلت
 في نسخة من السلف وخر في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف
 ثم في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف
 في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف
 في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف في نسخة من السلف

خ
وتارة

وبل مؤمنه حتى ان يباع به التوراة فذ سله من المكالبة بنسب لا اوجه الشك في صحة المقصود ومنه
احويه بكه نقض وان كان قد ارجع جلالته وخدمته بقا وموت يتون المفتحة مما يجوز ان يتسلم في الرث
وتحتاج مثلا الى وجه خامس حيث يتصور بين الفضي سله من سرات وعيونا ان يفسر سله
التور من اعاء ان يكون ما مضى كما جاء في مسئلة تغير سله من امر المال وما بقي منه في مسئلة تغير
سله المفتحة في الرث من غير ارجاء لتسلمه من شروحه عشرة داجل وبشريل المسائل يستبين
لكن حكمة من العقيد وبيان وجوبه بقرينة ونزلة **وعنه** **آخر** لنقصه وهو قوله
لهم باعتباره بغير غرضه في بغير ما جاء من ذلك جارا لفظا ومنه واما في حق **مسألة**
البيع والسلب **وقوله** ان يرضى من شرطه استلزامه ان يرضى به ثلث النسخ
فالقول كذا فاصلة كذا روايتا وكذا في الشرط ثلثا وكذا في الموضع ووقع في بغير
النسخ يرد ما اشتركه ويزد السلب فالنقصه من غرضه وقع فيه القلة في بغير الثبوت فان
يحيى من غير ونحوه اصله في رواية يحيى في الموظفين ويزد ما يتلوه من مرتبة انه لا يجوز الاضطرار
والرعي في السلب بغير الفسخ في البيع مع الرأيا بينهما وانه ان يرضى وروا، عليه وان غير الحكم
عن قوله قد ذهب الثريون في الرث في قول مختون وبان السلب ونقصه يجعله خلاف
ونفسه في لفظ من قوله يزد وكذا في حديث اصبغ في اعونه انه يزد السلب وان نقصه
وعنه غير الحكم يرد في البيع ونقصه مشي في السلب شركه **وقوله** عرفان الحال
بغير الحكم والتخفيف فيه يرد في ثبوت الحق واجزاه وبه يرضى في الموطا وعلم في البيع في آخر
في القول ان الحكم له في وفروقه في بغير الروايات بائن تحت اي فرع الحكم وتشرير المبيع وبه
كثيرة الحكم في قوله في حمله وفسر بنقصه بالثبوت وانه معنى الحال والحمل مثا وفرجنا
في الكتاب معتبر من قول عمر بن الخطاب في آخر الباب ثناء المعتد ايضا في حديث اخر وقال فيه وان
الضمان وكذا التفسير في حكم المغي ومثله ان يفسر ويتبع به المسلب وكذا امر الكتاب
في مسئلة البيع والسلب خلاف ما ذهب اليه ائمة لانه قال اذا اشترت بملية غير او فتمت ملية
منه على ان يلفظ خمسين قال في البيع فاسرو ويبلغ به ما فتمت اذ اذات فغير صرح في الكتاب
ان فتمت اكثر وكذا في سماع يحيى بالعام ما بلغت لا يلتفت الى الثمن وفرد ذهب بنقصه من ثمة
وقوله فانظر **وايضا** يفتح الثمرة مريثة بالثبوت **وايضا** يفتح السلب
والشعرات يفتح السلب ويكون الفيد ومنع الله بغير ما جيم فخر سفيحة وفيه
التكثير في كتب هذا احاديث في التوراة وان الرجل يجمع له مال في بلد فيسلبه ليقوم
امله ويكتب له القايض الى وكيله او شره يملك مسببه به مع له عوضه هاهنا مما قبله
وبين ان يزل نذله حتى لا يقرأ وخوف افة التوراة والصور على المال اذا ذهب به وخرج به من البلد
وقرأ خبره لم يخبر عن الحاجة للضرورة الى الخلة **والرأي** الجزيم يكثر الجيم واخر
را وكذا وسله مكة اقر في ثمة ايام الروم بها وكانت ملسا غير مكموعة وجر جيم انهم كان
يتم به مملوك او يفت من الروم وقول ان القايض وسلم في الرجل يملك رجلا عشرة مائة مائة
ان اخبر منه زينا او كعفا او وروا بغير التام كذا عيسى بضاعه معجته وبالنسبة ومغته بما
ينفع ما في التام وضربهم في التجارة والمقارنة المتأخرة وفي بغير التام بغير التام

س

[illegible]

كِتَابُ الْيُوعِ الْقَامِرِ

نفسه في التبعة، وعلى كثير، ومنه ما يليه، وهو: **باب** وانما وصوم من وفاء وتبعه ما يتبعه من فوائده
خمسة مما يقدر به في نفسه، وبقاها من يتبعها ما يتبعه من غيره، **فصل** في ما كان
فان وما حاصره، ويشتمل على بيع الغرر والمناجزة والملاهيح والاعدامين وحمل حيلة وبيع المحضات
والمناجزة والملاهيح والمناجزة والمناجزة، والبيع الشارح والعبر لما هو فيه حصونه وانصته
في الفوا والمخوت في الفاء، وبيع ما ليس عنده، وبيع الزكك بنيايس وبيع الخريف المرفب والغلام
المرفب وبيعته في بيعة، وبيع الغرر والثنية والتمية على قيمة التسعة، وما اشترى بهما في قوله
من الخمر وبيع الثوب في جرابه، وشرايا الصواعين وعوضه الغاييم وبيعته في بيع الثمن قبل ان
تم بيعه والزرع قبل ان يمسس والراجل غير عرود وبيع المعينات تفتت الراجل غير وبيعته في
خده مما يكون فيه الغرر بالمجالة بالتمية اما في نفسه او صفته او مقدار، او عوضه او وقت فقصه
روى حيلة **والثاني** في الزنا بالتباضع فيكون فيه التباضع والماله في الضعاج المفتات
المؤخر لتغيرت حالها والقبضة والذهب نقرا كان له الزنا او الزنا او التباضع مع الراجل في الخمس
الزاجير في جميع **الثالث** الزنا في التسمية والتاخير كما عين كلة واظهر
امثلة محومات كدنا كانت من جنس واحد او مختلفة **الرابع** بالاحتج ببيعة قبل
استيفائه وفيه ثمة بالكماء **فصل** في اربعة اصول في البيوع الفاسدة، يعقودها وانفسا
وتغير من متغيره لعبر الملة بن الماحشون اما بملكها، وبيعتها، حنتها، ويلحق بها فروعها من
لا يبرئ منه وهو ما منع مبيعها اما الحرمة او الجبته وعزم منفعته بما لا حرمة منه كما يحرم اثم الولد
والمرتب والمعتن الراجل والمصحف والمسلم من الكافر على اضر الفوليش او الجبته وعزم منفعته
شرع كالتجارات والميتات والخمر والدماء والصور والعتيق والكلب والفهد والاراة
البلاط والسمع او عيادة، كالريزان والمعلان وما خرج عن مزا، الوجوه، هو جابن الا ان يفتن به فرائن
مسند خارجة عن نفسه وعقر، وهو النوع السادس وهو اربع على علة لوقت لا يجوز فيه اية
كوقت (ما اذا) والصداء بوزن الجمعة وعلة في المتعاقدين كالتعبه والصفر والجوز والرق
والسرا (ما ان) العقر من موقة لا جارة، نكر من له نكر وليس بها سر شرعا وعلة شركة فدان
البيع كالتعليق وغيره، من الشوك الموشة في العقر والتكاح والفراغ في غوبها وعلة تعلق
حق غير البائع بالمبيع كبيع التبرقة وبيع مال العين بغير اتم، وبيع الخماض للبائع والبيع
على بيع اخيه وبيع السلع وكالرهون وقدر كحد خولها في باب الفريضة علة منع فسخ
العقر ما جزا والعقر في علة وفيه ما يجب في حجة البيع او يغير عن وقته **فصل** في
ان ينكر الراجل في المعاوضات وفيه ثلاثة عقر ومتعاقدين او معقود به او عليه وفيه بمقتى اذك
واجبر منه ما نحن للاخر وعقر عنه وكلاهما معقود له وعليه فاذ اسلم العقر من فروعته وقت
البيع وهو ما فترت او شركة لا يجوز معه مما اذن او فريضة تفسر لكاسن وسلم المتعاقدين من علة
الحج او التعريف على بيع ما لا يملكه وكذا ناجد يزني بها ما لم يعقود به او عليه من المجالة
بجفيعته او اوطابه او مثاله او من وقت قبضه او من كونه مما لا يحج ببيعة حرمة او الجبته او اخوه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لذلك يندب في نجاسة وفـ و خثا البغض حوته خشي لئلا يجرؤ خثا النجاسة
المسنة في صبيحها حبه و صوب الخ يقر به بأس كحتم جوارها يتفاجع به خلد بهما في كسبه بغير منة
اسمته ان كلابه و ما يقر هنر تعلم فيه كمنح بنا لا في البتر البقا و قيل بالعينه و جربه منجتمعه فليس
فيها النار ولم ينقلها فكانت كجواز من بكتاب اليها وهن بعير في صور كمنح النجارة الجيم و حتر
الابترية و عدا و معانات لما كمنح به مع ان الفرق بين كذا ان النار فيها المنفعة و ثلثا و ثلثه بنفسه
اذا من و يش من كلابه الى موضع خشي را و بنا و تنا و لو بنا ين و خلاهر اتمسلة ستفاد هنر سوب
والجيم في كل شيء و كمنح به انه لم يخضه في شيء و لانه و ان يشر بنجاسة وداخله من حوته ما يشي فعد
اذا هت النار عينها و اثر من و حتمها كلابه في جلد المسنة و كلابه ما كمنح به بخار جلد و من
ينعد سر فيه من الكعاج و خذله و عدا و اولا فيه من كلب الشوا و النجس و ان كان يود بغيره لا ينجس حتى
عن مثله في العجاير بالنجاسة انه لا يجوز استعماله و ان عدا و من اقول انما في و غير و بخلاف
بمعكس فيه و قال ابو كفايح يشلون لا يستعمل الا بغير غسل و بغير تغلية الماء بها حتى يذهب ما فيها
كما قيل في غسل فزور المحوس التي كمنح المسنة فيها **قال المؤلف** رحمه الله و هنر
مواضوب غير بل في اخذ من فزور المحوس ان المسنة التي في اخذك فزور المحوس بانه في المسنة
التي اخذها من جلد الخرايين و معاناتها بتغلية الماء فيها المرو بغير البتر حتى يخرج تلك المسنة
و مع تلك في الماء انما غدا فيها كفاية عليه و اما ما كمنح من العجاير ما خا و هنر من المسنة و كونه
النجاسة النجاسة او ما اخذنا من كلاتها البتار و لا ينبغي لما عجز و لا ترحى انه لا يظن منها شيء عدا
الماء لو صب فيها و غلى بالشر غسله حتى يذهب تلك و المسنة و يطيب للتقير و هذه في الشؤون
مع تبالغ كمنح و ابقت بغيره منه خذله و من اخذها بغير شيوخها كمدارة النجاسة انما اطاعت حتى
لزمنا بالركوبة التي فيها كمنح بها بالانزاع من الجلد و راي ابن وهب تغلية عكس المسنة بالماء
وانه ما غدا و من اكله اضله و عينه عسر فكيف يمانه البتر فتر ان تغلى ركوبة النجاسة فيه و ان
ان منتهى النار و اقبشتها فكانت الخ تشر و اجاز استغف هنر و لا و في و ان لم تغسل و اما في حق
بكتا في الفخ عجز بتغلية الماء على القواير كمنح البعاج او من عدا ما اخذها في بيها ثم ينقلها للجيم بها
عجاير و بنا و ما اخذنا من ركوبة النجاسة و من منتهى و ان له من منتهى تغليتها بالماء و اما ابو عمر
فقد اعم القدا و لا جران كانت كمنح و في ماسة في على الترامسة و ان خبثت ركوبة في ماسة
فكانت انما التفت لمجرد المداقات و المسنة و انما ان كانت ركوبة تنجست بغيره لما يجر من مشوي
على النار كمنح الاواني يقرر على تنظيمها بتغليتها بالماء و امتحاج ما فيها و اخذنا به لا ولا
ينتهي انما كمنح في الحنجر و الشرا الا كمنح في عدا على هنر بين بينهما و ركوبها بغير و لو القى عليه من
تله و مع كمنح فداخترت و فيت ركوبتها كان اخذ امكان ان يخرج بغيره ركوبة و كمنح في عدا
في نجاسة بماسة و في نجاسة في الحنجر و الرماح المتصية منه فباشا على عدا في الحنجر
حكا بغير شيوخنا و لم يتلفوا فيما ينعكس من خذله في الطعام و الماء فكل ان يصح حنجر
ينجس ان في خذله ركوبة و مسنة منها و حبيب ابو عمر من يقرر من عدا و ان في عدا
النجاسات و كانه ان ركوبة النجاسة لا تصعد في خذله العز و الحيايا بينها و بينه من عدا
و خروج اذ خنته عدا و ما اخذ لير العز من عدا الركوبة و المسنة و مستغلة فيه و مسنة

[illegible]

كتاب نفع الحيار

[illegible]

فلا وأخرون يتناولون كلامه في المسئلة في موضعين اختلف من قوله لا انما اختلفت في فعل
ضم قوله في الباع ان لم يخالفه يلزم مثله في المتباع وعرف قوله في المتباع اخر المتابع التبريق
بشيء من الباع والمتباع وهما ان الفوقان في التبريق حتى غير الوقاب ومنهم من قال في جوابه في
المسئلة انما قال ان الباع اشتبه في نفسه خاصة وجوابه اخر في المشتري انما اشتبه في جميعا
ونحو عن ابن جني في زائد وغيره من غير وغيره من غير الاصل غير الحزان في غير يجب بقاء المسئلة عليه في
يجب عن فادهم ان يختلف فيه وهو انه متى جعل الاشتراك في ما قبل ما جميعا لم يكن لا حرم ما رجوع
عن له وهو كما لو كسب لما ليس لا حرم ما عزمه دون صاحبه وان كان الشوك لا حرم ما قبلن شركة في ذلك منها
تلك شركة ومخالفة فلان في رواية ابن جني في قوله لا اشتبه في ذلك في حقه او كوكيله الذي له عنه
وهو في كتاب ابن حبيب وهو خيار ابن ابي ابي لم يختلف قولهم في المسئلة انما اشتبه في ذلك
وفعل ما شاء من رجم او امضا او له ابو ابي على كتاب عن من انما كان الخيار وتأولوا ابو محمد
على رواية ابن تابع في كتاب ابن مزيون في قوله ليس له ان تصفه شور فلان لصاحبه انما ان، وفي التاو
بلين كثر ويتبع لمن تأمل كلامنا والله اعلم ولم يهتد في قوله في الكتاب ان اشتراك الرضى فلان جاز
وهو صحيح من جهة وعلمت من كتاب ابن عتاب عن روى عن ابن ابي القاسم كان يوافق الا يجوز
ويكون المشاهدة ثم رجع ان هذا وروى مثله اضع عن ابن القاسم كانه رأى الخيار لا حرم المتبايعين
في حصة مستثناة من العرق والمخاطبة لا يتعدى الى غير ما وهو قول اخ لم حنبل وغيره ان كتاب
الثاني في الطعام بالخيار انما انظر اليه فوجره مخالفا تكلم في الكتاب
انما كان الخلاف كثيرا ولم تكلم في ذلك في او وقع في بعض نسخ المروية وقال غير، الا ان
يكون ان في خرج مخالفا لقله وفيه من اي انسر، فلا قول للمشتري ما هو لارج للمشتري وان اراء
الرب الا ان يقبله الباع وثبت هذا في كتاب ابن عيسى وسفك في اكثر الروايات وفيه عن علي
سفره من بعض الروايات وقد كان في كتاب ابن عتاب محققا عليه وتكرر في كتاب ابن ابي ابي
وفي موافقة لما في العقيقة ان الطعام يلزم المتباع بحصته من الثمن وفي كتاب ابن حبيب عن اضع
وعن مثله ومكره مثله وهو قول ابن مخنوز ولكن الباع والمتباع بحصته من الثمن فاقض
منه مخنوز هذا ان ذلك يلزم المتباع على ما احب الباع او كره، فاقويه فاقض المدة واضع
وهو خلاف رواية ابن القاسم قال ابن ابي عمير لم يغلطنا في الخلاف ليسير جوابا لبيتنا وفيه شاذ
فقد قول مخنوز هذا وابن حبيب وهذا كله خلاف ما تاول ابو محمد علي مخنوز ان هذا ما يلزم
المتباع في الباع وفي الواضحة عن ابن القاسم انما يقا للمشتري ان ثبت بحقه كله وان ثبت
فرد القاسم منه فليد او كثيرا لان الباع يقول له انما لا يغلطنا في صحيح القاسم قال ابن ابي
وهو يفسر قوامه وحكم الراي في انصاف هذا القول والصواب انه اختلاف قول الهاشمي من الروايات
وتغير بين الرواية بغیر مسألة كذا اما بلنا وقصر ما سئلنا **وعلمها جرد شعر**
فيها
فقد وجدتها في نسخة من نسخة من نسخة رضاء في الخيار موافقة ما في
كتاب ابن حبيب من جرد راس القدام وحمامته ان ذلك رضاء وجاء في بعض الروايات في قول الشيخ
في الحامية لا يجوز الاجارة والرواية لا يجوز بها ولا التبريق ولا الجنديات ولا المتاح الغير للمتبايعات
والتي هي الغير من مغلط التبريق في الحامية من اكثر الروايات وهو الصحيح فانه

[illegible]

في هذا القول انما هو الاصل في صواب اللفظ الآخر ومن صوب اللفظ الاوّل في الآخر والاصل في الباب
 ما حكته عن ابن ابي عمير ورواه عن ابن ابي عمير في تبيينهم في اختيار من هو من البايع حتى
 يقبض المشتري فتعوض علم هذا يوم القبض ومن قال انما هو من المشتري قال تعوض يوم البيع
 ومن قال ان كسالة اذا كان الخيار للمشتري ومسا في حق من يملك في كتاب العيوب وقال غير
 من اعلى الخلاف مثل العنبر في علم الحقيقة بهذا المذهب ويلزم الفهم بعينه او حقيقة المسألة
 وانما الكلام عقد وجب به البيع وعلم بمزاجه التضمين والتولية حتى على البايع بما يتبعه
أقول ولا ينكر العيب الذي حرث في ايلاج الخيار وفرض الله في حساب المتفرع
 في في التتويج ومعنى ذلك ان ينكر الله في حجة عن المشتري في لفظه **وقوله** في
 مسألة اشتراء الثوبين او العنبرين على ان يادخر اتهما شاء وهو باختيار ثلاثة هذه مسألة خيار
 واختيار ما جاء ابن القاسم عن ابن ابي عمير في الثوبين فقط وعنه عن الثوبين اثنان اجاب اشبه عن العنبر
 فانه رجع الى المسئلة الاولى انه ليس في جواب ابن القاسم عن العنبرين والجواب في الخيار والمجرد
 او الخيار والاختيار سواء عن ابن القاسم ومما بينهما في كتاب مختار الخلاف انما اختيار المجرّد عن
 وهو عن ابن ابي عمير انما في اختياره في الاختيار انما في اختياره في اختياره عن جماعة من
 اصحاب مذهب وسواء علم قوله في المروية تلب الثوبين بيمينه او برعوه وتشييمه مسألة الثوبين في
 اختياره بمسئلة الثلاثة في تباينها في الثلاثة في تباينها في الثلاثة في تباينها في الثلاثة في تباينها في
 لم يعلم الا بقوله اشتهى فرغم واحد قوله من اوفى الامم له انه لا فرق بين غوا في غدا له وثبوت
 باليمين لاحد اخرهما على ابراهيم ليعلم بهوته على كذا واذا لم يتبعه فهو شريك في الفان لمسلة
 الثوبين اذا اخذ احرهما على الزواج وما اختار منهما قال مالك منهما ولمس الزوج ابو محمد كلام
 محزون ولم يرد وقال ابو عمر بن مؤخر خلاف قول ابن القاسم واختاره غيره وان كان لا يعلم تلب الثوبين
 الا بقوله وروى هذا الكلام ابن عمر وان كان لا يفهم تلبه الا بقوله ولم يصح عن رواية ما على
 مسألة الثوبين بوجه فوجب حمله عن علم المسئلة المتفرقة في اختياره في الباب واستدل على صحة
 تأويله بقوله باشر من اقلت يكون في ان اخذ اتهما في قال نعم **فان** **المؤلف** وهذا يشفع لولم
 يرد في الروايات كلها النص على ان يادخر من لانه وفلان غير هذا اذا اخذ من على ان اخذ من اهما سابقا
 او فقام من حق الا انه غير متروك فيما فيجب ان يكون شريكا فيها وانما الواحد من اياهما او ليس بها فان
 كان فيها واخذ اخرها والارادة تالك كانت عن علي ما في قوله ولم يضمن منها شيئا ولو قبضها لكون زمنا
 عن حتم يفتضح حقه منها او من غيرهما كان ضامنا لهما كما يضمن الرمان انما ان ثبت مالا وما قال ابن
 حبيب وانما يكون الثوبان الواحد من حامل الثوبين اذ لم يثبت ان فرق كان فيما بينه وبين الآخر فاما اذا حمل واحد
 وقال صاعث فانه ان اخذ من اتهما رجع عليه بربطه ونحوه ان يخلط اية ما ورنما الا ان يكثر الثوبين ويغلق
 ان مثلنا لا نخلو من اذن **وقوله** في حديث البيهقي بالخيار ليس لنا اذا عن ابن ابي عمير ما في
 ولا امر معناه حمله اذ هم علم انه تكلم علم ما جاء في الحديث واختاره على ردة الحريش
 الصحيح بعمل أهل المدينة وان لم يكن مرقع النفل وهو انما وبلا أكثر اخصا لنا المتعارفة وبعض الفقهاء
 علم ملة في المسئلة ومنسبهم في الحجة باجتماع أهل البرية ومما اشتهر علمنا الخالف **واما**
 الفاي ابو الحسن بن الفضا ورواه عن ابن ابي عمير في اختياره في اختياره في اختياره في اختياره في اختياره في

لم يختلفوا في تزويج الجارية وإنما اختلفوا في تزويج العنق **وقوله** في آخر رواية محمد بن قيس
ينبغي ان يبيع حتى يختار هذا اتفقت الروايات ورواه في بعضها فان باع فان يبعه ليس باختيار وروى
السلعة المختارة ان شاء جواز البيع واخذ الثمن وان شاء انقص البيع ثبتت هذه الرواية في احوالنا
وسقطت من كتابنا في البيع والربا في بعض الروايات بغير هذا اقل الفاعل ان باع فقل
يختار من بيع بالربح للبايع وان ربحه باع فقل ان يختار من بيع بالربح للبايع وان ربحه باع فقل ان يختار
فقل البيع كان القول قوله مع مبيته **وقوله** في اتيان المختار اعني تحت من باب المرفق
واعترفت عندها ايضا وانما في زمين وعينها بان يبيعها لم يعلم المشتري بمثلها ولا عرفه ومنه ان يقر
لان معرفة اخر المتبايعين ما يفسر البيع مفسر له على احوالنا على هذا الاصل وقال ابن عمر
يمنع بيعها حتى تكون في حرام الله وقرئ في حرام الله بغير عليه افعاله لشدة مرجه وبلوغه حرام الله
قال المؤلف رحمه الله وقرئ في حرام الله بغير عليه افعاله لشدة مرجه وبلوغه حرام الله
يقع في افعالنا الا بعد السادس وقد تكون وضعت في السابع لتماح السادس وروى مرة امر المختار
اسما على رواية ابن وهب في اجازته في العير خيار شتم وقرئ ان البايع والمشتري لم يعلم بمثلها
جميعا حين العير فرفع العير على حقه واما العير فاعلم بمثلها فاعان او يعلم اخرها على
اختلاف وروى حولها على الفري وفيما اشبه في المسئلة فان اختار المشتري البيع وقبض الام فاختار على ان
المشتري في بيع الولد وما اجر البايع الا ان يجمعان بينهما كما في حوز لا في ملكه وعليه ان يقر
ها ابو حنيفة وقيل في ملكه وروى اخلا في البيع وقيل يقر بينهما ان هذا قول يرفى في البيع والاعمال
عليه وقول اشبه اذا لم يجمع بينهما على اذني والافضل البيع في الام وروى ان البايع فيشتعل
منه ان اشبه اختلف قوله في جمع السلعتين لما لخص ومنه في مذهب جوازها وكان على هذا ان لم يجمعها
اجم على بيعها على اذله في جوازها لروايات ينفق البيع على مشهور قول ابن القاسم واهله
وروايته ومنعه جمع السلعتين على انه قد اختلف عنه ايضا وروى عنه اجازته في ذلك بقول اشبه
هنا مثل قوله بالسبع والفتن **وقوله** في تقويم الجارية المبيعة بالخيار وقرئ في هذا
في اتيان المختار عور وقرئ لمر البايع بعينه وقرئ عن المشتري عيب فإراد المشتري فيها ما قيمة مزره
الجارية وهي عور ايون وفعت الضعفة بعين عيب الله ليس تحت قيمتها بعيب التبر ليس يرمز انما
ويخرج من الثمن حصه عيب التبر ليس قال ابن قاسم وغيره معناه انه يؤخذ العور على كمال الكتاب
وعن جميعهم انما تقوى خروجها من المختار والمواضعة وحصولها في ضمان المشتري وهو الاصل في مزا
الكتاب الاثر في كيب قال في كتاب العيوب واما تقويم السلعة يؤخذ وقع البيع فيها ان مضمونها
وكما هو المختار النحان فإذا اتجه عليها النحان فحينئذ يكون التقويم وقرئ في مزا الكتاب في
المسئلة فمضمونها وانما لاد الرد نكر الى العيب الذي حدث عنده ثم ينقص من ثمنها يؤخذ فيها برة
معها وانما قوله يؤخذ فيها ابو القاسم بن شبلون وابو الفضل وعينها من مبيع الفري وقرئ في الاول
انما تقوى بالعيب النحان عن المشتري يؤخذ عن البايع انه اختار من امضا بالغير الاول وقال
عن انما الصواب ان يكون القيمة هنا يؤخذ خرجت من المختار والاختيار وصارت في ضمانه وقال ابن
في مضمون قوله يؤخذ فيها اي يؤخذ في الضعفة لان تقويم العيوب اذا كان البيع صحيحا فاما
يؤخذ الضعفة والقيمة في البيع القاسم يؤخذ القيس واختلفا في هذا اللفظ الآخر على اختلافه

[illegible]

مرا راجع إلى قوله آخر الحديث (لا يبيع الخيار) وأنه ليس لبيع الخيار حر محرود وإنما هو بحسب ما احتج
بفيه السليمة ومقتضى ما جعله الخيار من اختيار ومشرى خلافاً لقول الشافعي والحنفي - أنه ثلاثة أيام في
كل شيء وفي جملته أنه في بعض روايات الحديث وحقيقة مرتب مؤلاً في الحجة بفعل الفعل المبرئة أنها في
صريفه الفعل المتواتر عن الفعل بخبر النبي عليه السلام في زمانه كالأداء في الصاع والنزول واختلاف
وزنه وكذا المختصاوات وشبهه من أفعالها وأما قوله ملكه الآخر فهذا الحديث كونه نازله على الافتراض
بالأموال لا بالانزاع وإن المتبايعين متبايعين المتساويين وقول الشافعي وابن حنبل وقوله ابن مسعود
يجوز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما يبيعان متبايعان بالقول ما قال البائع أو يترد إذا اختلف
المتبايعان كذا في أصح الشيوخ حسن وفي رواية أخرى وفيه ابن وهب عن ابن عباس عن كتاب ابن عباس
وثبت في روايته عن ابن عباس قال قال أبو عمران ليس الخدائش لا شيب وسوم من كتابه وإنما خلد مختون مختصراً
من التوكلاء والاشهاد، ومترسلة بأثر كلامه على الحديث الأول **وقوله** بما يغار به الربا كذا
مؤيداً أي تشابهه وما رجه وفي معنى فارب بالعدل يقال فارب مكان (أما إذا ألفت وفرفته بكرا
أصغته الله ورميته به والغراب الجماع لهما لهما جميعاً **فالمعروف** كل شيء فاربته ففرقته
والربح مفتوح محرود وأصله الزيادة، وفريksen وينقص **ومعهم** من يدر من كتابه بعض الروايات
والنور وتجبيف الكتاب **وحسبنا** من يفرق بفتح الحاء وباء بواجز، وأبو منصور
بضم الميم وسكون النون وكسر القاف وأخرى في المعجمة ووقع في كتاب ابن عباس حبان بضم الحاء
وقوونهم ولم يقله آخر ومووالرواسع بن حبان الذي في التوكلاء وجرت مجاز عن بن حبان **وقوله**
ما صفة البيعتين اللتين شجيمهما الضيقة أي تجعها كرايم، ابن وضاح وقد جعلنا في كتابه من
الجواز وأنه ماله عما يجوز من غير الضيقة وما يوصله عفر من القاسر ما جاء به بذكره **ومسألة**
أشتراه النعريه إتيان الخيار اختلف الشيوخ ما يبيع البيع مع اشتراكه كسائر الشروط أي لا
يجب وينبغي البيع بأسر ومو كذا هو الكتاب على ما ناوله ابن عباس وغيره، وفي كتاب ابن حنبل
أنه كالببيع والتلف وقد اختلف من قول مختون خلاب أو وفار وقد اختلف في البيع والتلف
من منع اشتراك الشرط فيه بالبيع والغيب عليه على ما قاله مختون وابن حبيب وتناوله الشافعي
على قوله في كتاب البيوع القاسر، وأنه إنما يجوز اشتراكه له مالم يبيع أم يجوز اشتراكه وإن منع
وكذاها هنا أن يبيع الثمن أو لم يبيع يبيع على هذا **ومسألة** اشتراك الخيار في العلم
يؤثراً أو يؤمن أو شهر أو شهرين قالوا اشتراك يؤثراً أو يؤمن أو يؤمن له بلا بأس به مالم يفر ولا يجوز أن يفر
منه له قال ابن عباس من كذا هو قوله تكلم إذا كان رأس المال عينا ولم يدر لو كان عينا أو دابة أو دابة أو
واستصوب أن يعتبر الجنس الذي مؤثر رأس المال العلم الذي اشتراه الخيار فيه فيصير له من أجل أصل
مثله **فإن المؤلف** رحمه الله ظاهر الكتاب يدل على اختلاف اختياره وتعليله بأنهما إنما
أداة غلة لأنه يجوز أن يؤخر رأس المال العلم يؤثراً أو يؤمن أو يؤمن **وقوله** ملنا اشتراك الخيار
إلى أن يجمع الذي يجوز له تأخير النقر إلى جاز وهو أيسر ولأننا إذا صرنا مثله لك لا يجوز في العلم
محشر وكيفية الغرر ولم يدر العلم الذي يختار صاحب الصاع هل الساعه فيكون شره فصر
كعامه إلى شهر أو قبل مختاراً آخر الشهر فيشتد انتظار مثله إلى شهرين وقد تنصص الامتحان
إثباته أو يقع **ومسألة** أجازته كل شيء بينهما وهما، الثياب كل ثوب بزرهم وصبر

المتن

بيع به التركة ما ليس منها وروى عيسى عن ابن القاسم في التوفيق بحال من هو المبيع ويحمله به مصرى راسا
ولا يجوز ان يشتري بغيره واما سئل مثله في من خلد سلعة بتركه فبشأها غير انه اعلم وكذا في المشتري
الملكوتية وان لم يخله التصرف والثاني كتحريم بيع ما لا يعلم المشتري له فبشأها به او بتركه المبيع ومع بيع
المزايعة ومواعدة السلعة في التوفيق بغيره وهو جاز في غير حكمة العلل، والله بقضه وروى من بيع التوفيق
على شوج اخيه ومزاجه كالمبيع انما يرد عن التركة والاتفاق ويؤخذ في بيع المزايعة الوجهان المتفرقان والثاني
في التوفيق وسواء كان يبيع ما من تتركه او يبيع له لئلا يتركه قبل نفسه ليقتري به ويتركه عليه من غير
مبا ولا يتركه منه هو التركة انما اذا وقع وجب به التركة في فلاح السلعة او الرجوع الى القيمة بقدر التركة ان
في تركه المشتري بشوآيه ان كان التاجر من سبب البائع وان كان من غير سبب البائع مضا البائع وحمل سبب
ثم وسئل التوفيق عن تركة ان يبيع التاجر مضمون وحته بيع المزايعة انما ان وقعت عليه بالزيادة، بان
انعقد ميثا رجلا ان عطاء او اجرة تشارك فيها على مرتبة ابن القاسم في العتية وقيل هي الاوامينها
ولا يخفى الاخر الا بالزيادة وهو قول عيسى ما ان عكيا فيها معا اشتراكا في مدة وهو ايضا بيع على الاقل
وفي التوفيق التمكن من التركة او كذا وكل ما يباعه غير ماله واما ما يباعه الرجل لنفسه بان اراد اعطاه
هنا الا ان لا يشتريه او لغيره هنا او باقل من التركة او بما اعطى ميثا فله حرج عليه ماله من كل الى اخر ما او يواضيه
وما ان لم يمتد له وكلب المحكم بالواجب في سلعة جري فيها المحكم على ما تقرم ومبيع المزايعة
اضيفا وتنفذ فيه الوجهان الاولان ووجهان اخران وهما الكذب والزيادة في التركة وكتمان ما لا يعلم
المشتري له فبشأها بالزيادة او بتركه فيها او كتمان ما يفتري به المشتري انهما من تركة عليه او توفيق
من وشتهه. **مسألة** انما اشتري مال ولا يشتريه من قبله لجهاد القيمة السلعة وسعى التوفيق ما في الى
من يفتون اعطى هذا التركة كذا او بتركه، بالترجم كذا او يفتي فيه التفرقة والخزيفة والخلابة وكتمان
الغيب وتزبه اذ حمله واغضب، اكثر من سعى الناس ان كانت لم يفت بان قاتله رمة الى سوغ الناس وما
تفوا عن العتية فله ان يبيع ويصرف، على المشتري من البائع وغيره، غير ميثا معا **وقوله** في
التوفيق بحال عليه جعل التمنسار فان يفضهم مزايعة على ان جعل التمنسار على المشتري وهذا لا دليل
فيه انما هو على عرف الناس في البلاد او على قوة الفاعل من حيث علمه بان كان يبيع هو الذي يتركه
سلعة له لبيعها فلا اشكال انه اجبر، وان اجتره عليه وان كان المشتري هو الذي يتركه كلفه بطلب السلعة من
التاجر ويتكلف له شراء ما جبره وفروجات مسائل الجحاف وما جارة مرة من اختار البائع من
يبيع له مرة، اشتري المشتري من يشتري له واراد ان يبيع من اشتريه او لعله اراد بالتمسار، مثلا
ان يبتولن الشرائح لا يصر من التجران من يصر ويصون نفسه عن تولي له لعله على له اخر، وهو
كثير في البلاد وهم منصوبون له ليد والى مثل هذا اثار يفضهم لما وقع هنا وفي امثلة الجفيل يصر
ما وهو قوله سالت مالكا عن التركة رفع اليه الرجل انما المشتري له بتر او يبيع له لكل مائة تشتريها
تلك مائة من التركة وفتر تكون عادة، يفض البلاد ان لا يتركه، ابراهيم كذا، او يبيع اليه
على المشتري وشركته عليه واذا كان على مزايعة ان تكون معلومة لئلا من جملة التركة او يصر
البائع ويجب ان كانت على ما وعقد من الوجه الجازي ان تكون محسوبة مضروبا عليها الرجح انما يفض
التوفيق وفيه يفتي شيوخنا انه اذا كان لا يفتي عن اجرة التمنسار، فالقياس ان يصب اجرا، ويضرب
عليه بعد لانه من جملة التركة في حال التركة بتركه وقاله ابو القاسم من غير ذلك غير، يصب واتي

كتاب — المراجعة

اليوم باعتبار صورته في القبر اربعة: بيع مساومة: وبيع مزايده: وبيع اشتريها او امتيمان وبيع
ملحجه: واخذتها ببيع المساومة وهو جلب بلا خلاب واسلم من سائر ما وترجئ له التسلية من وجهين
اخرين: ان تكون عن المشتري فتمت بغير خلاب في التزول: او انما هي مملوكة وهو المسمى بالثمن
وعمر منعه شيوعا واعلم ان محمد بن الحسن قال في قوله: وقال الرازي: من معناه انك بفقران باومته مملوكة

ووجهه نغضه فوجده في قوة الشفقة عنة خذ في فز، وز في منه شيء تبيع وبقدر
 ليس يبيع في البيع وهما انجيه بعد وليس في حريته به هذه ولو كانت مثلهما تحت
 في شدة علم القيمة انما لا يخرج على التجار واهل المعقبة وهو ما اجمع على بقاءه، ووجهه
 في وجهه غير ان البائع انما يبيع على هوان مع كره في شدة عنة مشتة انما من البائع
 على ان الشئ انما لا يبيع له معلوم غير، والمشتة في كره لا جهلا متعمدا به يجب في وجهه
 كما لم يعل في بيعه بصفة والكلوا الشئ حيلة على ما في كتاب التزجيب ثم يبيع لما لا يقره له جهلا
 به على المشتة انما لم يغيرا على بقاءه، واما المحكم ان يجب ان يصر اليه كمالوا شئ من غير المشتة
 ان يصر به عيب وان في البائع كان يعلم بغيره والمشتة في جهله بهذا الا ان يختلف فيه ان كان
 الفاعل من اخر المتعاضدين ما يفسر العذر له ولا يقره في الكتاب من حيث يخرج الفوائد من
 كتاب التزجيب وعنه، **الوجه الخامس** ان يفسر امثلة فيقول عني ما في راسه ما كثر
 وله ما في المحل كذا وفي الصنع كذا وفي الفضا، كذا وفي الشئ والشيء كذا، وما عله على المزاجه
 للشرع اخر عشر والمجمل اخر عشر ولم يوصلوا شركا ما يوضع عليه الربح مما لا يوضع ولا يجب
 مما لا يجب من ههنا من ههنا وقر الشئ على ما يجب وانما لا يجب في الشئ وفي ههنا ان يفسر
 ان البائع وان علم ان الشئ على المشتة في غير جهلا ان المحكم في يجب حسابه وما لا يجب وما يجب
 لا يربح وما لا يجب في شدة المجمل في الشئ حتى يوصل بينهما ما علم من يعلم والى غنوة شئ انما اشار
 بواجب في ما خفي في من كلامه في المسئلة ولعله قوله في غنوة انما لم يجهلا على الغرر والمجمل
 ولا يفسر عليه ولا ضا انما احكم المزاجه ولم يفسر البقاء بكان ههنا ان يفسر البائع او كره
 ان كان عالما به وانه ولو كان جاهلا فهو خطأ والعيب وانما في الموال التي من سواها وتذكر
 في رتبة والتزجيب في امورا وكتاب التزجيب انما تكلو فيه خلاف مسئلة كتاب محرم والله اعلم شئ
 يختلف في تأويله في الكتاب في مسئلة انما يبيع ولم يبيع ما لا يجب في ربح وفات المتاع
 انما يفرق انما انما يبيع في الشئ ولا يجب عليه ربح فان لم يبع بالبيع بينهما مفسوخ الا ان يبيع
 على عيب مما يجوز بينهما اهل المسئلة من باب الفشر لا يربح في بيعه في منه ولا كنه انهم فيصفه
 عنه ما يجب استفاكه وراس المال ما يبيع فانت او لم يبع ولا يفسر اليه القيمة كمال يركبها في الكتاب
 وهو انما ابي عمران على الكتاب وعلى مسئلة محرم وان يبيع واليه عني التزجيب وان يفسر وانما يبيع
 والتزجيب وانما انما يبيع في من باب الكرب لربا به في الشئ ما لا يجب فيه وحله الربح على ما لا
 يجب حمله عليه فيقال للبائع شفا ما يجب استفاكه من بصفة وربح فان فعل ان المشتري ما يفسر ووجه
 وانما يبيع انما يبيع المشتري التماسه فان كانت جميع كالكرب ان لم يضع البائع ملة كذا، لزمه المتاع
 ما لا يفسر انما انما يبيع كماله غير كخرج شئ في يديه او يكون فامر الشئ الصحيح بغير مخرج ما يجب
 كخرج ما لا يفسر وهو فرق محرم في كتاب شئ وفوا ان يبيع وسويه بغير بصفة من ههنا الكتاب
 فالو انما يفسر القيمة لا كنه له غير، اقل مما يفسر بغير المخرج والى ههنا انما يفسر وعبر الحق
 ويزمانية **مسئلة** المزاجه مترددة، يفسر على شئ بغير والكرب فاما الفشر وكتم
 انما لم يفسر المتاع لربا كذا يفسر كطو افسر غير، وتغيره في موق وبنوا او اشترى ههنا بغير
 في شدة عنة او اضنا ما يفسر خدابه من ان يرفع عنة رفقا وان لم تبع عليه او كذا كذا

عليه ما انتج دملوا على المشتري ان يقر من القيمة او الثمن لاجل ان يكتسب محترقا ولو اقول له في الكتاب
 ليس له ان يقر او الثمن وقالوا وفرد به من ان اولوا ان القيمة لقال لا تملك او هي لتأثب القيمة وقد
 اشترى الضعيف فقد يحتمل قوله في الكتاب ان يقر جمع الهمزة في ما جواب من القيمة وان كان المقتوح من سياق
 الكلام وكذا هو انه اراد الثمن وسياق الكلام ايضا يتجران في اذ به القيمة او الاكثر وعلى هذه التاويل
 من القيمة ما هو اما في كتاب محترق عليه اختصمنا ابن ابي زريق في قوله قال ابن شبلون واليوناني ومعلم
 الشيوخ وتاويل آخر في المسئلة انما صححة عن ماسرة وان قوله قبل العوات انما من به وده ان شاء المشتري
 والله الرضا وكذا في كتاب ابن حبيب قال ابن ابي زريق وهو مترقب ابن القاسم وابن عمرو من وان هذا
 الرضا كثر في كتابه لا يثبت فيه الى علة سلبه جرم منعة كان هذا من ملة الرد والى هذا ما لا ابو
 القاسم في كتابه وابن ابي زريق وابن ابي زريق وفرد جملنا نحن من مسئلة الكرب ونفوق المؤخر
 بالنظر ويجعل له كالمشتري الصحيح في المراجعة ويراعى الا يكون فيه القيمة اقل من قيمة المؤخر في
 مع ما ينوب من التبع على اذله وده يفسح قوله في الكتاب انما الما المشتري لا انما لا يثبت فيه ولا
 احب له ان المسئلة العوات للغة التي في كتابه قال ابن ابي زريق في لفظ الكتاب هذا هو قول ابن
 وتوفى بالنسبة له الا ان شاء صاحبها كان اخوب وهذا انما لم يثبت وعلمه حل ابن ابي زريق في المسئلة واغتر
 ضها **وقوله** في الكتاب في اعتدال المشتري في السلعة انه لا يلزمه بيلانه في المراجعة الا ان يكون
 كما امرنا عن يمين على اذله خلافا لما حكى ابن المنذر عن قتادة انه لا يبيع انما اعتدال في يمين وهو
 ومع عليه عن مضمون من قوله **وقوله** في الترية رفع منا غنا اشترا او ورتبه بياعه مراجعة
 على ما رفع يجوز ان من وجه المراجعة والعشر وكذا في تحليله هذا انما عمن من باب العشر والخريفة
 ما انما يباع على الثمن الصحيح اعلم في رفع وعلمه حل المسئلة بفسح وان معنى قوله على ما رفع
 ان ياعما وعلمها من الترفع ليعتق بها من لها ويكن ان صاحبها اشتراها بثلث الترفع التي كانت عليها
 ونسبة اليه من الثمن ما موافق وان المشتري في شراء الجملة او المبيع في مائة حلها حكم
 مسابا العشر وفيها بثلث غنا انما باعها على اذله في ثلثها انما باعها وهذا عن مضمون كذب بكر خا في
 ان مشتري وحب الثمن او ابتعده يحو فيها حل الدين **ومسئلة** الترفع على ثلثة او حة اذها
 ان رفع ميان قوتها اكثر من ثلثها وبيعها على الثمن الصحيح ليعز بها من يكتسبه الغفلة والتسليان
 لثمنها في لا يتورع بتراهم حصة يقتضها من عمن هذا مسئلة عشر ثلث الترفع **الثانية** ان يبيعها
 على ما رفع وراة من الترفع او يكون في ثلث او مئة مثلا عن ثلثها معلوم هذا مسئلة كذب يقتضها
الثالثة ان يشتري جملة ويرفع علمها في كسيف الثمن ويبيع على اذله هذا مسئلة كذب عن
 محترق انما في ثلث الجملة انما ليس له شراء ما اشترى المبردين اذ في التوكيف على ما كان يجب للمبردين
 في الحقيقة وهي مسئلة عشر عن اخرين ان يمتلئ تغريب الناس وتخفيف الناس الى ثمنهم وليس
 كذا اخر يوثق تقويمه وعشر ان عشر من مسئلة عشر وكذب معا للعلمين المجمعين **مسئلة**
وقوله ارايت ان اشتريت خاوية فذهب من مائة الى ثلث مائة حتى يبين كذا عني مصلح
 وعلمه اختصمنا ابن ابي زريق في بعض الروايات فذهب من مائة وعلمه اختصمنا ابن ابي زريق في
 الرواية ان الترية مشتريها على السلامه ثم اطلع على العيب فرفضه يبين العيب حين يباع ولم يبين انما حرة
 عنوه ومن يشتره عليه انما مسئلة كذب لما يقع على العيب من الثمن والى الذي اشترى على عيب او

ما يعين به من ثمرتها اذا تاملنا مع الحلب او في ثمره اشترى وبيعها من جهة وهي ثمرة وقيمة
اوتتاج او عمارية هاهنا انما اجتمع عليه المشتري قبل فواته ولم يرد اليتمسك ان يرد وليس للبائع على
المنتاع الزامه من ازالة الغش او ازالة الباع او حصة بعض الثمر وبيع البعوت بوزن او اقامة
فيتمت او الثمر وليس للبائع على المنتاع حصة اذ اجازت القيمة الثمر اذ فرض بينعهما من ثمره
مع غشه واما الحصة للمنتاع في كل ثمرتها من الثمر ما غشه به وليس ثمرة من صحيح بغير
غش يوجب اليه الا بالقيمة في البعوت هذه حراما لثمن الغش بحرقه وحكمها انما في غش ثمرة عن
محله في وجوه حتم الفياح بالغش في غير المصلحة الرجحان الثاني في الكرب وهو الزيادة
في الثمر او كتم ما حله عنه منه ويقترون من مسألة الغش في فناء السلفة ان المشتري انما لم يتاخر
هنا كان للبائع ان يلزمه اياها بالثمن الصحيح وما ينوبه من الزرع كانه اذ ابعده لم يمتد معه لم ينو للمشتري
حصة اذ فرض في موضع الزرع على صرا الثمن الكرب فله ان يشفه عنه الزاير ورجعه لم تكن له مقالة على ان يفرض
المشترى في حال ثمن المنتاع حصة في ان يلزمه معاملة من يري ويكرب في مبايعته وبعده منته متعدي
مثل من المعاملة ولعل هذا مراد غير الملاح في قوله ان يلزم المشتري ما اشغفه البائع من ثمره لا والله
اعلم وبغش الغش من الكرب في البعوت ان في الكرب القيمة ما لم يكن اكثر من ثمن الكرب
ورجعه بحصة المنتاع المتفرقة او اقل من الثمن الصحيح ورجعه كحصة البائع المتفرقة وقد فاضله في
كتاب محتمل في مسألة الكرب يلزمه ما زاد ورجعه ثم يرجع بقا القيمة اغل او حلات مسايل اختلفت
فيها اجوبة المتناحسب اختلافهم من اى اصابه امن باب الغش او من باب الكرب كنيعة بالتفرقة راجحة
وكان ثمرة او بالثمن او كان فداخر بالثمن وبيع على عينة ما قد او على ثمر قد يجوز عنه فيه او بوضعية على
اخرى الشك وهو ما من ثمر جملتها باع علمتها وقد اشترها جملته بمعدل بعضها من باب الكرب ان
المعقود الزيادة في البيع للاجل وفي المؤجل ويعطى قيمة المؤجل ومبايعه من الزرع كالثمن الصحيح
وقال اخر وزن ليس بكرب صراح وانما هو غش وخريفة واختلف في تاويل قوله في هذه المسئلة
في الكتاب انما اعلمنا راجحة ولم يشر اليه شئ هذا الى اجل قال البيع مزمع ودان فالتة اثباته فتمت السلفة
فوق فبعضها المنتاع نفع الا مؤجلا ولا يقرب له على القيمة ورجع فقلت فان كانت القيمة اكثر فان
يلزمه الا ذلك يجعل له ولا يؤخر وانما فاضله له قيمة السلفة وهاكيزا يكون فلتان فان قال
المشتري انا قبل السلفة الى اجل وادته قال اخبرني به ولا حجة اليه فربما يفضى ان يبيع فاسر يفسد في
الفياح ووجه الى القيمة في البعوت وليس للمنتاع الرضى في الفياح ولا في تأخير ثمن البائع ليمسكه بغيره
ولا بعد البعوت كانه يبيع القيمة في الزرع المؤجل فان كانا من جنس واحد فليس في صواب متناحر في
الغشيش وزيادة في السلفة ان كانت القيمة ثمانية عشرة وكونه عشر وفع على من يحموا لا يبرز لي ثمن الثمر والزرع
الا ان هذه علم ان كرمه في الوقت في جميع بيوع المزاجنة الفاسدة وان كانا من جنس واحد ومما مر
او المؤخر اقل من ثمن بالرضى به باس الاخر ليس ثمة انقصه في الجنب والتي ان المسئلة يبيع فاسر ذهب
الفاسد والله اعلم ان غش في الثمن او الثمن من القيمة او الثمن وما وافق له وان كانت القيمة اكثر فليس له
الزيادة لثمن القيمة او لثمنه والكل لا يفسد ما وافق له في السؤال الا اخص خصا انما هو اذ وكذا
قال ابن ابي عمير في قوله في قول المشتري انا قبل ولا ردة ولو كانت فائقة لم يجر ما يرد وحملوا
فيه على التعليل والتعريب وقال في كتاب عمر ليس له ان يرد ذهب اخر من الثمن فله ان يرد والمواصفة

قال ان كانت قيمة ثمة الا ان يمتد ما فاما التبايع فقلت ضرب المشتري الرجح علمه نفس التبايع في
 من التبايع الا ان يكون الرجح باعه به هو خيرا للمشتري فقلت ولم يحز برى الرجح على ما وجدت علمه
 الحقيقة ما لا ولا من علمه ما نفروا فيها فزصبه في المسئلة انه باع مراعاة علمه ما نفروا على ما نفروا ندله
 على مسئلة ما اعفروا من ربحه ما و باع على الرضا ووجهه بمثل الجواب وضرب الرجح على الصغار
 علمه فزصبه ان كان باع على الفعرة اذ ربحي عشر ضربه له على فزصبه له لعل لمائة اربعة عشر ايام الا ان
 يكون من الزمان اكثر من الزمانين مما لا يكون للتبايع اكثر منه يعني من الزمانين وحيثما و كذلك قالوا
 كما هو الامور باع على ما انتقد عمله اذ كان مع علمه كذا هو وان التبايع يختار فيما هو خيرا مما اشترى
 عليه او من الوجه الاخر الذي لفته وفيه نصر وقد انتقد في ثمانية وعشر وان جوابه فيها على هذا على غير
 اضله في مسئلة الكرب او مسئلة الفشر وان الوجه الاخير التبايع على ان يخرى راضيه كماله يخرى على
 انه اذا كان فزصبه باع ما فاما ان يتابع به في مسئلة الكرب وهذا او لا ينجح اذ لا سبب له فيما زاد مما لا كرب
 به وهذا له سبب لانه باع ما اشترى وعفروا كنه لم يقترانه فخره لانه بهذا العرف من الكلام فلا يكون اسوا حال
قال الفاضل ابو الوليد بن رشيد يحكم ابن الفاضل في هذه المسئلة بحكم الكرب ولا يحكم
 الفشر فالصواب على اضله في مسئلة الكرب ان يقال هذا ينكر الى ما نفروا من الزمانين فان كان يخرى
 الزمانين واكثر والى قيمة الصغار فان كانت قيمته مثله لعل فلا كلام للمشتري ان الرجح يتابع به
 خيرا وان كان الرجح اخرها به المشتري من الزمانين او قيمة الصغار افضل من الزمانين واما التبايع ان يخرى
 له الرجح علمه لعل ربحه اذ قيمته سلغته الا ان يكون اكثر مما اخرها به المشتري فلا يلزمه ندله اذ فزصبه
 التبايع ما احراز ويكون افضل من قيمة ما نفروا فيها والرجح عليه فلا ينفص منه ولم يخله هاهنا اذ قد
 ربحه ثمة الى القيمة ما لم يكن اكثر مما باع او اقل من قيمته ما به يتابع وهذا علم اضله في مسئلة
 الكرب واما علم ما به احتساب بعينه اشكال على احوالهم والى ما قد ربحنا انما لباية وتاوا قوله
 با فقلت السئلة درج له الرجح على ما نفروا في بعضه ليدروا به فزصبه ما نفروا ربحه فلا ينفص منه ان ذلك
 فتمت السئلة اذ اتمته على ما نفروا وعرفوا انما يوجد في مسئلة ما فقلت انما ان كان ظاهر
 قد احتساب علمه خلاب هاهنا وهو ظاهر كلامه فخره من مسئلة وعلمه ختم المختصون قالوا
 وكذلك الخراج لو باع على ما نفروا في بعضه عفو انما انما لباية راي في هذه المسئلة انما اقامت بها
 باحكامه مراعاة وفرت فخره انه تاويل فضل على المرونة وفيه خلاب ولعل جوابه في المرونة على اجر
 قوله في كتابه يخرى في قوله في مسئلة الكرب يخرى ورجحه ثم رجح فقال القيمة اغراض
وقوله فيمن باع مراعاة بباية ثم ثبت انما علمه بعشرين ومائة **وقوله** في فيما يخرى
 المشتري يخرى الرجح له على راس ماله عشرين ومائة اربعة عشر وان قامت خيرا للمشتري انما بان
 انما التبايع فيمتد الا ان يكون فاجما اشترى اصابه ورجح ذلك او اكثر من راس ماله وضرب الرجح
 علمه فلا يكون علمه غير عشرين ومائة وضرب الرجح علمه فلان انما يخرى في بعضه ليدروا به فزصبه ما نفروا ربحه فلا ينفص منه ان ذلك
 المشتري انما لم يكن يخرى في الجواب (برا وجهه واخره هو عشرين ومائة **قال المؤلف**
 رحمه الله تعالى هذا بين علمه الوجه الرجح حرة في فيما ماله وهو ان يضرب له الرجح على راس ماله
 انما رجحنا الى القيمة لراى كيف فلان خيرا ايضا فاستغن عن ذكره لعل ثلثية في القوت
 في قوله في الغيل **وقوله** ان ورثت نصف سلعة ثم اشترت نصفها لا تتبع مراعاة حشر

رت عن، عينا فلم يثبت فيه مسألة ترايس حيث قال ابن عثرون ومثله ابن سحور وما يصح من حديث غيره
 حيث ولم يثبت فيه مسألة عشر **قال المؤلف** أما التي حدثت عن ابن عثرون ولم يثبت فيها شيء من ترايس
 والكرب على ما تقدم أو الكرب والغش على القوا المأخوذ فالنقصان يخرجها عن القرض أو أحدهما
 عينا وليس عندهم بيع في البيوع على ما وقع في كتاب ابن حبيب ومحمد بن أبي الزائدة وقرئ بعضهم
 ينصرف من ذلك من البيع بمجانبة عينا من غيره، وقد أشار بعضهم إلى أن هذا حكم المراجعة أن يبين
 جميع ما فيها من قليل العيوب وكثيرها أو يبيع ما يحترق فيها من التغير وكثير، وعلى هذا يخرج عن
 مسألة الكتاب ولا يكون هذا ما تقدم وفيه إجماع يبين فيها القرض الواحد، وإن حدث عن، وأما قوله
 بيانه في بيع المساومة لا يكون فيها بيان الشيئية والبدلية ولو اقتضت باع مراجعة ليس وقوله
 في مسألة التجارة التي ذكرت عن، لأنه لا يبيعها بمراجعة ويحسب أو لا هذا إذا ثبتت غش
 فضا وقال هذا من بيع التعرّف وللناس في تغليل جوازها ما يولد عن، أحدهما قوله لعله أغش الأول
 الثاني لعله بلغ حد التعرّف ويثبت البيع كقول المؤلف الثالث لعله ما كان الواجب لعله على ما
 بن القاسم عن مثله في الغشبة وتقرى به في سماه من المسئلة أنه رجع إلى إجازة بيع التعرّف وفروجه
 في هذا التأويل الجاهل من أن يكون له ما لم يكن على آخره فقولنا السلام من أنه إذا تكلم
 هذا على إجماع يبيع المراجعة ولم يعرض لبيان على التعرّف بلغ يجر منها ويشير ما في هذا في مسألة
ومسألة إباحة ابن القاسم المراجعة على العروض خرج منها بعض الشيوخ من الكتاب جواز السلم
 الحال وهو استخراج بعير أو كان قد جرى هذا القواع من مسئلة وقال ابن حبيب ليس هذا من السلم إلى غير أهل
 قال أثبت هو سلم إلى غير أهل ولم يجر، لأن يثبت العروض عن، حاضرة واختلاف في تأويل إجازته
 على ما قيل في إجازة ابن القاسم، ثم قال يفسد به السلم والعوض وإنما هو من المبيع غير، وهو
 دفع إلى الممنوع والممنوع على أصولنا في مراعاة من أسوأ واحتجاجهم في أنه مسألة الشبهة بما يبيع بالعروض
 وفروجه أنه لا يفسد المبيع في مسألة الشبهة الأعلى والكل حقه وساموقاه على شرائها وبيعها
 مساومة وغيره، كما يجوز جازبه عن السلم لغير أهل وقال القاسم معنى قول ابن القاسم ما إذا أشبه بغيره
 مشعرا لأن ابن القاسم إنما تكلم في الكتاب على مجرد جواز بيع المراجعة في المسئلة ثم لو شابه كغيره
 له قال ما قاله أشبه أنه إذا كان العرض عن، وكثير ما يلية مثل هذا إجماع الجواب بأنه أسيل فضلة
ومسألة نفر عيوبه عن فباعه مراجعة نفي في المرونة أنه لا يبيع على ما عفى عطف كذا
 من نفر أو عوف أو كفاي حتى يبين وظاهرها كذا في بيانها كيف كان حتى يبين وكذا في كتاب ابن
 حبيب إذا بلغ مراجعة ونه يبين واختلاف ما عفى عليه وما تقر ونفي في كتاب محمد بن أبي الزائدة يبيع على
 ما تقر وأن يبين في الزمان والزماع والمكيل والموزون وسائر العروض والصداق وعلى هذا ما وافقه
 من ذهب المرونة وكتب ابن حبيب وقال إنهم يترهبون في الجواب في هذه المسئلة على أن يبيع على ما
 عفا على ما تقر ولو باع على ما تقر جاز وأن لم يبين قال وما جاز رواية ابن وهب عن مثله في مؤلفه
 وابن القاسم في ثبت عنه في السماع وعبيد وأما ابن سحور أيضا **قال المؤلف** رحمه الله إنما
 من عن، والله أعلم أنه إذا كان الذي نفره من ماله عفا وانتهى بمسئلة نفره عن الصداق عن
 ورأي في ذلك من يبيع قبل قبضه وفروجه عن ماله مذكورا وتأولوها ما هو متصور في أصولنا العامة
 وقسوه في الكتاب أن اشترى سلعة بدينار وثلاثين عن ماله في دفعها ثم عفا عنه ولم

الكلام فيه الترتيب وتبينه في هذه الرواية من غير التخيير ومن شوبها تأويل الشارحين من
 صنفه وبه يبين علم جواب مشكلة الغيب بأعمال مشكلة الكرب والكثرة فيه من ينسب قوله في
 الرواية الأولى والثانية ما ينوب الثمن وقيمة الغيب **وقوله** فركان مني بل قد قال
 في الثانية مني بحد الغيب ورجحه وإلزامه في كل واحد مني بل قد قال في الثانية مني بحد الغيب
 نفسه علم المفهوم من ما منتهى به من الغيب من غير أن يفتقر إلى ثبوت الغيب في نفسه الغيب
 من ثبوت الغيب في نفسه من غير أن يفتقر إلى ثبوت الغيب من غير أن يفتقر إلى ثبوت الغيب في نفسه
 الغيب وليس كمسألة الدخول وعلى كلامه هذا اختصار أبو محمد في اختصاره وجاء بهذا ابن خنيس
 على ما هو في اللفظ والاختصار ما وقع في نزاع فيه أخذ منكم اختصاره علم ما يورد من
 الغيب وقال ابن خنيس في آخر المسئلة في حل الروايات بقا جواب غير ما استرا به ولعله قول آخر
 وهو مغرب في بعض الروايات وأما خلكا على الوجه وكذا انما واجرونا بعض شيوخنا الكلام
 في الرواية الواحدة على ظاهره ان المتنازع يرجع بقيمة الغيب وما ينوب من الترجيح على حكم الترتيب
 بالغيب بانفراد وعلى الرواية الاخرى جعل الحكم فيها حكم الكتاب بانفراد وهو كما كان من
 مناه في الكتاب وفصر انه لو فسر بمقتضى حكم الغيب مجرد الفال يرجع بقيمة وما ينوب من
 الترجيح ولم يفتح الى هذا التكوين في عدم قيمة الغيب واعتبارها بما لا يحصل له يرجع الى معنى فيه قديرة
 وان الرجوع بالغيب وما ينوب اقصا للمشتق من حقه ان يثبت به علم مذهبه وتأويل الفاضل ابو
 الوليد في هذه المسئلة الكتاب انه ليس بالغيب وزاد في الثمن وجمع المسئلة في الكرب والتر
 ليس بالغيب فيكون المشتق المتكاملة في جواتها بالوجهين جميعا يرجع على البايع بقيمة الغيب
 وما ينوب من الترجيح وتحكم كفة الكرب ايضا وما ينوب من الترجيح فان انا كانت على المتنازع القيمة
 ما لم تكن اكثر من الثمن الذي باع به بغير الغاء قيمة الغيب وما ينوب من الترجيح فلا يراه البايع اذ اقل من
 الثمن الصحيح بغير الغاء قيمة الغيب وما ينوب من الترجيح فلا ينفذ ومن علم الرواية الاولى وغو
 من هذا الكلام ابن خنيس في مسألة الكرب والغيب وفرجات مسألة الكتاب في كتاب
 ابن خنيس على عنوان في الكتاب على الرواية الثانية ومثله في الواضحة على تأويل فضل والرب
 في الواضحة ما لم يكن اكثر من الثمن وله يقول اقل مما جعلنا مسألة عشر وتأويل بعض القرويين انه
 انما كماله بالكرب رتبة الغيب وعلى هذا يقول في الجواب عنه من حكم الغيب ورجع الى حكم
 الكرب وفرد به بعض شيوخ القرويين الى تقويم مسألة الكتاب انما جعلت الغيب والكرب ونظر في
 تقويمها بالترجيح وهذا علم انه ليس فيه كرب الا من سبب كتم الغيب والله لما لم ينه انه حرث عن
 بكائه زاده في منها ما كان يجب ان يجهل للغيب والغيب بنفسه هو الكرب والغيب هو الغيب فلا يمنع
 على البايع الغطاء بالتحسين ومما واجرونا في المشتق غير في ان يفوق باطلا من المحسن وان يسلح
 بالغيب لم تفت الصلعة الا ما يعوت به الغيوب وكان حكمها حكم الغيب مجردة او لم يلتفت الى ان الكرب
 لما نقل عليه في كتاب ابن حبيب وغيره وان فاح بالكرب لم يلتفت الى الغيب واجابنا حواله لما سأل

فصل في كتاب الزكاة

في خمسة اقسام في حق فقه يتردد في شراء الكتاب او الشراء لانه جعل في الكتاب الشراء بغير الميزان
وعنه يسوي شيئا ولا يجوز، لغرضه، الغلة بل لو فوج البيع على ما ابتاع وورث فيكون حله بما
في متن بيع الميراث وفيه لعله قوله في الكتاب فانه يتردد فاما بيع البيع على ما ابتاع ولو قال البيعة
النصف الزيد اشترت ولم يتردد قبل ولا بعد فاما في الفواحي فخروجه **وقوله** في آخر
باب التلعة يتردد الرجلين فيبيعانها من جهة وفراختاب فيما اقوال الشافعي لم يكن عن ابن عباس
وثبت عن ابن ابي ابي له واما قوله بغيره ابن وصلاح وفي كتاب يتردد عن ابن عباس في سليمان واما قوله في آخر
قال الشيخ ولم يفرأ، آخر وهو لا يتردد في رواية ابن عباس في قوله صحيح في الرواية واختلف
اختلاف قوله ولم يفرأ في الكتاب قالوا اختلافه فيما اتاهوا في بيعها من جهة واحد القولين
للشافعي مثل ما في الكتاب في قوله على رؤس الاموال وقوله لا خلاف بينهما في بيعها من جهة واحد القولين
بائعها مساوية **وقوله** في مسألة الزيد اشترى سلعة بمائة دينار ومبا عتدا من جهة فحاشا عنه
عشر فانزلت بالمزنية بقا املا ان حكم بايع التلعة عن مشريها من جهة ما حكوا عنه كان المشتري
بالتحيز فيلزمه ان التازلة نزلت بالمزنية بايجاب فيها مله فانه كرا ان المسئلة حكم عشر من ومائة
بعضها في التازلة بالمزنية انه كثير مما لا يحسن حكمه في البيع ولا يكره حكمه لمشتري التلعة من جهة
ولا لمشتري ولا لمولي قالوا واما الحكمية التي توضع ما يعلم انه توضع لاستصلاح البيع ولا حرج
فيها والعشر من العشي فليد من ثلث ارب وفيه حكم لا يحسن له اختياره والعواير والمفهوم من مزنية الحال
وقوله جعله شبه البيع القاسر ولم يتردد في حكمه البيع القاسر وهو غير بيع قاسر لانه
ان رضي به المتبائع جاز الله فيه قضاء الكرب او العشر او غيرهما فيعلمون حق المشتري فهو باختيار
ان شاء اشفكه وان شاء فاح به وكذا لم يجعله ابن عيرون كبيع الشريك وليس مراده ايضا ان فيه شرطا
لا كراهية ان حكمه حكمها في اشفاقه من تعلوله بالشرك حق ميلزم البيع وكذا لم يرد الاثر في
مسئلة التجارة التي باعها من جهة ولم يتردد في وجهها كيف قال فانه اكلان في البيع فساد لم يكره
فوتما عن المشتري بالزيد منعه من الزيد بالغيث وفرمعت ايضا العشر بالغيث بسله ايضا امرأة، ولو
كان حكمه غير حكم البيع القاسر للزوم فيه القيمة ما بلغت كذا في البيوع القاسرة **وقوله**
في **مسئلة** التجارة المذكرة وان كانت قامت بعشر او ثلث او ثلثا في خسر البائع فبأن حرك عن
المشتري ما يبيع على الغيب من الثمن وما يوبى من الربح والاعده في قيمة التلعة معينة الا ان تكون قيمة سلعة
معينة اقل مما يصير عليها من الثمن ورجحه فلا يكون للمشتري ان ينقصه من ذلك لان البائع يخلب العقل
فيه وفيه ايضا عن المشتري قيمة الغيب وضرب الربح عليه او تكون القيمة اكثر مما يوبى من الثمن ورجحه بغير
الغاء قيمة الغيب وما يصير من الربح عليه فلا يكون للبائع على المشتري غير ذلك لانه قد كان في ظاهرها كرا
في كتاب شوخنا وروايتي واكثر النسخ في بيانها من الجواب **وقوله** فلا يكون للبائع ان ينقصه
من ذلك كرا عن شيوخه وفي رواية اخرى من سليمان وعمر بن عمرو في بيعها فلا يكون للبائع وكرا عن
ابن خالد قال ينقصه وهو اصح من المشتري **قال المؤلف** رحمه الله وهما عني في حقان اعم فاما
واجر ان لفظة المشتري التي واخترت في نكح صلاح المسئلة وبيانها وما جابه به من وجوبه في بعض الروايات
مكان ما تقر به بغير قوله او تكون القيمة اكثر من الثمن فلا يكون للبائع على المشتري غير ذلك لانه قد كان
ومر، الزيادة، كلنا في الروايتين من غير البائع **وقوله** والا اعلم في قيمة سلعة التلعة

[illegible]

الوكالة تكون بمعنى الحب ومنه قوله تعالى وكفى بالله وكيلاً ومعنى الكفالة والقضاء فانه قد
تتخروا من دونه وكيلاً فيا حباً وفيه كفاً وفيه كفاً واستغنى هذا اللفظ في عرب الفقه في
النسابة المستثاب ضامن امر من قدامه ونائب مكانه وحام كنهه ومتكفل به وأصله لا يترفع
عن ذلك ولذلك قالوا رجل وكل للمعنى العاجز الذي يكمل امره لغرضه ويضعف عن القيام به وقد يكون
للمنفعة بالتأنيب والامتنان له كما في شيوخنا من يثبه في الكتاب على اجازته فقال الامور انما يعلم
بموت الامور خلاف انما اعلم وانما قوته له معلومة مشهورة وقال مكروب تضي افعاله حتى يعينه ائوته
وان علم وحسب الفاني ابو محمداً ان تضرب الوكيل بعد الموت مره وده واما ان ضيع تفصيله وكالته بموت
مؤكده وله في معامه تفصيل وحكي ان المنزلة انما هي من العلة برده وانما يعلم وحكي
التحكي انه ضاهر ان تضرب خلاف كذا هو الكتاب وتوافق قوله في الكتاب على ان البايح او المشتري من وكيل
غايته ولو كانا حاضرين وبينهما الرجلان وكيل وثبت له كمال للورثة بعد له فاعلم هذا فاعلم
فواعلم له وانما القاسم في المروية وانما ابو عمران البرقي ما في كتاب الشركة ان اقتضا بغد العز ان يبيع
وانما يعلم خلاف لمنزله هنا وعلى احرف قوله المتفرقة اجرام مشكلة العز والموت بموت واحد
وتكرارها اعتمضها نحو قوله عن ابن القاسم خلافه في البيع بغد العز انما يعلم مضى وقوله
اشبه وتوافق بعضهم انه يعرف بين الموت والعز والى التسمية ذهب التوفيق وابن عزم وتوافقوا مسألة
الشركة ان العز هنا على مشهور لم يصرفه على انه لم يعلم به ومن مسألة الشريكتين في كتاب ونفي فافهم

قال المؤلف

رحمه الله والخلاف في هذه المسئلة على الخلاف في مسألة من احو الفقه وهو
الخلاف ان اورد ما يستدل به بغير ورود او بالبلایع ومنه جواز صلاته اتمل فيها وتحويله وجوب
الى القبلة لما بلغهم انما احدثت وفراو فعروا ما مضى من صلاتهم بغير نسخ القبلة وتحويلها الى القبلة
وعلى من الاخذ بالخلاف بين العلماء وفيه المنزلة في مسألة ان تتعدى وعلى هذا الخلاف ينحصر في
ضمان الرابع له والفايحه منه وفيه غمته هو بقاء اقلنا بالخرافة افعاله كما هو كلمته ضماً وانه اقلنا
مضى كما قبضه ابن تيمية ولم يبق ضماً وهاكراً على التوافق مع غيره علمه **ومسئلة** المأمور بورد
عليه امره بامر به في الكتاب علم ثلاثة اوجه اذا عزم المأمور لوقت الامر ولا يمين الا ان يرد
الامر انما يترك بمتصور فيما يتصور في المودع وحكي عن ابي شيبه انه يمين بغير يمين البايح انما هي
انما اخرجت من تراسيه وعلمت عنه واختلف هل هو من قبيل المأمور المشتري او لم يقبضه وهو
مصرف يمينه او انما يكون مصرفاً لم يقبض فانه ان يفر بغير قبض الوكالة ولا يصرف الا ان يتنون وكذا
موقوف الله التوجه الثاني ان يمين المأمور ولا يقبلنا بفاد في الحنوب بخلاف المأمور انما اعتد
انما جملته انما علمه ولزمت البايح واللبايح ان يحلف لئلا يمين المروية واختصها ابو محمداً وغيره
ثم للبايع ان يحلف لئلا يمين المأمور مقدم او هو الذي عن محمداً ان الذي ولي المعاملة
والذي يحلف البايح عليه الرجوع ولانه الذي عليه عمدة المعاملة وفيه بل المأمور مقدم والواو ما هنا
لا تعكس رتبة لان الامر هو المالك للصلعة والمقرض في الحلف وان الوكيل بالرفع تمت وكالته وانقض
فانما اختلف الامر بوجوب الرجوع الى تحليف الوكيل ومن يكل منها حلف البايح واخر منه حقه فان كان
الامر التاكيد وحلف البايح عن الامر ولم يحلف المأمور الا ان يمينه بغير لئلا يحلفه وان يكل البايح
هناك يترك له انما علم المأمور يمين ان يتنونه عن يمين المأمور انما هو انما هو انما هو

انهم مع عتبه مثله وفاء عتبه مثله ومطوق وانما المتاحشون في كتاب محمور ووا عنه وفي كتابه الفرج ان
القوانين في الامور والاصواب في هذا الزمان امور هذه مترجع مذهب لم ليس لما يوضح عن غرضه عن غرض
ولما يتبع به تلك السلعة من العروء عن غرض وكا كاشته لا فسر ان يعالج غير ما امر به لغرضه عن اذا اشبه
قوله ان يكون العروء الذي استري بالعتق او بالعروء مما لا يتعامل الناس به بينهم في مثل تلك السلعة او مما ليس
من تجارة الامور ولا من سلعة ولا يشبه ان يشترى لمثله ان لم يكن للعتق او يكون باعنا به من عليه من غير
العروء الذي فاء ان امره ببيعها به فتقوى هنا جنبه الامور والله اعلم **وقوله** في مسألة الرهن والرجل
اما اخره الوكيل في الجواز لا تماثله للامر فلم يصنع الاخر اتم من يفرغ له الرهن للمأموه ان امره بالامر
اولم يعلم به مع جواز اولاد وان عسر البيع ومعل المتأموه وانه يبيع من لا خيار فيه للامر ولا خيار عليه
واما الرهن الرهن اؤدة وفيه الخلاف في الرهن بين المتأموه والراهن **ومسألة** التذلول فان
بعضهم تراعى ان الامير على الشيء بخلاف وان لم يكن متما قال المؤلف رحمه الله وهذا عيب
ليس بالبين لان هذا المذهب لتقريب الامر من التذلول الذي زعم انه اشتراء او ائتمانه بانه مدة الامر
ممن افرد من الامير المجرد فاما بخلاف لم يفرغ من غرضه الا ان لم يكن في الكتاب بخلاف في الكتاب بخلاف على
انما قلت كما يخلط لفرار اشتراء ونقد واضل في الكتاب انه لا يخلط في هذا الا ان يكون متما وقرن
عليه آخر المسئلة كانه اذا يخلط فيه ما يقوم من ان لا وعليه في الكتاب في مسألة المشتاجر
على تبليغ الكتاب ومترجعه البناء في الاراء ان الامر وفرد جعلوا مسألة التذلول كانه في غير آية من روا
وانه قول اخر خلاف ما هيته في فرق بعضهم بين المسائلتين بفرق وقوفه وجعلوها اقوالا مختلفة
وربما ته في الكتاب في التمييز لفرق في كنهه فيستعين عنها في هذا الموضع لاشبه لما حلف على ما يجب عليه
وصاحبه تمام من غرضه فالوا لانه لو افتراته لم يفرغ وامت البينة على شرايه التذلول لغرض له الامر التميز وده معه الى رتب
السلعة باليمين اما في على الشراء خاصة وده مع التميز على ما كان على الامر للبايع وان كان الوكيل ليس
بغير او ان يفرغ له بخلاف مسألة القيد بالعتق على الغالب من يحتاج الى التمييز على التفرغ وهذه المسئلة
انما امره ان يتبع له من غرضه **وقوله** في هذا المسئلة انه ان يردع بقنها حتم بقا حتم بثمانها الا ان تقوى
له بنية على هذا له برأ على الفاقعة فيما بين الرجلين لكل واحد منهما ثمة على علمه وثمانه من جسر واجر
وفرد من هذا في التصرف وفي المكاتب **وقوله** في واجر الخب في نصب الخ من الصغار واختلف
في مقدار مع البايع ان لم يشبه ما فاقا في الفصول في ايجاب ولا يرد من الثمن لا تنفبه ولا عرج على المشتري
في نصب الخ الثاني اذا حلف اختلف الشيوخ في تناوبها هذا في الفاقعة بحسبهم اختلافهم في تقرير
المشتري بنية الخ الثاني ان يشبه وحلف البايع وانه لا يبيع المشتاع ما لم يفرغه به والى هذا ذهب الجمهور
وحل في الفاقعة افتقرت على وجهها من غير اخر من الراهنة في هذا الوجه فرد الخ كمالا وتناول
قوله ولا عرج على المشتري في الخلل الثاني وانما يعود عنه قوله انه ان يشبه على او المسئلة
ثم اختلفوا ايضا على مقدار في الثمن من القواني في قول المشتري ايضا انتفراخ لا او لا يكون قوله الا ان
لم يفرغ وان فقد فيكون الفراق في البايع كما قال في مسألة العتق ومنهم من ساوى في انتقاد
واختص بقوله ولا يرد من الثمن لا تنفبه وتناوله الا ولو ان الخاتم حتم عليه بذلك وفرقوا بين هذا
المسئلة وغيره ما يفرغون كثيرا متعلومة في كتاب البيوع وغرضنا هنا التنبه على ما
يشهد من ذلك من الفاقعة الكتاب قال ابو عرار وكذا هو الكتاب انه لا فرق بين المكمل والجزء هنا خلاف

حيث

[illegible]

[illegible]

ما فاجترانه لو كان مكسلا لرد المتبايع كئله انه انكروا فانهما في الجزاء يوفان انما جشون بزمه تمام الحمل
 في الكيل والموزون **وقوله** في اختلاف المتبايعين في القياس لا يكون لاهل السنة السلعة امر يتبايعونا
 عليه من عرفوا بالقول قولهم رعيه كاهر الكلفاء الى ما يشبه قبل فوات السلعة ولا تنهت فلو انك
 منعت المتسلطة ان السلعة فبانتة **وقوله** في القابل المتزله عليه مال الشري في سلعة ان كان الامر
 حاضر احيث يشتريه جاز كفاهه حضور موضع الشئ او متوفوا بمتجشون وقال غيره حاضر البلد عليه
 يراد قوله بخراني مشغرا فاشترى في والله التوفيق ٥ مع كتاب الوكالة بجملة وحضر عنه يا

كتاب بيع الغرر

قال الله في بيع الغرر وهو ما له كفاهه محسوس وبما هو متروك ومنه قيل للبرئنا متبايع الغرر
قال المؤلف رحمه الله وفرتكون من الغرة وفيه الخزيعة ومنه الغرر للرجل الخراع والعرة ايضا
 المخروع ومنه المومن غرة كرمي والمخسر لثله تشبيه ما به انه لا يترى حقيقة ما اشترى او باع ولا يقه
 ولا مفقاره كالمقامه قال المازني بيع الغرر وهو على عيني غنوة وكافة ويرحل فيها البيوع التي لا تحاط
 بمغريتها وهي التي صل الله عليه فلم عن بيع الغرر وهو ما تفرق وصيرنا في البيوع القاسية شيئا يكون
 في الغرر كبيع العريان وفي غير المبيع كالمجن في الثوا او ما في الضرر او في اب الصواعب والغاب
 البعير الغنمية من الحيوان او الاجنة او الجمل بصفته كالغالب بغير صفة او الثوب الموكي او ما اصبته وحاله
 كالمشقة التي لم يبرصداها والمغير بغير الى الاجل والمهارة خلف امثاله والجدان بفراة وعردة كالجزاب
 فيما يغير او ما باع فلا او متهم موكي من الاجرة او تاجله كالبيع الى موت بيا وفرتفرق تفصيل هذا قبل
 وفرتفرق في الكتاب الملامسة والمثابة وقال الملامسة ان يلمس الرجل الثوب ولا يمشه او يتابعه فلا راء
 يعلمه فيه والمثابة ان يمشرك او احدا لا يمشه على غير ثابته ويقوا حل واحدة ابر او قيل المثابة ان يتبا
 بغا بالثياب بغيره ماله اما عن غير مزا او عن مزاوية **والشباب** المخرج وهو الكسولان
 الكوفي **والجزاب** بضم الجيم وعاء يكون من جلد والثوب الغنمي بضم الغاء ومكون البيا
 ثياب تتخذ من فدا يغصم في منسوبة الى القنبل ولو كان هذا كانت بغير القاب وواحدة من كية والمخ
 القنبل **والزك** ثياب منسوبة الى جسر من الشرب قال المزم **وقوله** مزا من بيع القنبل
 والثيب بالعين العجمة من الشيء الغاب ومنه الحرث من بيع الغيب اي ما غاب عندك **ورجابه**
 بضم الواو وفتحه ويزوي بجاهه بضم الشا ومما يفتي واحد من المواجهة والمقابلة ان يوجب وان يرضى
 وان يباع عن غير العن من ان في سلمه كرا في او الكتاب غنونا وسفك ان يباع من كتاب الرباع وصح
 لا يرضى ولا يرضى **وقوله** كما ان يرضى من الاعلى المواصفة اي علم الصفة **والرباع** بفتح الراء
 من لابل الثوب الغاب بفتح الهمزة في العاج القاب واما الرباع بضم الراء والقوا بالثوب يوله في الرباع
وقوله فاما بغير خيار اخطأ مله وحله كما يتعد ببيع الاعلى اخطأ من انما على حقة موعده او
 على روية عن مظاهر من الرباع فان يجمع البيع المعين والمضون وكما في الشيء انما جتر انه في اختلاف
 بقوه وبالعن البيوع على وجهين مضون في الزمة ومعين والمعين ايضا اما حاضر من في او غاب
 يوصف وعليه حال القاب ان من مزا او ان يجر فاني الكتاب او مشرك في عفران يبيع انه بالخير اذا اراد

انه ثوبان مختلفان في صفة الثمرة والبرء فبعض ثوبان يكون شريكاً في صفة الثمرة من جهة واحدة
الثبات اخذوا من الثمر والبرء في صفة الثبات والبرء في صفة الثبات والبرء في صفة الثبات
اي الثمر الذي يتبع به الثبات وفيل يعرف علم الثبات على احد وخمس على البايع في حرج الثبات او
ثوبان اخر وان خرج جزو على اقل من ثوب او اكثر من ثوب جعل في اخر وشاكة في حرج الثبات والبرء
سواء هو ابو عز وويل ان وقع في بعض ثوب كان لم يوقع له الاقل ان يلزم نصيبه صاحب الاكثر من بايع
او مشتري وياخذ منه من ثوبه والى هذا ذهب ابن عمر وكانه مستحق عليه اكثر ما اشترى ثم اختلفوا
في تفسير الفوايا في ثوب منها بربط بعضها الى بعض على صورة الحال لما اذا من الفرعة المتفرعة وعلى
مراعاة ان يكون خلافاً وقال ابن ابي شيبة يابى ما خرج منها الى برء بيرة، بغیر اختیاره اكلات الثبات
على الصفة وتأوله ابو عمران ان المشي يبرء اي ثوب منها شاء كان البايع باعه اخر او خمسين على ان يجاز
منه خمسين فله ان يرد ما شاء الاكثر، كيف فالكعب وجرد، وفيل بل يقول ان يبرء على الصفة
لثباته اشترى ليس فيه زايير يكسبه به البايع وفيل بل يبرء ثوباً موافقاً للصفة التي اشترى الاقل والاكثر
وهو باخر وان كان الغولتين مغني واخر وان قوله يبرء ثوباً لم يبرء على ما تجزى الفرعة في الجز من احد وخمس
جزاً لثباته يعني جزاً من احد وخمس جزاً لانه يفرع على الثبات بزرء الغرد بان خرج من الاكثر
على ثوب او اكثر منه اخر، وتأولوا وقوله الاكثر العجب التي اني انيس وايسر وحكي غزو، عز في عمران
وسلف اكله على انما جسر واخر ولو كانت الثبات مسوية بصفة واخر، لرد واخر او سواها لثباته
لو كانت مختلفة لاخر صفة في كل صفة من الصفات من كل ثوب بحيث وجب الزايير من خلاف الصفة ردة، وان
فان على صفة بعضها خلاف بعض كان العمل فيه مع ما هو من صنعه كذا اذا كانت صفة واخر، على الفوايا
او على الفوايا الشكية بعد معرفة نوعه من سائر الثبات **وقوله** في الزيد وجرد ما تنقص وهي مختلفة
خروجها في وجهها ونقص الجز ثوباً لانه يجب فيه الثبات كلها ونقص كم قيمة الجز منها فان
كان الربع او الثلث من الثمر وعرة الجز عشرة وضع عنة عشر ربع الثمر او عشر ثلث الثمر كذا في ثوب
عمر في كذا في كثير من الصنف وكذا في اقل من اربعة وان عتاب ويكتاب ان عتاب ايضا او عثم
ثم الجز وهما مغني وموصح بين ومزاج اشتوا بيد الجز والاقوم منها انما على اختلافها وعلتها
ما يجب لكل ثوب وما لم يرا التناقص منها وانما يبرء من الثمر عن المشي وكان في كتاب ابن عيسى
عنة عشر ربع ثمر الجز او عشر ثلث الثمر وكذا هو، الوهم اما ان يكون كان على ربع الثمر على كرون البيان
ثم الجز، بالحقفة التافله كذا لانه لم يبرء فيكون صنعه عشر ربع بالتشوين وقوله من الجز يعود على
تفسير الربع المزجور والبرء منه والاهمو ويح على ما ذكرنا، **وقوله** في مشتري الغائب بفيل
بايعه لا يجوز مثل الثمر ولا يبرء منه ولا اقل من ذلك وهو يبرء في ان الذي ثبت على الثبات ان كانت
سابقة لثباته فانه منها فانه اقاله به فكانت باعها منه ومي غايية برون عليه لا يقبض مكانه
واحد لثباته في التجارة الواضحة ان لم ينفذ البيع بان كان المشتري هو الذي سيج وهو كان المشتري فخر الثمر
منه كذا فليؤخذ من البايع ويؤخذ منه مقدار الربع حتى يعلم حصة البيع الا ووجوب الربع
وان كان الثمر في كذا ذلك موقوفاً اشتجج ورد المشتري او فرب الربع من كان وفرب ربع بعضه بين
الامانة في سائر الغائب وبين مسألة الواضحة ان التجارة في الواضحة كالحاضرة بغير قبضتها
مقاراً اماناً غايية وقال المغراديون جوابه في المسئلة خلاب من قوله عمر في كل واحدة منها

زاد

فوز

كان متراوطين وهو قد في حيا في الواضحة واغنى عن اشعار غيره من التاويلات وهو مذهب القديس
وعنه وانما وقع فيه الاشكال قوله في الكتاب ثم ان غير الرخص فالشعاع هل يحد ان يولد بظاهره بغير
تمام العفو وليس فيه بيان ان لم ينق عليه وانما قال غير من الرخص ويكون ثم من الترتيب من اولهم وان
من القوا بغير تراكمهم **وقوله** كتابا من اجزاء كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجزاء من اجزاء
التجارة وانجزوا الصفح **وقوله** بيات بفرح رسول غير الرخص فيه ان على المشي الخروج
خلاب المستر الغائب وليس له على البايع ووقعت في الكتاب الفاظ مختلفة مشكلة في مادة
الكتاب منها قوله واذا اشترى صلعة غيابة باشي بها اخرج التنا وفوا ان شئنا بغير التوايه وذهب
ليتي بالغلاب **وقوله** في التجارة لك بها ورح بيعت الرخص الى التجارة فانك بها ولم تكن خاضعة فقال المشتري
ليست على حال ما كنت رانما فقا وقا في مراه ليا على ان على البايع ان ياتي به وانه جاز ان يشتريه منه
المشاع على البايع خلاب متاروي اضع في مراه عن ابن القاسم ان لا يجوز اشتراكه وان خرج اشتري
لاخرتها وصوب هذا ابو عمران وانكره غيره وتاوا بعضهم قوله في الكتاب ان البايع تطوع وفا ان شره على
البايع الاتيان وهو ضامن له حتى يفيضه موبيع باسروا ان كان على ان ضامه من المشتري في محبيه موبيع
جاني مع ابدان وفول ربيعة لا باس ان يشتري غايب مضمونا بالصفة كذا عن ابن عتاب ومعنى هذا الضمان
ان المصيبة من اشتريه عليه الصفة وفيل معناه ضامن العترة ليس على انه اشترى انما مثله هو لا يجوز ولا يبيع
ضمان غايب على غيره اخرج ونق كلام ربيعة في كتاب ابن عيسى والباس ان يشتري غايبا بالصفة لم يزر
مضمونا **والزنا مع** اخله الزمان بفتح الباء وكسر الميم كلمة فارسية والمراد بها الصفة المكتتة
لما في الغزاة **وقوله** في ميزان التبعة مع الزمان انه لم يفسد الاجابة ان في علمه قناع مميته في الوكالات
وما علم انما من رايه لانه مرفوع او لا يكون علم انما من رايه ولا كنه لم يفسد انما هو انما اعطاه
من غير تلك الزمان بل انما في التبيين وما يعلم انما من رايه تحت مميته ولو اتفق بهاد ان في مميته لاخره غير
وقوله في الرب وجراخرى وخمس ثوبا في عمل رباح واختلاف الرواية فيه انه يغضي حراما شتر وخمس
جزا من الكتاب كراهوه في اصل المرونة وكراهوه عن راي الاصلين من رواية ابن باز وكراهوه في رواية يحيى بن عمر
واخر من رايه وكراهوه في سماع عيسى واضبع عن ابن القاسم قال يغضي الشتر على شتر وخمس جزا منه
منه جزا اما وكراهوه قال في ملة تزيير انما في الزيادة والنقص قال عيسى واضبع بل يغضي الشتر على احر
وخمس وانما كراهوه قال ابن القاسم وفرحت المسئلة في المرونة على هذا وكنت احرى وخمس على الضواب
وكراهوه في كتاب اخر من جلد فالتوا كلهم وكل هذا خطأ وونه من رواه عن ملة او ابن القاسم وفرروا به
وعبر الملة المسئلة عن ملة ومما جزا من احد وخمسين ومما اعاد ان يغضي حتى ان ايا بن الزناد اراد
ان يغيب المرونة عنهم ويخبر به بالخفاء للبقاء في الفرد لثمة العترة وهذا ما لا يستغنى لان اللبابة ابر التث
من جنس الشتر بميم في عهدها وانما هي من روضة وطلاقة في بيع البنا مع كحبا مشرق وكسه وطلاقات
النياب مختلفة لم يلتفت لعدد ما وانما ينظر الى قيمة كاثون منها **وقوله** بعد ذلك يره ثوبا فانه عيب
وجرا في ثوبا اخر المسئلة وما عن رايه جزا من احد وخمسين جزا مفسدت من اخرى الرواية ولم تكن غير
ابن عتاب وصحت في كتاب ابن القاسم لا يبيع وضاح وسعفت لغني واختلاف في هذا هو جلد ابن ابي اوفى
فرويه انما في الرواية فوات واختلفوا في ابن القاسم ولم اره فيما في اخر لانه يجعله معه شريفا وقوله
الاولي العجب في القوان احر مما ان البايع شريه في احر وخمسين ثوبا يجر والمبتاع خمسين والقوان

اشياء خزننا من المتباعد وعليه عذرة **قال المؤلف** وجه الله وعينو ارمنا في الاله صواب
كأنه قال انما اشترينا من المتباعد بشيء ما ثم انك فكان شراؤنا واخرنا لما منها لا يتباعد ابر والعنبر
برضاها جميعا وان كانت العذرة على المشتري الاقراء كيف قاله رضي الله عنه في رواية القائي اجماع
الله محمد وفيه اضا حجة في فرضه لذلك
تم كتاب بيع العرق بحمد الله

كتاب الغرانا

العرية مشقة الية في اللغة ومعنى في غرضها انفقنا عذرا وعرضنا وافقنا من القنينة ان منع الرجل
الاخر من نخلة او نخلات من نخلة العار او الغامض باكلها مودو عياله ولا يترق بين اسمها عرية او مبة او علية
او مخته في سزا وجواز ان يرا بل مودو من فعل التعريف المرغب فيه الا ان في حكم الرخصة في جواز شراؤها
منه بغيرها مزا الى الجواز اختلف ائمتنا في ذلك فابن القاسم لا يجري الرخصة فيما يجس فيما له
الا ان يمنع باسمه وحرمة المستعمل فيها فيا واما بغيره لك من الفاظ العروب والتعليق فلا يحكم
لما يحكم العرية ولا يقضي فيها رخصتها عنده وهو قولنا نحن من الغنم كما سئله عليه بخلاف
ما يفهم من الكتاب ولم ير اع ابن حبيب اختصاص لفظة العرية من غير ما في ذلك ويجري الرخصة
في كل منزلة الفاظ واختلف في اشتقاق العرية بما هو فصيل هو من قوله عروته اخرى انه اكلت
الله في فعله بمعنى مفعوله اي عصىته ومنه قوله تعالى واكفحو الفانع والغتر وقد يكون ايضا على
سزا من مائة ويجعلوا بها ان الرية يعواما يختلج الثنا ويجعل باسمه بالاجتماع شريها يقال عروت
الرجل انه الممت به وعرواني الاخر حلي في وفيل سميت بذلك انها عريت عن السور عن البيع وعلى سزا
تكون العرية اسماء للشر او تكون بمعنى ان منزلة النخلة عريت من الشر فبذلك الية فتكون ههنا اسماء للنخلة
وفيل بل اسم النخلة تكون للرجل في نخلة الرجل ميرخل صاحبها لما يوفى صاحب النخل الكثير
في حصه في شرا فمرامته ليرفع اذاعته ومزا يلية على ترتيب عند الملك وابن القاسم فلا يجوز ان يشتريها
الاخر من الخروف معه وكفايته فيهما لا يرفع الشر بجرة او معنى تسميتها على سزا الوجه عين عرية كثيرا
ههنا من نخلة يقال عريت النخلة انه اهره بها بالبيع او بالمبة وفيل هو من شرا من لا يخله من النخل من
صاحب النخل بالكلية مودو عياله ركبها بغيرها ثم اتمل من من المتي تقرا وههنا من ركب الضالعي ومن وافته
وراي ان الرخصة في الغرانا خاصة للزوجة لمشتريها وحاجة لذلك وعرا يات على التفسير المتفق من
انما من الاجراء للنخلة او يكون اسماء للعرية وفيل العرية الشرا اذا ركب سميت بذلك لان الناس يعشرونها
للالفاد من شرها وههنا اما تفتر فبما مع ما فيها وفيل سميت بذلك لتعمل ما لكما عنها من سزاله
لانها عريت من جملتها النخل فتكون على هذا بعبارة بمعنى باعلة فالا الله تعالى فبشرنا بالغراء وهو مضمون
بالموضع الواسع الخالي من الاخر وفيل سميت بذلك لانها عريت من جملة تخريم المزاينة وقلت من ذلك
وههنا على هذا اسميتها بزرل في الشرع النخلة والمهر **وقوله** بغيرها مودو ما هنا بكسر الخاء اي
بالخيل والفر الذي تخرم به وفتح الخاء اسم للمعزة كالهج والريح **وقوله** والعروق والجرفان هي
النخلة والنخلتان يفتح العين النخلة ويكسرهما مودو العروق **وقوله** ان المحسن بفتح الخاء وفتح
الصاء النخلة **وواحدة** الرجل يعني ما يطبخ جله مما يشغله مودو عيت او ما ياكله من شريتنا

القولان وقاله بضم النون وقال مخزون قوله مائة على قوله الا ان الضمان من المشتري وعن محمد بن ابراهيم
القولين جميعا وانكر ابن ابي نون قول مخزون وقال ومع في من التفسير على ان القاسم لا يختار ان القاسم في
المسئلة ان الضمان من البائع ولا ان الغلة فيما انفعله البيع ووجوب الثمن على المشتري ما لم يحرث في البيع
حرث يتفكه عنه كما لا يخفى وشبهه فيكون على هذا من باب المرونة مضافا الى ان كتاب محمد بن يحيى
من اموالهم ان القاسم في تفسيره في كتاب محمد بن يحيى ان الضمان على ما اشار اليه مخزون في
المسئلة وانكر ابن النجار واشبه بغيره من اكله على اكله في اخر الغالب في الرزق **وقوله** انه اجرت
من اكل الشجر من ثوب موضوع في بيته بين في جواز بيع المحصار في البيت على الصفة ومنعه في كتاب محمد
لانه فادى على النكاح **وقوله** في مسئلة التجارة بما ورع تشترا ومن غايته بقا المشتري حين اكل
فرضه ومنه ان المشتري مخرج وقوا الشئ بوجوه المشتري بغير ما افترقه والبائع مخرج واختلعهوا من قول الشئ
في من المسئلة بعينه او عليه حمل اكثر المختصين والشارحين وهو ظاهر الكتاب وفيه احتمال ان قول
اشبه في المسئلة قبل ما في المشتري على الصفة ويحتاج على ما انه لم يزل قول الشئ عنده من المسئلة
اول الكتاب الا في من ولم يزل في مسئلة صاحب الثرم لما حرر المسئلة اخر الكتاب وفيه خلاف في الشئ
بما في المسئلة والبرز بينهما ان يلد غايته ضامنا من باعها وهن حاضرة وهن اضعيف واكثف وفرض
في الكتاب ولم تكن حاضرة حين اشتراها وقال في موضع اخر انما اقامت بقدر روية المشتري لما يات
مع افيه ما عدا منه **وقوله** باننا بالبر بغير انما غايته كالمسئلة لاخرى **وقوله** في مشي
العهد عليه غزوة لينفضه من امر الزمان لا يجتبه فيه وقتا عن شيو خنا ان نفعه مأمون ولو كان
يخشى ان يلع كسي لم يزل غزوة وكذا قالوا ان المسئلة اذا كان يكثر تزجيم البناء وتخليفه ولو كان من
الناس الذين عليه لا يمكن نزع العمود الا بمره لكان من القسود في الاخر الذي لا يجوز وفي كتاب القاسم
اشبه عن مسئلة ان له لك وان كان عليه فصور من ان لم يشتكيعوا اخراجه الا بمره ولعل من اذ
فيما تفكر وحرب منها او هو محتاج الى التجرير او يقال ان من من العمود ومنعته اكثر من غلة ما يبيع عليه
او قيمته او انه يرد بناءه فمن نفضه والا يلو علم من ينفذه على غير هذا الضرب على ربه وجر عليه
وقوله وتنفذ العمود ان اجبت كجاءه ان نفضه على المشتري وقال بغير من ان في مسئلة بايع نهل الشئ
الحل ارجيه ونفض صاحب الحلية حلية كجاءه ان ان النقص على البائع محال بفضه ان في تفسير
للاول وان غنى الاول ان يزيل البائع ما عليه بالشرع او المهر ان عليه تخليصه للمشتري ويتولى المشتري
بغير من اقله ورجعه وفرضه في من البناء كله فلو كان من له على البائع او علم المشتري كسبه
الصوب على ضرر الغنى والعلو من السيل والثر في رزق النحل على من جاز له له وبعله فالواو كونه لو
اشترى البناء الذي على العمود او الحلية التي على النخل فانه يختلف في ذلك كله لبقاء حق التسليم وحق
نفض العلو على المشتري ان يخلصها بما احتما وكون نفض الحلية والسعيا والعمود على البائع ان يخلصها
صها ما يفع له في ذلك **وقوله** ونفض صاحب الحلية حلية ان ان صاحب الشئ له وان صاحب
الحلية له لك كذا في كتابه ضاهيه انه ينفذ باقيا فمما وليس المراد ان لا ينفذ ان من عامته
ان يخلص ملكه فذلك له ووقع هذا اللفظ في كتاب ابن المزاب كوازا وهن الرواية اخبر **وقوله**
في الذي جاء له التجارة بعين على بايعنا فقال رجا اننا اخبرنا منك بجمي على ان يكون على اوجه
متممة او مبنية خمسة وعشر راج بيان فرضي في ذلك فان نفضه قوله من افيه نض وهو انه من افيه

[illegible]

ويضا ان ضامنا يجبر، فانما من صاحب العرية او غير، **وقوله** يزوج من امة له اي يقيه ومنه وان
لمصلحة يفتح اللاحق وحسن الله احواله ووجرت ابا عبد الله اذ رايه ضيقه في المروية يستحق المنة وهو
والعسر مستثناة من اربعة اصناف متنوعة بحكمة اولها المزابية وهي مشرا العرية بالشر
الثاني بيع الضعاف بالضعاف الى اجل الثالث بيع الضعاف بالضعاف متفادلا من جنيته وامر الرابع
الرجوع في المنة **وشراؤها** بغيرها يجوز بعض شيوه احرى بان يكون مشترى بها هو مع يدا
الثاني ان يكون فرضا الثالث الاتكون الا بتمن الرابع الاتكون الا بخر صيانة اخلاص
رابع الاتباع الا بتمن عمناء السلام من لا تكون الا الجواز في مئة الستة متفق عليها عشرين
السابع الاتكون الا ببيع العرية وبابها الثامن ان تكون خمسة او من فادنيها التاسع الاتكون
المشترى اتملة ما عدا العاشرة ان تكون العرية بما ييسر ويؤخر ومنه اربعة مختلف فيها خلافا مشهورا
وقوله في حديث عبيدة بن مسعود في العرية الرجل يبيع الرجل النخلة يملكها فيبيعها بالتمن
قال ابو عمران مغلها يشتري ثمانية مشتري الا **وقوله** في رواية ابو يوسف في بيع اخرى باسم اشتا بائنه
من مزارع خمسة او من مزارع ومن مزارع وسفير يكون في ذلك اكثر من خمسة او من مزارع اختلفوا في ما يسن به
ولا حجة لصاحب العرية ولا يباين ان يبيع حايكه كله فانصرف قوله ما احب ما كانت العرية لجميعهم
كانت الرجل واجر ماله شرا وانما ان خص لصاحب العرية في شرا خمسة او من او من خمسة او من واثنيان
البايعون باع كل واحد منهم خمسة او من او من واثنيان فاشترى اكثر من ذلك وهو المرحطه في
من مزارع العريه او يرجع قوله في ذلك الى الرجل الواحد ان يملكه فانه يبيع في مزارع المصلحة فان
كان في ذلك كله اذ اختلف يكون اكثر من خمسة او من فادنيها ولا يباين في ذلك بغيره في مزارع المصلحة
ووقف عنه ماله ثم اجاز ما فوزه ولا يباين لصاحب العرية من توضع وقوبه في كتاب بغير او بما مغلها
وقال ابو عمر الممنوع ان يبيع ماله لا يملكه كل الشئ منهم في مزارع ان كثيرا اكثر من خمسة او من
من عرية واحدة وقال ابو اعين في عرية واحدة اشبه ما يبيع في الضر والرفق جميعا وانما يبيع العريه في
التمويل الى لو اشترى من بعضهم لبيع الضر وقال غيره يبيع شراة من بعضهم على الوجهين ان يملك الرجل
ومن يبيع الضر اية فريضة من مزارع الواحد واثنيان فادنيها ليعتد المصلحة منصوص في كتاب ابن حبيب
وقوله في الكتاب في الرجل له الخواصه البله او البله ان اعراض كل واحد خمسة او من فادنيها يجوز
ان يشتري من كل حايكه خمسة او من فادنيها فبغير تنوع في مزارع المصلحة وقال غيره في مزارع مغلها انه اغوى في
رجلا اشتا لا واجر ابزلي المصلحة التي بغيرها من قوله ولكن لا لو اغوى فاشتا من حايكه واجر المصلحة
فان لو كان مزارع الاخر اية الخواصه لوجبا واجر كل واحد ان يشتري منه من جميع ذلك الا خمسة او من او من
والى ماله ان يبيع ابو عمر في مزارع غير واثنيان الفايضة المصلحة في الرجل الواحد وان اختلفا في العريه
في واحد كما اختلفا في جماعة وذهب ابو القاسم بن الحيات الى ان مزارع العريه ان كانت في لفظ واحد
فحكمها حكم العرية الواحدة وان كانت في الفاظ مختلفة فحكمها حكم عرية حصة **وقوله** انما الغنى
اكثر من خمسة او من لم يجز ان يشتري منه الا خمسة او من ولا يباين بالبرهان والرياح وان كانت اكثر
من خمسة او من فادنيها في الجواز بالشر بائنه ان يجيبه ويلغى عنه انه اجاز وهو غير
فيل مغلها راجع الى المصلحة من شرا خمسة او من **وقوله** هذا التفات الى قول غير المصلحة ليعاد الضر
وقوله في مزارع مغلها له ملك رتبا قبل ان تصلع في النخلة وفيه ان يجوز المزارع النخل في العرية في

بضون الحناء واليابس فيها وكراله روثها لها في الدخول واذا العريضة يفتحون اثنا ويسكنوننا ايضا ولا يجوز
التمسك بها منسوبان الى الحناء وهم فبما من المعابر وكراله في الاصل ايضا **وقوله** واقلوه والدة على
ولدها يفتح التوام وتضرب اللام اي يفتحون فيها وبينه من التوله وهو الحزن اليه الحزن لتعريفه عنها **والاقتدار**
تفرد تفسره وحديثه انه اسير لما نظمت بضم المزة وفتح السين وفيه من جعد من جعد عن ابيه ازا
اسير كما عن شيوخنا الرواية مخزون وعمران وضاح فالان ان يدي عدي عن جعد من جعد عن ابيه عن جعد
ولم يذكر اثن عن جعد وبنو عيسر مناه في الحديث بلاء واخرة **والاقتدار** بفتح التمز واخره خلا
منجمة بقر في الكتاب مثل العسك والريم هو العكس التالي وهو ايضا لا ييسر من التورق ويحصى
وعمر بن عمر الله مؤاخر بفتح الغين المنجمة كراية احوال شيوخنا وكراية الحقائق وهو القواب
وفي رواية عن بن عمر الله وهو ومنهم وعقر بمنزلة بنت رباح اخت بلال بن رباح **وقوله** في حديث علي
اشاع عن ابوصيفة وفي رواية بياح اعبر ابوصيفة قال اخبرني خالد القواب بياح وصيفة باعبر وكرا
عمر اخذ مخزون واعمر حسي من العرب بفتح الميم عن ابيهم سنا وانز وصلاح عوانه اظه
في المروية من مؤاخره في باب بركة بياح اعبر ابوصيفة ولغة العرب يرا ان عليا بياح الوصيفة
على كتاب الفقرة ان جع فاستدسنا بما عرا ومنان وصيفة بفتح الصاد المنجمة **وقوله** في
مسئلة التبرقة يخففان بينهما او يبيعانها جميعا **وقوله** ونفع الثمن على قيمتها انما بان وهما مشهور
منه في منع جمع السلعة للضرورة الدارجة الى ذلك بخلاف انما اختاروا تصابا بالفر على مع الجملة
من ثمنها بان يبيع باقلا البيع فية كل سلعة منهما وما هز من هز بلذا باعنا على ثمن مغلوب بقر
عن بياح لكر واحد منهما عن عدي بياح البيع ومن ثمنها الثمن او يكونا ثمن لكر واحد منهما ثمننا جينا
لوصيفة في البيع لكر واحد منهما في عقره جاز وفرا جازوا واجاز مثله في كتاب البتاج **وقوله**
في التمرانية تحت مخيل لمار فيواشلوا ولما اؤاد صغار تصرفت برقيتها على ولدها ماؤاد او باعهم
من زوجها اذ جاز الاختص او بوعته بومستمن وحمل المسئلة ان التبرقة والضرورة سواء لانه نقل ملك
وكلاهما في الغنم وذهب اخرون الى ان التبرقة لا تخفى من حش ملكنا لانه لا اعتصار واحتج بمسئلة
ملك الاحتين ولم يبعدا حصة اخرها التبرقة غرمنا لانا وتخليد الاخرى لاجل الاعتصار واحتج وقال ان قرا
يجب على من يملك في الكتاب في مسئلة التمرانية وانما جاز ذلك في الكتاب لانه فالتصرفت والضرورة
بخلاف التبرقة ان ليس بها اعتصار وعلى لغة الضرورة اختص من ان يملك **وقوله** في التبرقة يشتري من
بقره منها بوزن معين الى اجل ثم اشترى قبل الفهم او بغير الفهم كرا عيجه وفي نسخ قبل الفهم لراس المال
او بغير الفهم لراس المال وفي بعضها قبل الفهم ولم يزد والمثله صحيحة **والمص**
في الجملة وهي التي تترك ولم تحلب في وقت حلاها حتى اجمع اللبن في ضرعها فيغث بزله مشتريا ويجب
انما كراية في سائر الاوقات وهو من الجمع ومنه الضرر المنة المجتمع ومنه قوله تعالى فافلت امرأة
في ضرعها في سائر المجتمعات وفيها في صحة ونجاسة وكلاهما في اجتماع ذبا صوت ايضا يقال صرنت الماء في
الحوزم واللبن في الضرع وصرنت يحقق ويشترط وليس من الضرر ان يضر هو الرض وضرنا في بغي الجمع
ايضا لان مع بضعه ولو كان منه لغيره لم يصوره وكراية وشاهد العرب بغير ضرر من الباب وفي الكتاب
قالوا اشترأها ومن ضرورة وفرا صلحنا من كتاب ابن عثاب وفي كتاب ابن الزاينة وهي مصراة
وقوله لا تضر والرايا بضمته بفتح التاء وفتح الصاد وفتح اللام من لرايا بضمها هو الضواب وكرا

فأعزوا، خلاصين ونفاة، إذ بدأوا أحدهم أن يآخر فحتمه أو من أن جازن تفسير المسئلة ما قاله وضاع هذا
 الأثران (أو أحدهما) في جميع مذهبهم بأما كانوا أعزوا عريته مشتركة لم يحزوا أحدهم إنما اشترى
 حصته بفق على فوا القاسم ولا يجوز على فوا ابن الماحضون وإنما أكثر من حصته من هذا الاشتراط
 فلا يجوز على فوا جميعهم وفوا أن اشترى عريته بثمره حايه آخر، أحب له هذا الشره ووقع في الأسرية أن
 معاجان قال يحزن معناه، إذ الحايه مأمون تخ كتاب الفزاي بمخرصة

كتاب النجاسة، إلى أرض الحزن

تشرى في الكتاب في ذلك يؤمن فوا يحزن من جرحة التاجرينا وعلى له حمل الشيوخ من مذهبهم إذا
 متى أنها كبر، من الجبار ويحل فوا غير، في غرض الكتاب في فوا شهادتهم فيمن معالج الله ثم تاب منه
 أو حمله التوبع بغير اختيار، كما قال غير واحد خلاب لمن ذهب أنه جازن على لا خلاف وفراختلاف الشيوخ
 في تأويل الكتاب على ذلك والصواب فوا من جعل فوا يحزن تفسيراً أنه اجتماع المسلمين من غير على
 أن من أسلم في بلاد الحزن يجب عليه الخروج منها ولا يجب عليه الخروج كإسلامه كذلك يحرم عليه الدخول
 لإسلامه وتعليقه في الكتاب يحزن إحصاء الكفر عليه يقين هذا وفراقتهم أنه إذا علم أن حكم
 الكفر يحق عليه بها أنها جرحة فيه وإنما اختلفوا في العلم بذلك لما فيه من الزلة والصغار وفراوجب ابن
 حبيب على ما عده العقوبة الشريفة وما في الكتاب في التمسح عما يباع من أهل الحزن بما هو فوق من محاسن
 أو غير، وذلك على أنهم يستعملونه في آلات دوائهم من اللحم والسم ورج ويضعون منه الصبر أو البوافات
 فليس يجوز فيه كرميع الضفالية من أهل الرمة واختلاف ملأ وابن العامر في ذلك **والصفالة**
 أمة ورا، الروج من ناحية الشمال كانوا في الزمان الأول كالمجوس غير أهل كتاب وكالمشركين من غير
 على الاختلاف ولا يفر على دينه بخلاف المجوس الذين تحت مجوسيتهم وأمرنا أن نشهد به ستة أهل الكتاب
 ولا يجمع على الاختلاف وكذلك قال الصنع في مجوس أهل العراق والشام يدين أنهم أهل كتاب فكان كل من
 من أهل الحجاز وغيره من أهل الكتاب من الضفالبين والبربر والصوداء والتتلة وأشباهم يسمون
 مجوساً والغفلة يظنون ذلك عليه لتشبههم به ولم يفرق ذلك بين الصغار والكبار وترفيع العقوبة
 يجعله يعصم في الصغار قال أنهم يحزنون على الامتداد من الكبار وفردوى ابن نافع عنه في الكتاب في
 المجوس إذا ملأوا جمل ما على الامتداد ولم يفر **وقوله** في أهل الكتاب يمنع النصرانية من شرايعهم
 قال أما الصغار فمنهم وأما الكبار فلا معناه الصغار الذين أبا معهم فيكونون على دينهم وهو أنه إذا لم
 يكن معهم بهم على دين من اشتراهم بأما إذا اشتراهم مسلم لم يمنع له أن يبيعهم من كبريتاً إنما
 كلزوا على فواتا والمحلة بعض مشايخنا وبعضهم تأولوا على منع اليهود من النصرانية ليعزوا إلى بينهم كما
 قال أبو وهب وسخنوز ومنعهم من ذلك وهذا بعيد من مذهب الكتاب لتقريب بين الصغار والكبار وفكرهم
 بفتح القاب والراء بينهما بآلة بواحدة ساكنة جزية، الروج وفلا بآلة استكسرية **والشرايع**
 الحنة خلقة وفيل الروايت كلنا **والخز** شئ من الحلة وأخره ثلثة مثله المشاع المحلل **والزنا**
 بفتح الغين التي غلب عليها قنن **والجبر** من عسر الله فجم الحلة وكمنها وبغير مبالاة أن يأنيت
 من جعلنا ونسب الجبل وقد زلنا أنوعت الزخز الخيل الذي روي عنه في الكتاب التي عن القرون والمحرو

الصفالبين

بالخير روحاً منيرة من باع صفاتها جزافاً وعرف وكيلاً بكمته ولا يجوز بيعه إلا بقرعة مشتركة لما علم على اليد
كله إن أعرب المتبايعين كمال الصبر أو ذل الصعاب أو وزن ما يوزن من ذل الآخر **وقوله** ثلاث نعيمات
الزكاة والرواء تغفر عن الذنوب على الجميع ونعمها ما لا تفتقر تحتها ولا تراعى شيوخنا وضبطوا
نعمات بفتح التوزع والجميع وبغضهم بكسر الميم وبشرها وبغضها ورواء بغضهم جنات تغفرهم الجميع فالأش
الذين يمتنعون بما يغني عن جناحاته من المفلوب **قال المؤلف** رحمه الله أهل اللغة يغلطون
النجمة في الزكاة يقال استنجيت النجاسة أي التفتتها فكذا نجيتها وانجيتها واستنجيتها والمنطق
بفتح الميم الجلد وسلبها بفتح اللام أي جلد ما لا يسلب عنها **وشروى** جلد ما يفتح
الشعر المغنمة وسكون التاء مثله **والسروا** أي أزالوا ريع **وعن** الرخن ثل الجعر بالجميع مقبو
حة وبها جوازها مفتوحة مشردة **وعملها** أي بن غزوة بضم الغين المغنمة أو لا وتغيب الميم وفتح
الغين المغنمة في الثاني وكفى الزا **وقوله** جلد ما أزالها وتغيب غزوة بن الحاضر والمساير فيها
ينبغي تسوية حكم الجلد والتأويل لا قيمة لما في السعير وحمل المسافر لما أزالها أو عملها مما يشترط عليه
والنسخ يأكله لحينه ويحمله ويتوقد، لغز، والجلود والروث لما في حمة وصناع ونجار وصالبون وكذلك
الغزى والبواقي وإلى التوضيعة بينهما ذهب بغض المشايخ وهو الظاهر الذي يعبر التأويل عليه في
الكتاب وذهب بعضهم إلى التفرقة وأجازوا به أن يملوه في الجلد وأما التراس والأكارع فحكم قليل
التمح المشروى وهو يعبر من بعض الكتاب رأي السؤال ولا في الجواب ولا في التقليل وظاهر رواية
يزوم في الكتاب جواز ذلك كله في الجلد والتراس وغيره في النحس والسبع وكذا حكم مفضل
عنه وعيسى **وقوله** في اشتناء الأثر كمال في رواية ابن زوف لرجوع ماله أبا بن في الأثر كمال السيرة
ما يبلغ الثلث أو ذنوبه لك كراهية بضم التاء الأولى في رواية ابن زوف في كثير من النسخ وهو ظاهر مراد
لفظه أو ذنوبه وقاله أشهب وعمر ابن قيس صاحب مكان الثلث الثلاث وأما في رواية ابن القاسم بلغ يبلغه الثلث
وقوله شروى جلد، أو قيمته لا يختلف في أن المشتري يختار أو لا في أن يزوج ونقص الجلد أو يتركه يغطي
أو قيمته وأنه لا يحل للبائع هنا ثم إذا أنسله المشتري بما اختار أو لا في المشايخ بين المشايخ والقيمة أذهروا ذلك
جعل أو اختار هنا للبائع في أحسنها أذهروا صاحب الحق فهو المفضل في ذلك شيوخ الفرويين
وفيل بل النحر في ذلك للمحذك بما نرا، وهو أصعب الأقوال **ومسألة** اشتناء الفجر والكبر
والبقر جعلها بعضهم مشقة مفردة، بالمعنى لجملة الثمن وقال بعضهم بوجه على أحرف قوله في رواية ابن زوف
منع اشتناء الفليل من النخ والكثير **ومسألة** جواز أكثر البقرة واشترائها حلالاً ما غتر فيها
تحتوز من بقر، وأما مخالفة عمر فمع منع اشتراء البقر جزافاً وأشار مفضل وابن زوف في منعه إلى أنه حلال
من قوله وعليه حملنا ابن زوف عن الرخص وبغض شيوخ الفرويين وروايت رواية أشهب عنه وبنو آخرين
بين المشتري وفالوا هو في الشاة مقصود بالشراء وهناك لا كرا أو غاشرك هنا مع فقه حلالها
والغزوة لا تشتري في الابتاع ليحقق ما هو متبع يجوز اشتراكه أم لا فلا يجوز وفيل جاز لا ضرورة، لكونها
في ير المكثرية ويشق علم بها الاختلاف لحلالها بجواز ذلك فيما في منع الغزوة عن هذا الضرورة ولو كانت
عن تبا والمشتري هو الذي يغلبها كما يؤمن لم يفر على هذا إلا ما مقصود، بالشراء حينئذ وفيل بل الفرق
بينما أن الشاة مؤتمتة الأغنى، وبها تغزى بنفسه وهذا المقصود الكرا وهو مضاف إليه والغز
بها وحده، فبفتح الغز والغز الحبيب محتمل في البيوع كما جاز شر البن الغنم الصبيح، وأقول فيها حاجة

المسألة

صَحَابَنَا عَلَى الصُّوْحِ وَلَا يَخْلُجُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْهُ، وَكَانَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَتَابٍ حَكَمَ لَنَا عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ
لِلصَّلَاةِ إِذَا اشْكَلَ عَلَيْهِ ضَبُّ سِرِّ الْحَرْفِ فَأَقْرَأَ قَوْلَهُ بِلَا تَرْوَا أَنْفُسَكُمْ وَنَعَمْ مَا فَإِنْ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ
عَلَيْهِ هَذَا الْحَرْفُ مِنَ الْمُتَبَرِّينَ وَكَثِيرٌ مِنَ السَّارِحِينَ وَمَنْ لَا يَتَغَيَّرُ اللَّغْظُ مِنَ الْفَهْمِ وَالْمَحْزُونُ بِلَا مَرَّاتٍ كَذَا
وَمَقُولُهُ يَقْرَأُ مَنْصُوبٌ بِكثِيرٍ مِنْ تَقْوَى، وَلَا تَقْرَأُ إِلَّا بِالْبَقِيَّةِ الشَّاءِ وَضَحَّ الصَّادُ وَهَذَا لَا يَخُجُّ مِنْ مَرَّاتٍ كَذَا
يَخُجُّ مِنْ مَرَّاتٍ وَمِنْهُ مَنْ يَقْضِيهِ بِخَمْسٍ الْأَجْزَاءِ وَالْأَوَّلُ وَضَحَّ مَقُولُهُ لَمْ يَسْتَحْ بِأَجْلِهِ وَيَقُولُهُ تَعَرَّيْتُ بِغَيْرِهِ وَأَوْعَلَ
بَعْدَهُ لَمْ يَسْتَحْ بِأَجْلِهِ وَكُلُّهُ لَا يَخُجُّ إِلَّا مِنَ الْإِسْمِ فَإِنَّهُ يَقْعُ حَرْفًا يَرْبُ وَأَمَّا الْمَخُجُّ بِمَا وَافَقَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ مِمَّا مَضَى
بِلَا يَخُجُّ وَفَرَجَاءَ فِي الْكِتَابِ فِي حَرْثِ عَقْبَةٍ بَيْنَ عَامِرٍ وَبِشْرٍ كَذَا يَقْعُ الْيَاءُ وَضَحَّ الصَّادُ وَفَتْحُ الرَّاءِ
وَهَذَا مِنْ مَرَّاتٍ كَذَا أَوْ مِثْلَهُ فِي الْحَرْثِ لِأَخْرِائِ الشَّيْخِ عَنْ حَرْثِ رِثَاءِ النَّافَةِ لَا كَثَرُ لَمْ يَتِمَّ مِمَّا الْأَمْصَرَاتُ مِنْ
صَرِّ الْأَجْزَاءِ فَوَاقِعُهُ مِنْ تَوْبَعٍ مَضْرُورَةٍ أَخْلَاهَا فَسَاءَ الْخَصَائِيهِ وَفَرَجَاءَ أَنْ يَتَوَّنَ الْمَضْرُورَةُ بِمَخْصِ الْمَضْرُورَةِ
أَنْزَالِ الْخَرِي الرَّائِي نَبَاهُ كَذَا فَالْإِسْمُ الْبَارِي وَاضْلُهُ يَفْضَعُ **وَقَوْلُهُ** فِي هَذِهِ الْمُسْتَعْلَةِ وَالْأَحْرِي
مَنْزَالِ الْخَرِي رَأَى هُوَ عَلَى مَرْهَبِهِ وَمَشْهُورٌ مِنْ تَقْرِيمِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ وَأَنْ خَالَفَتْ الْأَصْوَابُ عَلَى الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَصُولِ
الْمُخَالَفَةُ لَهَا وَهُوَ مَرْهَبٌ أَكْثَرُ الْفَهْمِ خِلَافًا لِلْحَاكِمِ بِغَضِّ الْبَغْرَاءِ تَبَيَّنَ عَقْبَةُ وَهُوَ الْيَاءُ مِنْ تَقْرِيمِ الْأَيْمَنِ
فِي مِثَالِ هَذَا عَلَيْهِ وَهُوَ مَرْهَبٌ أَيْدٍ حَنِيفَةٍ وَأَتَمَّ أَتَمَّ عَوَا هَذَا الْمَرْهَبُ مِنْ خِلَافِ قَوْلِهِ فِي هَذَا
الْأَخْبَارِ فَعَلَّ فَإِنَّ فِي كِتَابِ ابْنِ عَتَابٍ الْحَكَمُ قِيلَ الْقَوْلُ نَبَاهُ الْحَرْثِ وَأَتَمَّ يَرْبُ حَرْثِ الْعَلَّةِ بِالْخَطِّ وَهُوَ قَوْلُ
أَشْبَبَ وَكَارَوْيَ لَهُ فِي تَضْعِيفِ عَسَلٍ لَمْ يَأْمُرْ قَوْلُ دَوَّجِ الْكَلْبِ وَفَرَجَاءَ الْكَلَامِ فِيهِ وَفِي تَلَاوِيهِ قَوْلُهُ هَذَا
وَكُلَّ يَرْبُ فِي حَرْثِ الْمَشِجِّ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلَا كُنْ مَشْهُورٌ مَرْهَبِهِ وَفَرَجَاءَ مَا حَكَمْنَا مِنْ اتِّبَاعِ الْأَثَرِ وَتَقَرَّرَ
يَمُ عَلَى الْقِيَامِ وَتَشْوِيهِ فِي الْحَرْثِ بَيْنَ الْغَنِّ وَالْأَمَلِ وَتَشْوِيهِ مِلَّةٍ بَيْنَ الْبَغْرِ وَالنَّافَةِ وَالشَّاءِ وَرَدَّ صَاعٍ
مَعْدُومٍ مِمَّا اسْتَرْبَى أَخِيرٌ مِنْ خَالِدٍ وَغَيْرِهِ عَلَى أَنْشَاءِ أَكَلَاتٍ شَبَاهَا كَثِيرٌ أَوْ نَوَافِدُ كَثِيرَةٌ كَلَّمْنَا
مَضْرُورَةً فَإِنَّ يَرْبُ مَعَهَا كَلَّمْنَا صَاعًا وَادَّارًا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عِيْسَى فِي دِيَارِ وَعَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهَذَا ابْنُ الْأَكَلَاتِ
إِلَى أَنْ يَرْبُ مَعَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِمَّا عَاوَى فِي كِتَابِ ابْنِ عَتَابٍ عَنْ ابْنِ وَضَاحٍ أَنَّ يَرْبُ الصَّاعِ فِي الْقَلِيلِ فَإِذَا كَثُرَ لَمْ يَرْبُ
شَاءَ **وَقَوْلُهُ** إِذَا قَالَ الْبَابُ أَنَا قَبْلُهَا مَعَهُ الْبَابُ الْيَدِ حَلَبْتُ مَعَهَا قَالَ لَا يَجِبُ وَأَخْبَارُ أَنْ يَتَوَّنَ مِثْلُ
الصَّاعِ فَعَلَّ أَنْ يَسْتَوْمِيَ وَجِبَ لِلْبَابِ صَاعٍ مِنْ تَرْوِيهِ فِي صَاعٍ مِنْ يَرْبُ وَفَرَجَاءَ عَنْ حَرْثِ ابْنِ جَابِرٍ وَهُوَ
إِقَالَةُ فَإِنْ نَفَضَ الْمُتَأَخِّرُونَ أَمَّا يَخُجُّ الْأَقَالَةُ إِذَا كَانَ حَلَبُهَا حَصْرَ الشَّرَاءِ وَحَيْثُ لَا يَتَوَّنَ فِيهَا ابْنُ **فَالْ**
مُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنَّ أَكَلًا مِنْ ابْنِ ابْنِ يَخْلُجُ أَنَّهَا مَضْرُورَةٌ إِلَّا أَنْ يَفْجُوحَ بَيْتُهُ عَلَى التَّمَرِّ يَتَحَيَّنُ أَوْ عَلَى
عِثْرِ الْبَابِ أَنْ يَفِي الرِّجْلَ اخْتَارَ هَذَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ وَاللَّهُ أَظْهَرُ **وَقَوْلُهُ** فِي حَرْثِ ابْنِ وَهْبٍ مِمَّا اخْتَارَ
بَيْنَ ثَلَاثَةِ آيَاتٍ عَلَى ظَاهِرِ الْمَرْوَةِ وَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عِيْسَى أَنَّ الْخَلِيلَةَ الثَّانِيَةَ لَا يَقْعُ عَالِمَةٌ وَفِيهِ لَكُنْ
عَلَمَةُ الْيَمْنِ أَنَّ مَا ضَمَّهَا بَعْدَ الْخَلِيلَةِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّفْصِيلُ وَالرُّسُوسَةُ بِخِلَافِ ظَاهِرِ كِتَابِ عَمْرِو بْنِ الْخَلِيلَةِ
الثَّانِيَةِ رِضًا وَهُوَ لَحْمٌ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ لَيْسَ بِرِضًا وَلَمْ يَأْخُذْ بِمَا فِي الْحَرْثِ مِنْ مَرَّاتٍ إِلَّا مَا لَمْ يَخُجُّ فِي رِوَايَةِ
صَرِّ الزِّيَادَةِ وَجَعَلْنَا الْمُخَالَفَةَ خِلَافًا فِي ضَرْبِ أَجْلِ الْخِيَارِ وَمِثْلُ ابْنِ ابْنِ الْأَجْلَاءِ لَا يَفْرُزُ مَا يَجْتَمِعُ فِيهِ
الضَّلَاحَةُ وَاخْتَارَ هَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ اجْتِمَاعِهَا وَفَرَجَاءَ الثَّلَاثَةِ آيَاتٍ فِي هَذَا الْحَرْثِ الْمُرَادُ ثَلَاثُ حَلَبَاتٍ
وَفِي نَهَايَةِ مَا يَخْتَبِرُ فِيهَا الْأَوَّلُ فِيهِ الرُّسُوسَةُ وَفِي الثَّانِيَةِ يَضْمُ وَفِي الثَّلَاثَةِ تَخْفِيفُهَا الْقَرِيبُ فِي
الثَّانِيَةِ أَنْ اخْتَلَفَ بَيْنَ اخْتِلَافٍ مِنْ عِلَالِهَا أَوْ مِنْ اجْتِمَاعِهَا وَمَا يَغْتَرُّ بِهَا مِنْ امْتِنَانِهَا مَرَّةً الشَّوْخُورُ وَفِيهَا الْبَابُ لَمْ يَزَلْ
فِيهِ يَفْضَلُ الصَّرْعُ فِي الْخَلِيلَةِ الثَّانِيَةِ **وَقَوْلُهُ** إِذَا حَلَبْنَا الْبَابُ وَعَرَفْنَا حَلَبَهَا كَمَا زَايَتْ الْمَشِجُّ

[illegible]

الموت وغيره، والحق أن من القليلة أكثر الكثرة، أزواج منها نفس أو جوف لبنه بغير نفث وفريقا للزواج
وهو يدل على خروج الغلة المعتادة والزيادة المعتادة المشقوقة منه بخلاف غير المعتادة للمضرب الغلام
بالنفث الكثير وللتابع الفلاح بالزيادة الكثيرة، وقد اختلفوا في مسألة البقرة المذكورة إذا انقطع لبنها
هل يرجع بحضته من الثمن أم لا، أو إذا كانا ابتداء على اختلاف في الثمن تابع هل هي مفضولة، من أم لا، أم لا يرجع

کتابہ الورد بالغیب

فوله في الغيب لادارة، الا ان تكون الغيب التزبي اضابه عنركه معبر من مثل الفضع واشد من العور والعمى
وشبهه ثم قال فان كان الغيب الذي اضابه عنركه غيب مثل من، العيوب ككت غير انه انما، وتفرع بقر
ما اضابه العبر عنركه من الغيب وان ثبت حيث وانحوت من البايح ما ينش الصحة والراء حمله جميع
على ان يحس في ملا العيوب المتفرقة وعلتها بسكوا كلامهم ولم يختلف تاويلهم علتهما الا ما يتر
بعض شيوخنا واختاروا، مما لا يقتضي التخصيص، من انه يجب ان لكل بالغيب العرف من المبيع والمنفعة
المكتوبة منه ان كان الفوات لجميعه ليس فيه الاقمة الغيب كالعمى والشلل في البرق او فكهما حتى قال
بعضهم في ذلك في فضع البرق الواحد او شللها واسترل ابو عمران بقوله هنا غيب معبر فاذا ذكر
العمى والعور قال بالعمى الاشك انه يترتب اكثر من باعه ويفصل اكثر فيتمه وقد يعتصر هذا بقوله في الذي
يترس له قوت لا خيار فيه الا التوجع بالغيب خلاص ماله في كتاب عمر وان كان بعض شيوخنا يقر ونهيا
ان من اصابه به جنسا اخر كما قال في الصغي يكبر وصار كبر، جنسا اخر غير جنسه الا ان حتى يجوز
ملك احدهما في الاخر او كانا ابين وهو ايلزم فيما تبككت منفعة ايضا من الدواب والتمين والحس
وزوال الزاد منه واصل من حواشي جنسه بانكر، وتاوله من تفرع مثل قول عمر بن سلمة اذ اعى او انعر او مري
او كانت الدابة سمية بعجفت او افكع في نها حتى يصح في غير حرمها الذي تراه له لم يكن له الاخر منه الغيب
قال ابو جهم رحمه الله باقائه في الغما في الكتاب مع ذكر العور بلا شك انه لم يفصر، اذ هو قوت
لحصر ففكع لمنفعة العنرا لا ما لا يال في نفصهم واما الذي في اول الباب فيتميمته العيوب المعصرة
ثم لم يترك في ضاير ما ذكر، من العيوب المتبادلة التي يغير فيها ما منه بحر، كما ذكرنا لك وكثيرا ما تكلم
اولا فيما يعيبه مما يجب فيه التخيير وما لا يجب ثم فصل الكلام فيما يجب فيه التخيير فلم يعرض في ذكرنا
لم نفع في في كتابنا ابن حبيب فيما واما الفاعل ابو الفرج يعز في هذا بين ما كان من سبب المشتري هو
الذي يرد عنه، مع ما يفرض ويشي ما كان من الله به اذ لا يرد معه شيئا وهو خلاب اصل المزمع وقال ابن الفطار
في هذا من الايراد، الا ما يفرض وهو امره المغروب والذي يني علته المزمع **وقوله** في المشكلة
الاولى الا ان تقول النايح انا اقبله بالغيب واردة التي كلمة فله في ذلك كذا روي عيسى عن ابن القاسم وهو
قول ثيب وروي يحيى في العشي عن ابن القاسم انه لا خيار للنايح والختيار للمشتاع وقاله ابن قايح عن قتادة
وقال هو قولنا في وقاله عيسى بن مينا من روايته قال النايح وهو لا يخطئ من قول المرتين وروى
شيوخنا هذا القول اذا كانت فيه زيادة مع الغيب في قيمة، ودراسة الحاجة للمشتاع واما ان لم يكن
عنركه فيه غير النقص فترجوا القول الاول انه لا حاجة فيه للمشتاع والى هذا انما التخصيص وذهب ابن
لدانة الى ان تخيير النايح انما يصح على قولنا في غير المراد في المراد وهو حسن جدير بالقبول

مشترى بمجوز، وبضمه وقال الشيب لا يجوز عتق التبايع اذ كان يبر المتتابع ولا يعتق عليه اذ رجعت اليه اذ عتق
 ما في ضمان غيره، فان كان كانت في من غيرهما من سبب مضي عتقه فزاي ان الاقامة بالعتق لمن هو في يده، وحوز، كانه
 مملوكه (من خرج من حوزة) وانما يبيع من يبيع فيها حيث كانت صحيح لانها على ملكه بغير واس
 فب يبر عتقه فبضمها بتخرج من ملكه وان عتق المشتري لانا انما حيث كانت كالقبض لانه الحرية والشمه عتقه
وقوله بغير من يده مشتري السلعة الغاية بجملة بشرية التفراديا عما بغير البيع وكان عليه فيمنه
 يوم قبضها وجاز البيع لمن يبيعها اذ كان قبضها كذا هو هذا انما يجوز البيع اذ كان قبضها ولو كان
 يبيعها فالتبطل لم يخرجهما والى هذا ذهب فضل وابن الكتاب وغيرهما من الشيوخ وانه تأويل ما في الكتاب
 في قوله وانما لو كانت مؤثقة لم تقبض حتى ينظر لمر الغاي لم يتم للمشتري فيها بيع واختص ابن الكتاب بانه
 باعته ضمانه من غيره، فذهب ابن عمر في اخرين الى حوز البيع واقامة البيع القاسم بالبيع الصحيح وانما لو
 في قوله في الكتاب اذ قبضها عاير على التوقيع انما تقوم يوم قبضها اذ كان قبضها وان لم يخر قبضها
 بهم عتق البيع واختص بقولها ولا في الصرفة بيعتها كالعتق والتبرير وفرقنا بفضل ان الصرفة كالبيع
 على منزله وتاويله اذ لا وفر اختلفت كالمرة منها باختلاف قوله في كتاب عتق من اشتاع مرة قبل ان
 يبرو صلاحها ثم باعها بغير روصلا احنا بغير مرة عليه مكملتها وهذا على القولية غير مبيت وقال
 مرة عليه فيمنه وهذا على القولية مبيت وفرقنا ان اختلفت فوزه هذا باختلاف الحال فانه اعرف الكل
 لانه مثله وانه اجمل بالقيمة على اصله المعلوم ولا يكون البيع على الوجهين فاما ما في ابن عمر وغيره ولم يخلوا
 انه لم يبيع المبيع ولا مكنته منه التبايع انه في ضمان يايه واختلافوا اذ امكنه منه ولم يقبضه وانقر منه
 بغير ابن القاسم لا يضمن اذ لا بالقبض وقال الشيب ضمانه من مشتريه وان لم يقبضه اذ امكنه من قبضه او كان
 فزعه منه فان وكلوا اختلفوا اذ كانت في يده من التبايع باقروها المشتري ولو كان لو كانت يبر المشتري
 فب البيع ثم اشتراها قبلت فالوا لا يخرجت فيها المشتري حرا بايضا فيمنه يوم احركه لا يخلاب ما يخرجه فيها
 من غير سببه وفرحكي عن لي محتر في المسئلة لو ذهب التبايع بذكر السلعة لو جمل بغير قبض المشتري لما لم يقبضها
 الموهوب حتى حال بغير المتتابع انه ليس للموهوب فيها ولا فيمنه شي ثم رجع عنه وقال بعض فيها صفية
 هي للموهوب له لانها خرجت بالمية من ملك المشتري فلا ترجع اليه بالعوات وفر اختلف في كتاب ابن حبيب في بيع
 الموهوب لما يقبض من موهوب وار كان يبر واهبه ان لا وفر في الباب الثالث بغير من اذ ابا مع نضبه السلعة
 المشتري بغير اذ ابا وفر في بعض نسخ المروية اخر من الباب بغير ذكره من المصلحة والامان بغيرنا روي على
 بن ياد عن ملكه من ابا عجلته على انما يبيع ولا يبيع فبا عتق المشتري انه يقبض البيع ورتة الى صاحبها الا ان
 ان تعلمها اليه واشركه فيها وان كانت بليت فلم توجر اعطي التبايع بفضل ما وضع له من الثمن وفرقنا ان فأت
 ببيع او تزيير او كتابة او اخاذها ان ولما ان عليه فيمنه ويرا اذ التز وهو مات في (ما هو الحرية الصحيحة
 وثابت في كتاب ابي عبد الله في المصحح وجماعة من الرواة ولم يخر في كتاب ابن عيسى واشتماء في كتاب
 ابن المني والد باع عفا وكانا مؤفوقين في كتاب يخر في كتاب ابن عيسى انما بفضل ولم
 يفرق النا عبر الجبار وروايت على ما تبه في كتابه في موكها ابن وهب والقول انما في كتابه
وقوله في نسخة المبيعة هي من المشتري حتى يرة ما يقبض من السلعة او يبره منها التبايع كذا ان
 فضا السلعة يرة ما يخرجه من ضمان التبايع وكل ذلك للملك في كتاب بخروله فيما اختلفا في ضمانه وانما
 في السلعة حتى يقبضها التبايع وفيه اذ اشر المتتابع انه غير رافر بالعتق بغيري من ضمانه الا ان يقول

من قيمة الغبر كراثبت المثلة من التصريح في كتاب الفلاح التميمي وسفد من كتاب ابن عتاب ومن كتاب ابن المني
وكثير من الشيخ منها من قوله وفيه يوم قبضه الى قوله تخرالى الثوب والصبوب اثباتا عشرين وقد
نبت ابن ابن يمين على ذلك واخصرها على الصواب والاختلاف محبا بالاسفار كما ورد في اثني عشرة ونعت
في المرونة خها وقد اختلفت وارى كان فيه مناشئة وقد روي اثنا مصلحة في يوم انت من غير رواية
وصالح على ما تقره غيره وكذا في نسخة **قال المؤلف** رحمه الله واخصر قوله في التوضيح
كان الغبر من المعيب وشتره في الباقي من حيث انما انقضت ولا اختلاف انوه وصرف في الغبر
اذا كان الغيب في التوضيح بعد اختلاف في شراوه في عوض المعيب معيته بخلاف المعيب لا غير
اذا كان في ما انما يرد، المحكم في شبه البيع القاسر في بيعته ما يبيته وهو قوله في كتاب عمر ووقع في
الواحدة في كتاب الغنمة خلاف هذا ما يخر، وكما هو قوله في الاحتجاب في كتاب اخر في التوضيح اذا كان المعيب
انه لا يبيته حواله في قوله مع المعيب كالشيء الواجب وكيفية وير عليه ترفيف في الجواب بينه وبين
اذا كان عوضا للمعيب وتخصيصه حواله لا شراوه في الغرض من المعيب وهو كذا في قوله منصوص
في الغنمة وكذا في كتاب عمر في كتاب عمر وكذا في كتاب الغيب بما ورد في ايضا وكذا في كتاب الغيب
فيما ولا يبيته لا يفتي في بيع المعيب علم انما في بيعه يبيته الرد بالمعيب وضاهر منه في كتاب ابن عيب
انه يبيته حواله لا شراوه في اختلاف في حواله لا يبيته الرد بالمعيب لا يفتي في المعيب لا يبيته
في مشي اشارة الى ما تضع عنه فاحسن ولدها والبيته مع ظهر علم عيب رد ما ورد في قوله من ثمة
اشارتنا وان احب انسكتا واخر في بيع الغيب بانظر هذا في كتابه جعل في الزلزلة وراعا في قوله لا يخلو
وانظر قوله في التوضيح اذا كان عوض الغبر المعيب ان حواله لا شراوه فيهما اذ في اخر ما يفتي في قوله في الغنمة
انما يبيته قوله في انما هذا انما يرد ما علم خلاف من واشبه ان هذا اقل ما يبيته واكثر
من اختلاف اشراوه **وقوله** في التفرع للمعيب يوم وقعت الصفة خلاف ما يبيع القاسر في بيع
في يوم الفهم وقال ان البيع القاسر لا يبيته الا في الغنم في الرقيق وفيه في صحيح الفقه في بيع
ومصيبة ما يبيته وضاهر، انما يفتي في ضمان حيث يفتي ويلزمه في بيعه يبيته تقويمها فبقي من السلعة
الحيار والمواضعة انما تقويم يوم تصيب في ضمان المشتري يخرج من امر الحيا او يفتي في الحيا او خروج الحيا
من المواضعة وفردية في الكتاب في آخر المثلة علم هذا في قوله اذا كانت الحيا في مواضع مثله
وبيعت على الفهم وضاهر في كتاب ابن الفلاح في كتاب ابن عتاب وغيره وهو يحتج في كتاب ابن عيب
وضر على اسم يحتج في كتاب ابن المني وفردية على شيء من هذا الاصل في كتاب الحيا والخلاف في الخبر
سنة بالثمن وغيره على من اصله وتراخي الخلاف في ابتداء الفهم في الغاية التي فيه عنه فاحسن
من قول البيع وهو قول الشيب او من القنص وهو قول ابن عبيد المحقق فاحسن وانما يختلف في السلعة الخبوة
من ضمانها اذا كان البايع لم يفتي في انما انفرجه من المشتري وكذا في انما يبيته بالثمن في انما يبيته
ان يبيته في المشتري **وقوله** بغيره في هذا المسئلة وقد كره قبلها مسألة البيع القاسر مع ما اوقا
غيره لا اري عتق المشتري بها جازي والبيع لم يبيته كرا في بيعه التسخير ولم يبيته في كتاب ابن عتاب وهو
يبيته في كتاب ابن عيب في الكلام في عتق البايع المعيب ان لا يجوز احقن المشتري او لم يفتي في كتب
علما عنه لا يبيته عن غيره وانما يبيته في عايرة على مسألة البيع القاسر وهو قول من يفتي في
باعتلا وانما لا يفتي في المشتري بالعتق انما كان الغبر بين البايع والبيع فليس له على البايع بغيره ومن يبيته

تثبت في نفس كائنهم ثم يمتنع في ذلك أن يتغير في وقت نشوءه وتوابعه من جهة واحدة وفي
ذلك من غيرهم في وقت على زوايا معتق لمعتفه من نفسه وفردا في الخلاب يمين وهو راجله في ذلك من غيرهم
والخلاص أن السبب الذي في مفرح على زوايا يكاد كما في الغرب والشمع وماله كخرج البقعة السبعة في قولهم
يمنه ليس غيب فكيف يعرفات بعينه أو موت أو مجل من المشتري فانه يوضح عنه ما بين قيمته بالراعيه وبين قيمته
سالت فارتحات في غير من لغة في ذلك است فيه بهو من البايح كما هو قول الفقهاء السبعة عشر شيوخنا انه
يرجع بالثمن كماله انما في الغيبة وحكم مثله عن ان يرد حوزة في المضي انه يختلف في هذا داخل
فليرجع بجميع الثمن او بقيمة الغيب وانما قولهم اذا اؤلف ما شئ سالت وصحيح في المشتري يرجع بجميع الثمن
ان المشتري لم يخرجها من ماله **قال المؤلف** رحمه الله فحملوا قولهم بان كانت بعين الشراء
بغير موافقة عن المشتري بانه لا يرد في الموت بل ان البعوت بغير غير الموت ويحتمل عنونه ان تكلم او لا
على الموت بغيره في الشراء ثم في اخر الموت بسبب غيب الشراء في فائدة في قولهم ان البعوت كانت
وقوله ان خرج العبر ثوبا او اصابه من بين الخا ان قول الثيب وان غير الخا فيكم ويحتون في الخا
انه غيب ما عجز عنه ليس بخلاف وان لم يثبت الكتاب انما هو في الزيد حتى يوثق بانه اقلع عنه لا يمينه ان
به بل ان لم يرد في غير المبيع وبذلك كثيرا من ثمنه ويزيد في بيان قوله كل غيب ليس بمجرب وكذا في
لو كان اول اصابه لوجب التوقف حتى يرد ما اصابه من اطلاق او سلاط **وقوله** بغير الزيد
خرج في العبرة انما ذهب الغيب يعسر ان له الزيد انما لم يثبت وحكي ان يثبت عن ان ثباته انه لا يرد في
جميع هذا الا بما قصه وان كان مفسدة التولد والتما ومراعات ان الثا فيهم لما حيز النفس فهو بعض ما اذا
النقص وتام في قوله في تقويم السلعة انما اكتمل فيها غيب وحزرت عسر غيب وقوله او كما اذا اراد التماس
انه يضر الي في مفسدات المنة وفيه ما معيته وينقص مخرار التقص فيهما في مفسدات من الثمن فانه ان يقول ما ولا
خلاص في هذا ان قال ان له الزيد نكض الي في مفسدات يوم اشتراها وبها الغيب الذي اشتراها به ثم يضر الي ما
اصلها عسر المستحق كحان في مفسدات يوم فبعضها لو كان يما شئ في اخر الكلال في يرد ربح الثمن بغير ما
يخرج ما يجب الغيب الذي دله البايح من الثمن في ان يثبت انما تقوى ثلاث تقويمات يعسر الوجه وهو
الذي نص عليه في كتابه بغير وقاله نص او غير واحد وهو الصواب خلاص ما ذهب اليه ابو سعيد بن ابي
مشاع من انه لا يحتاج فيها الا في يمين او آباء الغيب في ربح واخرى بالغيب الحادث عن المشتري وفيه كحل على
المشتري على ما يقرر في الشيوخ في كتبهم فلا يغير الكلال فيه وانما اثبتنا في الزيد في الكتاب بخلاف
وشر لقول الجمهور حتى انه في النص على ما في غير الكتاب وانما قول الجمهور المعز في من المنة من انه
لا يلقى الي القيم وانما يلتفت الي قيمة الغيب الحادث عسر وما قد نص في الغام بلوغ بيع غير جزا خارج عن اصولهم
وفرا خلت شيوخنا الشاؤون في نوع من الزا افا وهو يمين باع ملعة بثلث اجل ثم اطلع على غيب
وفردت عسر غيب با ردة ما ولم يجل اجل الثمن بذهب عسر الزيد جميع بزا في المفسدات با في العجز من
فيها بل انه يرد قيمة محزرت عسر نقرا وخالفه في ذلك لا يغير فقهاء ساجد المنة الكلال في علمنا
وبما يلقى علمنا في اجل الثمن كانه متعلق بغير السلعة ثم في غير الترجيح انه وجب المنة بغير مفسدات
مشاي **قال المؤلف** رحمه الله وهذا هو الصحيح الذي يوجب النكض **وقوله** في مفسدات
فبعضها مفسدات هاتين في مفسدات في جميع وقومنا هاتين في بيع وان كان الغيب انما حازت بغير
في المشتري في المشتري هو الذي يخرج قيمته ويرد السلعة لما يعين وكانه حيز بعض المشتري وهو الغيب

غير

منه حتى يرى انه زافر وهو قول ضيع وفيما يخرجها من تحت اثباته الغيب عن السلطان وقوله بينهما اولت عن
مشتري ان كانت الوكالة تفوضها وفردت الولد له ان تردها وما نقصنا الوكالة فان فضلنا جعل ولاة الجوع
مثل عجب الروابي انكوا المسئلة في المشركه وبينان هذا النقص هو ما قاله فقال اذا اماتت او ضلت وفيما انورد
ثم علم بالغيب تفوت في بنفسها يربيعنر ولد ومكثرا اختص بها الجميع قال فضل وسوق قول الشب ايضا وحكي
مخون عن الخليل عن ابن عباس انما تفوت بولدها فافادوا عنة انما تفوت بولدها غير وهو قول الشب الا ان يتوفاها
الله من جهة الامم انه اقتله مثل الفريسيين جمع به على النبايع بلا حجة له التي خرجت من ماله ووقد انشأنا
ولا يجاب في الفصلين وفيل بل يخالف في الفصلين وليس للنايع ما من كلام ولا خيار وفشلها وموتها
يوجب له قيمة الغيب وتفكع الخيار وفردت بغير من ان في الباب لها خيرة قيمة الغيب ولا يثنى المشتري ان ترده الولد
وميتة الامم الا ان يقول النبايع انا اخيرا الاولاد وازاد الشب كذا عن ابن عباس وكناهم انه من قول ابن عباس
وعن علي بن ابي طالب قال الشب الا ان النبايع وفي اصل ابن عباس قال سمعنا الا ان النبايع وفردت كسر
انهم سمعوا بغير انشاء المسئلة فان فضل على المسئلة وهو قول الشب واما ابن عباس فلا يرى للنايع اخرا لولد
وذا الشب وهو ان يكل في بعض حولي في النسخ قال مخون من قول الشب قال غير قوله من مثل قول ابن عباس
في الباب الاول **ومسئلة** انه المشتري جارية على انها من مائة فاصلا خراشاته له الرد وكذا في غير
الكتاب في اشتراكها خراشاته فاصلا من مائة بخلاف اشتراك غير هاتين الضعيفتين بل ارداه لان هاتين
الضعيفتين افضل من اشتراك بغير وجب فصره في ذلك وانه المشترك احداهما من الضعيفتين بزوج له غير كان
شركه وان كان الشرك والخلاب بينهما ما كان شركه ايضا لا شك ان بينهما واختلاف الاخر في ماله وتفاوتها
في الجوزة **وقوله** في الدنيا ما شئ جارية وازاد ان يخبر ما ان ولد ليس المراد انه شركه من الشرك ولو شركه
فسر البيع لا من ماله فواء بوجر من العرب بازاد ربه ما وقال ان ولدت في وعنتت يومنا جزا العرب ولا ما
ولا يكونوا وتالولي قال لا اري له ربه ما اختلعه في تاويل قوله من اصل مؤخر في وتصحح لفظ المشتري
ان العرب يعمرون ولا ما وموت كريب له وازادوا على كل حال لا يفتق في العرب والعجم وكلامهم ان ملكا يري
ما قاله من من اكل جميع من اكل ولا ما العرب وموت تاويل مخون ونجي من عمرو غير انه لم ينكر قوله واق فان
له بغير تسليم علة لا اري من اعني ولو ان ملكا لم يملكه صحبته وان ولا ما لا ولاء وعصبته وحكي
مخون ان اكل ملكا بغيره من ان الولد انما يكون هو بين اغتن من العجم ما تار في العرب ولا ولا بينه لفتقهم
لا الشب فان ولا وما لعصبته مفتعها ولا يري ثما فومها لانه انما تكفي في امر يتوقع عفتا لغير ويتجمل
منعته لسواء ولما يكون ولا يكون له فرقت التجارية الا ان فلا يفتق لها ولا يترغب فيه او موت ولدها او بغيره
نسله ولا يولد له ولد وفيل بل اشترى على الاكلان دون تركه بل تخيل انما من العرب وكنته فلم يكن في ملكه اذ اجر
خلاب ما نوا او اغتفر كما لو لم يشتره جنسا فوجر ما على جنس خلاب ما كل اغتفر ثامته بلا حكم
له فانه في الواضحة والعقبة ونازل ابن حبيب قوله عليه من اكل قول الشب وقال ولا وما ثابت مفتعها وغوة
تاويل النعمان وقال مغني قوله جزا العرب ولا ما اي ان نبيها يستعير وفيه ثلاثة آيات فلان حتى يسر ولا وما
قال ولا ما يستفعل ولا ولا الحرة التي مؤالي ابيهم واما من جهة الروافد ولا ما لا يتفعل والقول الاول الاخير لمؤاد ملكه
وعلى اختلافهم في من الاكل ومع اختلافهم في تاويل قوله اكله التفريق واختلاف الشيوخ من الفروين وغيره
في جميع احوال القولين على الاخر وقال ابن ابي عمير في تفسيره وفردت في كتاب الجماد في العرب انما سوا انهم كان مع
بجمل الا تلميح وقال علي بن عمر في مرقية تزوج امه رجل من العجم باولدها واغتن الرجل ولده اولا وهو

[illegible]

من به حوث عنده من مئة وخمسة عشر، فانه ينظر في قيمته يوم صحتها وهو يوم انشاءها وفريته من مائة الكتاب
 وقال رجل انما عثر في صفقة بملء اخرتها واماب عينا بالآخر **وقوله** بان كان النصب او الثلث
 او الربع رجح بالمرحمة التي بين ان النصب منها على اقله ليس شر اقيمت البينة **وقوله** ان كانت مما
 يتوابع مثلها انما من البائع حتى يخرج من الخيضة والاشيئة لا من مخرج الخيضة كالتابع او ان ياتى بالمرحمة وعقود
 الخيضة ترجح في ضمان المبيع ويجوز له الاستمتاع بها انما تشكر تمام الخيضة والظن فاما لا خلاف فيه
 وتامة في كتاب **الراشدين** **والا** بان حسن المبيع، الا انهم **وقوله** تنصب بمرحمة في الكتاب بالظن
 والغر واصله من الغب **وقوله** نستخر ان نقصب بالمرحمة ونستوجب له ومنه الخفة من لا بالية اشترحت
 ان نحل عليها ونرا عليمنا الجمل وفوزا ببيعة كل شركا احبته على رجل كذا ابن عتاق وابن المزاب بالسر آي
 منع من شيء وفي كتابه ايضا عن ابن عيسى اخبرني بالثمن له اخبرني عنه ومنعه منه وكلاهما مشغوب
 المعنى **والترخيص** بالثمن والحد المثلث التي لا الية لها ومنه الا ايضا **والزعر** التي لا شع لها
 منها ذلك اشعر لحاجتها او غنيها من جسرنا وفروسي في الكتاب واختلف في تعليله بما هو معلوم
والضمة الشراء الشع لك شعربا المحرمة **وقوله** ان كانت من العيوب التي لا تخفى كذا رواية ابن عيسى
 وفي كتاب ابن عتاق تغا ومغنا، تجد ومنه الرجل الغني **وقوله** لينة بغير اللام وفيه العيش اي لزمانا وغير
 رشر **والجارية** الزاوية الحين التي تراء للشرية لا المحرمة وكذلك علمة الجوارح بسكون اللام ويقل
 بغيرنا وتشير بمرنا والاول اشهر **والزعر** بغير الحاء خمسة واصله اخبرني عن كتابه ايضا
والجمل يفتح الحاء الجمل الخ **خرج** **وقوله** في التبرقة بين العروضة والمجمل والمزورون
 فانه اتلفت العروضة عشرين باع العنبر مائة ربح عليه فيمنها كذا عشرين عتاق وابن المزاب وعمرنا عن ابن
 عيسى عن ابن عتيق اشترى العنبر وروى من رواية اشكال في الظاهر وفي صحبته وذلك ان بغيرنا من باع العنبر
 بغير حارة القيمة بها الزنة **وقوله** فيمنها باع سلعة حاضرة في بيته مؤصوبة جازية في كتاب عمر خلاه
 اذ اضره في ذلك بكتاب الغلبة **وقوله** في مشي السلعة بيعا فاسرا يبيع بعضها بموت فان
 عن ارحيم مغنا في غير المثلين والمزورون **قال المؤلف** رحمه الله وذلك لخصا لشدة في غيرهما
 مما لا يتقاسم وان النصب في غيرهما قليل **وقوله** في الزب فوج بالعيب والبائع غايب ان كانت غيبته بعيرا
 تلحق السلخ للبايع ان كان بغيره ولا يباعه بغيره الا بطل حقة فان بغيره من اير الى الغايب البعير البينة
 يقض عليه من قبل المالك بجمع بغيره ومثله في غير ما كان من المرونة ومنه ان يبيع مزا اخر الباب وان
 كان بغيره يباعه عليه السلخ اذا خيف عليه الضيعة او النقصان او الموت فان فضل حاة بمسب الي ان
 يطلوع له اذ لم يبيع عليه ضيعة **قال المؤلف** رحمه الله بكانا على من اخذ بالاول وليس عنو بخلاف
 تلوع له فيما تولى للتلوع فيه وجه ولم يخش منه ضرر فاما المالك بجمع من الغايب بوصول المالك بعيرا او اقلها مع الخرو
 بلا وجه للتلوع كما قال اولي المرونة وكذلك ان كان بغيره وجب على العنبر الضياع او المدا له او بغيره ببيع
 مرة الاستبر الا من ستر كما قال في بزار فيهما زاجعا الى شيء واحد وفريته ان قوله انه خيف على العنبر الضيعة
 لو النقصان راجع الى بيعه لانه لا يتعين على الحاج ببيعة وانصاب الغاي من العنبر بغيره اذ كان له مال غنر، ولما
 بيع العنبر في انصابه اذ كان اول ما بيع عليه املا بخلاف عليه من الموت والنقصان بخلاف العنبر والمشاغ الذي هو
 اخر من الحيوان الغاي من مزا الوجه وانما يبيع على الغاي احوا يبيع عليه مما هو فوله الا ان يكون في بيته
 له فمزا وكحول على الغنر فليخبرهم في غنر عسب له ذلك وفريته ايضا امتا ربيعة في الكتاب لانه لم يزل للبيات

مختص به وثيق يخلصه التحسين دانه يغتم به عيب لا يغفر شره شانه عذبه فلو مشه فانور و مشهور انشاء مختص
بغيره العيبه وانما كنهه باختار منساكه ثم شتره مسرور لا و منه لم يفره ان يرد على نابع الا و الا
مختلف ان القاسم واشتهب انه لو ناعه المشهوره لهما اول ومو بعالمه بالعيب لانه خيرا العيب حوث عثره و ناعه
وكيله ومو يكتنه عالم به انه يزجج على ناعه الا و الا لا فاما تحت نفس العيب او قيمة الثمن وقوله
ان الكتاب حين عجز مفر صار مخجورا ثم قال اخر الباب في مسئلة الردم بالعيب مكاتب بفرع عجز وان فصل
قد كان السير الذي عجز وان كان نقصا راتب به في عذبه فاما بفرع شيوخنا جعل عجزه عجزا لم يجعله
انواعا لماله ونحوه بفرع عجزا بناه العجز اما دون ليس لعجزه العجز عليه ثم شهد وسامنا جعل عجزه
عجزا دون اشهاد ولا ملخصه وقال اخر من حكم المكاتب في منزله العجز حكمة بثلث كتابته بل كان محمدا
رجع الى العجز وان كان مله ونار جع الى الامان وفر جعل ان يرد في المكاتب عجزه انواعا في مسئلة جعله للسير
انقضا كتابته مكاتبه اذا عجز بجعله انواعا ومو فوا اشبه وكله خلاف ما بينا وقوله في
المشترية لدر و بها صرع ان كان عجزا غاب منه على الدار هو عيب ترد به وان كان صرعا لا غاب منه على الدار
بل ان ترد منه لانه ترد في الحايه الصرع يملك الحايه بيزد اجزاء من مله بل ان يرد عجزا وقام المسلة
في كس الفسمة اذا وجب احدها في نصيبه عينا يسمى اقربح بقيمة العيب اذا كان خفيفا ومثله مسئلة العيوب
في كتابه مخدور في زيادة عن ثلثه في كس الاستيعاب لا فوا مله لا يرد ان الردور وغيره مساو او لا ترد شي في ترد
التيه الكثر ونحوه في المختصر الكبير واليه كان يرد من متاخي شيوخنا ابو جعفر بن زرق الفركس في كل
شيء وعليه كان يتاوا جميع سائر الكتب وغيره في منزله الباب خلاف كل امر مساو وتاويل الجمهور فيها وقد خرج
بقوله في الكتب في الكي الخفيف الذي لا ينفق من ثمنه وان كان غير النحاسين عينا لا يرد به انه الخ في عينا
فاحشافيه قوله لا ينفق له مله بالاول لا فكل مله عيب بترله من نقص واذا وقال العجز و في ما نفق من القيمة
الثلث بصا عرا او اقل من الثلث يسير هو من العيوب المعسرة يرد به وان كان اقل من الثلث بكثير لم يرد وحكي بناه
عن نقص لا تر لسيمن ان الرابع وغيره مساو او ترد من قليل عيو مساو و ما وتامل قوله في الصرع ان كان
يخشى على الرد منه النزع بفرع قال الخي ان من الصرع لو كان في حايه لم يرد منه انه لو اشترى لم يرد به
قال المؤلف رحمه الله ومنه و ما و فوا كل امر الكتاب اذ لم ينص ان الصرع في حايه وانما قال في الدار
خلاف ما ذهب اليه عبر الحق وان من مله وغيره ما و فوا الله ان خشي من الحايه من الصرع الذي وجب فيه
الرد وفرد فيل انما يرد عنوب منزم الحايه اذ كان ينقص الدار بشر **قال المؤلف رحمه الله** ومنه ايضا
صحيح المعنا ان يرد لو كان الحايه الذي يلي المحجة ولا يكثر من كس الدار حتى ينفق او يضلح الذي يتعلق به
من الدار فيلزم تر عيم عليه ويتعلق به ويلزم فيه نفقة كثيره لو جب به الرد و انما قال انه يتطلب من ثمنه
والنفقة فيه ما يشترى و قد يعرف في منزله الباب بين من او بين الاستحقاق لانه ان اشترى الحايه و ما اقره ان يرد
لم يضر وان من مله مثل من اضره ان يرد به والنفقة فيه و لا ضرر وتزك بل انما اضره لشف الدار منه و مرجحة
البتايج ان يقول مثل من الا انك ليعم ولا اصبر عليه وعلى مشقة و من عجز بغيره عجز الزا فلما
ولم يختلفوا ان ما شمل الدار من العيب وينكح منبعت من ثمنه الكثر من يرد ما و غير ما بينا او يساد مقرر
مرحاضها واستحقاقا وتغفر فوا عجزا بسير ما او وجب ما يير ما عجزا في البلاد التي ما انما يرد حلوة او
وما سائر حكيها انما يشبه منزله يجب به الرد **والاخر** من الباب ان كل ما فيه ضرر على المتبايع او
يحد من الثمن كثير واختلاف في مقرر الكثر فقال ابو جعفر بن زرق في ما حكي عنه البناجي لا ينفق بعضه

اما ادخله فحشون لا شيب واما انما ابقاهم فلم ينسب اليه اصله ولا يورثه غيره البتة والاحلاق قال ابن عثرون ولو
حفظ الدعوى المستمرة على ما يريه ابن عمر وكذا هو الكتاب انه لا يمين عليه حتى يظن الغيب وذلك انما هو
من شيب مثله وذلك انما القاسم انه يحل له **وقوله** في الترتيب اشترى امتي في عرو من عرو وزوجها فلم يرد بها حتى
يعضد عرو وتا لم يكن له رد بها الا ان الغيب قد ذهب اشترى بعضهم منه على ان خواتم الزوج انما لم يبلغ به حتى مات و
صلته اليه لم يرد به بعين الترتيب انه قد ذهب فالواو هو مذهب الكتاب خداب ما في منافع شيب في موت
الزوجة وما رواه هو وابن القاسم عن محمد في كتاب يحتوي في الغيرة والامانة تحمل العنمة بينهما وبين الزوجان
الزوجة وحكي ان زوجا في الموت بميمه ليس له رد الا في الزوجة ميتة ويحيا عيشة تود به وان ماتت زوجة وحكي
ان الزوج في عيشة في زوال الغيب التي يبيع بالامتنان جميعا وتا و ايضا ان مسألة انقض العدة من موت ذو
الزوجة وان كان الغيب باقيا ما يحس عليه ما وناو غيره المسئلة على انه علم بالغيب من الزوج والبروز تما
كتم عنه بقية العدة عليها ومنعه من الاستمتاع بها لمدة الحرة وان كان الزوج قد مات فبعضه حقة
انه دخا على ثمانية في المواضعة حقة وانه لم يولد يعلم بتغيرم الزوج لكان له انفسه وهذا مذهب القضاة والاول
المسئلة وفوا من كساة في الحمل في النوحش ليس بعيب كان يورث من غير الزوجين عيب في منغى في الحمل
ومما كان حمله عن زنا بعيب على حاله انما يخلو ان يكون من زوج او زنا ومنه عيب **قال المؤلف**
رحمه الله فز يكون من الزنا ولم يعرف بالحمل او عوف ولم يبين ولا يرد بين في الزواج وفرو فم منه ابراء على ما
تقدمه يورث لا غير اخرى في محتملة مشبهة في جميع وفرو بغفر الشيوخ في المسئلة بين ابن ابوا دي
ومن عيب في النسل والولادة ويثنى مثل المحض ومن يشترى لا يورث المسئلة والحداب فيما علة ما
وقوله في الثوب يشترى بغيره ليرى فيه بعيب فيجرب فيه صبعة فينفضه او فكفائه يعلم بالغيب
هو بالحيل ان شاء حبه ورجح بقيمة الغيب وان شاء ربه ولا شيء عليه نه هب كغير من الثا وكين ان قوله
هنا انما ومنع على الصنع خاصة واما الفصح واما له ان يرد ولا شيء عليه او يمسك ولا فيقال له بالغيب لانه
فربلا الود بغير غرم شيء بل انه لم يجرث عنده شيء وعلى هذا حمل عمر وغيره قوله وهو المنصور في كتابه
واصول الصنع وقال ابن ساس وغيره لعل المسئلة عنده في فقه يحتاج الى غرم مما ادى عليه ثمن لقطع الزنا
وشبهه يحتاج الى تريب وتخليص صناعه وصورة من شبيهه سبل الصنع فالعشر وهذا على اخر القولين
في ان الفناح فيما عوم تعلم الصناعة **والرابع** بفتح التوزن بالجميع والواو الجوز النسبة الكبير
ومنه سبوتة النار حيل والارجل بغيره يثنى الجم والام **والفصل** في مخرود الغفوس بكسر الفاء
وضمتها معا **وقوله** الحما على يارية بكسر الواو وتخفيف الياء هي الحصيرة وبتره بضمهم الواو
التي يباع عليه النخ واما في حصى فيفتح عليه النخ ويباع له انما ابيع منه الحما على حصى كما تقوم على
فيه شيء من عيوب الخنوز **والشعر** والزوج بكسر السين والزاي في يفا ازنج بفتحها ايضا مكان
من سورة النجم **ابن سعد** يفتح السين وسكون الميم كرا بقوله جمهورهم بعد ان من الشعر
وحكي انما القاضى الشيرازي رحمه الله في كتابه المخرور باب في الخطاب كان بقوله بكسر السين كانه بالشعر ومعنى
الغفيرة الطمان اخذ من العنروسو المشاق قال الله تعالى فامتوا اليهم عنهم ومنهم وجهه بغير
انقصوا به بتر وقوله تعلم واوفوا بعهودكم اوف بقرنكم اي ما ضمنتم من كفا عت وصنت لكم من ثواني وجبات
في عرف الفناء لتعلم صنان المبيع بالثابع وتعلم مكالمته له بضميه وتلا في كل المبيعات واختصر
الرفق منها بعنرة اثلاث منها كمالا حتى من حال الرفق واشتد كشافهم بالمخبر والتموال في منة ايتاج

بشر

من غش في الثابت وشارت المجوز ويرى ضرر وذهب بغير تصليتين من من غش في الثابت اذا كان الربح
 مبيع فيه حشة وتفعّل الثروة بالتسليم ما يغني بشرى وبها انما تمت المسئلة ان حبيب قال انما توضع الكلام
 لمعنى تركيز الثروة بليس تخيّن في الزيادة وجعل قوله وبها انما تمت المسئلة وجعله ابو عمر خلافا
 لما مرّ من معنى استمرت بزيادة ثم يثبت حيلتها وانما تمت المسئلة بغير مبالغ الثبات ويرد على من ادّعى ان
 الاستمرار في الثروة من الزيادة يجب ان يكونا على ميز سوية وقد رأت بعض المختصين في الاستمرار بزيادة
 بليس معنى الاستمرار في الثروة بالتكرار بالفعل بالمرء الا انما ثبت حيلتها من ذلك بحيث فليدرك كثير
وقوله في الصبها الشعران لم يسمع فيما شئت ان تكلم على من جهر شعر ما او سود على شيب حيلة من يهيم
 كلامه ان يبرأ الصب او سود شعره لكان له القناع ان يبرأ غش وتزوير وان حبيب قد ادّعى في الراية ليس
 موعنة غير ما عيب ثم قال في الكتب ولم اسمع ملكا يقول في الراية وليس موعنة في الراية عيب في انما
 ولا ان يبرأ ما الا ان يكون راية ويكون لا عيب يضع من الثمن حل كثير انما لم يجب في الصب وانما كان
 كلف في ذلك الشيب ولم يزل المختصون في مسألة الصبها وكان بعض الشيوخ فيما اخبرنا به ابو محمد عن الرجل
 من جهر حل قول ان القاسم منا وراى ان يبرأ ما الا ان يكون راية على الصبها قالوا ذلك ونفع له في الاسرية
 وفرد هب المشايخ الى ان كان من يبرأ بالصبه فيه كالبصا ولم يزد وان كان من يبرأ كالبصا والصب
 برة وانظر قوله في الزيباع سلعة بمائة دينار واخرها سلعة اخرى فوجر بالثانية عينا وانما اختلف الناس
 في السلعة الاولى فقال اهل العراق فيها قولان فمالا يملكها عنها فقال الفخاخي تدير ان ملك الجاهل في مسألة
 الاولى انما وجروا عينا مثل جوابه في الثانية والزيادة فانه اصل العراق واختلفا فيهما على السلعة الاولى
 اذا وجروا عينا انما تزد ويزجح صاحبها ثوبه وتصفك الزناير وملا يصاوي بينهما ويجعله يزجح بالثانية
 كما لو جرد العيب بالثانية وفرد ان اشارة اختلاف الناس في السلعة الاولى انما يغني به بعض اقتصر من ثمن الجاهل
 كقائم المسئلة التي ذكرنا كلامه على المسليتين في الكتب وانظر قول الشيب في الضرب على ظهور الفهم
 المشتراة بوجر ما عينا الثبات وغيره سواء كل ذلك منع ولعمري ما بيعت به من الضمان كذا روايتنا وسويش
 وفي بعض الروايات من الضمان بزيادة مبيع اي ومن باب الغلة بالضمان وانظر قوله وكذلك في التخلل المأبورة
 لانه غلة واشتب انما يخالف انما كانت كحبة سودا غير وانما يبرأ ما ان كانت فائدة او مكسبتها ان عرفت
 كسليتين وجروا بزيادة ما عينا حبيب وان جهلت المسئلة باختلاف مبيع يضي ما يبرأ من الثمن او يزد قيمة الثمن ورجع
 جميع الثمن على ما عرفت في مزا الاصل وان القاسم يقول في المأبورة انما مشتراة لما حكى من الثمن في مزا
 مكسبتها ان عرفت او القيمة وانما ما في السلعة بزيادة من الثمن وعرف ذلك من اختلاف القاسم قوله
 وفرد من غير من بين المسليتين والتخلل عن اشتهب عذاب صوب الفهم واشترى الفهم وعلمنا سودا وان
 غلة وان كان قد كل لانه تتبع له حوله في الصفقة لشراء الفهم وان اشتراك في التخلل قبل الا بارة انما
 يصاوي بين من التخلل والصب **وقوله** في التخلل ما هو غير المشتري فرب ما اشترا في غير واحد البائع
 ان لم يكن غير برة وان لم يبرأ عينا فان حصل زوى شيب عن غلة ان غلة ما كان من ثمن بليس فيها على
 البائع الا ان قيمة المشتري البينة على ان كان غير شايع في مزا وما كان من التخلل ما ساءه اشكال من ان يكون حرت
 غير المشتري حلبة شايع وكذلك الرخص في البراة واليخص واليخص في عيب انما فريش يكون له في
 فريش عيوب وفرد من القاسم عن ماله في العينة خلافا له وقد كررنا حبيب ان اليمن عليه في وجهين
قال المؤلف رحمه الله وقال فبيع مثله وفيه زيادة وهو مرتب بن فبيع وفيه مزاوية

عقب
: اقد

ب
نظر

وفوله فقل هذان في الكتاب مع رجب يراد ان كان في قوله الاول ثم بعد ذلك يجوز في الكثير ما نضه في غيرهما
وقد يحتمل ان يكون ما في الكتاب خلاف لما ذكرنا اذ اخله في الكتاب الترتيب لم يعلم وقوله فيه منع البراءة في غير
الرفيق وان رجع قوله من قولنا في الرفيق خاتمة **الفصل الخامس** من قوله في كتاب الرقيب
انما تلزم في الرفيق ما في الاول انما في قوله ذكرنا انما في الرفيق المستند في التوارد من قولنا ملك الغرض ولم ينفرد
بما ينظر الغرض من قولنا ملك الا الحيوان على ما في المتكلمة وعليه اختلفوا في اخراجه من حيث هو
وعنه انما فعل حوا البراءة في الغرض عن جماعة من المتكلمين في اهل الواقعة **الفصل السادس**
انما يجوز فيما لم يثبت اقامته عن الرجل واختره وانما ما لم يحل ولم يختص بلافاله في الواضحة
والموازاة وهو مثل قوله في المرونة في الحالب الذي ياتي الرفيق فانما في البراءة تنفعه وكذا هرساير
الروايات جوازها حال البيع فانه عن المتكلمين وانما في غير المتكلمين وفي بيعها ما وردوا ومنهم الغلاب
والغلابي زاد عن المتكلمين في ذلك في غير بيع البراءة في بيع الصفة في العنبر الغلابي وما ذهب من الرفيق
للشباب **الفصل السابع** قوله في المرونة الذي رجع اليه ان البراءة لا تنفع في الرفيق يريد
ولا في غيره الا في مثل الميراث والاول في ولا في غيره كذا هو في بيع المتكلمين ولا في غيره وعندها تناولنا
المتكلمين ويراد عليه قوله في المسئلة اول الباب في غيره الفلاس فيم اشترا من قال رجل فلسه المتكلمين
باصاب به عينا قال يرد على الغراء ويراد عليه ايضا قوله في الباب كذا في قوله الفلاس في الرفيق في بيع
الميراث والمتكلمين في الفلاس في اخر المسئلة وانه لا يلزم التبايع شيئا مما اصابهم بقوله الفلاس في الميراث
اختلعه قوله في ذلك وقال في موضع اخر ما وقعت مالا على سزا الا ما اخبرني من قوله الفلاس في قوله في
من التلويح جميعا عتدوا ولو امسلة المعلم انه كان علم بالعتق وعلم بعلمه وقد ذكرنا في زمره من الكتاب وغير
بما لا يخلو في قوله في بيع المتكلمين في بيع براءة واشترى لو ابقوله في الكتاب فغرد في اختلاف قولنا في
البراءة وفي الميراث وثبت قوله ان بيع المتكلمين ينع براءة وحكي الفلاس في معتبر رواه عن صلي الله عليه وسلم ان البراءة لا يبيع اشتراها
في شيء ولا يبرأ التبايع الا مما يبيع به المشتاع وعندها بلغنا عن ابن ابي عمير ان البراءة يبيع عن مزايا يبيع اخذها
فقلنا في المسئلة كذا **الفصل الثامن** ان البراءة لا يبيع شيئا وانما تلزم من يوجبها
عليه الفلاس من بيع المتكلمين وامثل الميراث وهو مثل قوله في المرونة ولم تكن البراءة عن صلي الله عليه وسلم اذ كان
يعين بها الا في الرفيق وحريم في الموارث وما يباع المتكلمين للغنما يحمله وفي نسخة اخرى في قوله محمله
وليس عنها قوله في المتكلمين ان يبيع البراءة لا يكون الا للمتكلمين في الموارث والتبليس منه رواية وفي بعضها
الباطل واشار الى ما ذكرنا ولعل ما ذكره عن الزوق راجع الى مزايا **الفصل التاسع** قوله في الباب
في اول الباب ان البراءة لا تكون الا في الرفيق ولا تنفع في غيرهما كذا في الفلاس في الميراث او غيرهما وهذا من هاهنا
نقول لا يبيح لقوله تنفع ومثله هذا انما يستعمل فيما قصودنا ما يوجب الفلاس فلا يباع فيه تنفع انما يباع فيه
نحوه وبما له من احوال الفلاس **الفصل العاشر** قولنا في حبيب من رواية اننا نحضر قولنا ملك
نما في مباحهم كذا ولا يكون الا في الرفيق وانما ما يباع المتكلمين في فليس او موت او على اطلاقه ومفهم ما اخبر
فيه بقوله انما لا يبيع براءة في كل شيء من الرفيق والحيوان والغرض وغيره في بيعه ما اوجب له مصر
والتبليس من واختره وعنه **الفصل الحادي عشر** رجمه في غير المتكلمين الا في قولنا في ما تفرق
في الروايات في الكتاب وغيره في الكتاب متكرر في غير المتكلمين في موارث في موضع شامرا
توب العشرة والبراءة من شامرا مشكك على ما يصر في غير مزايا اختلف فيه التاويل في موضع آخر

ما حثف قوله في بيع الصلح هل هو بيع برائة أو لم يختلف قوله فيه أنه بيع برائة الثاني
 التيسير وقد قالوا في الدأب أنه لم يختلف قوله في التيسير وغيره جعله مختلفا فيه لما ذكرناه فكذا وهو يحسن
 روايات عموم المنع في الكتاب كما تقدمت والاختلاف يلحق فيه منه لأنه عم مرة منع الجواز واستثناه من البيع
 قالوا ولم يختلفوا البرائة من عشرة الثالث والسنة نابع / **وقوله** ما باعه الورثة وقوله لم يأن
 رجلا باع ميراثا ولم يفل بيع بالبرائة ببيع واحد واخي أنه ميراث بغير برية وإن لم يفل فبريت قال الناجسي
 ما باعه الورثة المشتركون أم أعدهم إلى البيع أو جميعهم فليس من بيع البرائة شيء ومن جماعه
 لم يشتركون في ربيع وكذا في بيع الوكيل الحاجة التيسير للاعوان وموسو شيعة الأبا على ثبته وأما يكون بيع البرائة
 على ما قالوا لم يبين ما يبيع من التركة الذي يوزن بتعسير التوحيات وقال غنير خلافا له وقت مغني مخرجه
 الكتاب أنه ما باعه الورثة ليفتسموا عنه فاما ما قسموا بينهم من فروع أميت أو ما حبسه الوكيل لا يباح
 بغيره العشرة **وقوله** في الكتاب فيما يباح من الناس من التماسين في قوله والذين يبيعون في الحوائث
 المورث والذين يبيعون المتاع للناس على ما لم يخلط ببيعهم والذين يبيعون من يربون غير ميراث يستاجر
 على الصالح فيوجز في ذلك شيء من روايته العيب / **أما** في روايته وأكثر الامتياز وفي
 بعض النسخ زياد قبل قوله والذين يبيعون من يربون ما من انصه والذين يبيعون في السقوف الشيك للناس
 مثل الصالحة وسواها النساء الذين يبيعون على الدور ما دفع اليهم من الثياب والحلج والجوامير مثل النساء
 مصر الذين يربون النعم / **أما** في البيوع على الضرر وفي ما شاع في نسخهم ما باعوا على من ترى رجوع
 بالامتنان اليه يبيعون وقال على ازايام المتاع قلت لعل ما كان له عواقب ما دفع اليهم وفردت في
 انهم ضامنون لما دفع اليهم اي القيمة تضمنهم امانة المتاع يوم قبضوا أم فتمتة يوفى تلبية قال ابن فتمتة
 يوم قبضوا المتاع قلت والذين يبيعون من يربون يرجع الى مسألة الثياب والجواب المتفرق عن
 كانت مخرجة في كتاب ابن عيسى وكتب عليها في رواية وموسو تخليد في الجواب وافطراب من الفروع وما لا
 يعرف من ترتيبه ومنهيب اصحابه من تخمين ما رواه الاما دفع لا يبيع في الثمانية من العشرة في رد العيب
 والزم على من يبيع ان يشترط عيبا لبيع اشترطها بينه وبينه لا عشرة ولا ثمانية عليه ولا ان يخلو بها وتاما
 على له فيميز بينهم عنهم العشرة فكأنهم عن ارضية وفيه هر الزيرة كالمصانع لما نصروا بعضهم زك
 لمصلحة الكفاية في ذلك ووجه الزيد ضمن له الصانع والمعروف من فروع ماله واصحابه في التماسه وما مورس
 ولو كذا انهم لا يضمنون انهم اصحابه ويضمنون ما كان في كتاب حوائث أم لا كذا جاء في امثاله وجوبة شيوخنا
 قال في المرونة في كتاب الجعاني باب جعنا العتق في الرجاء يربح الميراث يشترط به من وجعله في
 مائة يشترط له بها ثلاثة دنانير / **أما** في بيان بطلان ما في كتاب طاع انما ولا شيء عليه وفي كتاب الترواح حل وحل فيه فقه
 ان حرم الناس واعصيته على له اجر فهو فيه مؤثر في الصانع الذين يعملون في ما شاع وقال في العتبة
 بين استوجر على شراء مناع فربح من ان الناس حارح يخلع فالبعض ويربح ايمان عليهم اسفاه ماله ومن
 الغامض انما انما الجواب بالتحسين في ما ارجع في كتاب الجعاني في اجارة وعن النبي اشترى السلعة على ان يجرها الناس
 انه قال ان اشترى من رجل ان يخلع له بغير ان لا يضمنه قال الراوي في كتاب عليهم ان يخرجوا به من عتق
 وان كانوا متممين وقاله ابن في رثا ويخلع ان اقم وقال القاضي في الرجل يبع ثوبا بثلثي ثمنه
 منها ثوب اخر ماله على الامر بما عتم في ما ماله وثبت عليه ويخلع انتمسار ما يجره ولا حان وثبته يظلم
 جوبة حريه مخرجة ان كان معروفا بالتمسرة فهو ميسر ما قال في عم يلقه قبل ان يحوطه لا ميسر صرور في

فلا موعنة لها مؤملات : بمثل هذه الكائنات من البايح ولا يكفل البايح حتى يستبصره إلا أن يكون بعد الشبه
على الاستبصار فلا يكون على البايح استبصارا إذا لم يتبعها فالبايح يميز ما يرى على خلاف ما ذهب إليه ابن حبيب
فأما مؤيد --- رحمه الله بن أبي جعفر فضل ما في كتاب ابن حبيب على قومنا في المروية (الفرع في كتابنا) بمحتر
الكتاب بيد ابن بقران خرجت من الاستبصار وحصلت باياع فبايحه فيها البايح فله آخرتها ووكيفية ما كان
وذكر له لو لم يكن لا يجيب فإلى أبو جعفر ومزا حذاب المروية **وقوله** إن استغفاله في آخرها بها بعينه إن
يستثنى لنفسه وله المواضع على المغفل فالواحد : المسئلة أنما صح إذا كان البايح قد غفروا وقف الشمس
وإذا كان صحيحا فإذ جرح التجارة من المواضع ورؤيتها أو التزم وجب للبايح التمسك على المشتري وأخر
به جارية تتواضع وهو لا يجوز عن ابن القاسم وروايته على ما تقدم في البيوع **وقوله** في المقصود
أحب لغيرنا لا يحسنها حتى يستثنى أحب منا على الوجوب ومويز أو الكتاب فإن علمه أن يستبصرها
فالواو على الغاصب نفقتها ومنه ضمانها حتى يخرج فالواو يلزم مزا أمين زنا بامته رجل كايعة أو من مئة
لأن كونهما لا يفسد حوسبنا **وقوله** ابن القاسم في الرد بالعيب إذا كانت حرجت من المختصه
علمه الاستثناء أو ضمانها من المشتري فالجواب ابن حبيب إلا أنها انصابت في من : المواضع رجح المشتري
بقيمة العيب وفالاشبه لا يكون عليه مواضع لأن الرد بالعيب نفقته وليس هو بيع ابتداء قالوا : كنهاتوا وضع
ليعلم أنها حلت أم لا فإن كانت في من المشتري فالاشبه لا يختلف ابن القاسم واشبه أن الرد بالعيب نفق
بيع ولا أن من جهة ابن القاسم أن يقول البايح المشتري آخرتها سلمية الروح فله ما كثر له فأنه حزمها ولا
أخرها آخرت عنده وفرد في بعضهم اضطراب ابن القاسم في مزا الأضل وأشار النخعي إلى أنه اختلاف من
قوله **وقوله** ابن القاسم في رد النفسار الجعلي في الرد بدالة غير نفقته وكره له فإن
في كتاب الضرب إذا جرح الزا من يوقا وفرا شار بعضهم إلى أنها مختلفان على الرد بالعيب نفقته بيع أو ابتداء
بيع من من : المسئلة وعينها ومويز في التخرج والاستبراء غير صحيح في التصديق يقال
أنه ابتداء بيع وهو مما يكون عليه وحكمها ونما يرجع بيع ينعقد بالاجتزاء أو الرد مبيع الاجتزاء فيه
إلا أن يقال هذا إنما يتعذر وتصور من مزايل الرد بالعيب مما تراها على ما لم يفصله آخرتهم وجر
حتى لا أن من رد : انما رد : على الوجه الذي يقتضيه الحكم ويوجبها أن اضطر الله وأما انقائه فنعم
تلك التي صح فيها تخيير القولين وتاويل العلتين إذ مبيع يتراعى من المتبايعين **وقوله** في الكتاب
والضمان لازم للبايح لا ينفك بفو التجارة إلا بالبيضة القائمة التي يجوز في مثله بيع من النساء وظاهر
أنها شهادة لا يجوز فيها أن من اثنتين على أصله في شهادة النساء **وقوله** بغير مزا أو يبيعه المشتري مما له
أو نفقت يرد شفقه عنه حكم العترة والكلب بعين الحمل وغيره بغير تمام العترة كما قال ابن القاسم في كتاب
ابن عثرون وهو جارية حرة حرة شفقه وعيب ربي بالتي أمه والعنزة ونعت صحيحة وقال في الكتاب
في رد الكتاب إذا اشتري أمنا ومبي من علمه الرقيم فإزاء أن يزوجه له عند ذلك إذا ما علم منه على أنه لم يها
مأوله أن يغلبنا بعين الحمل أن كنهى وزوجهها ويكاملها من زوجها ومن استبصار له الرضا تحت أن كنهى بها وليس
للبايح حجة إلا أن تربي الحزا ونسبته ولم يحرز له محضون ورأي أن المشتري إذا اشفقه جفقه في المواضع
لتمتع المشايخ ويلزم على ما قاله ابن القاسم بغير التمسك لأن إذا رضي بمتعة بطلت علمه لتوفيقه ولا
يجوز على قول المحققين وتعليقه تخجيل المنفعة والضواب ما قاله ابن القاسم **وقوله** في مشي التجارة
من على الرد فيه فيشتري قبضها وحوزها كما يفيض الوخر فال مواضع يقيم ولا يفسخ شرهما البيع

المفترع الزار وجبب يضمنها المشتري والاشتراك الثاني في غير ذلك من التواضع بين بيع البائع وتضمنها
من وخش الزفير او من لا يضمنها من من عليه كالمترجحة المكلفة والرواية هنا ولا اشتراك بين الزار وبين
المشتري وكيفية قواجب عليه اشتراكا في نفسه مما اعلنا اخرته ولا مواضعة في عترة وتضمنها
من مشتريها في الضعفة الا ان يكون مع عترة الثلاث من قواجب قايما ولما كانت البينة في عترة ما كلفت اليه
من حمل السير او غير ذلك كان له براءة لما على مشهور المذهب ولم يجز ان يواضعة ولا تحريرا اشتراكا خلافا لما
حكاه ابن شعبة وبطل عن ائمة ان المبيعة في عترة ما لا يبر لفا من الاشتراك او المواضعة وفي عترة او غير
جماعة من العلماء لا يبر لفا من المواضعة لبراءة الزار كانه كمالا للتعبير المحض ولذلك يلزم المشتري ان يحق
براءة كسرها الا ان يكون في امثاله وذهب بعض العلماء الى ان البراءة الزار خاصة بمن يحق براءة الزار لم يلزم
اشتراكا والى من ارجحنا بعضنا على ما ذكرنا من القولين الخلاف في اشتراك العترة او في اشتراك الزار
في جارية فيصنع صاحبها ان له معها حتى ادفع اليه الثمن ان حياضتها عن البائع لا تربيها من المواضعة وفردان
في المسئلة ان على البائع المواضعة بطل على ان المسئلة من لا يجوز اشتراكا في التفرقة فيها فيجب منعه حتى يقدر
ما لا يلزمه من الفقد كمن يقصر والله اعلم وفردان في المسئلة ان له حتى يوفى له على يد عترة او غير ذلك
كان يبر لفا في ظاهر البيوع الفاسدة من اقباله ومثله في المواضعة والمجموعة وذلك ان الثمن
في مفاصلة المثلون فلما وقع المثلون وقع الثمن وفي العترة والمبتوك لا يحل بوضع الثمن وايقابه ولا يجب
اخراجها حتى يحل الامة بخروجها من الاشتراك وفردان انه كالمثلين لانه لم يزل الزار اقباله ومثله في اخر الثالث
يراع عليه قوله واشتراك اقباله ولو اوجب المثل لم يخرج الى شيء ووجهه انه لا يتوجه له
مكالم المثل المشتري بالثمن لا يبر تملك التلقية قال ابن عزر وعلل باختلاف في مزايح الاختلاف في اقباله
الثن في التلقية الغاية **قال المؤلف** رحمه الله وفردان الكلام عليها في كتاب الغرر
والاختلاف عنده في من الباب منية على الخلاف بين من ابا التملك على البائع لتسلطه وهو صاحب
المثلون او المشتري وهو صاحب الثمن ولا يبر احريما على صاحبه ويتعاكسان معا **وقوله** في المسئلة
بجارية من مبيعات وفردان فيها الاصران عليه عارضها بعضهم بمعايل وفتاه في اقباله بعد ارضها مستحسن بمثله
الاختلاف في المثل في الثاني وفردان فيها الملاءة خلت كل واحدة منها على غير زوجهما بعلية لما اضران
ولما قال في المسئلة بصرية المغيرة وعبر المثل ان لنا على سيرة الواجب لنا صرا في مثلنا **وقوله**
يشل التمسك بان فلان الزار يكون في قوله او بعث قوم حيثما كان اشتراكا وثاملا ازا اشتراكا قال عذر
ومن انما ثبت ان في ذلك عامه ثلوه لم يجز ما من الزار وان قال النساء انه يكون اشتراكا ومعناه لا تنص في
ولا يبعث ان تملك عامه تباح حتى يكون له مغلوتا فان سحنون ومن امثل قوله في رواية ابن وهب في المطلقة
اذا خلت في الزار من الحنضة الثالثة انما لا تحل للازواج ولا تملك الا من زوجهما حتى يعلق انها حنضة
محتمة وفي رواية اشبه ايضا في خير من قولنا **قال المؤلف** رحمه الله وهذا من
ابن ابي قز وابن حبيب انما لا ترحل في ضمان المشتري حتى يثبت في الحنضة وكما هو من ابن ابي قز في مز
الكتاب وفي كتابه في الشؤن ان باول فقرة من الزار تنقض مواضعتها وتتم عترة ما وفردان هنا في
عن موضع من اولا ما ترحل في الزار بمصبتها من المشتري ومنه من البائع حتى ترحل في اولا ما وفردان
هذا من قوله من خلاف او وفردان في الصحيح انه خلاف وان قولنا ابن الفاسم او لا واجه وفردان في
الشر **وقوله** انما انقلبنا بالجارية ثم اقبلت في بيعها فاذ انما يبر في مثلنا غاب عليها المشتري فحق

الكتاب أصوب وهو من رتبة من قبل قوله آخر الفصلة رتبة وكيفية بأسر مثل وكيفية بأسر بلا يضافه حتى يشتري
هو أنما عمل يعمله الوجه الذي يفوق الفايعة له عن غير بأسر بالترجمة القيمة بالمباشرة فتأمل به وبسته
وقوله بمن اشترا حجارة وهي في عرة من وقاية أو حذر ولا يجوز ما ينفذ منها عن التبع ولا يتلذذ
منها شيء حتى تنفذ عن تباين اشترا حجارة على جواز النكاح الجواز عن التقليل وتجنيد من ذلك لكون
كان ثم من موعده في جميع ما يخص به من المقترة ويؤكد ما في كتاب الخيار بخلاف ما وقع منصوصا
من منع ذلك في كتاب ابن حبيب وغيره وقد تفرغ الكلام على ذلك في كتاب الخيار واختلاف التاويل في
ذلك الفصلة وقوله في المصلحة الموجهة لا يكاد ما من اشتريته حتى يشتري ما يفرق بينها وبين
المودعة أن يفرد حرج من غير مشتر بها المودعة عليها الغنى كما تراء كيب فالبحث بها بما ضمت في الكون في
شبهتها المودعة أخذت تخرج ولو كان مشتر بها سواء في اتانها اليه كانت كسيلة المودعة وقا الشبه
بغيرها حيث غلبت الكون في غير التوكيد ولا يشتري لعمدة الكون في غير ذلك الذي في الخيار أيروا المماثل
يريد يقول فعل الصواب بمن ومن أصلا شهب في توقع كل حمل مكشور من بساطه أنه لا يلزم وما قاله في الزوجات
والجواز في لا يلزم فأنالوفر فأنال ذلك بمن تخرج منهن لم يتبع وكهن من جملة واختاج إلى جملة تفرض
الباء من حملين ولا تصل إلى ذلك إلا بعين من لا يعمل الوكيل به حتى يظهر في ذلك أيضا الحمل يجوز
ممكن من قبل لا يتاقله عند الرضوان كهن من زمان يتر عن في حوزة تغاب حتى يتغير رواية أن حاملا ويجوز
عليه المودعة وهذا حرج وخلاف في إجماع وقد تضمن بعض الشيوع الاشترا بمن يتهمه منهن
ووجهه بمن شتهرت بالفصل منهن وقوله عن ذلك في التي لا تحيض من صغر ومثلهما يوكا تشترا
بثلاثة اشهر زاد في كتاب ابن حبيب حنة وان من منها الحمل مفتضة كانت أو عزا ومثلهما ابن ومن
بمن يوكا منهن ومثلهما الحمل بعينها المواضعة فالأثر القاسم من حمل الوكيل منهن فأنه يغاب عليها الحمل في
قالوا وهو فواصله وأكثر انصافه فالأثر حبيب في فواصله ومن أسير من الفوا من سمعت مكرها وأن
وغيره فأنه لا يرد له عن جماعة من السلف أن في ذلك أمه هو بمن فارتب المحيط وكان يحشى عليها
الحمل فأنما التي لم تغارب وليس مثلهما عمل ولا اشترا في ما يشترى أمه هو خيبة الحمل وفي كتاب
الفايعة لا يصح روي عليه زيادة عن ملأ اشتري عبد الصغرى التي يوم من عليها الحمل وان كان مثلهما
بوصف وخلاف في من روي عن ابن حبيب وغيره كثر في وعلمه حنة بعض شيوخنا وهو بين والاول في
المواضعة والاشترا فيما هو مبني في بنت السبع ونحوها وحمل الحنجر وغيره الخلفاء في بنت تسع وعشر
ومن فرتوقع منها الحمل وان كان ناه أو بعلمه فيه حنة فواصله والأثر القاسم والأثر في الأولى لا يغاب ذلك منها
العمدة كانه لا خلاف في المرافعة وقوله في روايته في وقت في آخر كتاب اشتري الصغرى أن اشترا التلم
تلم المحيط واللاتي بمن من المحيط ثلثة اشهر على ذلك أمه الناس عن رنا وصومع ذلك من كحب ما سمعت
التي فيها شعار الخلفاء الذي في ابن حبيب من فواصله في اشهر أو شهر ونصف وقوله وكيفية عليها
في اشترا من عيب أو نقصان أو في فلام اشتري الرد به فأن يقضه يخرج منه أن يعتدوا أمة إذا كان
في غير ذلك أمه حران أمه يرد أن ذلك وان لم يثبت وفيه تنازع وقوله لا يكون عليه للموا في غير ذلك
يكون فضا وكيفية ما في معا وقوله أن كانت بكر فأنه فيها المشتري في الاشترا بمعا في تولد
فمن ستة اشهر والبايع منكر إلى آخر الفصلة وقوله لا يرد أن يكون البايع في أن الولد ولد للمو فبؤه
ويعزله يخرج منه أن الوكيل يشترى المحرم به الولد كما لا يخفى أن حرامه قبل بيعها وفروعت بل كانه

لذلك يتركها على الآية من الحمل وسئل بما سئل من أنه يشترى في المواضع كذا عتق في المرونة وكذا
روايتا وكذا وقع في المرونة قال بعضهم من القبح فيه يجوز وأما جوابه وسئل بما سئل من أنه يشترى
الاستبراء أو فلا ختم من القبح والتمس وجوه وسو عني عجم لا في قوله وسئل بما سئل من أنه يشترى
لأنه إنما أراد الاستبراء أو غير اشتراكه سواء في تفسير العتق ونكاح الشوك فهو لم يشترى شيئا وإنما العتق
ولم يترك الاستبراء على الحمل بوجهه ومثله في الواضحة وسواء كان ذلك عنرا أو جهلا فالسنة منهما وفي كتاب
عتق من الشوك من فخر انقائه لا اشتري أو بفكر العتق وقاله الأيمن وعلى من مفتحة منية فبشر
أن ضاها من المشتري أبرأ وقوله مثلا العالم يفر بها عما على الآية من الحمل يسر اختلاف جوابه في المسئلة في أنه
إذا اشترى الآية من الحمل عتق في العتق بفكر العتق ويكون مجيبها من المشتري أبرأ وجوابه في مسر
في كتاب عتق الشوك بأصل العتق جازي وقال ابن عمر الحكم الشوك جازي العتق جازي على ما رجع إليه من
الآية من الجن والجزام والبرق ليس من بشر من الحمل وكذا لو تبرأ من الحمل وسو عني في قوله فبشر
فأسر وهو بين فيه هب ابن حبيب في هذا إلى جهة التبع وبكال التبع والمسئلة عنريم جارية على مسئلة البيع
والشراء وقع في ذلك في باب الآمة تنفي وجه بعين أن يشتريها فوالفخر التماس موطنها بقا في كثير من النسخ
في كتاب ابن عمر في وفو في مشي زوجته قبل أن يكافها أو بفكر وكيفية الاستبراء أو قال ابن كنانة في
غير المرحول بها يشتريها فالأثر القاسم لا يكون اليوم حلالا أو غير أمثال في ذلك منها اشتريها أو قال الآخر
وقوله بأنم خلد بها ثم اشتراها ثم باعها قبل وكيفية أن المشتري يشتريها بحيث يفتقر لها عتق على اختلاف
من سئل في هذا الأمر ثم يجرى من الحيضة فانوا في ما يتنزل الحيض من أن في المواضعة والثانية لغيره وثبت
عن ابن عتاب أن المواضعة في الحيض غير معقولة وهو كذا مكرام ابن عمر في زمنه وفي كتاب ابن عمر وس
وله أنه إن كثر ما حمل بها صارت أم ولد للبائع بخلاف بيع ذات الزوج التي لا مواضعة فيها ولا تدهيب من الحمل
وقو في يفتريها بحيث يفتقر لفق مشتريا يشير على أهله إلى أنه يفتريها بغيره من قوله ولو اشتريها أو قدر
حاصت بغيره كذا في الحيضة ثم باعها يفتري ولم يفتريها فاشتري أو ثلثا من الحيضة ثم عمل له وله أنه يشتريها
تمت العتق في تفسيرها أو وان معني المسئلة أمثال عتق عن زوجها بغير اشتريها إلى أن باعها وفروغ
اختلاف بينا في الميسر كذا في القاسم فقال يشتريها بغيره من يومه بغيره وهو مغي ما في
المرونة **وقوله** في الآمة المتروكة بغيره من سائر ما يفتري ويشتري الاستبراء والعتق
عليها واشتريها بحيث يفتقر لانه نكاح يلحق به أو لو سبيله سبيل النكاح إلى كلامه ففوله من ولا عتق
عليها لفق مشتريا ففتق عنه وفروغ في ما في كذا السنة اشكروا كعتق النكاح وهو مغي ففوله
حيضتان إلى ما لم يفتريها أو قيل معناه لا يلزمها ما يلزم المعترة من الميت في يفتريها وتزله التبع فتأمل من كلامه
وقوله في الآية وكيفية جارية أنه عليه لا يشتري بغيره التفويج أنه الم يترك الأب عن لها عن نفسه تأولها ابن
الكتاب وعني أنه لم يترك عن لها بغيره أي ما صار له أفومت عليه كالمودعة بعليها أن يكون
قول غير يفتري في لا ينبغي أن يفتري ما على المدا في الآية لزمته به الغنمة لأنه فأسر وفاقا غير خلاف
وأما الفليبي فقال معناه عتق لها عن نفسه قبل الوكع حتى يفتري ثم آية وخمها فبأنه باعها ثم اشتريها
وبعها لزمته الغنمة وعت ما على أنه في جارية مستبرأة عن كالمودعة وفول غير على من
خلاف وفار بعضهم شبهه أن يفتري غير على من يفتري في أنه يلزم الأب الغنمة في وكيفية جارية أنه
البرضاء ومن أنه عليه بالخيار كالمشي **قال المؤلف** رحمه الله والبر غير أن ما ذهب إليه

من مصلوب وهو علة جازية وهو علة جازية ومنع الثاني الصلح على الاكثار وحكمه ان يعجز عن قف
انما بانوا ان اصحابه من اهل انظار يندخل به صلح على الاكثار معاوضة صحيحة يزخر فيه حبه
متردد في ابيات من علة وجدة ومساكنة في قول ان يقع امر الخصام ووجب لصاحبه ان كان
فاما ان يثبت ان كان بائنا فيما يلزم من ضمانه او مثله ان كان في مثل تنج اخلوا مع فيلانه ان يكون حاضر او غيبا
ينبغي فيه جميع ما ينبغي في البيوع وما ان تغفر فيه من ضمانه لم يغفر منه الا ما ينقص من ثمره البين
انه هو بيع حقيقة ومعاوضة صحيحة وكذا لا مانع في الصلح من عني على الاكثار ومختلفة
لذلك بعض من هو منكر لبعضه وانما على الاكثار المحض مما سنا يختلف في قولنا ان الصلح القام قبل
يقضي فيه ثلاثة اشياء ما يجوز على عني المزعى ومع انكار المنكر وعلى كفايه العلم فيما اختلف فيه فانه
بمعاوضة انما هو الوجوه الثلاثة في الصلح وعلى ما يليه ترتيبه في الكتاب ويقع من قوله واشترائه في
المسئلة التي تاتي بغرضها بقوله ان كان مغرا او مريب انما يغيب الصلح في حوزة او اجر منه على انما
فانه الصلح على الاكثار ولم يكن فيه ضمان امضاء ولم يلتفت الى ما يوجب العلم وحكمه الصلح
حكم الاكثار على قولين جميعا باق وضع من صلح حرام على الاكثار والصلح يقع على كل حال كالبيوع وكذا
توقع من صلح حرام في صلح الاكثار المختلف في صلحه على ما لو انبذ به الاكثار ولم يجز كرامة على
رجل كفاية بينه ودراهم فاعترف بالضعاف وانكر في الدراهم بصلحه من عني على كفاية اكثر من مقامه
او كفاية مؤجل او غيب او اعتم به بالدراهم وصالحه على ما ليس مؤجلة او دراهم التي من دراهم فذكر واجر
سما صالح حرام انه الصلح فيما جعل فيه فمررنا فانه يغيب شروضا وهو مما لا يختلف فيه ان الجوام
وقع في حقيقتها جميعا قالوا انما يختلف ان كان توقع ان يصاد في حق احراما وذلك في مسألة الصلح
على الاكثار المحض مثل ان ينعى عليه عشرة دنانير في صلحه منها على ما يندرج في الاجل بان
من لا يصدق المزعى لا يجوز للمزعى علة بقوله ان ينعى عليه عشرة دنانير في صلحه منها على ما يندرج في الاجل بان
على ثلاث وانما به فيما يكون مغرا او مريب في الصلح واختلاف في المزعى ومضى على وجهه فمررنا
ويعجز ذلك من جهة واجر منهما فقال طرف ينفي وقال غير المتكلمين في الصلح بالقرن ونفي البغس
ومسألة في مسألة الكتاب في مائة مائة من عني على رجل وموثر بصلحه منها على خمس المائة
وعلى اخير جميعها ان كل واحد يقول ان حرام في مائة مائة من عني على اخرت او حطمت واخرت
حق يقين عوف والمزعى علة بقوله ان ينعى عليه عشرة دنانير في صلحه منها على ما يندرج في الاجل بان
المزعى ملك لنفع جري وهو خوب فلك ان ينعى عليه او يخافه ان ينعى له الا ان ينعى مائة وكذا لا يلو
ان عني كل واحد منهما على صاحبه حقا باخر كل واحد منهما صاحبه به وكل واحد يقول انما يحسن وكفاية ان كل
واحد منهما يملك صاحبه لتسليمه بل لا تراعي الاضواء الثلاثة التي قد مثلت في مسألة الكتاب وشرك فيها
اذا كان مغرا لانه اذا اقرت مع اخير فهو مضمون على مغر ولا ينعى عليه حقا فانه ان كان مغرا
يجوز ان لا ينعى عليه فلو ان كان مغرا او مريب في الصلح وهو نفع مائة في العينة وغيب ما وقال ان القام انما
يجمع منه في الاكثار وانما مع الاكثار وعلى اقله المتفرع في من عاتك الصحة في حوزة او اجر
شما على انفاذ بالمعنى يقول انتم انتم لرفع الخصام ما لا يلزم منه وعدت عني مائة بين المزعى والمعت
والمزعى يقول ان لا ينعى عليه او مائة عني الميسر موجب على فيما لا يجوز فاما اخرت لرفع ثلث

کتاب الضم

[illegible]

مداد جازية ولم يملك ربحه بغيره بقا من ثمنه **وقوله** أو الباب بين اشتراعيه مائة دينار فأصاب به
 عينا وهو نعت فصالح البائع على مائة درهم قال لا يجوز لأنه سب بعضه ليس بربا يبرح فما لم يبرح فبطلت القيمة
 من ثمنه في ذلك الوقت بالثمن بالثمن والجزء من الكلام فيه يجوز وأما قوله لا تأويل لأنه من قيمة العيب وقيمة
 العيب لم يملك بغيره مائة العشر وكذا هو الكلام وجوبها وفراغتها مستحسن وقال لا قيمة وجبت في العيب
 والعشر واجب وإنما معنى المسئلة لمن يربح بوجهه عتبا البائع كان فدان الثمن بلما وجرا المستند العيب كونه
 الله واخره ناير، فلما أصلها ما ذكر فكانه اخرا العشر بغيره ناير وبمع ما قبل العيب في مائة درهم إلى أجل
 فهو معنى فوزه قيمة العيب ما كان يقع له من الثمن والقيمة لو فوزه **وقوله** في مسألة بوقت العشر
 فصالحه في قيمة بر ناير أو مائة درهم أو غير ذلك فلا بأس به بغيره مائة قيمة العيب وهو قيمة تنازع في المستحقة
 وعين ما وفي كتاب مختار أنه يجوز أن لم يبرح مائة العيب فلا يعضم انظر قوله في الكتاب بغيره
 في المسئلة وإن صالحه بر ناير إلى أجل وانظر ما كان مثل قيمة العيب أو أنه في فلا بأس وإن كانت أكثر فلا خير فيه
 فإن كان الصلح قبل النكح فهو خلاف قوله بغيره مائة وإن كان بعد النكح فهو بدو **قال المؤلف**
 رحمه الله ولم يفرق بين اشتراعيه وهو نعت صالح أو المقتضى بغيره مائة قيمة العيب وقيمة العيب وقيمة العيب
 أو تأجيله ما قالوا ولو صالحه مائة بغيره قيمة العيب من غير مسئلة الثمن لجاز لأنه من باب المبادئة ولا تقيد
 ملح نزلها على الأصل اقتضا وقولنا شبه في المصالح من قيمة العيب قبل ثمنه على مائة درهم والشرع ناير في ذلك
 جاز وإن كان أكثر من مائة دينار على ما وقع له مائة في غير المدة من إجازة البيع والشرع ناير في ذلك
 محسن من حوز على أنه من شبه في الكتاب من مائة المسئلة وأشار أن حبيب إلى ذلك بقوله واستحققه بعضهم وغيره
 من الشيوخ فلا إنما استحققه في مائة المسئلة أنه صلح على الرد بالعيب وبيع الخصام على أصله أيضا في مائة من الباب
 من الصلح أنه شر المرجع والعقد أو أصل حاله وإنما عكس البائع ما عكس المشتري ليقضه بيبعه والخصم
 وإن الغالب راعى أنه لما مله الرد بالعيب كأنه ابتاعه بغيره مائة درهم بر ناير فاجزأ منه بغيره مائة درهم والشرع
 في الفلأ والكثرة في الرد **وقوله** رحمه الله قال بعض الشيوخ من أقالم بغيره مائة درهم وإن كان مائة درهم في علمه
 ابتاعه بغيره مائة درهم ما يجوز في البيع وممنع ما يمنع بغيره مائة درهم جميعا وفرضه في الاختلاف بينه يجب
 به الرد بالعيب في كتاب العيوب **ومسئلة** الصور عارضا بغيره مائة المسئلة أن يملك الثمن في كتاب القبول
 أنه اشترك حضور الخلفائين ولم يشترك مثله منا وفرا ما مستحسن في مسألة الخلفائين لا يجوز إلا أن يكون
 في مجلس القبول فلم يفتي فأما القبول في الردنا بغيره عينا ولا يجوز الصلح فيه وفرضه في أو غير من المسائل
 بأن الردنا لا يتعين فصار إذا صالحه كأنه باعه منه ما قرب في مائة حين عفا القبول من مائة مائة والصور وعين
 وفرض بعضهم بينهما أيضا بأن الخلفائين في غرضان مشترهما المشتري ما كان إجازة بيبعه بغيره حضوره صوابا
 مؤخرًا كتحريف الردناير المودعة من مائة في بيته والصور في ضمان مشترية وكان قديم تجرير عفا منه مائة درهم
 كتحريف الردناير المقصودة أو الرد من مائة عليه والصور عفا من الردكات **وقوله** في المسئلة إذا صالحه منها
 على مائة درهم بعين الله أنه جاز من كذا من جنس الردناير التي بعين الله أنه اختلف الشيوخ أنه تأخرت من غير شيء
 منهم من أجزأ له كما أجاز في الكتاب تأخير ما صالح به من ناير في مسألة العشر من غير شيء أو لم يملك
 وأما من لم يبيع فإنه كما لو كان شيء من غيرهم صوابا غير ما لا يبيع في القبول بغيره مائة درهم وبغير
 شيء لا يجوز **ومسئلة** العشر ما يبيعها البائع والصلح منه لم يبرح في العشر مائة مائة من مائة ولو كان
 في مسألة العشر بطل ما كان العشر مائة درهم ناير مائة درهم لم يبرح تأخير ما اشترى ولا يبرح شيء في مسألة العشر

لم يسمه وحده، بل روى عن النبي أنه قال: كان يلزمه مع العاقلة أن تقسموا ولا يكون على نكاح
فله شيء، وكذا هو، أنه لا يفسح بقوله ومومن، بل ما دية على العاقلة بخصه مثبت على القول بأنه معهم
حصة في ماله، ومما أفوضه من كتابه أبو محمد عن الوهاب عن قتادة أنه لا يلزمه بأقواله، بفعل الحكم
شيء، بل على العاقلة في علم نفسه وحكي ابن مسير عن ابن وهب وابن القاسم أن العاقلة لا تحمل أقواله، ولم تترك
الزينة موشية، بل كخسر، بل هو مثل من كان يغدر شيوخنا وإنما يصور الخلاب غصوه إذا كانت له حيلة
بينة فيه الميز، بالدية على المفرقة ماله بعشر نسامة قال عمرو وشهد على قوله. وإنما اشهرنا على
قوله لا يموت قبل القسامة بفعل الشاسر أن شهاده تمامه وله الرجوع عن قوله أنه لا يملكه قال أبو عمرو
وليس في المرونة بيان أن أصله ماله رجوع أم لا رجوع له والصلح أن له فيه ذهب أن يجوز أنه يغسله
ماله به ماله برفعه، وأنكر تغيره فيهم في ماله، المصلحة من المصالح على عدم الخطأ الثابت ببينة يجعله
منا لا يرجع به بفعل الذبح أن كان جامدا لا يجوز أن يغسله ما يلزمه أنه ليس سبلا خلاف أنه على العاقلة وفيه المصلحة
الأخرى من الخلاب في الزامة أنه لا شيء ماله والواجب صلحه ما تفرح بما كان يلزمه أنه لا يغفر على ما ذهب
إليه أبو عمرو أن لا يجابه على نفسه ما يلزمه عن بغض العلماء، وعلى آخر القولين أن الرجوع والغفر على ما ذهب
على قول غيره، يجعل للفقر فيه أثر أقواله كحله أنه بعد كجوعه وأن الفقر على وجه الثاوية وتأثير فيما احتجب
كالخروج في زمانه من الغلبة فيها وفقر بعض البيوعات المرويات عننا المختلف فيها فانكر
في قوله أنه إذا كان جامدا لا يجوز له في المصلحة لو كان فيها عالما ماله وعلمه في ذلك لمضا الصلحان
في المصلحة في عاقبة ذلك منه أم لا أنه ألزم نفسه ما يلزمه وتعمل عن عاقلة ما تحمله لا في الفقر
فيما ذهب من ذلك أن كان يجوز له بيع ما على العاقلة به أم لا وقوله في الزينة صلح جاره في ماله
على ما من أثر الجراحة أو أقل من الدية مات أن لا جازم قد لا يغفر وأجر على مصلحة الصلح من الجراحة
فقد ماتوا إلى من النفس وتداولنا أثر العطار على أهل النفس والحرص معاوية عليه السلام
قوله على أقل من أنثر الجراحة أو أقل من الدية وفي العتبية أن القاسم لا يجوز أن يصلحه شيء، عن الجراح
والموت أن كان بمصاحبه شيء معلوم وإيمانه تبت ما من عاشر آخر ما صلح عليه وأن مات كانت
فيه القسامة والدية في الخطأ والقتل في العترة، قال أيضا في ماله عيسى أن صلحه على أكثر من الجراح
لم يجوز وكان صلحه علم ما تراه إليه وهو خطأ ثم رجع فقال لا يجوز الصلح إلا بفقر الزينة في الخلاب
أن يات على النفس وعلى ماله من الأقوال ثم انضابنا الخلاب في الصلح على الجراح وما تراه إليه وبني
منه، المسئلة بخبرها **ومسئلة** المفقود فتاخر وأما ما عايناهما علمنا آخره أنه لا يفسح
أثر قاسم وقوا غير. وهو على زيادة وقوا شبه وأن أقسامه في الخبايا وقوا غير، منا ولينر، منا لا أيضا
في حرمه في كتاب ابن عتابة وقاله أثر قاسم فيه، وهو خلاف ما لا يجوز أن يفسح وقوا عليه وقوله وقوا
عليه وأشب خيرة من فقه الزمان **وقوله** في المسئلة وأسبب في الفتا عايناهما مسئلة العترة والخبايا
وأنه لم يفسح فيها ماله يغفر على أنمواع الخبايا وأنه لم يدرع أنه سائر العترة والخبايا، شاركه العاين في
في الصلح، وقوا ما الفتا في آخر قوله ود. تقدم شيوع في أن يجوز فيه الخبايا حله
وقوله في الفتا ما وجدنا أن يكون أثره في المسئلة مسئلة متعقبة برفقة العترة وسائر، أن يفعله
في مسئلة الصلح في ماله وقوا، أرفقة (بغيره) **قال المؤلف** رحمه الله في هذه الخبايا بين بين
خبايا ما تعلقت برفقة العترة لا يشاسير، أن يغفره برفقة ولي الدية وتلك تعلقت بنفس العترة أن يغفر

ابن قاسم

وكان من ثمة حسن في بعض الروايات وهو اخيرا وكذا قوله ايضا بقوله الله ويقر قوله والرواية حقه
حكم الغرض ثم جاء به الحجة والفضل في بيان اولى على من تقرأ على عين غضب او قد يعنه عن اشترا
بما شئت ان يوزن من ما اشترا به او اما عليه مثل العيش التي تعري علمنا ثبت من الكلام عن ابن قاسم بن
ومفك من رواية ابن قاسم وقال كوجه عنون ولم يكن في رواية يحيى بن عمرو لا ابن قاسم سليمان وفوا عنون
قول عن ابن قاسم قال عنون عن ابن قاسم على قول ابن قاسم والله اشبه باصولنا واخترنا به يا خذ عنون على
من ان شاء الله ثبت عن ابن قاسم وقال في رواية **وقوله** بقوله الله تعالى من جعان على العيش ويون
ما عليه فيمنع ما ثبت ابن قاسم وخبر وسفك لابي الرواة ومن اعلى اقله في الكتاب صحيح ومثله غير
ابن قاسم في كتاب المزبان في العرض اذا اقتضا من حقه قال بكسرية نضبه ثم يكون في رواية ابن قاسم
قال ابن قاسم مسائل انما هي عليه قيمة ما اخبر من نضبه عن ابن قاسم في رواية الشيوخ معنى قول ابن قاسم ان الغرض
فيمنع اقل من نصيب المصالح ولو كان الترخيم يره على المصالح صاحبه الا نضبه ما اخبر من الغرض ويون
مما موافقا لقول غيره واختلاف تاريل الشيوخ على من ابي الرواة في رواية عليه مثل ما اخبرنا في رواية
ويخرج بعض الشيوخ الخلاف في انه ليس على المصالح فيما يقضي شيئا ولا يدخل عليه وموافقا لما عليه
وقال ابن قاسم ولا يخلفه لو كان الصلح قبل عمل الاجل انما يرجعان على الغرض بما يفي لما كان المصالح منها
يقول حكمت من عيني لما فبضت واستعملت وقال ابو عزان له سواء صالح قبل او بعد الخلاف
تصور **وقوله** في الرواية اقر بفشار رجل خضا وصالح اولياء المفتور على ما له بقية الله فقل ان يفسر
على العاقلة الدية وهو يبين ان لا يلزمه اريد لرجاء من رتبته ثمة ان الدية في رواية ابن قاسم على العاقلة بقسامة والله
شاسر ما لم يثبت بقنا ولما افتقر الى بصر في كتاب الروايات وغيره **وقوله** في آخر المسئلة وفي اختلاف
الناس فيه عن قتل الخبيث عن ملة عن ابن قاسم في كتاب الروايات في كتاب ابن قاسم ويحيى واخبر
داود واخبرهم بانفسا له لانه في بعض روايتهم يقولون وقوله ملة ايضا وقال ملة ايضا
لا يكون عليه شيء الا بالانفسامة ثبت من رواية الزيادة في رواية ملة ايضا وقال ابن قاسم ولا يست
عنون يحيى ولا اخبروا في الرواية وقال بعضهم على العاقلة بالانفسامة وقال ابن قاسم واشتب عن ملة ومرو على
العاقلة بالانفسامة ثبت ما رواه عن ابن قاسم من ميسر ومرو في كتاب ابن قاسم عن ابن قاسم في رواية
قال المؤلف رحمه الله تعالى على ثبات من الروايات واختلافها في رواية في المسئلة في الكتاب ثلاثة اقوال
كلها حله ولما ان الدية في ماله وخبر في غير قسامة ومرو في رواية الفقيه وابن الحاجب في القول الثاني انما
على العاقلة لانه لا تفرم بقسامة مات معها او كانت له حياة ومرو في رواية ابن قاسم واشتب في رواية ملة وطاهر
فاما لانه على الجواز منها وتاويل بعض اصحابنا على ملة في اقل المسئلة على العاقلة وان قول ملة في غير
المروية مؤيدوا جرحهم على انهم لم يوافقوا في رواية ملة في كتاب الروايات يبينه انه في مسئلة لانه في
كان اول ان يدخل معهم والقول الثالث كراه قول ملة ملة الله لا يكون عليه فيها شيء الا بقسامة في رواية
معنا جميعها ومرو في رواية بعض شيوخنا ومرو في رواية ابن قاسم في رواية ملة على الكتاب وحله الكلام على وجهه
ان حوزة ثمة يقولون امرو ان اقر بضره خطا وجرحه له فلعلة مات من شيء اخر باضموا الى الوافق بجرحه
وقوله عنون فلم ميت بعض لم يقتلوا حتى يفسروا بكونه لانه في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة
بان افسوا انهم مما لم يمتهم في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة
ويطية على من المسئلة في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة في رواية ملة

منها انفق قبل ان تجل الاجل بل ان اجلها ان يرد معه دنانير او درهم نفرا ولا خير فيه الا ان كان من المصلحة
 ثم ان على مسئلة اخرى وبتة **وقوله** من انفق دنانير او درهم وافضل المسئلة نوراهم مما يشكك ان يرد دنانير منها انفع
 عدم كثير من الذهب بمصر وبيع وزاد من المصلحة مما يربح ويحس بربح فيقال معناه ان كان البيع يربح فيكون
 الصالح يربح على ان ينفق عنه من الثمن في المصلحة وانه كان دنانير فيكون افضل من صرف دينار وقيل ان الكلام على
 التقصيد ان كان دنانير يربح دنانير كان دنانير يربح دنانير وفيه احتمال ان يكون المراد بربح الدنانير من المصلحة
 ولم ينقص كثيرا بل كان في المسئلة المربحة دنانير منها افضل من دينار جازوا ان كان من المصلحة ويزيد دنانير على
 النفاضة وان كانت كثيرة وان دنانير على المصلحة ويزيد دنانير على المصلحة والمصلحة في الرواية عينية
 فربما ومعنى بهجة اي يوفى كذا ضحكنا من الحرف في كذا في جميع يفتح الثمن قبل البيع وحواله بهجة
 بانسداد الثمن جملته **واب** والمليح يفتح المبيع **والز** بفتح الهمزة بتخفيف الفاء وكسر الواو الفقة
 المشكوك في ان يفضيهم **وا** يقال في غير المشكوك في الاثني ووجه في بعضهم انما بمعنى واحد فكيف
 على المشكوك في او غير **وقوله** في المسئلة المصلحة عن غير دنانير فاضح حين صالح عن الزينة عليه
 الخ واما على مائة دينار رواية بعضهم ومغلا انه ضامن لما صالح به كانه على مائة دينار وعشر اثنى وعاش
 واثنى فاصح الخ عليه الخ مائة دينار عليه وكذا في رواية الجمهور من المروني وعشر اثنى وعاش فاضح عليه **وقوله**
 في مسألة المصلحة على مائة دينار ومائة درهم مائة دينار ومائة درهم لم اجاز مائة دينار ومائة دينار
 مائة دينار ومائة دينار ومائة دينار ومائة دينار ومائة دينار ومائة دينار ومائة دينار ومائة دينار ومائة دينار
 وعشر اثنى وعاش واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح
 بوجه في المسئلة **وقوله** في آخر باب في المصلحة مائة دينار ومائة دينار ومائة دينار ومائة دينار ومائة دينار
 وعشر اثنى وعاش واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح
 وفي المصلحة مائة دينار واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح واثنى فاضح
 انما اخبر حقيقته واخبر ما في من عشرة دنانير وترد الدنانير قال ابو عمرو اصيل في رواية ابو صالح اصح
 وفي بعض الروايات واخبر ما في من عشرة دنانير وترد الدنانير قال ابو عمرو اصيل في رواية ابو صالح اصح
 في بعض الروايات واخبر ما في من عشرة دنانير وترد الدنانير قال ابو عمرو اصيل في رواية ابو صالح اصح

كتاب الجعل والاجارة

والله اعلم بغيره فاعلم ان اجرة بالمر والفسر والرجل اجرة الله واجرة وهما بعينه وافضلهما الثوب
 وانما يقصده في الاجارة المرو والفسر وهو جميع حكمهما غير واجرة الاجارة ببيع منافع مغلوبة بعوض
 مغلوبة وهي مغاورة صحيحة يجوز فيها جميع ما يجوز في البيوع من الجدة او الحرام وانما الجعل بوجه واحد
 من ذلك ان يفسر عليه وهو ان يجعل الرجل لرجل اخر مغلوما ولا يفسر اياه على عمل نفسه له معلوم ويجعل له
 فيه منفعة بما عدا على نفسه في مائة او اقل على انما عمله كانه الجعل وانما يربح فلا يشبهه مما لا منفعة فيه
 الجاهل لا يفسر مائة وقرن من العنصر جماعة من العلماء ورواه من الغرر والخبر والمضاربة من قوله
 على ان يفسر مائة وقرن من العنصر جماعة من العلماء ورواه من الغرر والخبر والمضاربة من قوله
 ثمنها ستة ان كان شركه خلف المال ان تلبس جاز فيه دليل على ان الثمن ستة والاجر غير ضامن لما يربح مما
 يبيع ما وشتى واخبر ما في او الكتاب العيوب **وقوله** في مسألة الغنم ان يشترك الخشب ضرب على

نفسه بالريّة من غير رتبة ولا بقرينة ما هو كذا لا خلاف **وقوله** في آخر المسئلة قلت: شبهت فإني أفهموا
رفعة أو آخر المسئلة كذا التثنية لا شبهة عن ابن عباس في المروية وفي بعض النسخ قلت: ابن القاسم وأبو
شيبه في كتاب ابن المراكبي وقال ليس إلا في التتابع وكذا شبهة ابن القاسم ثم قال: فإن يروى من شبهة
فإن له حليتين فمن يشارك في كثير من الروايات وسفكته كذا في شبهة وأشباه كثير من غيرهم من غير
وثبت لغزو، وزاد في رواية ابن وضاح: آخر الباب فإني في شبهة وقال في ذلك عن ابن عباس عن النبي وأبو الزناد وملا
آخر **وقوله** بتري جرحه بعد ذلك أي تزيروا ما إلى ماله وأصله من زياد، جرحه في التزم **وقوله**
في الروي عليه جنابة عمر بارأه أن يصلح عنهما بما أورد في بعض النسخ عن نفسه وعليه من يحكي ماله أن القياس
رأه، حملت بعضهم على كمالها وأن يروا أن كان من مصالحه فلم يعلموا، على من أورد خلا عليه فلم يره، بخلاف
ماده خلا عليه من التزم والتزم المقتله وقد ذهب أبو عروان وأبو بن عمر عن التزم أن يروى من أنما هو ماله يرفع له لهم
أن يعلو، ويحقر وعليه بما أنه لم يبع قبل قيامهم مضى له ولم يكن لهم رده، لأنهم أنما علموا، على مصالحه
وتصرف ماله في منابعه وجعل من أشل منه وقضاه بعض عمر ما به قبل قيام جميعهم ويرأ على من أقره في
التقليد أن لا مثل الجنابة العمران يرضوا مع غيرها بما هو به **وقوله** في مسئلة اشتقاق الغزو
المصالح به من العمر والنجاح والكلان يرجع بقيمة الجفينة التزم وفيه الضلال كذا في كثير من النسخ وسفك
كثير من التزم وضاح وقال كذا في الروي، على عمر بن زبنيث عن يحيى وأبو بن عمر في سليمان في شبهة لا في المسئلة
وبعضهم كما يحتل الكلام ويعسر معنى المسئلة في الظاهر كما أن تكلف لما لا يدل وأن يغفلنا بقيمة قيمة
الزعم والكلان في أن في المصالح به من قيمة الزعم والكلان مما ليست له قيمة معلومة إلا ما تراها عليه الأثر
كيف وصل من أقره أنما المال بها ما صولم عليه به فيها **وقوله** في النخل المروي بغلها يجوز أن يصلح الروي ويخرج
جونه من الروي أن مرجعها إليهم كالتكس قال أبو عمر: إن معناه أن النخل لا عمر، فيها مسألة الغزاة فيها لم
يكتب في اختلاف قول ابن القاسم وأشباه في الصالح على عمر، أن كان من الخ مشاة من، وقال آخر المسئلة قال عمر
قوله ابن القاسم أحسن ولم يعجبه فوالشبه ثبت هذا عن ابن وضاح ولم يثبت لغزو، **ومسئلة** المصالح
من لم عمر على عمر، لم يرضها **وقوله** أنه لا يجوز يرجع إلى الروي قال لا يترد إلى الفصاح قال القاسم من
أخر فلوليه بأخبار الفاتل على الروي وخلاف قوله لا آخر **وقوله** في مسألة الموضعين لا اختلاف فيها
معلوم واختلاف في تلويل قول ابن القاسم وقيمة الشفع عليه ما لم له مع تناوب الجنابيتين واختلافهما في قيل ذلك
سواء نفعه للخطا ونفعه للجناب كذا ما إذا ان الجرح أو الجنابة اتفعا أو اختلافاً ويزن من أقره عن عمر بن عمر
وأنه من شبهة ابن القاسم عمر، وقيل لا يختبر حد الجرح حيث يكون قيمة الشفع على فزرها وأنا يكون يصعب أنما استويا
كالوضعين أو قطع يرون بما أنه الاختلاف مثل فصح يرون في نفس باعنا نفس الشفع بينهما على فزرها
في الخطا تلك وثلاثين وما كذا في غير من أقره عليه تاول المسئلة أكثر شيوخ القرويين **وقوله** في المصالح من
عيب العبر ما كان العبر فدرات معز أو تزيير أو موت لم يصلح، **وقوله** في رواية عمر، في مسألة الموضعين ما كان عليه
أبداً، أما حل أجل ما عليه بالضر فونه يعنى وما كان معه أن القوات عمر، في مسألة الموضعين ما كان عليه فزرها
فإن بحيث يكون المشتري بحيث له الروي وأما ما لم به كانت مسايله كسائل التزييل بيت كذا في فزرها اختار الروي
يرخله أنه المخرج به عيب من الزاد يرحله كذا في مبيع لشرايه وهو تفسير ما في أو الالكاب من الروي والتأخير
وقوله بمن اشترا عمر من رجل موداهم إلى أحد فأصاب به عيباً أو في المسئلة ثم قال: وأما ما كان يرضى الرجل من
بشبهة أن حل ثم يستعمل قبل أن يرضى على أن يرضى، المختار ومن معه عرض فزرها أو ما تفع أنما ماله الروي

في السلع الكثير فتعمل ما يعينها عن ان يفتي في بيع او بما يغيره فلا يصح ان لا يأتى بالحق المعلومه في ان يترتب به
 وغيره من مذهب في العمل على البيع انه ما كان يجرى للمبيع فيباع كالتوفيق والرواب والشياب فلا يجوز لمعتري
 عمل ان يترتب له الشيء الواحد او اثنين التوفيق لا يشغل صاحبها لانه في الكتاب وهو مفسر في من المصلحة
 وان كان المبيع مما يصاح عليه ولا يشغل لا يشغل متاعه في ان يترتب بهما ما يجعل بينهما جاز وان كان من مذهب
 في جعل مستخوذة وكذا لا يجعل في عمل ان يترتب جاز وان كان يترتب الخبيخ الى تيمينه ما يكون لكل واحد
 من تلك الاشياء من العمل ولا يعامل به شيء على الجميع انما ان يترتب جاز على العمل على القيمة وكذا لا يجعل
 على ان يترتب **المسألة** في قوله ان تكون تلك الاشياء متساوية كماله قال ان يترتب له وفيه
 اختلاف في مسألة التوفيق الذي جعل له جاز به عشر اذ لم يجعل لكل واحد منهما شيئا بعينه فقامت
 جعله فاسد وفان جاز بواحد له فيه يفرق عنه في عمله وكذا هو قوله هذاله اجر مثله كما قال في المسألة
 قوله انما جاز على نصيبه وعلى من اختص به شيء وفيه انما يجب في مثل من اجعل المثل ما جعلوا
 في الفرض الفاسد في المثل وقال ان يترتب له نصيب المفقود بينهما وقال جميع عن ان القاسم له من العمل
 يفرق قيمته من قيمة ما جاز وفاته شيب وضمه قال ان القاسم بان اشتريا فله خمسة وان من العمل
 وعاشب واشتري اجازة مثل من **قال المسألة** رحمه الله وهو كذا هو قوله ان يترتب له في الكتاب
 في تفسيره في ان القاسم انما جعل العمل على العمل جاز بان يترتب بهما او لانه ثامن جاز وفيه ان العمل
 في مثل هذا انما يجوز على ما عداه بعلي من اجازة التوفيق وعلمه يلية قول ان يترتب باكثر من اربعة اوجه
 ان يترتب ما لكل واحد جاز به وخر جاز بان يترتب بهما اشتري في جواز وكذا ان يترتب ان جاز باكثر من
 له على حساب قيمتهما يوم ان يترتب على قيمتهما يوم التوفيق لم يترتب بوجه بمالهما يترتب فانما والشر
 بخلاف البيع يجوز العمل فيه وان كان العمل بالعين جاز العمل بالغير فلو كان تفرغ والعمل بالشر بالغير
 كالشغل يبيع الثوب والتوفيق في الحقيقة وان الجاز على يتبع بمكة المفعول له الشيا تلك المنة ونكسر
 بهما واشتريه لانه في السور ان يترتب ما اليه فالوا ولولم يترتب اليه وانما كان يعكس له منها ثوبا او ثوبان
 منها الجاز وان كان اشتريه من السور واشتريه من السور واشتريه من السور واشتريه من السور واشتريه من السور
 علمنا ومي يترتب ما لهما ما جعل بينهما جاز وان اشتريه اذ كان لكل واحد من ذلك جعل معلوم على ما تفرغ وكذا
 فانما التوفيق في مثل الكثير من سلكنا المفعول له ويعبكهما حتى يسلك في عمله فيها الجواز واستوا حكمها وحكم
البيع وقوله وان يترتب حكمة في سلكنا على ان يترتب بها ويزرهما كل فيترتب كراة لاجازة يترتب ولم يترتب
 الخصاء فكذا هو انه منصوص به يوم ليل على جواز بيع الزرع المخصوص حرما وفيه تنازع **وقوله** انه مثله
 عن ارجاء بيع الفصح على ان يترتب على البايع كحكمة من ذلك في بيعه بهو شعر بما صرح به من الخلاف في التجر
 الزرع الخب ان كان يشتريه ثم حقيقه فان يترتب جاز ان القاسم البيع والاجر من ومنه ما من ومنها
 من المسألة **وقوله** في مسألة التماكة وقول غير الزرع اخبر كراة ان يترتب في يترتب عن ان يترتب
 وصاح حشر **وقوله** ان عمل على اية في عمله من شيء بهو يترتب ان الكسب للعلم ما وله
 اخره ان يترتب بخراب قوله الكسب اية او الحما او السبعة من الزرع وفي رواية الدراج ان عمل على اية
 يترتب في وجاز الجواب المتفرغ وفي كتاب ابن الجواب اشتراكه في جاز اية المفعول له العمل والغلة من الت
 التربة والضواب الا ان جاز في الية وفيه المصروف والاجر في ذلك المفعول له وانكسر قوله في الكتاب
 والتفريق في ذلك المفعول وشواهده ان يترتب في المفعول فيكون في ذلك المفعول في ذلك المفعول في ذلك المفعول

[illegible]

بمسره اذارة المصعب والغزو على مزارع يسعه واجارته بين الاثره كيف اقا جعله مشجرا والاحبار متجه
مفعول بخلاب اذاده عت حاجة اليه **وقوله** بغرو مؤثر الاثر المشجر بخلاب الذي ارضاه واداره
للتحصيل من الاثر ارضاه بقرانه ليفعل به ما يشاء فان يقضيه وكذا عني لو اسلم البيت
لما فيه لكان كالدرا واما يكره اذاه منهم اوقات الصلاة بفكره من جرح اليه في غير ما وسو صحيح بين
انه اكره منهم في الجملة ليستعجوا به مرة كراهيه للصلاة وغيره وبما اشارت متاهون من جنس الصلاة
وله كان الاثر في المسئلة الاخرى في اوقات الصلاة بفكره كان كراهيه للصلاة وخوفا بفتح ولم يعلم ولم يحبه
اذ ليس من مقام الاختلاف وعلى صراحيته ان يكون قول الغير وقاما ويكون كلامه على وجه كلام ابن القاسم
على احوال شبهه باجاءه المشجر او يكون الغير تعلم على الجواز انه اوقع وبعل وتكلم ابن القاسم على امية
بقوله لمرا ائثار وهو كذا هو قول غير لقوله من يعلم فيه رمضان والله اعلم وكان جنس ائثار الى ان قوله
في الدار خطاب قوله في البيت وانه لا فرق بينهما في قوله بخلاب في مسئلة الدار ما يدخل في
مسئلة البيت وسفك فوا غير في رواية يحيى وقول غير في امثال العنوة وليس عليهم خراج في فراهم التي
اثر وابيها واما الخراج على الدار فانكروا مع مسئلة الجزية في الجهاد ولفظ عليه مسائله وما اختلف
فيه من تاويل ذلك **وعبار** عن عبد الله الصلابة يفتح العنوت وتخفيف اللام كرا عترة
وهي رواية لا يثبت وغيره وعن الربيع اثني عشر لله وفي حشره ان لا تعمل في السور وبها صرفة كرا
رواية الربيع وغيره لا يثبت وقام وعشر اثني عشر لابن وقاص وبها وكرا عترة ابن ابي ابي العنوت الربيع يورس
غلثا **وعبار** بن عباس الاول يثبت اثني عشر تحتها وشي من حجة والثاني يثبت بواحدة وسين
تملة عن عترة يفتح العنوت وكسر الميم **ومحتمل** يفتح الخا وفتح الميم وتثنية اللام كرا
رواية وكرا عترة ابن وقاص وعشر اثني عشر يفتح الميم وسكون الخاء وتخفيف اللام ويشبه انه الضواب
وفيه في الخاء في تانيه ولم يترك الخاء الموات في باب محله **وصحة** بالصلاة المحجة
المفتوحة بينهما ومع تانيه ما هو عند وعمر بحرا ليس بفتح العنوت معناه تاحيته والي ليس بفتح
الثابوا حرة وفتح الزاء واللام وتثنية الميم وكرا عترة وكرا عترة وكرا عترة وكرا عترة وكرا عترة
وتخفيف اللام وسين في الاستثنائية وتثنية الميم وكرا عترة وكرا عترة وكرا عترة وكرا عترة
الرواية السابقة التي تكرر في الكراوات والكروات التي اخرجت في حق تعاليه بفتح التاء وكسر العنوت في تحمل
والاوام جمع كوم ومواضرب والنزول في اكلها ما يكون في لثمتها وفي يمينه الحنظل بفتح
الزاد كرا عترة ابن عتيك وابن المواتي وفي بعض النسخ مزية وهو معنى ما تقدم من الكوم والكسوف
وكرا صوابه ايضا كرا عترة عن العمل انشاء وكناية عنه ويضرب به العنوت بضم الياء في محله
عليها من مزارع التاب **واللف** بفتح اللام الحنظل ويقال للفتح ايضا بامنا اللغاح بكسر اللام جمع
لغحة لغوح ومبينة وان لا يلبا واللف في جمع لا يفتح ويبي الحوامم التوب وكسوفه تحمل
يحمل بفتح الكاء اي ضربه يقال كرا عترة الاشارة الى ما تقدم ذكره بواو تشبيهه مسئلة اجارة المصلح نفسه
في رعي الحنظل بفتح الحاء من النصل في مختلف والربيع في باب اجارة من فكله في جعل الحنظل بفتح الهمزة وشبهه
بما بينه المصلح الحنظل شبهه وفما يشبه في مشعر الحنظل في النصل في بواو تشبيهه بفتح الهمزة وشبهه
ولم يقصدا في كتاب التجارة المازن الحنظل انما يتصرف به اذا كان التمل في لم يقصده بالذات بضمه ولم يتبع
منه فاما محتمل بفتح منه وانكر قول ابن القاسم في مسئلة اجارة الحنظل بواو ان توخذ من اجارة من مزارع

يحل

وتدبر فيه السقاية والنجاة بين واجبهما والركن ما يخرج أو عمل بهما والركن ما يتكسب من عمله بينهما
كسبه وعليه الجارة وفي جارة الكتب لصاحبها والعامل أجر مثله يد على قول ابن جبير وتقصيله وفوز عسر
وتفسيره وإن جمعه وبالفعل في المروية وتفسيره وأصل من أن الله قال له واجبهما معوا جبر والعامل لهما والله
فإن العمل عليه ما كان مما يتغير به ويتولى من التكرار فيه وتقر به والغناح عليه كالعبيد والدواب والتفكر
فلا أجر له وعليه كذا تلك كما أشبهت لهما بفكر عملها وحسنها وما كان مما لا يتغير به ولا عمل به لم تنو به كالأجر
معوا جبر والكتب لهما ويشتري به من أن العمل أوامه وأوامه
وسمى الفرض بفتح الزاء وفتح الصاد ويقال بفتح الصاد على الأضامة وضمها معاً على التفتحة
كان يتجربه وهو التمتع وكان موزن التي عليه السلام ويرى بفتح ياء بفتح الياء واللام بهما
المستغنى وبضمها معاً والجسم بالفتح والكنى الجبر والجم بفتح الجيم والراء جمع
جرب ومع لثاوية ورا جبر موزن مبدوء الزاء ويحل في الفزان بفتح الفاء والراء جمع
تعليمه له وإن المصباح بفتح الميم وفتح الصاد المهملة وكفى التباؤا حراً وقال أبو وضاح كان
يصح المجرى يوفى بمصابجه وكان رجلاً صالحاً **وقوله** شعر أو نوحاً كذا هو ومغنا، نوح المنصو
فة وأنا يشيرهم على كونه التوج واليك المسما بالفتح وروا، بضمهم نوحاً وهو مملوك وخلفا والمغار
عمران الغنا **وقوله** في كذا على أشياء كثيرة لوجيل شتي في صفة التجوز ثم في قول الشهاب يجوز
ووقع آخر الكتاب في بعض النسخ قال يجوز وعسر الزجر بجزء أيضاً وموعنة نوحاً في قول ابن جبير روايتاً
من رواة الفولان في هذه منصوصان في البيوع القاسية ومثله في الجوان في النجاة بلزج الجرب وفي
الضعفة ومنعها أيضاً في كتاب الزواجر وفي جعل العتية الفولان جميعاً **وقوله** في مسألة
اختلاف صاحب الزواجر ومكتوباً في مرة انقطاع الماء ولم يكن في التفر من غير التفر فأنكر مع مسألة
كروا الزواجر ومراعاة ذلك والكتاب واجبه **وقوله** بفتح الميم كان مملوكاً في الرواب في كذا غراسه بجزء
وقيل بجزء الجارة فيه قال كان يركب الرواب والمعارف كالماء في العرس وفي كذا في مسألة عنه وضعه كذا
راجع إلى الجارة التي ترجع عليها ومواشيه بين أن ليس من عمل الصالحين والجار في مثل مقاد
كها هو الزاوية وعلى الجارة ما اختص بها أكثر المختصين وإن كان في الرواب مباحاً في العرس بالجار ليت
مثله بليس كل مباح يجوز الجارة عليه قال بعضهم يربى بقوله يضعفه تغيب قول ابن جبير وإن كان
التغيب يعود على ضرب الرواب المباح ضرباً في العرس موعنة المغروب من قوله وقول العلماء وفرفال الزاوية
الملاءمة كالماء في العرس والوليمة وعشرية وأنكر الصواب في من كذا إلا جارة في الحث وفتح له
في معاج ابن جبير في اللغو والعرس أن كذا شيء اشتبهت أنا الزاوية فإن كان خفيفاً فلا بأس به وقيل
قالوا إن مثل الرواب المباح يجوز اشتجاء وأما المغارب فلا يجوز ضربها ولا اشتجاء ما وصى من أنواع
الركبة والعسر أن **وقوله** في الرجل يشي مجرأ ليمسه ممن يعل به وإن أمته له في رواية ابن القاسم
وكذا في الزاوية واجبه من قوم لمصلوا فيه قال بفتح ياء ويؤثر كذا المجر وفوق عسر في البيت كاساس
بفتح الجيم ممن يعل به في روض واجزاء أكثر الدار على أن تجوز مساجد بين من، المتساير من أن الأول في
يشي مجرأ فإن، بلزوا بآحه المسلمين كذا جرحاً لهم له ولا حرج فيه وإن كان له نجمة وإنما بفتح ذلك
ليز به بفتح الهمزة من مكارم الأخلاق ومن أمته قوله والله أعلم في كذا البصر لا يصلح وفي البيت بفتح
وأنه يجوز لو فعله كذا الجارة المصحب لأنه ليس من مكارم الأخلاق وأفعال مثل الذين ومن أمته بفتح

[illegible]

التحليل في تصريفها على المتعدي ومنه من واحد فلو لم يكن في كتاب محقق في آخره من التصريف والفراغ في آخر
الكتاب لا توجد منه انه اقبضه اثنان قال بغيره لا يشترط في الكتاب ولا يشترط في التصريف مثل قول املا في آخره فلو لم يكن
بعضهم الى ان يراى ان يوجب ان يضاف في مسألة بيع المسلم الخبز من النصف وان الخبز يوجب من النصف على آخر
قوله فيكون نفي آخر القولين هما هنا في آخره لا يصح في الاجزاء تركها للنصف في بوجه ان تركها له في
مسألة الخبز على آخر قوله فداخره من اجزاء الخبز الى اشتراط كسرناها على المسلم وتركها للنصف عنده الذي
يجوز له في حقه وهذا ان لم يتاخر منه شيئا عن ثمن الرعي ان يبيع بخرمة المسلم بأكمله بخلاف ما يجوز ان يخرمه تلك
الاجزاء مع يتصرف بها في العمل المسلم وان كان في كتاب التجارة وكتاب الغيوب وقوله في كتاب الغيوب لا يفتقر
للماشية ان اقلنا ان في ما بينا للناس ما يفضل من ثمن الرعي لشقته اي لشيء من انفسهم بشعبهم ودوابهم
وقوله فان اقلنا لا يمنعون كتابا لا يمنعون من شرائه منه كذا في كتاب الغيوب وخرج عن رعي فان اقلنا
لا يمنعون من شرائه منه وكذا في كتاب الغيوب وقوله في مسألة الصبي يوجب نفسه من غير اذن
ولته والعين المحسورة لا يجوز الذي سمى له الا ان يكون اجزاء مثله اشرفه فله فله قال وهو مثل قول املا في
الآية انه ان عصى عليه او غصبه انكره فغيره من ان يخرجه من الغيب والتعدي سواء عليه ان كان وهو
يخبره في كتاب الاستحقاق وخلاف ما في كتاب الغيوب والابن وقامها من كتابه وفي الكتاب رواية اشرف
القاسم ومنه في مستاجر الفلاح ان كان عملا يعكس به انه فاضل لقيمة العتق بوجع استعمله في ورثه او الثمن ان
اختار سيره في ورثه القيمة وكذا قال عن كتاب الثاني انه استاجر بعتن من سيره للخباطة كل شهر
بكر او استعمله في غيره لم يعكس ان كان عملا يعكس به مثله ضرره ان يوجب عن مثله لشره علم مستاجر
العير ضمان وان قال ساء اتمم لم نامرهم في استعمالهم في الامور المحبوب هذا هو القواب والله اعلم ببعض
انه ان كان بغيره من سيره ان اصاب وكذا ان خرج به في سبب فكذا هو هذا الخداب وان كان في رواية ابن وهب
لا تضمنهم وان كان العمل يعكس به مثله الا ان يكون ضررا وعلى هذا اصل المسألة مستحسن فيما حل عنه ابن
عمر ومفضل وان قال برواية ابن وهب عن ثمر وقام اياه ان يوجب عن ثمر وربعة احسن الا ان يكون السير
ففي حقه على العتق ان يوجب نفسه وابان ذلك واشهر واتبعه غير في ذلك وقال بعضهم هو وقادوا اليه فكذا ان
لبناته وهو كذا هو قول ابن ابي ربيعة وابن ابي زبير وان مراد مله في الرواية من مراد ابن القاسم انه ليس على مستا
جر العتق ضمان ان يعكس به ذلك العتق واذا زكاه اجله ان لم يستر في مواجة نفسه او لا ان هلكه من سبب
العمل ان لم يلوأ اخره المثل او المسمى الا ان كان العمل يعكس منه عا لئلا لا يجرار او بيعه في سبع فيضمن ان له
سيره في مواجة نفسه ان كان له ما يذله الا فيما يجوز ومن انفق قوله في رواية ابن وهب وعليه الضمان ان اصاب
او كان العتق فداخره في الاجزاء ومثله لربعة يجعلوا قوله في رواية ابن وهب تفسير الرواية ابن القاسم وفي
قوله في كتاب الامانة فيمن اذن لعير منه شيء فاستغل في غيره انه يلزمه ذلك وما يبرري الناس فيما اذله فيه وقوله
كان القاسم عن ثمر في العتبية معبتر امثاله رواية ابن وهب في العتق الختار والختار مستاجر في حقه
عمله ينقل لئلا او غيره في ذلك فيملكه فيه بلا ضمان عليه الا ان يخرجه في عمل مخوف وفيه خطر او يتعثر به سببا
فيضمن بغيره من ذلك في هذه الروايات ومنه ما في رواية ابن القاسم وابن وهب في هذا الكتاب وان هذا الملام
لا يضمن منه وان كان من سبب العمل بنفسه ويأتي على هذا معنى قوله في تضمينه في رواية ابن القاسم اذا استعملنا
عما تضمنه به انه من مخوف العتق والخضر وهذا هو الحقيقة العمل الذي يعا اليه يعصب منه ومثله في
كتاب الرعي في الممنوعين بغير العتق الرعي من غير المشتعير لا ضمان عليه الا ان يعكس في عمل استعمله

وإن شئت عارضا بعينه فلا بأس به إذ قد نفي محال الغنى المسئلة أما كالتعلم بلزومه فيه ضرورة والحق
منها ضربا أحل إلهنا المفقود منها والمعتاد في جنب ما يغني بقا وقلة أو ما لا يغني من مغلوم وما
يخلف فيها من دهر واجرم مغلوم الخ من غير التباس فاشغبي عنده، وإن التباسه يراعي من أوزاء اجابة وبقا تلك
من عارضا بعينه أو بعينه وشبهه منع السلفه الحاجة إلى ذلك لأن امرنا غنى مغلوم وما لا يغني مغلوم
وإنه يشيخ في العارضا أنه امرت عارضا التباس فالأثر في منتهى مسألة لا يغنيها التباس وأما في استظهار
وإتباع فما لا يغنيها لا يغنيها إلا أضواء منها عبر المثل في الثانية قد زاد معنى قول الغير عيوان أو أضواء
المسئلة لا يجوز هذه الاجابة في عارضا بعينه لأن ذلك مضمونا وأما يجوز الاجابة في المضمون وصرايخ على
بغير رواية كما هي في رواية واحدة لما عرفت على اختصار أبي عمر فليس بخلاف وعلم الخلاف
حملها ما يجوز وما لا به مسألة الحايك إلى مسألة الغنى ومسايلها وفروغ بينها في مسألة زيادة
حسنة وهي فإن تشاذا بعينه أن يشي ما يغني من الغنا يشبه وله اجر، لأنه لا أثر في سقوطه من سوابق
بعينه أو غير، ثانية حتى في الحايك كذا قلت، فإن لم يكن من سوابق البناء بعينه أن يشي له ما يغني من خلاف العمل
بما يشبه وله اجر، أنه تشاذا وكذا لا في النعم والخمس مسألة الغير ومسئلة البير فبها
في الكتاب اشكال فيما دبر منها في البير في غير ملة الاختار في الاجابة وفروقا الخ في نضبا فانصرفت له
من الاجابة في غير ما عارضا مع هاتين مذكرا أو غير مذكرا أنه انصرفت له إذا كانت اجابة فتاوى الثانية انصرفت
هنا له الاجابة أن كان من مغلوم منها أو لا، انصرفت وفروغ من نضبا فله نضبا الاجابة ولم يرد تشوية الجواب
بما يملك وما لا يملك ومن بينهما فيما نرا من الغنا من التماس في حاشية، قوله له في الاجابة فيما يملك وما
الملك وان الجمل عارضا فيما يملك وما لا يملك حاشية الزيادة من نسخة اخرى فالنفاذ قوله هنا ومنه
بما نرا واسطة ما بعد ذلك مما هو ثابت هنا أنه في مسألة الجمل فله الاختلاف الكلام فيه مع الاجابة
دخله الاختلاف في رجوع إلى مسألة الاجابة مجابا بالقول الآخر انما اجابة بحسب ما عارضا فيما يملك وما لا يملك
دلتنا في مسألة الغير وهو الاجابة فيما لا يملك من الاجابة في غير اجابة الاجابة فيما لا يملك من
قولنا انما كانت الاجابة فيما لا يملك من الاجابة ولم يختلف قوله فيما في الجمل فله الاختلاف في تسليمها
الوجه وفروقا في الكتاب وأما التماس في غير منها فالأثر في منتهى مسألة الغير خلاف قوله في مسألة البير
في قولنا عارضا حاشية في التماس في مسألة الحايك والبير ينصرون الجمل والاجابة في غير واحد إلا في خروج الجمل
متشابهة ولزوم ذلك في المشتاج وما لا يملك من الاجابة وما يملك من الاجابة في غير واحد إلا في خروج الجمل
المفادلة المأوفت في غير انما يملك فلا يجوز فيه الاجابة والجمل المأوفت فيما يملك فلا يجوز فيه الاجابة
وقوله في التماس في غير، وأنه سائر في حاشية لا يلزمه الاجابة بغير اختلاف ظاهره أن الاختلاف بنفسه يكتفه
وفروقا في غير وفروقا في غير رتبة وما جاء بعد في المسئلة الثانية في قولنا انما يحل به الاختلاف وأوثر منه
الوجه **وقوله** في مسألة التماس في غير، ومثله ثلث سنين باختلافه بغير سنة إلى قوله لا يلزمه بغيره الاختلاف
بغير اختلاف المأوفت في غير الخفيف أو ياب أو التماس وشبهه، ويواجر التماس بغير اختلافه وفروقا في كتاب
أنه يجوز له أن يواجر، لأنه اختلاف ظاهره، أن ينعيم الاختلاف يخرج من التماس ولا يختلف أن هذا لا يجوز في
الوجه وعرفنا أنه لا يخرج من حجر البلوغ واختلاف في التماس على ما فتر في التماس وفيه ما مع التماس
وقوله لا يجوز له أن يواجر الاختلاف على ظاهره فيما هو المأوفت على ما قالوا، أنه رتب غير اختلافه
منه لأنه رتب ولا يجوز في غير ما جاء في الكتاب والوجه عليهم وهو المشهور في كتاب والمعتبر عليه في التماس

على

وعنه خشية يرفع بها الماء من النهر يفتح الرأى ويغمر الماء فيون واخره قباب وقوله اما انما عمنه بغير
الاجر والاجر اوله والمشتري ربه في كثيره ولا يجوز له الرضا به لانه من شرا المعين يقصر اليه من كان كالنوع
واليومين جاز البيع انما كان لرب الرأى اشتد ما هو له في بيعه فالعبر الحق وهو انما ارض البائع والابله الفياح هذا
الغيب وان كان انما علم به بغير انقضاء الاجارة وكانت فريته كالنوع واليومين جاز ويختلف هل له من كل ما
ما بين اليومين على ما سألني وان كانت بغيره بفعل المشتاع ربه لانه الان يرضى بفعله ما والاجر للبائع ولا
يجوز ان يرضى على ان يرضى البيع وتكون الاجارة للمشتاع ولا علة مما سألني لان العلم اوجب هذا وفيل يرجع
المشتاع من الثمن ما بين فريته العبر على الفرض باخر او الى اجل الاجارة واختلف في تناوب قوله في الكتاب ان
كانت اجارة فريته اليوم واليومين وما اشبهه رأت البيوع جاز وان كان اجارة غير اذ ان يفتح البيوع ولا يكون
له ان يآخر بغير الاجارة فكما هو معناه او لا يجوز ان يرضى واكثرهم على ان كلامه في هذا لا يجوز فيل انقضاء امر
الاجارة لا بغير انقضاء ما ولمز اورد بعضهم الكلام فيما بغير انقضاء الاجل كله للمشاخرين وكما هو الكلام عن
وسومهم من سألني انما انكلم على مشكلة انقضاء الاجارة لانه جاء بذلك بغير قوله في السؤال ان رأت
ان انقضت الاجارة يكون المشتري ان يآخر العبر يرضى بالثمن باجابه ما تقره وعلية الغنم والغنم
بغنى وفول الى الزناد ليس على اخر زمان في سائمة بعث الله من عامنا الامية كراية كتاب ابن عتاب وابن المزاب والام
الاصول وعليه اختصر المختصون وفي حاشية كتاب ابن عتاب الامية والثانية مع الغنم الزاخرة
سامت اذ ارعت والكسبة بكميل الظاهر ممنون وفريته من وعده كحور بالثمن وسكون المهر وفيه في المروية
عشر شيوخه في الجمع الكسرة بفتح المهر وواو بغير ما والقوب الاو كحور مثل عنده ويجمع ايضا كحور بالفتح
واعلم من الكسرة بالفتح وسو عكبه التامة على غير ذلك ونعم في الصبيان غسلهم
بالجم ونحو الماء الحار ومنك في يفتح الماء والنا اي يبالغ في رضاعته ويجهز به يقال يملكه الحما
تنته لانه انما فيه بفتح الماء في المناجى وبشعبه في المشتغل ونهت الزوج اخبرته كراية انقض
والجارى وواو بغير ما عمنه ومن سألني في بغير النخل سأل ما بضع الفاء واخر ما فم
وسو المهر كراية المناجى كيف قال لا ان يطلع الماء ويكن ايضا الخفيف يجمع فيه اثناء جواز الفلما وهو المروية المناجى
وبين كراية المناجى ولك التورق بالثمن بالثمن بفتح المهر وعلى قدر عنياه تعينه وقوله في مشكلة ان اشترت
رجلا بدينار حايك فبينا نضبه وانزح قبله بحساب ما سألني وليس عليه ثلثا ثمانية كان الاجر والخصم من غير الاذن
عنه ثم قال وقال غيره لا يكون من الاذن في عمل رجل بعينه ولا يكون من خصم ثاكر او فعت حنونا فاما عنون فاما كان
مضمونا كان عليه تمام العمل كراية او فعت في روايتنا من كتاب ابن عتاب وابن المزاب وانهم عنون لمن يرضى في كتاب
ابن المزاب وكتب عليه مع لا يرضى من سألني في بغير المهر وعلى من المهر فقلت انما انما بفتح المهر وعلى من المهر اختص
من ابو جعفر فقال بغيره على رجل بعينه ولا يكون مضمونا وعليه في المضمون مع العمل وجاء الكلام في المهر كله
لان القاسم وفيه كتاب ابن عتاب امر عنون بخرج فقال الغنم قال ابن وضاح وكشاف قرأنا عليه من بخرجه
وقال لست اعرضه وفيه كتاب ابن عتاب في قول غير لا يرضى وقال ابن ممدال في بخرجه من عنون وفيه كتاب ابن المزاب
نحو من ان قول ابن وضاح فاما كان مضمونا في كتاب ابن وضاح وفيه قال ابن وضاح قال عنون مشكلة
الغنم مع مسايلنا ومواصل جيرة فب بغير المناجى ان قول الغير وقيل انما على المختص ابو جعفر هو خلاف
قال المؤلف رحمه الله والزيد عمنه ان كلام العبر من انما هو قوله في المهر او في الثمن في
على الباني لاجره والجهر باجر من ماله وانما القاسم وقال يما غير انه كان على وجه القبالة يفتح القاسم

ما في قولهم الله انما اوجب بالعقر (قوله) فتراهم كيف جعلوا امامك فنادى الله، وفرد صام، عز (قوله) حير واما
 اشترى البيع يجوز، ومن هذا في حيل (قوله) انما باع من ابعث في حده، بنضبه باذا يحصر له نضبه ويحصر النضب
 الاخر لنفسه ولم يملكه اضمانه منه وايضا قوله انما اشتاج، به وهو فاعل يرا، ويجوز ولا خلاف في جواز بيعه فاعلموا (قوله)
 سنجي له واما قوله في الكتاب قلت، بما الفرق بين الذي باعه وهو فاعل على ان على ربه حصة، باشتراؤه
 لفظة فاعل يرا ان يشرك غيره في حصة بيعه (قوله) لا يباير، عداها **وقوله** وكل ما اشترى كذا ليرا، في مثله
 فلا بأس به في قوله (قوله) الذي في مثله فلعلنا في الغرض اننا لم نثبت هراير (قوله) ان يبيع الخراب، يجوز على
 الحقيقة (قوله) الخجل (قوله) اجارة بحولته وحسن عونه ومثله قيلوا، تضمن الضاع ان شالله عز وجل الله

کتاب — تَضَمِّنُ الصَّنَاعَ

الخاء واؤه ذوا اربعة يمحون به المشترك بين الناس في صناعتهم التي نصبوا انفسهم للناس وجعلوا
 لذلك في اماكنهم بخلاف الناجي الخلق للرجل او الجماعة من غيرهم والخاصة بالخلق التي لم يصب
 لذلك نفسه بلا ضار على مؤداه عملها عن رزانتاجه او عيبه وموانع الجمع من الضيق عملها باجران
 ذوا اربعة يمحون في الوجهين والآخر لا يمحون في الوجهين **وقوله** في مسألة الغر الخاخر كذا في بعضهم من
 يد الله نبي الغر الخاخر كذا في الشرب والامانة في حق الخوارج وما في بعضهم ان قالوا انما هو الغر او انما
 جميعه بمعية جوابه في المسئلة اذ لم يأت في ذلك في رواية في بعضهم من الغر الخاخر او ان عجزوا
 وفيه بضع له افاضت اسماءه او خلافه فانه في الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر **ومسئلة** الغر
 محض فيه به الشرب وغيره فانه في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر **ومسئلة** الغر
 تحت المسئلة من كذا في الرواية وفي رواية في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 رواية في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 سليمان بن سالم فانه في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 عنه فيمة انه اشبه اليه فلهذا قال بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 فبالفصل اعطى الخياكة اجر خياكته فانه في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 هو فيمة ثوبه وهذا بخياكته وكذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 وفيه انقصه الفخر والخياكة ان كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 بعض الشاخر وفرد في ان الخياكة انما انقصت به اخر الثوب بغير غير ان اجب والآخر انقصا فيمة ثوبه ثم يكون العمل
 بين العصار وبين الثوب خاكر الثوب ونحوه في الباب بغره في الثوب يشترى ثوبا فيضخم بايه ويعكبه غير فينقصه
 ويحمله ليس له ان كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 ياذن فانه في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 ملك ولم اشعه كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 كتاب انشأ في المسئلة كلاما في معنى ما ذكرناه وفيه تفصيل وتاخير وفي بعض الروايات بعد ما سمعوا ان انما
 في عود اليه من ثوبه الخياكة واعطاه فيمة كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر
 في ثوبه في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر كذا في بعضهم من الغر الخاخر

وقوله في مسألة التمسار ومعنى كونه على الحقيقة وفريقه من الناس **وقوله** في مسألة التمسار ومعنى كونه على الحقيقة وفريقه من الناس **وقوله** في مسألة التمسار ومعنى كونه على الحقيقة وفريقه من الناس

سواء ان يختلف في حوز مسافة الزيد والناقص مختلفا ولو قبل المسافة في المفاصل والغرض مما في هذه
 ما بين مختلفا بحساب الزيد ونقص الشر وما في معناه مما ينبغي من قوله نكح له وجهه ثم انتم من يقولون
 وقوله في حديث عن عبد العزيز بن سباع قال ارضاء اصل شر لم يخرج منها وان يباع الياس بالذهب والورق
 مبيع يباع هناك سماعي ولا يشي مخنوز **وقوله** انه اذا كان في الخديع ذوات او غلمان يعملون في الخليلك وشيهم
 وقد علمت له من الخرب من المرونة وصح في المرونة **قال المؤلف** رحمه الله هو انهم يشتغلون
 حله ولذا لم يخرج منه مخنوز والله اعلم الخ لانه اذا كان في الخديع ذوات او غلمان يعملون في الخليلك وشيهم
 يستعملون من اثباتها في المرونة قولنا في مثل حاله في كتاب ابن من ينجي واكثر ما مع انهم لا يدخلون الا بالشرع
 ولا يخرجون من الكتاب غير مبيع وقدمنا له عن غير علم نكح فيه جوابا بيا واحكامه على منعه اشترى احد
 لا يارون اخرجهم لعمالة المسافة بذلك وقد اخرج من المسئلة حرسه واليه يقتضيه كلامه ان الذين هم منها
 يختلفون في اشتراهم واثباتها على ما في المرونة لانه قال ينبغي على اصحابنا ان يعبر المسافة بالاشتراك بها المدا
 اخرجهم لانه لو سلك عن اشتراهم لم يدخلوا وانما يصح جوابه ان يكون السقف له او جيب في الخديع وقع على
 ما فيه من جميعه الله ان لم يشتره كالبياض البشير في الخليلك مع المسافة عليه وان لم يزلوا **وقوله** ما في
 من غيره اي يبره يشع على ثبوتها والحرمان في التلخيص **قال المؤلف** رحمه الله هو انهم لا يارون اشتراهم
 وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة
 بشر في الكتاب ان الشرية المحقرة حوال التلخيص يجمع فيها الماء لسقفها ولشرب عروو والتلخيص منها وتجمع في
 او سوي **قال المؤلف** رحمه الله هو انهم لا يارون اشتراهم وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة
 ليكن في الماء الاما فله بعضهم من انه نزع ما يجعل فيها من الخرب والليل ليخمس فيها صوت الماء انه لا ينفذ
 في هذا وما تكسر لير عنها ما يصيبها من الناسك والليل ليخمس فيها صوت الماء انه لا ينفذ
 فيها **قال المؤلف** رحمه الله هو انهم لا يارون اشتراهم وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة
 ساويا ونهيتا استفاوه **قال المؤلف** رحمه الله هو انهم لا يارون اشتراهم وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة
 في الخديع او الزيد حوال التلخيص المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة
 فالغني عن ما حضر من في التلخيص المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة
 ونشيت يجمع فيها **قال المؤلف** رحمه الله هو انهم لا يارون اشتراهم وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة
 تجعل الخ الماء فيها خشب وحجارة بطعم بعضها مغيث وهي اشبه مغيث الخرب من ان يارون الماء على وجهه
 لا يروى حتى يصل الى الخديع **قال المؤلف** رحمه الله هو انهم لا يارون اشتراهم وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة وسواء في التلخيص فبما ليس في المرونة
 منه ما اوضحه ومنه ما في جمع الخديع مسافة مغيثه فخصه كتاب واخر له بيب قال انهم لا يارون اشتراهم
 هذه المنفعة التي اشار اليها سفيوح حله الجواب عنه في المسافة بحساب الحاجة التي لا ينجس عمله فيها القام
 وتوفي ربه وان حجت مثة في المسافة لم يكن به خير ومخنوز يفر هو جابر ومبي حارة وانما احكاما التلخيص
 ومغني صحيح فيكون احكاما منهم من اخر انما فزحل ينعها وينع نضها وقدرت الحاجة **قال المؤلف** رحمه الله هو انهم لا يارون اشتراهم
 رحمه الله ولم يراع مخنوز في المسافة وعلى مذهب القامح يعبه بل يجرى المسافة بلفه بالحجارة كما في غيره
 على الحاجة بلف المسافة وهو بوشته على ما يما صاب بلفه بالحجارة وقول غير القامح في المسافة بلفه بالحجارة
 من غير انما يارون اشتراهم من حله مشدود ومغني عن ما في المسافة بلفه بالحجارة وقول غير القامح في المسافة بلفه بالحجارة
 ح سببه من التلخيص **وقوله** يجمع التلخيص في المسافة انما في التلخيص خاصة باخر ما بالتلخيص

خ
 اشار

وفي كتابه الحديث انه منحوا على غير التخصيص حتى ثبت العز او التخصيص **ومسئلة الاختلاف** في
 تلك المسئلة فيها في بعض الروايات وتكرار انه انما يختص حال او قال انما هو الذي شتم الى اخر المسئلة الى ابتداء رواية ابن
 وهب من المسئلة ليست في رواية ابن وهب واما اخرجها من رواية ابن وهب واما اخرجها من رواية ابن وهب
 في كتابه **وقوله** في اخرها ومن بلغني عن ذلك انه قال اختلاف الاجل انما كانت السلفة بمنزلة اختلافهم في
 القول لغير غيرهم وكنت لا اخاف ان يازوا في قولهم في مسئلة من انفق على صغير ضابط واثو، غلب بامر
 السلطان او غيرهم، على وجه السلف فالان كان على وجه السلف وحلف على ذلك وكانت النعمة بيده فانه
 في كتابه مفسر الم يلزمه الى اخر المسئلة قال اخي حذر قوله فانه اذا نزل انه انفق على الفقير ثم جاء ابو، انه لا
 شيء عليه وان كان كوجه متعذر اختلاف ما تقدم له او الباب لانه انما انفق على وجه الحسنة وفردى اشبه به
 اللقبة انه لا شيء على باب محال كيف ما انفق عليه **وقوله** في مسئلة انما انفق على ابو، ابنه
 اياه، انه انفق وهو يرثه من وجب، كرر في رواية ابن وهب وهو كذا في ما لا يخفى من وجهه شيء وان كان
 في رواية ابن وهب وهو كذا في رواية ابن وهب في المسئلة واثو، غلب موسى في كتابه تبيين الصانع بحديثه

كتاب المسافات

من، اللقبة مشتقة من بيع الثمرة وهو عظم عملها واصل شبعها والمسافات ستة على حيلها مستترة
 من الحباير وكذا الاثر يخرج منها اربعة، وينبع الثمرة والاجارة بما قبل صيها وقبل وجودها من الاجارة بالحق او الغر
 والاصل في هذه المسئلة التي علمت العلامة بذكرها في كتابه من دعوى الثمرة الى ان لا وهو اصل صغير باختلاف تحقيره
 وتنعينه باللقبة كما في الاجارات والمعا وضك ما في الكتاب موبيع من البيوع انما اعفوا بالقوانين منها ولا ينعد
 الا بلفظ المسافة خصوصاً على مرتبة ابن نفاس فلو كان اشتراكه على عمل حاد يكي او شقيه بنصب ثمة او بهيتم
 يخرج حتى سميت مسافات، ونبيذ من الكتاب بعد ان شاء الله وشي وحده **مسافة** وجوازها ثمانية مشروطة
 اولها **انها لا تتصل** الاية اصل ثمة او ثمة في معناها من ذوات الارزاق والوزن المتبع كالورد والياسمين الثالث
 ان يكون قبل صيب الثمرة وجوازها ثمة **الثالث** ان يكون مرة معلومة ماله يصل حراً الرابع ان تكون
 بلفظ المسافة لا تقدر الحما **مسافة** ان تكون بغير متشابهة تقدر **مسافة** ان يكون الفعل على تمام
 الشئ **مسافة** ان لا يشترط اخرها من الثمرة ولا من غير ما شئنا معينا خلافاً لنفسه **الثلث** ان
 يشترط على العامل تحملاً خلافاً عن قنينة الثمرة او شئنا بعد جراد ما لم يبال وقرر في اختلاف في غير الامور
 الثمانية كالمقاي وقصب الشتر بمرتبة مله انما يجوز المسافة فيها عن العجر من صاحبها للضرورة وانما في
 يراد كالاصل الثابتة يجوز فيها المسافة ابتداءً وتكرار التزم عندها واختلاف تأويلها في شيوخنا الفريسيين على
 مرتبة المرونة فيما عدا المقاي والزروع من ذوات الامور غير الثابتة الثمرة كالنخل والورد والياسمين من عمل
 عمل الزرع والمقاي علم مرتبة في الكتاب **مسافة** ان لا يكون العجر او يجوز على الخلة وكان ابو، عن الفضل بن زياد
 مرتبة المرونة جواز ذلك على كل حال او هو ظاهر في التزم ويحتاج هو لا بقوله في المرونة واما في مسافة العايم
 والورد والنخل مضافاً وعصبه على قوله يجوز المسافة في كل شيء اخر من الشتر وهو اقرب من القول في الورد
 والياسمين وقا غير من الشيوخ لا دليل في لفظ الكتاب على قول في غير الاحتمال انما في معنى قوله انما العجر والورد في الورد
 النخل والزروع والمقاي وقصب الشتر وكان شيخنا الفقيه ابو الوليد يقرر في هذا الاشياء من جهة الضرر وقوله

في الحاجة المحسنة المشاهدة يقال اجتاحتهم العروا واستولوا عليهم واختبأتهم الشربز أضافهم عامة
والجانية بما اشترى من الثمن مع أهله واجتماع واختلاف العلماء فيما اشترى من الثمار مرة أو من ميسا مرة
الكثرة فيه من الغلة وتغير الكثرة بالثقل ثم اختلف امتناها الثالث ارجع الى غير الثمن وان كانت قيمتها اقل
من ثلث الثمن وهو من باب الثمن وروايته او التي ثلث قيمتها وان كان المجاع اقل من ثلث الجميع وهو من باب الثمن
بما هو معلوم معتبر في امتهات كتب بلانكوايه **وقوله** في الكتاب في **مسألة** جارية المفتاة يجب
لكونها بفرضها في ثمنها سواء في كل ثمن يقع يقوم كذا أصحت في كل زمان على فرض بقائه ثم يفسر الثمن على ما ذكر
خلف في ما يراه هذا الكلام متاهو التفرع يوم وقع البيع بفرض قيمة كل ثمن في نفسه على ما عرفت من عامة
وليس يوزنوا الجارية وهو قول بخنوخ مما حذر به بعض شيوخنا وانه من آخره الى انه انما يكون في ذلك يوم
المائة بالمجاء واما ما في من البكر حتى يبر جميعها ويقوم على حقيقة ويقين لا على ظن وتخمين واختيار
العلم وكلام الشيخ انه يحتمل في المسألة يحتمل عيوب الوجهين ويختص بما لا يوافق في الكتاب من قوله وما كانت
القبضة او البجاجة عشرة اقسام او بالدرهم ونصب في نفسه وفي آخره ما لا يعلم والعلم في قوله في تقويم
البكر في الباب (آخر) وانفكعت الثمرة بله يترك فيها الاثلاث بطن وفرع في ناحية البكر الآخر ويختص اصل القول
الاول بما قاله في الكتاب من الحكماء خلاف من القول اول المسألة ويقوم ما في من الثمن بماله يكسر كسر
نباتة وفيما يعلق في ناحية نباتة وقال ايضا في الباب (آخر) كسر الى ما كان في ثمنه من البكر المجاع في عليه وخصه
ثم كسر الى ما يلزم من نباتة في المشتق الى آخر المسألة **وقوله** في تفسير ما في الى ما ياتي بفرض يقوم
بكتاب كسر على ما فترت من رغبة الناس فيه وخصصه الى من اذ من انزله وغيره من الشيوخ ومن اسماواته ياتي
على ظاهره ان القامع فيمن له سلعة كثيرة باستحقاق بعضها انها تقوم يوم وقعت الصفقة لا يوم النسيئة واختصاصه او لا ياتي
باختلاف ثمن القبضة لا حجة فيه على تقويمها حين وجودها لكنه يعرف بالتفاوت مقدار قيمة اول البكر وآخره في يوم
الصفقة لو بيع بقره اليقين في وفته وكذلك قوله وانفكعت الثمرة الى عامة اثلاث بكون وقوله في ذلك
في التي مضطرب تره جعله مما لا يجب اولا على آخره من الثمن وفعال الثمن والربح والربح في قوله في قوله
الفرقة اسماويين ويرى ومنه اقل من المسألة انه يختص في البلاد بضمه له بضمه حلاله فيها ونرى بما يوزن
او **وقوله** في تقويم الجارية ان كان ثمنها من الثمرة التي اصابها الجارية حكمها من القيمة تقسمة لعشر
الثلث اعني في (لاقل) وفي رواية ابن وهب وقاص وخارج كتابه القيمة مكان الثمن وفي رواية ابن ابي عمير في قوله في قوله
الرباع قال اخبرني ابو عمرو **قال المؤلف** رحمه الله وفيه بيان جميعا ان الثمن بفرضه على القيمة
وكذلك قوله آخر المسألة وضع عن المشتري عشر الثمن كرايه (لاقل) وفتح لا في قوله في كتاب ابن عباس
الثلث بالواو ومغنا، ملصق به لك من الثمن بما يحسب ان الاذالين **وقوله** في الخبر عن عمر بن الخطاب
انه قضى باليمن على المتاع الا يكتف شيئا وعليه ما اكل عياله فان يقل فيه ان القول قول المسلم مع مبينه
بما ائمت الجارية انه اختلف مع البايع واقتبعت يقول في ذلك القول قول البايع وعلى المتاع البينة ووقع
في يوم روايات العتية **قال المؤلف** رحمه الله وليس في الخبر المذكور دليل على ما قاله بطل وناول غير
فيه الخبر ان القول المشتري انما اراد به فيما اكل من عياله ومنه صحيح لا خلاف فيه قال بعضهم وما انما
عمر بن الخطاب فانما اشتد منه من جارية المجاع ولم يخل بغيره الجارية انما ياتي على رواية ابن وهب عن ثله
في ذلك وعمر بن الخطاب انه يتقدم من الشياخ من الجارية **قال المؤلف** رحمه الله
والجواب مبني على الخلاف في المشتري من المبيع مثل موشتري من المشتري او يلو على اقل ذلك البايع فانه

الا ما فضل الله التعامل من نفعه ومثوته في الشراء واحتكام التعامل بالنقل والتراخيص عليه بتخصيص او تخصيص
 يفي بالتعامل ولا يضر به اجل ومنه الكتاب في الفراض القاسم كذا به يرجع فيه الى اجابة مثله
 ان لا يفتح متقابل الفراض بالعرض والى اجل وعلى النقصان والفراض المبيع والفراض يترتب مقتضيه المتعارفين
 الخبيث والفراض على شرط في المثال والفراض على انه لا يبيح الا بالدين باشتري بالنقل والفراض على ما يستحق ان
 ساعد كذا الشيء الكثير وجوه، فاشترى عين ما امر به والفراض على ان يبيع عن بلان مع سبعة ويتخير ثمنه
 وما جعل فيه فاعلم ان الكتاب **مسئلة** عاشره اثبتت من الفراض القاسم وحيث ان الاختلاف المتفرعان
 واتباها لا يشبه وحلها من اقسامه في الكتب وعبر بعضهم عن من باب الكتب ومن باب القاسم فيه وروايت
 عن تلامذته وهو الذي حدثا ان حبيب عثمانه يترد الى فراض مثله في كل ضبعة اشترى منها احدا المتعارفين على صاحبه داخله
 في المال التي نت بخارجة عنه ولا خالصة لمشتريها وفراش ان القاسم الى من المعنى في الكتب فالواو منه الى اخرى
 مثله بكل حال على ان المثال في كل ضبعة اشترى منها احدا على صاحبه خالصة وخارجة من الملاك في كل عود وجرام
 تعامله عليه خراجا عن صفة الفراض وهو قول طري وان غير الفرض وان نابع واضع وجماعة من امتنا واختار
 ان حبيب ثمانية من الاجابة انما هي في ربح ان كان في المثال وان لم يكن فيه ربح لم يكن له في غير، فمن تعرض يرى
 انما ضبعة متعلقة بصفة ربح المثال وهو المشهور ونقص ما في الكتب ومن باب غير المثال واشبه وروى عن مثله ان جميع
 الفراض القاسم يترد الى فراض مثله ما لم يكن اكثر من الجوز الذي سمي ميز في الجملة ثلاثة افوا وخرج غير الوثائق
 فوا لا يباع على ما ذهب اليه معجم الموزان يترد الى فراض مثله ما لم يكن اكثر من الجوز الذي سمي ان كان في المثال
 من مشتره الشرع بانما يكون له انما في فراض المثال او الاجاز او الجوز المشترك من الربح وفيها فوا حاسر
 ذهب اليه ان نابع في الضرر انما يصيل على فراض مثله في الشرع فانه في الفراض الى اجل ان يصفى الاخر ومزا
 ياتي على اختلاف في بيع وشيك والفوا بصفة البيع ومفوض الشرع على انهم اشترى فوا ان نابع مزا
 وفيها فوا من ان نابع ايضا في شح ان من ان مشتره الزيادة اشفاكها ويغيا على فاضما فان ابا
 انك لثا ورت الى اخر مثله والمال به ووضيعة لربته القاسم القاسم فوا غير العزيز في الكتاب انه يترد
 في كل شيء الى اخر مثله ومنه من باب الشايع وايه حبيبة **وقوله** في الذي يغيبه رايهم ليس بهيات تايير
 ونعمل بها فوا لا يفتحي ان هذا ضبعة لم يرب المثال فافضل هذا المثال الضرب في البلد له بالوقفة كراشيب عن
 ملكه يترد الى فراض مثله ويقصها آخر، ثم به فان لم يكن له نابع مزا اكان التعامل في البلد بالرتاير وليس
 راس ماله تايير وهو ليس مثله الكتب لقوله وفيه مثل المسئلة التي فونها ولو كانت معاملتهم بالدراهم
 وكل في بيعها بالرتاير لا يشرى بها في موضع اخر مما يتعامل فيه بالرتاير جاز ان هذا اقله نوع من الجوز ومن
 من الضرر يترد رايهم وعلى من افلوا ولو اعطاه تايير ليس بها رايهم يشترى بها ويكون راس المثال بالرتاير كذا في الشرا
 بالدراهم من جنس الضرر جاز ووقع في بعض نسخ المرونة اخر الباب يجوز في تايير الرتاير وكان صحفا في
 كتاب شيخنا القاسم في انه غير الله فالوا ولو كان على ان يكون راس المثال الدرهم لم يجر غير ان القاسم واجاز
 اشيب ومغنا عن رايهم انما كان آخر البتية بما الشئ اليسير **وقوله** في الذي يغيبه الملاك على ان الربح كله
 للفعل او امان عليه رايهم فال مخنوز ورايهم فامسا كالتلف فافضل انما هو الما يشرى الا امان عليه
 العجز او امان آخر فوا لا يشرى به من امان عليه وذا فافا آخر، والمجرب والكسبه ولم يذكر في امانه من امان
وقوله يميز مع الى خلت ما لا فرق على اخر ماس الربح ولا اخر الثالث يجوز ان التعاملين بالمال
 اشترى على مثل من الما يجوز انما يجوز من هذا العمل على مثل ما يجوز في النتيجة بينهما فان بعضهم كاهر مزا

[illegible]

انما القاسم واما على ما افلح مخزون بلا معنى لزم مائة واخلاق مخزون هو علم رواية اشبه عن قتله رحمه الله **قال**
المؤلف رحمه الله ابي حنيفة في لفظ مائة بقدر خمسين مع قوله تفوق المائة لما قال فضل وانما توجه على
 قوله تفوق السلعة ومنعك لفظ مائة من ان عتاب وان من ان اكثر الاصح او ثبت عند ابن المبرك و في بعض
 النسخ وقد تقدم ان تفوق المائة من النصاب فانما مخزون الحان وروي لنا عن ابن القاسم في كتاب عن الرقيم ان تفوق
 السلعة بالثمن اربعة في قيمتها على المائة التي مع اليه رت المال كان يتلك المائة مائة مائة في ان لينة السلعة
 ثابتة في مائة مائة وكذا في بعض روايات المروية تفوق السلعة بالنقد في مائة مائة في قيمتها على مال الغرض
 في مائة مائة صاحب المال وهو مخزون احكاما فخرج عن كتاب عن الرقيم قال ابن لينة وقال مخزون بغرب في قيمة الزاير
 بالنقد في مائة مائة في المال ثلث القيمة وفي بعض الروايات اسفله القول الاول وجعل مكانه فواضون ومخزون
 عن الرقيم (ابن عزي) في فتح التبر اربعة مائة وهو ان لا يتوجه المخزون في قيمته مائة مائة ومخزون
 مؤثر في الحل في فتح العباب والدار **ومسألة** التي يتبع السلعة فيقصمها له عنها فيلحق الرجل يباخر
 منه ما لا يراها الى قوله فلا احب من ان زاد في بعض الروايات ولو علم ان له جميع لم ينك الغدا وفتح فيه وما اشبه
 له لزم يكن له ليس ولم ينك في اخواته من المروية وفي كجحة في مائة ابن القاسم في المروية قال فضل
 كجحة مخزون وقال لا يحسن العليم وان مع وقاله ابن القاسم ايضا قال ابن الموزان لا يملك ان من السلعة صار في ثلث
 في مائة العامل فان وقع بالتزج له والوضعية عليه **ومسألة** المفارص في حق من رتب المال سلعة لا يحسن
 فان حجت من مائة مائة في كتاب مخزون **وقوله** في المفارص في كتاب مخزون في كتاب عتاب
 الرقيم واختلاف فواضون في كتاب مخزون في كتاب مخزون في كتاب مخزون في كتاب مخزون في كتاب مخزون
 اخرونة في مائة مائة وكذا في المتبصر في في ان العامل اشترى من الغرض في ثمن تغزاه له له ثمنه في مائة مائة
 له لثمن او قدر كان من قول ابن القاسم انه ان اشترى ما وفر سلف منها من مال الغرض انه يتبع بعينها وان كان عربيا وفيلد له
 موا يتبع بعينها في الوجهين ان كان موسما فان كان عربيا يتبع ويتبع بعينه ان ولد وان لم يكن في ثمنها فضل عن ثمنها
 فالو لو من اصل قول له وقول ابن القاسم ضعيف عن ربيع **وقوله** في الغنم ان كان العامل موسما
 اعتن عليه ونحوه لرب المال ان كان له مائة مائة في نفسه ولو كان للغرض كان عليه في مائة مائة في بعض النسخ
 خويلد ان اشترى لنفسه ما اعتن في ان يخر عليه اكثر من الثمن او القيمة في مائة مائة وكذا في مائة مائة في
 مسألة الجارية المتفرقة والخلع فيها من الزوج سواء في فواضون غير ان الربا كل من جاز له ان يتبع مائة مائة
 عليه في اخر المسألة صحيح لان ابن عزي انعتك وقال ابن وصاح ام مخزون بطرحه وصفا من كتاب ابن الموزان
وقوله في باب عن الغرض يقتله عن رجل ان كان له في العشر في الغنم فضل عن راس المال في مائة مائة
 اقتلوا بالاعمال له وجوابه ان الربا ان يقتل وانما له في العشر ثلث مائة مائة عن راسه وصاح في كتاب
 ابن عتاب وان الموزان وكثير من النسخ قال ابن وصاح وفراها على مخزون ولم يفرامها ابن باز وقال في من المختلة
 ولم يثبت في رواية يحيى والري في كتاب الايلي واعتبر فيها من مسئلة وقال في يكون للسير القصاص اذ لم يكن في
 العنق وظ والقامل بقوا ان جوابه ان سوره بزيادة **قال المؤلف** رحمه الله وبما قل قوله وهو ان الغنم
 يد الجراح بخلافه فالو لانه في القتل معاملة وليس لربك الجراح ليعا العشر في بر الغنم فيكون باقتصاصه نفق
 راس المال ويحسب العامل بالربح **وقوله** في باب الرقيم ان قال رب انما ابصغت معك وقال العامل هو في القول
 فوات انما ويحسب القول فان نقل كان القول قول العامل مع يمينه ان كان مما يستعمل مثله في الغرض فان نفق
 الشيوخ من الزيادة مستغنا عنها لان من نقل كان القول قول اخيه اذ علم ما يشبه ان (انته صفة)

ان يجب ان يكون مضمونا وان الترخ والوضيعة على قدر المال وموثر اخرج مائة وخمسين على ان الترخ بينهما بعض
والمنز عصب مخزون وقوله في الشريعة في المعادن ان امك اخرها بغرضها انزلها المعادن ان يملك فانه ا
مات صاحبها افكعها الشك من لغته قال مخزون ان لم يتر من امته بل يبيع ود غيره لعله يريد في الكتب ان لم
يزنه نيل ان لم يجب عن مسئلة وانما اجاب عن حجة المعادن في الجملة واشتبك بقول ورثة الميت حقه وان لم يترك
نيل وغيره يقولون ان ورثة على النصف منهم حقه واخر يقول النيل النصف من له لورثته عند ان يترك غيرهم
مسئلة المتلصقة بوجوبه ثلاثة اوجه: **وجوه** لا يختلف عن ان في بقاءه وهو اختصاص اخرهم
شك النذر من عنده من ان اخر ومن ان اخر لا زل التي للمنافعة اشتراكا في غير ذلك ان لا يختلفوا فيما سوا او
ساو وان كان في الارض يخرج منها الامانة هب اليه الارض في كذا الارض يخرج منها ولا يملك وفيه حجة
في جواز كذا فيما يخرج على من يملك التثنية في وجهه وكذا لما حارج عن ملكه واصحابه ومناعه في ما يتركه
حتم يختلف عن ان يملك في كل شئ بعينه اعلمت من من ان لا يخرج من خصوص اصحابنا فيما في
الاحوال مشهور ومعلوم **وقوله** في مسئلة الثلاثة نفر اشتراكا في زرع وفرق ان ان كان عن تملك
الزرع صاحب الزريعة كذا ابن واضح وابن مالا او ان الشراوة وعسر ابن ناز وقال ابن ونب وابن عاصم عن تملك
وعسر ابن ان عقيقة وفرق غير، يكون الزرع **وقوله** في باب الشركة في الغرور انه اوقع على البقاء ان
تلك لم يملك او اذرك التلعة ان تارة تارة وايشا وفي بعض النسخ لم يفتوا يبيع ربه تارة وفي بعضها لم يغير
ولم يفت ربه تارة وايشا في من ان امانه شريفة انما لفتها حواله لا ما خوان كالتبع القاسر وكذا ان صراعية
والشركة من نوع المعاوضة على ان ان القاسم وتعفر عليه بالقول وفيه من ان التبع القاسر **وقوله** فيما
شعرا احد المتعد وغير من شئ لا يملك عليه شيئا من تجارة بقل او غير تجارة ان النصارى على الحق اشتغار
ودونهم في الدابة والسعيية من غير قوا غير، عارة الزوايا لا تضمن الا بالتعدي وضام، انه خلاف ومن فرغ من
القاسم ان عوار الزوايا لا يضمن لانها على لا يملك عليه وفيه خبر من ان معنى المسئلة في كلام ابن القاسم
يملك عليه وانما الزوايا فلا يضمنها الا بالتعدي قال ابو حنيفة ان من يترك يترك يترك كرهه في الجحش وان
ذهب الى قول الغير تفسير وقال ابن ابي ابية يترك عسر من الباب وان دخل قول غير، في اتنا، قول ابن القاسم
ويحتمل ان يتركه مغنيين احدهما ان الزم المشتعير النصارى اشتغارة بغيره من صاحبه يريد وطال حاتم عري بذكر
كما قال في المسئلة اخر الكتاب في تراخي اليه حمل الغلام الذي كان سيرا، اشتغار الدابة لملامه ضامن ومرو
لم يفعل في الدابة الا ما انا صلاها له بخلاف شريكه المشتعير لما لذلك وقول مخزون فيما لانه حمل على
انه بغير امره بما وبغير وكالة من المشتعير قال ابن ابي ابية وفران دخل الفكا فوجب الاتون من، ارادة ومو قوله
في انشوا او غير تجارة تملك كانه يقول اشتغار من النفسه بل يعرف في النصارى من المعينين وفريق ان يكون شك
من عن عوار وجاب عن الاما والمغني الثاني ان اصل ابن العير انما فرغ بالاسرية من عسر مثل العران ورايهم
بعض علوة الجحش ان ابن القاسم على ان من يترك يترك وحكم به على المشتعير مثل يلزم شريكه منه فانه ان لا
وفرين ان في بعض كتاب جيسر يروي ان ابن العير وقوا غير، في مئة اخر الشريكين لا يجوز ان يعطي شيئا
من المال من حصته وان غير ذلك ثابت في اخر المسئلة عسر ابن واضح وعسر ابن مالا عسر ابن عتاب وفي
شعير الزوايا وسفك في بعضها وسفك في ث ان ابن ابي ابية لا يترك يترك عسر، لا يترك مالا او ابن عقيقة
قال ابن ناز من مخزون بوجه في العوضة (ناخر) **وقوله** في باب الشريكين بالثاني يضمن اخرهما من كلام غير
اخر، ان صاحب الدابة ان اشتراهما يقول المخر ان يترك معي نصيب في ماله وان كان ولم ينعفر في ماله شركة

نرتبه

بالسواء وقد في العوا اليهم حملوا ان لم يغير جازين بعمله او مناسا لا انفسه ثلثا لانه اكل من الزاوية والركن
والبيت معتبرا بضمه من منسوب الكتاب من انما فوضا انه يجوز حتى ياتي كل واحد من نصيبه شصيب صاحبه
انه اكل من منسوبه او يحسن بخير خلد انه استنوبنا انما خلد هذا قول محقق ومنزاه في المسئلة خطا ما طلعها
في منوال الموضع وتناول محسن ما في الكتب انه اقل منع منه انه اكل من الزاوية ومنزاه اشيا مختلفة وفيه تحتج بقوله
اخر المسئلة وفرا ان اكلوا حرمته مع متاع صاحبه وكانت الشكة صحيحة قال ابو محسن بربر في التا الي المسئلة
تناجوز انزاله من معية اكرهه كسرا كل واجبه لك من صاحبه ما كثر ان كلامه قال غير ويوز قوله
غير في المسئلة في شركة الحساب حتى يكون الاماء بينهما فاصاع منها وما سلم منها فالوا او قوله من المسئلة انما
كانت فيمنها مختلفة قال محسن ان خلد من المسئلة على من يسه وفيه ايضا ان محسن خرج اسم عليهما من قوله
فما صاع في قوله جميعا كانه على الرواية (ما في) وفرضه ان الفاعل اكل المسئلة ولو اشتاج الى الاماء انما نصيب
اذا صاحبه جاز ويقتصر محسن ومن ثم ذهب من يسه بمسئلة المزاجية ومن يسه ان الفاعل وملة في اجرة التناجوز
بما يخرج من ان البكر والاماء ويخرج الاخر من الارض والمسئلة وما يخرج كما واحد منهما من الله وكذا اجازت عن
من الرواية من اورد في غير وسوا ان الفاعل في كتاب ابن عتاب وابن المزي وبني بعض الشيخ وسوا ان غلظه وجاء
في ان يخرج في الرواية التي قبلنا في كتاب احنف خلد كذا في اكل المسئلة وان من يسه وفرضه ان غلظه وغير
ابن عتاب مكانه وفرضه في شي كذا في عن مثل اختلاف مما يخرج من البكر والاماء وفيه في الرواية عن قوله
ان لا يجوز حتى يكون البكر والاماء بينهما فكل من مصيبتهما جميعا ومن امثل ما ان الفاعل في المسئلة
انما قبله او على ما عن ابن عتاب اختص ما ان يسه وفي رواية ابن في عفته من الفروين ومقي المسئلة
من الحراك والاماء تفتح المزة الالة وفيه ما يحتاج اليه في ذلك العمل وفيه يقوم ويختص فيهم انما
وتشريد الشرح المحسن من ثبت الاخر **مسئلة** اشتراك في الضرع بالبراء والكتاب البراء
والكتاب فيهما او يكون البان وان كانا يتعاونان وحليهما واجرا لا يفرقان كذا في الشرائع وفي رواية
عن شيوخ وفي اصولهم من الحرف او يكون البان وفي كتابي منها وفي بعض الروايات ويكون البان بان يعل
من لا يفر من اشتراكهما فيهما كذا في بعض نسخ وفي كتاب محمد كذا في انما كذا في التناجوز مع بعض الصاير
وانه يجوز حتى يشترط فيهما وفي العمل بمعا وانما على رواية او باشتراكهما في الاشياخ على انما اشتراك
انما حصل بينهما بل من اجتماعهما وجاز الاقتران فان في كتاب ابن حبيب في الشريين في انما يشتركان
على العمل بينهما انه يجوز لهما العمل في غير وكذا في بعض النسخ في الصاير بالبراء والكتاب المشتركة و
جعلوا لهما الكتاب والجوارح كرو من الاموال والجوارح في بعض عمل الضرع لانه اشتراكهما في البيع
غزو عمل الحرهما لهما العمل اخرهما في بيعه في بيع وشراء لانه يشترط فيه ايضا ان تساوي في الالة يجوز
معما اشتراكه وان لم يشترط فيهما على ما قلناه وفيه في الكتاب في اختلاف الماين انما اخرج اخرهما في بيعه في بيع
على قنونة ما ورد في الالة الى اخر المسئلة في قوله وكانت سلب الكان له ربح الخمس التي اعطاه حين تساويه في زلزال
ولما كان ضامنا الخمس في اور في سلب الخمس على اعطاه من قاراء مغبر خا فلا ضمان عليه وضمانه من ما
الماين وزعماله ووضعتا عليه ولصاحب المانة اخرته فيما اعطاه قال بعض شيوخنا القروين من اموالهم
في ثلث الاخر لهما ثلثا ثلثا في بيعه في بيعه في جلة الماين لا يمين بها وان يد صاحب الما
يتم مخرقة في التصرف في جميع الماين الا انما كيف قال انما سلب الخمس على ان اعطاه بالمال وفيما قول اخر
انما من الشريين وعنده في مسئلة ابن حبيب ما وورد فعما حرم الله قال في من يسه انما في الفاعل في الرواية

[illegible]

خبي و يخرج من كتب الدور والارضين من قوا غير انما الاختلاف في غير التفرع والقول في المسمى مع ميمينه انما
شبهه ما قال كما هو وفرض ان من انما كانت لمخيه على التفرع في كتاب الرواح والرواح بغير سق عليه

کتاب۔۔۔ ذکر الزُّور والارضین

فوله انزلت يا فقيه سواء المتواضع هو ما فيه ثمار الكثرة، اخذ على تغير خلاف ما لا اثر، فيه في كل من
فانها وخصر عنه بانها لا تفر من حيث المتواضع والمتواضع بالخصر، وسواء العراون من هذا
وذلك ليقال للشخص سواء، وبه في الشيء، بل هو انما يتابعه فيه باتباع والمزمنة يفتح اليه
الساو وشملت الدار تكثيفه، وقوله في العراون يتابع ذلك ان اخل بشكركم يخرج منها مغنا ما يتابع
متابرا او مسافاة، وقوله انما الكثرة ارا، وفيها على سيرة يجوز ان تكون الكثرة بتعدد الدار وتلغى وو
منه في بعض الروايات لا ينزح وصلاح او يلغى وكذا في كتاب ابن المبرك والصحيح الرواية الاولى انما ان ينزل
او يلغى من الدار او يتربى الدار مع سزا وقوله بفرضه المسئلة بفرض انما في الدار في انكره
اجزاء اشتره كثره لا ينزح وصلاح وراين بان يفرض انما في الدار ومسئلة كسامة المزاحيف وفتح في الكتب
فيما اشكال منها فوله او راغ الا شتي كنه لعل على رت الدار لا ينزح فال يفرض امر من الدار ونسب الكسيف وصلاح
ماوس من المحركات والبيوت على رت الدار فالواو انما كان عليه فلم يحتاج الى الشك في قيل هو خلاف من فوله ودله
فيما حثت بفرض الدار والتكثيف، راي في لعل على رت الدار لا ينزح كنه في الكتاب الثاني ان عليه اخلا ما كثر
حتى تنوع المكتوب الى ان يتبع به ورا، مرة على المكتوب حتى يشركه على رت الدار لانه هو الذي اخرته
في الدار ومثله في رواية ابن زياد قال لا البقاء في فانهما على رتها وقيل ليس بخلاف ولعله في اشتراكه على
رت الدار فيما حثت بزيادة فوله بفرض غسل الحمامات والوامر رت الدار فيما كان فيها قبل الدار او لا فانه انما
حسرت عن المكتوب بعينه الا يكون عرفا كما جاء في عزب البقاء في فوله في اصلاح ماوس على رت
الدار يلزمه وان لا يجبر عليه ومنه امثل فوله في التكثيف في باب فسخ الكراه انما لكل البيت قال ان كنه رت
الدار لنش انكره وانما كان لكان يخرج وقيل لعله متاخر كما قال بعض من موافقا فوا كنه في مسئلة
الطوارة ما يلزم رت الدار ويجبر عليه ونزوح في بعض الشيخ في قول غير التكثيف مكان الحركه مر قول
غيره انما يفرض عليه وعلم هذا فقلوا وجاء بمقتضى في باب فسخ الكراه انما لكل البيت قال ان كنه رت
والنص المزاحيف ومنه انما اخرت وصلاح البصيف والعيثار ومزمنة الميزان ومصب الميناء واطامة الغلو
والصلاح كنهور البيوت وبكونه وتغنية شرب الماء، ولما يحتاج المشكار الىه ونصع البصل عنه حق
من حفرة المنكار الى ليس له ضرر والذنية وقال الشيخ لا يلزمه شتي منه انما بالجبر بل انشاء اصلاح ورا في صغ الكسرا
وقال بعض من علم اصلاح الدار وتكوير البيوت والحسن انما في غير المنصوكة ما كان فيه ضرر فليلزمه
صلاحه ومن الشيريناني على التاويل انما اخر ان القابح فواجب غير، فيلحق من لهما اصلاح والبرهان ما جسر
شبه ليس هو عفيف انما في عليه اصلاح كل ما يشتر المكارى به وانما ينفع عنه، الا انما كان يلزم صاحبه
عنه على هذا المير وما راي من التكنام مع جملة مسئلة كذا الدار مشامرة، ومما فانه لا خلاف انما
نق على نفس السنة او الشئ او جاء بما يفهم مقام التبيين انه لازم لثاني خمسة صورة انما هذه السنة او هذا
اشهر او ستة كذا او ما اقر فيما زاد على الواجب وما عني، وثلاث او في الاصل فيما اكره الى شئ كذا او

عليهم

انهم على ما حدثت تترافع ما ان كان من غير ان يكون من ان يتكلموا من هذا ما ليس فيه شيء على ما جهلوا
بيد النظر فالبعض منهم فيه حجة على جوان بيع المبيع وفرضه ان من المشرع ليس مما في حق منه الحق ولا في
بيع التيمم من كفاية وشك في غرضه مما لا يحجب منه من الدابة او تكون من الدابة بعينها مما يبيع ليس هو
ومرضه مما لا يتفق له **وقوله** في الحجاج ليسوا كغيرهم من الخبز الحجاج يكون لهم الزيادة من التيمم والاكهة
ولا يكون في ذلك ولا في المكارى ما حصل فلا ضمان عليهم ولا في ذلك ما كان المكي حمله وراى بقوله او لا يغسل
ما حصل ان يجهل منه ومخار وحقه في حق وزنه ولا شيء راي تلاح الزيادة وكثير ما وقع من هذا **وقوله**
في مكتري الدابة ليس يحبسها الشرائك ان كل ما حبسها على حساب التيمم الزيادة الكرامة او اقل من ذلك
الزيادة على حساب التيمم او اقل من ذلك او اقل من ذلك او اقل من ذلك او اقل من ذلك او اقل من ذلك او اقل من ذلك
التمتع في حقه بالعرض معناه لم يغرب كيد او وزنه ان كان يبيعه باخره **وقوله** في الاثر في غير افعال
المحاسبين لا يعينوا له ويجوزوا عن افعالهم فلو كان بمنزلة التيمم من غير ان يكون معناه انما افعال غير البائع وان
يضع في التيمم ان لا يجب عليهم في الطريق ضمان لانهم من انهم في مؤتمن وان كانوا اخروا التيمم اجرا **وقوله**
عجز في المسئلة ليس المعين كالمضمون اختلج في معناه وبما انما يختلج في اية وجه يختلف قال ابن ابي شي
معناه انما يتبع العان ويتبع الحان في بنية المسئلة ان كان في راحلة بعينها كسرا التيمم وما عجزوا عن يدانها
يتبع العان ويتبع الحان في المضمون بخلاف المعين وعجزا عن القامح لا يتبع الحان فيما ويبلغان المسئلة التي
اتفقا عليها وشبهه المضمون انما ينقص كالمعين فالواو لو كانت المضمونة فزادت لا تقع جواب ابن القاسم وغيره
انما يتبع العان انما لم يعجز المكي شيئا في يديه فيصرف من اجله هو مترع وكما هو ما ذهب اليه حمز في
اختصار المسئلة انه انما هو في العيس التي تكلم فيه من حصول المسئلة فقال ومن تكرر الى مكة فحمله الجبال
على غير من الله فليس له من عه الا بانه سوا كان في راحلة بعينها او في مضمون فان لمس الحان فكل واحد من
سوا اخو ما تحت من الغرماء ومن افعالهم حتى يستوي حقه وان كان مضمونا لانه لما غطاه البعير ركب بطن كراه
ومع عليه وقال غيره ليس المضمون كالراحلة بعينها فكل كلامه ان الخلاف انما هو في ميز الاصل والى
من ان ابن القاسم في ابن منيل في تاويل كلام حمز في مضمون ابن الموزان وان كلام ابن القاسم وقال انما
يجب ان يكون اخو ما اذا كانت معقبة فبصومنا اوله في صومنا واما قوله وكل واحد من سوا اخو ما تحت
من الغرماء ومن افعالهم حتى يستوي حقه فمعناه في المضمون وانه انما هو اخو ما معناه تحت وحسين ليس
المكي ان يترك له وان كان الجبال يريها في الحمل والركوب فكل واحد من اخو ما تحت وفي يديه وتحت حمله كما
قال في كتاب حمز ومن اكرهه او لا تحت مله ام في يديه في المضمون فان نقص الشيوخ ولو كان تسليم
له لا يستوي ركوبه منه لا يبرأ له ذلك الا ان تحت الدابة او ياتي ما يبيع ركوبها كل واحد من اخو ما في الحق والفكر والقول
قوله في الاختلاف والى من اشار الحكي واما المعين فهو اخو ما في يديه ركوب اوله في ركوب كسري
العلقة وليس صاحبها قبل الفتح كراي في كتاب حمز ومعنى مسئلة العتيبة انه الزاء الجبال يري يديه
فان لم يكن في ذلك الا عجز في مضمون لعله يفر ركوبه وان كان له من حقه حتى ينزل او يكون معناه علم
التسليم واستبداء الحول في قهر ولو نزل عنها ثم رحت في المضمون فلا ابن القاسم في العتيبة المكتوب الزيادة
نزل عنها الحق **وقوله** في يده المسئلة القوا قول المتكاري انما يبيع حرج منه بعضهم من افعال
الاشبه في يده المسئلة في القامح وانه غير من افعال المسئلة في يده فوات وهو ليس من التيمم ما فيه حرج فيه
فوات وانما من افعال الاشبه بغير الفوات واما قبل فلا يراعيه ابن القاسم وراعيه ابن المناجشون وابن منيل وغير

السنه كذا او بغيره في شهر او سنة او الشرا هذا كله لانها المدة التي ذكرها لاختيار لو احسن منه الله ان يفلح
عقد ما يعسر او يخله واختلاف في ثلاثة صور له اقال الى منك سنة برز مع مجمل اكثرهم كظاهر الكتاب منه
قوله يترو السنه يلزمها السنه او الشهر وموثر من قوله ان اشتاجرتا اراسته او سنيته في الاشجار وله ان يفلح
ويستل من شاة ومن في له قوله اشتاجرتا ارا بغير ما مضى عشر ايام من هذا الشهر فليكن في ما وفيه كتب الترو
ان اقال العشر اخر في سنة وانت حر او سنة السنه سنة ستمائة مبرر حتى مضت السنه فانه حتى فاولا تمامات
ملكه عن سنة غير موفقة ثم في مسألة الترو ارا ارا او انا انا او علامه فقال الربا منك سنة كانت السنه
من اول يوم وقع الترو وكره له اذ اقال سنة السنه بعينها وما ذكره في العتيقة وفي تفسيرهم وكتب ابن
حبيب وذهب ابو صالح الى ان قوله الترو منك سنة لا تقتضي التعيين وله الخروج ولزومه اذ اجه متناه مثل
قوله كل سنة والما وقع في الكتب من هذا اتمامه سنة معينة وخالفه ابن البابة وغيره في ما ويلفظ الكتب
على ما تقدم في الصور الثانية ان يقولوا ان في كل سنة او كل شهر برز مع من يرب المرونة والعتيقة انه غير
لان وفيه كتب ابن حبيب يلزم اول شهر او السنة الصور الثالثة قوله ان في السنه برز مع في
العتيقة هو مثل قوله كل سنة فالواو هو من باب الكتب وفيه كتب ابن حبيب يلزم اول سنة على امله في كل
سنة وقوله في اشراج الدار ان كان ما لا يصح ثلثا المتكاري لزمه ان يفلح ولم ينقص شيئا ولا يخرج ولا يو
ضع لذكره في تراه في بعض الروايات ان يكون له في سنة لك سنة او مرفوع موضع عنه من الدار بغير تثبت
من الرواية عين لا في صلاح من الروايتين من رواية محسن في كتاب ابن عتاب وسفكت له في كتاب ابن الرواب
وثبت لعل من قال من رواية التروين وسفكت لغيره ما وفيه صححة المعنا ووقع في بعض روايات المرونة
بغير مسألة المكتوب وانما اظهر منه عارة وفيه فلت والتمهي اذ التروا في دهرهم لا ينبغي من
شبههم التمن واتخاذ مع التمنار من مع التمكن ولم تستغفر لاجازة قال نعم وصحت في كتاب ابن عتاب واثبت
المزاب في كتاب ابن الرواب ليست من رواية ابن وصلاح واجه ابن سليمان ثبت ان يفلح وقوله في باب
الدعوى في الترو انا ارا في الدار ارا يتكبر الشاة يشبه ان يكون تراه ما ينبغي الكرا انا من الدار ارا مثل
الدار ومن ابر ما فركن ابن يان وهو الصواب ولا يكره في كتب ابن عتاب وغيره وعبر ابن وصلاح في كتاب ابن
سنة ومن ابر ما ستر وفيه اقل ابن الرواب وهو مرفوع في كتاب ابن عتاب وقوله في الباب انا اقال الترو منه سنة برز
وقال انا بغيره في دهرهم فالجميع ما لا يشبه تخالفوا في احوال المرونة وقد تعقبوا ما كان للاختلاف
في الدار ابر والدراهم عندهم كالاختلاف في الجنس من اشبه او لم يشبه بانفسه اكثرهم منه اقله من اهر ولا
اختص بها ابن في انا وانا انا انا استغفرت منها دهرهم وقد وقعت في بعض النسخ عشرة دنانير مكان درهم
واربنا انا انا والله اعلم ووقع في بعض روايات المرونة في باب مقرر الدار منه يجب علينا ان يفلح وقوله
وان كان في الدار المتكدر الدار عندهم على بغيره في غير الدار ما مونة يجوز التفرق فيها ليس قول الغير في لشر
الروايات في بعض الشيوخ ومعناه انه يجبر على التفرق ولم تذكر له سنة وفي هذا غير نظر وقوله في باب
تقليد من كثر الدار واهب المشتري ان يعلم ما بقي من الثمن ويحكم الغرماء جميعه منه فعاوان حيت رباح
منه ما يصيب من الكرا ويضرب ما بقي من الغرماء فان ابن خلدون في مسئلة من علة وليست كرا في الاسرية في
مصور ويصلح كلام ابن في دهر ابن الغابم ووقع في اول الباب بغير قوله في الدار وفي من الغرماء في
عن دهرهم وغيره انما يشاء الغرماء في بعض الروايات المتفرقة ما يصيب ما يقع من المشهور في مرفوعة في ذلك وفيه
في من التمكن في رونه في دهرهم كرا في باب الشيخ ورايه اذ ما بر عتاب ان قوله ويكره ما يقع

[illegible]

کتاب الفصیحۃ

قال أبو منصور لا ينبغي إفضاء في اللغة على وجوه، من جعلها في إفضاء الشيء وتمايمه وإفضاء الأضلاع إلى الجوانب
فوله عز وجل ولو لأجل معنى إفضى بينهم أي لصل الجمل بينهم يقال إفضاء إفضاء إذا فصل في الجمل وإفضاء إفضاء
أي فصل ما بينهما عليه مائة أو كذا إفضى عمله بغير فضا يقال إفضيت من الدار أي إضيت عملها وفوله تعالى إذا فضا
أمر أي إضيت وشرك — إفضاء الشيء لا يتم للقاء فضا الأبناء ولا يعفروا لا يسترهم عفو الأسماء
عشر: الأسماء والفعل والذكورية والحقية والبلوغ والعزلة والعلم وسلامة حساسة السمع والبر
من النعم والصحة وسلامة حساسة البصر وهو اللسان من البلوغ وكونه وأحر الأثر وشرك العلم هذا الأثر
لما قلنا فلا يجب إقتراح من إضى بقاله ولا ينعقد له تفريق مع وجود العالم المستقر للفضاء لأن رخصه في علم
يبلغ درجة الإجماع في العلم أنه يجوز من يتلوه مع ذلك حاله أن يزل له علم ونهايته وبمعنى مما يتو
والعلم يصلح له أمر وأما اشتراك التسمية والبصر فمقرر حتى يبين الإجماع من العلماء مثله وغيره وهو المقرر

وعسى يخلف فيه المروي عليه وفيه تم معروفا فيه، فخصه من اقسامه به ظاهره وانفسه مع الظاهر
 انما نقل بفسامة والجراح لافسامة فيها فذلك التميز مع الظاهر مقامها والملاحة في المنصوص على الظاهر
 في قوله الخطا لانه ما وقع من الجراح مما ليس فيه عفا بينهما قال عن المثل هذا فيما خف من الجراح كماله
 حكمه وضعه لانه ما وضع باثباته حيف منه التلف فلا **وقوله** فاسمعت يذكرا انما يلتفتان في مدبر الصلوات وفي
 لتسا للظان انه سمعه يقول انك لا تعلم انه لم يترك ذلك من قوله كذا، عن جوابه في كتب القار **وقوله** لما سمعته
 يقول في المنجور عن انا ما سمعت، بحضره من في المنجور وان كان قد قال عن المثل في المنجور وعن انا ما
 وصله، احرا لموضع عن واليه اشار بقدر احتياج وفيه ان هذا الاختلاف **وقوله** في اليهود والنصارى والمجوس
 في (يخلقون) بالله تعالى جملة بعضهم على ظاهره، وانه لا يلزمهم تمام الشهادة، انه لا يعتقرونها فلا يكفون
 ما لا يربون به وانما يلزمون ما يخلقون به ويعتقرونه من اثبات الايمان بعبادة الله وهو مذهب ابن سبيلون وفي
 غير، بين اليهود والنصارى من ذلك لقولهم بالترجيح وبين غيرهم وقال بعضهم انما قال يخلقون بالله بعبادة
 نقول لاسمائه عنه من قوله ان يربون اليه انزل التوراة على موسى والانجيل على عيسى فقال ان يخلقوا بالله
 بعبادة اي لا يربون ما سالت عنه وانما قال يخلقون بالله كما يخلق المسلمون يربونهم الشهادته الى اخره، وعليه
 اختصار ابو حنيفة وهو بين في كتابه من العبر والقرآن الفصل في المعقولات ومثله في كتابه من حجب
 وذهب بعضهم الى ان جميعهم يلزم اليقين من الاعتقاد، او ارضيه او لم يمتدح ويخبرون على ذلك ولا يعتقرون ذلك
 اسما وانما هو حكم بحرية عليهم انما لا يربون فيما يربون مع المسلمين حكم الاملاء والى
 مرادهم المتفقون من انما **وقوله** ارايت النساء العواتق يخلقون في المساجد معتلة، الا بدار وبرا
 بين على من لم تكن منهم من الجرح ولا يمتدح من السبيل، الا فيما يكون لهم شاعر واحر وفي مدعواتهم الوكعي
 وكذا في كل حق وجب ايمانهم بما حفالهم في مال او بوز او اخلاقا حق عليهم وكذا في جميع العقوبة
 على كثرة الشاهد عليه بالكتاب وكذا لو ادعى عليه حق فيما يتعلق بشبهة العقاب فيه فيما بينهم به او
 يجب عليه به حشر او ادب ان لم يخلف على تكذيب قوله واقر به حجة مدعوا، وفي اختلاف شيوخنا
 بين الفضا عليه في بعض الامور كسبب كونها لو نكلوا عنها لم يثبت الكتاب بكونهم حقا وذهب
 الاصل في اخر من الى الجحيم واختصوا انه من باب مدله بظاهر قوله من باب مدله في غير العواتق والحجة به ضعيفة
 انه يعمل على ان يجب له علمهم اليقين مما تقدم وذهب ابو العباس ابن ابي ثوان وابو عبيد الله بن عتاب بغيره الى
 تقديم الحكم عليهم عن وجوبه وارادوا اليقين عليهم الى شريم وحكما، ابن الميثاق عن بعضهم في كتابه
 ما خلقوا جسيروا الاصوي عن موقر، ما حشر لهم به فتايمم اختلفوا الى ان شرا المنجور بفساد بعبه وقدمت
 وصيه ملغى بالان ومثله في الجارية البكر او المحجورة، يموت عنها زوجها ويموت ابوها او وصيها ثم ترضع
 بغير بعضهم الى انه لا يمين علمها ذلك يجب علمها قبل وتاخر حقا الا في غير يمين وهو يقتضي معنى الصريح
 في احكام ابن زياد عن بعض المتأخرين واليه ذهب ابن سراج القاسمي الا ان يدعي علمها بغيره اب
 في ذلك والوجه بتخلف وقال اخرون انما ادركت صلات كغيرها واليه ذهب ابن عتب وابن سبيل والنا
 في ابن مبرور وغيرهم وهو عيب الصحيح لانها افرغ من نصها او اخفا كما انا، او علمها بغيره
 انها او وصيها فلما سوا انما عن علمها بذلك ان الا ان يكون الزوج حاضرا لا يرضي علمها شيئا من ذلك
 فلا يمين ما يوجه ويقضي القاض له به وفكر كان بعضهم يرى القاض انما يخلق في شيء من متاهل احث
 علمه المحكوم له يمين الفضا حاضرا كان مكتوبة او غائبة على ظاهر ما جاء في المروية ونحو ما في المستخرجة

على من عده مع فاعله من غير ان يثبت في قوله وفعله في مشهورة من جميع رجاله في
جدة او يكتلوا امراته ولم يشهد به غيره فاما قوله الاول في الشهادات واما قوله الاول وسيل عن الرجل
يتر بالرجلين وهما شاكمان في الشيء ولم يشهدا برعا، احرمهما الى الشهادة اي شهادتهما في الازالة في الشهادات قال
ابن القاسم لا يكون فراستوعب كلاما لانه ان لم يقتوعب لم يثبت ان يشهدا لان القاسم سمع لعله قد كان قبله
كلام يكتله او يغير، كظاهر الخطاب وعلمه حمله بفضهم ومعه دليل قول الشيب في كتابه عن وكاهر
ما هناك لانه قال لا يشهد الا ان يكون قدما بلي شهران معهما غيره، قال الشيب من رواية يمينها وهي ولي شهر
كما سمع من اقرباء وعصب او حيز وان لم يعلم من غيره علمه ولا تكون على ان كلام ابن القاسم تفسير
وليس من اداه، عنهم بقوله الاول في الاثبات له واختلاف في قوله واما هو لغرض الكلام في المسئلة وسما
عده منته القول في آخر ما قبل الاخرى انه في ثلاث مسائل احرمها ان يسمع شاهد او شهود انزل في انهم سمعوا
بل انما يقول بل انزل او سمعنا بل انما نقول بل انما او يكتلوا زوجته ولا يشهد القاسم لقول الشيب
على هذا القول حتى يشهدوا، على شهادة تهم لا يختلفون في هذا او كذا في المروية والعقوبة وكتاب غيره
ما هو اشتوعبوا كلامهم او لا اذ لو عدوا الى رفع شهادة تهم لعلمهم بغيره واما العلة ولا يشهد القاسم
من يقتل في كلامه المعاريف والزوج زاء في كتاب غيره ولو سمعوا يشهدان غيرهما على شهادة تهم الخ
يشهد حتى يشهدا، واختلاف اذ سمعوا يشهدان به عنهما الخ من يشهد على شهادة تهم لا يشهد الا فان يقتضيه
خشاؤه من الاصل الخطاب ولا فرق بين ادائها عن الحاكم او اشهاد بها عن غيرهما علمنا ان قولنا تتبع
الاختلاف وكلامه الموضعين وغيره وحذر **المسئلة الثانية** انه اسمه يقرض رجلا او يكتلوا امراته
فما شهد ايضا الامراء في هذا الكتاب في المحرومة اذا كان معه غيره، وذلك لانه في الفرض اذا كان وحده، ولم
تتم الشهادة على القائل باحس ان يكون من اذاعة بما مضى، بل لا يحجبه، الشاهد على غيره، **والمسئلة**
الثالثة انه اسم رجلين يتر اجماعا كلاما وتيقار ان في شيء يقيمهما من الشهادة المستوفى كلامهما عن اوله الى آخره
واستوعب قصتهما قال ابن القاسم لا يشهدا الخ يكن كونه لهما قال عليه وهذا كله يعود ايضا على
المسئلة التي قبلها وانه لا يشهد حتى يستوعب الكلام في كل شيء لانه اذا لم يستوعب قوله في الكلام ولا
في القرب وما قبله وما بعده، كيف يشهدوا لغرض القائل انما كان حاكما عن غيره، وفي من الفضل يصور الخطاب
على ما في كتاب غيره وتأويل بعضهم على كراهة المروية والله تعالى اعلم، وعن في المسئلة والوجه الآخر
الحكم وايضا **وقوله** انه عت على رجل فضاوا انه ضيف بالقوة وشبه بذلك استعمله قال
يستعمله الا ان يكتلوا من غير ان يشهدا له ولو جب من ان كتب اليك في القصاص في قطع السر
شاهد واحد او غيرهم قال في الشهادات واما يكتل مع الشاهد الواحد والجراح في ما لا قوة فيه وان كانت
عن اكا الحايقة والامومة وفلان من غير، يكتل ويقتض في كل جرح كقول ابن القاسم من اداه والحدابي
كل من ادين كاهن من قوله وعلمنا اختصوا كثير من المختصين ومن قول ابن القاسم ايضا فحله ابن لينة وغيره
وهو غير مقتول من كلام ابن القاسم في التراسخ واما صوابا في رفع في كتب الشهادات او المسئلة
كتاب ابن عتاب قال يكتل وكاهر في ابن القاسم في مسئلة المستوصة انه انما يكتل له المكمل ولا يكتل
له الكتاب وليس هو من ههنا ان يكون له ما هو ارجو عن غيره في قوله الى غيره، وتأولوا على ان الخطاب انما ضاله عن
لغته لانه لم يتركه هو ان يكتل على ذلك لان في مسئلة فكتل السر يكتل من ادين نكل استعمله القا
مح وهذا يعبر من لفظه وشبه ان يكون على هذا القول لانه في رواية الشيب في الشتم لا يكتل مع القاسم

فوله وانما هذا المذهب عن روايته عن مثله وانما يشترط في هذا المذهب ان لا يكون المذهب
 القوة والقدرة الفوقية كانه قوي بما قول المفسر او الغاييم بوجه وشيبر والشي بفتح الشين ومثل ان المذهب
 ونظيره والبعض المذهب في مسألة (ما استشهد به) لا نحصل وقوله في الموضع يقال شهادة رجلين في
 اقامة الحج والوقوف بقرية والوضع الشعة وفي العلامة اما ان اصل الحج علامات لا يخرج اولها الموضع
 من استهلال المبدأ والبيان المعينات واصل القضية لثامة وصاحب بيان هو الذي يكثر عن غيره بقرينة من
 يقين له وقد يحتمل ان لا يستعمل في العلم ويحتمل ان لا يكون له اصل في العلم بقرينة من يقين له وقد يحتمل ان لا يستعمل في العلم
 صكنا من غير شيوخنا وفتر ابو نصر الخاكي يحكون اللاح قالوا انهم عن غير خفي ومضلة الشهادة
 في الوصية وتفسير ما في كتب الشهادات وتزويد مضلة ورأى المتجهين واصل المحض في كتاب الموارث
 وقوله ان ائمة لو انهم في يوم ورثتهما من ابيه واطاع ابن عم في البقية انما اراد الحق وكلم مورثه قال ميراث من
 وجه الحيانة التي اخبرته ذهب بعض الشرح الى ان من يثبت في الكتب من هذا القبيل ان الحيانة يثبت الا في
 كالخمين والحداب فيما معلوم وقوله في الرية وجرحه في الكتب ولم يذكر في المذهب ان على
 غير بيان حتى يبين ان لم يتركها وانما يرب ان يتركها او لا يتركها او لا يتركها او لا يتركها او لا يتركها
 ولا يصح ان يثبت ان يتركها علم الا ان يكون على نصيرة ويقين من نفسه انه لم يتركها معاصيته وانما
 لم يضع فكة شهادة معصية ولا كتب اسمه العلم الصحة وان كان يعلم من نفسه انه مرتبه زمان فلو وقت
 عزالة تصاحبه في الشهادة والكتابة على غير صحة امانة ورع ودين او جملة بان من امانة
 يخرج الله ثم راجع بصيرته فلا يحل لمز ان يوجب شيئا وجرحه الا انه من شهادة او حلف من تاريخها
 انه يقر بقرينة وتحقق شهادته وتلك كل من شهر على خط نفسه عن غير يقين به او على خط غيره في
 شهادة لا يصح من تلك الاماكن ان كانتا كان عزاء في ايقاع تلك الشهادة ورسمه لك الخ وكما في
 ان كانت مورثة والالم تقبل ان ايقاعها حينئذ كالم ايمان ولا يقضي بغيره بغيره بل انه الم يومه ما
 ولا يثبت عنه بغيره بغيره وبه لك كذا الشهادة على شهادة الشهود التي لا يصح ان يشهد على شهادة
 الا ان كانا حينئذ ايمانهم على ما عروا او الم في كلامه في هذه المسئلة المتفرقة برأيه المحين
 العمل بالشهادة على خط الشاهد انه منعه من ذلك بالشهادة على خط نفسه اشترط في الكتاب وصليته
 بقره لا ما يرب على خطابه والحداب في من يربنا ومذهب ان الم المربية وغيرهم فيما معلوم وقوله يستعمل
 في شهادة ان يكتب الاقالة من ايماء ويحتمل ان راجع عتقا وولاية الميكاء ولاة التواحي الذين يشكون
 على الميكاء انهم انما انصار وقوله في الفاعية انما عزاء اوقات وفراقت شهادتك في دونه ان من
 ولي غير لا يحين شيئا منها الا ان تقوم عليه بنية فاليعر شيئا انما انما من ايمان كان من يقوم البنية
 على خطهم بغيره جواز الشهادة على خط الشهود وانما الما وليس هو مشهور بوجه واصله في الكتب
 على ما تقدم وان كان يرب حتى يشهدوا على ايقاع الشهود لمز الشهادة عن الفاعية يقوم من هذا الموضع
 في الشهادة على مثل هذا والحداب فيما معلوم انما من غير المروية على ما تقدمنا فلا يكون في العلم
 البقية بانها الفاعية المنوق ايمانهم بغيره وقوله فانه انما حلف المشهود له الكتاب وشك له السامع ان
 ويحتمل في الفاعية المحرر على ما كان المير وانما انما حلف من خطه وفرد في صر من الحكومة
 وانه لا يلزمه الاستيناف وانتزاع النكر وتلك ان انتقل الى خطه حلف من خطه وفرد في صر من الحكومة
 في الخطه اولى بشيئيه وبهذا اقبل ان عتاب وغيره من القريجين وراي غيرهم استنباط النكر ولا وجهه

والتحقيق انه لا يورث له في الحاضر لا يورثه في المستقبل على ما عني خصمه عليه لا غير ذلك انني علمت ان
ان شغل الامام ليس عليه بلاحترافه ان يكون الغائب فيه حجة اقوامنا فان به الحاضر وفي الحاضر اما علم على
الحاضر ثم اختلفوا في الامانة على السعيه من عو، وجبت فيها اليقين فرددت على السعيه بفيل جلف وفيل الا ان يورث
لا يوجب شيئا والصواب ان يحلف ويستحق حقه بان يورثه على حقه من شيئا ان يحلف جلف واستحق له ان يورث له
شاهرا واحدا ولم يحلف الا منعه لكان على حقه **وقوله** في الشهاد وان كان ممن لا يخرج من ارضه وفي بعض النسخ
لم يورثه بل اقر بيمينه انما لا يخرج جملة وهي التي لا تنصب ولا تخرج من نسائه المملوك فيبعت الثمن الامام من
يقلها وليثلم خصمها لا يثبتنا كذا في الفقيه غير الوهاب وهذا فيما يحلف به ونحوه في قوله في
المروية قال يحلف التمسك بالدين في يوتن فيمالة عي علمت وشهد علمت في بيوتهم ولا يخرج من ارضه
انما اردت ان يستحق حقه فيخرج من الموضع اليقين وفرد حلف يستحق امتثال من لا في ارض المساجير اليقين وانما
شيوخ الاندلسين من اولاده لا يورث من خروج من ولا فان صنعت حلف علمتها حلف الملة **قال المؤلف** رحمه
الله وليس من اوصاف الله انه اذن من اوصاف غيرهم من خروجهم فليحسب فانها على اخرجها فان لم يورث
عليه في كل سنة فليحسب علمها على الملة وكيف تؤخذ من رب ما فيها **وقوله** واما ما سالت عنه
من الكتاب والمروية واثبات الاولاد فيستحق منهم سنة لا خراج انما انما في انما انما في انما انما في انما
من يخرج ومنهم من لا يخرج حمل بعضهم الكلام او لا على الذكران والآنك ولقاء الشبهة اثبات الاولاد
وعليهم خصم من ابو محمدر وذهب اخرون الى الكلام على الذكران والآنك وانهم ما عني اثبات الاولاد في
حال في الخروج لليمين ولما انتثبت اثبات الاولاد لان من حرمه ما انتثبت واثبات من حرمه الحواير ومن عني
من الكتابات والمروية والتي ايرى في الذكران من الرجال واليه ذهب ابو محمدر ووقع من كلام ابن الفقيه في
منه المنقولة في كتب الشهادات واما ما سالت عنه من المروية والكتابية واثبات الاولاد فيستحق منهم
الاختار وهو محتمل **وقوله** في النسا اما كل شيء له بل فيخرج من النسا فيه ذهب بعض مشايخنا ان
بغداد الرجال وان الذي له بان في حقه النسا الشرو واما ربع دينار ونحوه فلا يحلف فيه في المنصور الجامع
وكذلك قال محمدر وفي كتب ائمه حبيب ائمه كالأجبال يحلف في الجامع في ربع دينار نقدا عزاويه بشر ان يورث
ماله بالمال **وقوله** انه يحلف في استخفاف الفقيه لمن توجبه واحدا على آخر قوله في هذا الاصل
بمن يوجه الفقيه للاختلاف والحيارات والخرار والنظر والعيرب والتي حيل والفقيه انه يحلف في سائما
واخر **وقوله** في النسا استخلف خصمه وهو يعلم بيمينته الغاية تارك الما لآخره هذا الذي عني
الشيخ من الذين تركوا نظام بيلمح علمه ولا يحتاج بما وورث علمه قوله مثل هذا في الحاضر وقال الخو
لا يكون تركوا الا بيمينته بيمينته الفقيه بما قال فقل ولوحكفه ولم يورثها وعلم يعلم بها بفرومت فان كانت
حين حلفه غايبة عينية بحيث ما لوزم في ذلك الى الخالق لفصالة باليمين ولم يثبت بها فضله الا باليمين
ونحوه لا يثبت في مزايل على حصة التاويل الثاني **وقوله** آخر المنقولة قال محمدر والقول في صاحبه لورث
انتم يعلم بيمينته في هذا في كتب ائمه اخذت كلام ابن ائمه عن ابن وصاح ولم يكن عن غيرهما ولا في
كتب ابن علقم وهو صحيح على ما في النسا **والصواب** في النسا الحلف هو المختص بالرجل الذي لا يصدق ولا يورثها
صاحبه ومعنى الملة الحقيقة لآخر الاحكام والبر والارته وهو اخر معاني تسمية تعلم الحقيقة ولورثت من
الملة حقه من اخر ما لا يورث كانت منقولة الاخرون الذين بناي اخر ما يورث الارث وصليته **والثالث** في شهادة
القتل مالم يبلغ مبلغ الفصح فيه بان يكون فيه القسامة كالتشاهر والشهادة على قول المفتي اورد الملبس

في قوله

وقد قوا مرة اشركوا النبي في شهادة في المال والتعويل ومرة لم يشركه كما قال في رواية ابن وهيب
 ولا يسمي له هذا حتى لم يشرك النبي وجهه في تلك الشبهة في بعض الروايات يجوز ان يشرك في
 وكذا في غيره ولابن زياد واخيه انه لا يجوز ان كان هو الوكيل قال ابو عمرو بن عثمان غنم مبرز وحمل كلامه
 ابو الغنم واخرج على شيء اجد التوزيع على كل حال ومروا بالهتور لاكتة مرة بنية ومرة انملة ومرة كسر
 التمام بنية قبل وعلى اشراجه اختصر الاكثرون وحملوا التعديل على تعديل اخيه في الشهادة كما قال ابن
 القاسم في سماح عيسى وروايتان واما ابن مابع عن مثله خلاف ما ذهب اليه ائمة من انه لا يجوز
 تعويله له ان شرف اخيه شرفه ومثله لعنط الملك في المنكوك وقال بعضهم الزاد بالتعويل مثلاً
 تعويل من شتره فيكون من باب المنا ويكون غير خلاف ائمة واشتب وفريقا (تقبل شهادة الاخ اخيه جملة لا ابن مع
 ابيه وهو في انار المروية وسمى في المسئلة فواز وفيما يجوز في التيسير من الكثير وفراختلاف في
 شهادة له بالعمود والقصاص وغير المال باهو مشهور وفول شيء في الكتب كما يجوز شهادة القبول لغيره
 فالوايه في ليل على انها يجوز عن غير غير غير وفوله في امر الكتب يجوز شهادة المسلمين على
 الكفار من ائمة لا يختلف فيه وعراوة التي غنم غير لانها عاتة وانما تختبر العراوة الخاصة واختلاف
 الكهات ينزل من ائمة والكاهن عراوة حريشة في بعض الامور فاعترض بعضهم ولا يجوز الشهادة ومروا الصحيح
 لا ان امر حاكم وبعضهم لم يعتز بها ولا توجب عن ائمة العراوة الاولى التي اشروا مع ثبوتة غنم مؤثرة
 فمأزاة علمنا غنم معتبر عن وفوله مبرز اكثر اعمى بغير الزاد المشددة ان كاهن العراوة سابقا
 غير مشددة بايها واضل من تبرز الخيل في السن وتفرم سابقا ومروا لم يزل الجمهور ومروا اماها واشتب
 بن حاتم يشترى بختة والمانع من اليايل قال الله تعالى واخضعوا القابع والمعتز فيل هو السابا وفضل
 مؤلفه يفتح القلب من الموال والمعتز التي يفتخر في السما وحفص بن عتيك بغنم بختة مكسورة
 وبها حقيقة واخر ثابث ثلثة وحسام العبي يفتح الحاء المنملة وتضرب اللام والعبي سابقا
 الخلف في عتيبة بضم العين بغير ما تاء يائش في فم مفتوحة مصغر من عتية وعمل في شهاب
 بضم العين وعيسى ابن ابي عزة يفتح العين والزاد ويزن في جرحه بضم العين وكسر الزاد وتحقيقا
 ومعناه ساله لم يغير على فليح وفوله في باب شهادة عذوبة القرابة فكان مثله في الاخ ومرة
 في حاله بغير ما بينه في الحالات التي يجوز فيها شهادة ولا يجوز ثم قال وفي الشهادات وما لا يجوز التي اخبرنا
 انه في الباب كرا عن ابن ابراهيم وابن باز وعمر ابن قضاخ وقال غنم في الشهادات وحمل الكلام
 والغير شاموس عن الملك وانرا فوله في باب شهادة الشاهدين على الشاهد قال غنم الا ترى انه لو كان ثابث
 له الشهادة كذا لا ابن قضاخ وسفك لفظ غنم لغنم وفوله في شهادة النساء وقال شيب مثل قول ابن
 القاسم في شهادة تهن على الشهادة يبرر ان في مزارا بنية بنية وخالفه في شهادة تهن على الوكالة وبينه
 قول يجوز بغير في شهادة الوصيين او الوارثين لو جاز اخر وفراختلاف في ان شهادة النساء على غير المال
 ائمة حاز الى اخر كلامه وقال في كتاب محم لا يجوز شهادة تهن في الوكالة على المال واجاز فقلت مع
 رجل في ذلك انه ان في الذين يفتن عتية غنمهم وقاله عن الملك واشترى بعض الشيوخ من جواز فقلت في شهادة
 غنم غير بن على حوان نقل الرجل غنم لا يعزله انه تعويل النساء لا يجوز به تقاو ومروا ائمة في ان منع تعويله
 ائمة بالسنه وانه من دون الرجل مغرورب العزلة وانه ليس كل من شتر على شهادة غنم في عرايته وفرد
 من انما يعزل الشاهد من يشهد على شهادة بغير رتبة في شهادة والقول جواز بالشهادة وفوله

وفي كتاب ابن خنوزل لا يبيد في الفناء يعني من تصدق به غير له ليل على انه ينبغي على اشد محروية والله تملك
 وفي حجة الاول وفيه انه في الكتب اذا انتشر للفناء ان الحق في عينه فاض به يرجع فيه وانما لا يرجع فيما
 فضت به الفضا، مما اختلف فيه حمل الكثير من منتهى في الكتب على ان الرجوع له كيف كان حاله من
 ومنه وانما ان رأى وهو قول مكشوف وغير المثلد ويكون قوله غير مسترا وانما لا يرجع فيما فضت به غير، وعلى
 من ان اللفظ في المسئلة في كتب غير الوجع وعلى ما خصص ابو محمد وغيره خلاف ما ذهب اليه ابن خنوزل
 وحمل ايضا عن غير المثلد في تفسيره ما رواه انما يرجع فيما حمل به ومنه او غلط كما لا يمتثل اليه اجتهاد
 ومنه الكثر وانما للضواب انه لو شاع في نفسه ما شاوله او لا فان به قال لما استعز لحمل على حمله ولما كان احس
 على وثقة من الحمله له بشي، ولا انه حمل او لا باجتهاد وخلفه كثر بل لا يرجع عما مثلنا بخلاف تخميننا
 وجر ما من ان يفرضه هو من غير، لا يختلف في مسائل الفاض عليه له من حمله وبخلاف ما خالف فيه اجتهاد
 الكتب والسنة والاجماع او حمل بشرويه مما اختلف التامر فيه من ان يفرضه هو من غير، وكذلك انه اكان
 الخلل يلزم من منشا ويحمل تفكيده، لا باجتهاد، فحمل على ترويه من منتهى وعلى حمله فيه فله من نقضه
 في غير غير، وقال اخر من حمل ان معنى قوله انما يرجع فيما كان جورا بينا بديل قوله وانما لا يرجع فيما
 فضت به الفضا، مما اختلف فيه ويغني من اللفظ على وجهه وان غير الحمله ترويه انما يرجع في شئ من
 حمله ولا مما اختلف فيه الا في الجوز البين الذي يفرضه من جاء به غير، وقوله في السلك الاعلى الذي
 ليس قوله سلك انما راي جزا ربيعة الى الفناء وقال مثله في امير مصر يرجع الى الفناء وقال في الفناء يرجع
 الى من فوزه وكذا قال في السلك فقال بعضهم ان من منتهى في الكتب ان اجزا لا يرجع الى من فوزه وتختبر
 الا السلك انما غط للضرورة الى حمله وحمل قوله في امير مصر يرجع الى الفناء وقال بعضهم في قوله
 انما يرجع الى من فوزه انما يفعل امير المؤمنين وفريسترا بقوله في ذلك مصر يرجع الى الفناء وفيه حجة المسئلة
 لا اخرى في والي ان كسرية لاند الشققا فاضا او فضاه والي ان كسرية انه يجوز تفرقة الفضا
 من قبل الواو كانت عناه هم وعليه تكلم وكذا كانت مير، في امية تفويض تفسير الفضا
 الى الواو الى اول بنو العباس مضار تفريح الفضا في فواعل انما نظر من قبلهم وقوله ويستحسن ان يقضي

كتاب الشهادات

الشهادة، معناها التبرار وبه سمي الشهادة بين المحل والخبرين الناجل وهو اخر معاني تسميته على شهاد
 واليه اشار بعضهم في معنى قوله شهاد الله انه لا اله الا هو اي بين وفيل مؤيد في الآية والاشهاد الغنى معش
 العلم وفريسترا يرجع الى ما في التامر لعله بالفضية التي شهادتها وشروطها الشهادة، الفاض
 الحائز في كل شئ، ثمانية: العقل والبلوغ والذكورية والاشهاد والحرالة وصحة الشهادة، حيز
 فلا او حيز السماع وازدياد البصيرة من عروء خاتمة المشهود عليه او وراثة المشهود له وقت
 يخبره بغير سزا الشروط في بعض النوازل وشروطها الغرالة صرح النجدة واختصاص الكتاب بالبيان
 وتوقي المتبار، على الصغار والتمام مروء، مثل التامر واشترائه في شهادة، الا في اول الكتاب التبرير
 ولم يشتمل على اشياء وكذا اختلف قوله في اشتراجه في عين من الكتب بحمله بعضهم على خلاف

[illegible]

في هذه المسألة في الوصية ان كان فيه انصاع من غير ظاهر، لم تجز في الجمع وعينه على ما هو، او اقتصر على ما
وهو من قول النبي في رواية اخرى في الوصية فيما عتق ووصايا من خلاف اصله في الشهادة، اذا
يت بالثبوت، بالثبوت انما تجوز فيما لا يرد فيه مسألة شهادة من مع رجاء على المرونة انه يضر الله او لا يضره
قال في الخبرين على وصية رجاء وفيه عتق ووصايا لغوهم انه تجوز للغوهم ولا تجوز في العتق واخذه جوازنا
عنه في لا يطرأ الوصية بل ما او ما يمسنا من خلافه وعلى من اخذه بعض حيلة شيوخنا وانصاع النساء
كناية عن الغرور والتضع بالفتح الغرور برؤا ايضا على انما جاز وقوله في الواث المرفوعة على الميت برؤا ان
كان سعيه لم تجز شهادة له ولم يجرع عليه في حقه فالواضحة، اشتراط الرشد في الغرارة وهو قولنا اشهد
في الشهادة، لتعريف التجوز وان كان عز في نفسه واجاز بما مله وفي كتب التفسير في باب الشهادة، على الميت
برؤا فهو شهادة له وان كان سعيه وقوله في الوصية له اشهد برؤا الميت على الناس انما الورثة عمارا عروا لا حاز
شهادة اذا كان لا يجز شهادة له شدا لا حاز، قال بعض شيوخنا صرح ان من شره الرشد الغرارة ومغش، عجز الوصية
في اخواله اعرالة الشهادة، وقد اختلف في من اجز من الميتين ان كانا في حيز واحد او في حيزين او في حيزين
الذين والما مقارن ان حيز التجوز في ماله وموثره في الحيز ليس برؤا يخرج منه له من الحج وفاله ان جاز فيه وبه
الفاصل ان الرشد في الما خاصة فاذا صرح منه حسن التصريح ان لا يصدق من الحج وان كان حيا باسناد اذا كان
ينز في ماله ولا يحجر على مثل من وان كان له ما اخر، وقال صرح مثله وقال اصبح ايضا اذا كان حيز التصريح له
وبه بعض الشرائع مستويا خرج من الوصية وان كان كاهن البصر والفساد لم ينقص عنه الوصية واستحسنه
الذين من وقال بعضهم اشتراطه في الكتاب ان يكون عروا انما اراد الوجه الذي لا يختلف فيه انه لا يحجر عليهم
مستقيم التهمة عن الوصية في شهادة وانه لم يكونوا عروا بمسألة يختلف فيها من الغلبة من برؤا ان مجموع عليهم
وان كانوا احرار من في اموالهم فتكون التهمة فائمة لا وصية له الوصية مع من لا يصح او في باب الشهادة، لا ضمان
بأثر قولنا انما يصح ومنه الصواب والوصية يفتقر عليه ثبوت من ان في كتب وسننه في نسخ وقوله بلغني عن ثلث
انه قال في الرجل ائتم اشهر لرجل في ماله حوله فيه شيء لم تجز شهادة له ولا غيره، ومنه انصاف للوصية فاما
شهادة انما اكلت في ماله حوله على ما قاله الشيوخ والواث في حيز من الحازت للاجنية وكذا لو ائتم الشهادة
ان لا يفرح من ماله عتبه واذا خاله له في شهادة له فيما شهره لغيره، انه لم ير حقا واحدا ولا يختلف فيه
شهادة له لنفسه انما شهره لغيره ولا غيره، وكان الذي شهره لنفسه حفي او حصة الاما في كتاب بخرانه تجوز له
ولغيره، انما ان الذي له فيما شهره كالوصية وفيه تجوز شهادة له غيره، بقوله تجزوا تحتها ان مضامنا في كتاب
بحرانه تجوز له ولغيره، ومعنى قولنا انما يصح في المرونة في الوصية انه ان كان المشهود به سيرا انه ان كان خرا، حلف المشهود
له واخر المشهود به واخر الشاهد ما شهره لنفسه لانه تجوز حيز هو فيه بعينه لغيره، وقد حلف الاخر
على تصحيح شهادة له وان كان معه غيره، اخرنا اخر حقه بغيره اجتماع شاهدين له واخر هو حقه بغيره لغيره
لكنه تبع الحق صاحب لم يختلف شيوخنا ان من مفعي قولنا انما يصح وفيه بيته في رواية مكشوف في كتاب ابن
حبيب واما قولنا نحن بن سعيه باختلاف فينا ويله محزون وغيره باوامعنا، ان كان خرا حازت شهادة لغيره، مع من
ولم تجز له عروا ان كان معه غيره، لم يخر هو حقه الا بمعية مع شاهد صاحب وغيره، ملط في المنسوبة وفاله غير
الملة ورواية ابن وهب في الكتاب من الروايات التي بلغت ابن القاسم عن ثلث انما متاشبه في الوصية وله فيما
حق ثلث كان له تجز له ولا غيره، وفيه اخرى روايتي ابن نايح الاولى انه قال لا اري ان تجوز في فليد ولا كشم وغيره
لصحنون في نوازه وماهه انما علم يقين في رواية ابن وهب وثانيه الكتب العليا من الذين فساة في

ومما ساهى به على قول السيد بالوجه وأنه علم الولاية له خلاف وهو رواية أخرى وصححوا في كتاب التمهيد
في بعض الروايات منه وهو علم الوجه وتراعى كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد
علم الوجه وأنه علم الولاية له خلاف وهو رواية أخرى وصححوا في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد
وأما واحدة علم الولاية، فقولنا علم اختلاف الروايات واختصاصهم بغير إقامات مناهج الروايات من
علم الوجه وأنه علم الولاية، وقال بعض القرويين (يعني عليه وتعليقه في المسئلة والعيادة التي عليه
بقوله لا نأخذ بالروايات من حيث الثبوت الشهادة، علم الولاية، تضعف رواية شاهد واحد على الوجه أنه ظاهر،
أثبتنا أن ذلك لا يرد على خلافه في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد
أما غير ما بالوجه، فإنه آخره بخلافه مع الشاهد الواحد وقوله لا شيء، لما لا يتبين رجلى علم
أما السيرة بالوجه، فمن الروايات علم الولاية، بتجسيره ولروايت ثبت نسب ولربما أن كان معناها أن لا يتبين
بغير الوجه في ذلك، ومثله في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد
أما بعضهم إلى أن هذا من أثر القامح كالمواصفة لمن ثبت محض وربيعة فإن شهادة النساء في الولاية، والآ
متن هذا الغاية من وجود حصر الوجه وثمة في هذا أو فالبعضهم نفس الشهادة، لما لا يرد على الوجه، وما لا يرد
في حضور الأول وحضور الأول مع الشهادة، بالافترار بالوجه يعني عن الشهادة، بالولاية، فلا معنى لجمع الوجهين
واشتراطهما وإنما ذكر الأول وحضوره لذكر النسب لا لحرية منه وأثبت النسب لموجود لا لمعزوم منه، أمّا
ثم ذكر لوجود الأول وحضوره، لأن ذلك شوك في صحة الشهادة، لما أنما في الروايات المسئلة التي خلف فيها
مع الشاهدتين على الوجه والمراء، الواحدة علم الولاية، معناه ما لم يكن معها ولروايات أخرى المسئلة علم
ظاهر بها ولست بمسئلة المعزوم بالعتق بل في جارية بوله فتقوا هو منه في مصرفة لأن هذا، أمتن
باغترابه بوكيها والمنكر للوجه الذي قامت عليه البينة باقراره، به فبنا على ما لا يرد على وجهه فلا تنصرف
بأخبار الأول حتى يشر على ولائته ولذلك حليها مع الشاهد والمراء، وفيما لا يخاب أو لا على مجرد الرغوي
في التي ليس معنا ولروايات ثبت تخاخي بالاسباب التي تكون بها علم ولروايات أخرى في اشتراط شهادة منه
آخر القولين بمن فام بينة على دراهمه مما انزل، فنزل في ثمة بغيره بما يقابل قوله بغير انكار، إلا إذا عتوا
في الولاية بغيره بغير انكارها ومناكرته الزوجه في التمهيد بغير انكاره، والقول يخرج من الروايات من هذا الموضع
وغيره، وقاله بعض شيوخ الأثر لستين، وقال غير، من الروايات من أنما تنصرف ولا يقبل عتوا، لا بغير
الأنكار وبغض المسئلة أنه لم ينكر الوجه جملة وإنما انصرف وخالف منه الأول وهو ضعيف أنه متى انكر
الوجه حملها على المسئلة المتقدمة ولو فصله في أو انكاره، مثلاً أن يقولوا حيث تم اشتراطها ولم يحملها
بقامت البينة على اغترابه أنه وجه وليست المسئلة أن يرد يقول من الوجه اشتريت منه ولو فاك
البينة اغترى أنه وجه بغير الاشتراط، في المسئلة انما بعينه، إذا عاينه اشتريت منه ضعيف الوجه
من الوجه **مسئلة الغلة** ولا يقرب للرباع وقوله وأما الرباع فلا توقف مثل ما تروا وآخر وقيل
بأنه من الروايات في رواية بعض الروايات أن من يحسن بغيره فإله أن لا شيء وقوله في بعض الروايات رواية
قال غير، إذا حلف المرء علم عليه ليزوم به ما أثبت المرء علم وفقت الأشياء حتماً بغيرها أو بغيرها فإله
بغيره في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد
فمن هذا الوجه، يقال للذي هو بمنزلة من يرد، في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد
قال في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد في كتاب التمهيد

فما يغري شيوخنا فيقتلب انه انما كان يتبرع بما انما لا يجوز الاعمال المتداع من الغزو ولو كانت لتفري في يوحنا
بمنز، فيقتلب في اشتراك العزاة فيهم **قال امم** رحمه الله وفيه هذا خبره انه اقلنا على
الشمعون (يبنى) مع شهادة، المتداع من يوحنا بن صوا يشهدوا على المتداع من عروا او غنيمة الان يكون
الغزو والشهود مع على شهادة منهم فتكون شهادة نفاذ على الشهادة، مبلغ **وقوله** في مزمع القبالة على اجر
بلا خلصة بينهما فيل معناه، بين المزمع والقبيل وانما اعني خلصة القبيل مع الملقب او فيا بل المزمع
خلصة القبيل مع الملقب او لا غني وهو الحق انه انما يثبت الرواية من شعب ويصله ويبيد، وقد ثبتا وعرو
مراعاة له **وقوله** في اوله انما اعني انما يشهدان على عتق ابن عتقا فراعنا في ذلك التهمة في الشهادة، لو
ما ان ابن عتقا حبيب وكانا مأمورا اننا، بانما كانت اسخ ويحجزا وراثة بغزاهم بقا لو كانت اعراسا
والركب في المجموعة وان قرب انما الخ تيمما بجواز الولا وان رجع التيمما بامانة **وقوله** في شهادة امرأتين امرأة
بالخلا وبان كانت من يجوز شهادة تيمما عليه ان علف يورث لك الا يكونا امنا تيمما او اخواتنا او جراتنا او من
هو منها بخصه فانظر قوله بشهادة تيمما عليه بخصه من يجوز شهادة تيمما في الصلح من الغزاة وان ذلك بخلاف
غير من الحق والبالغة التي يجوز فيها شهادة، الغزاة لا تقي شيف استشهدا هناك من يجوز شهادة في الحجرات وفي
كت العتق العتات والحالات وشهادة، هو لا في الحق من ومنزلة يدل ان لم يرد بقوله من يجوز شهادة
الغزاة بخصه على ما قاله بعض الشيوخ انه لا يرد ذلك غير، ومن المماثلة به التماس من الحمية والتعصية في
البا والخلاف في هذا الاصل مشهور في شهادة الاخ لا حبه في الحروء والفصاح وقد يستبعد من هنا
انما خوات اخر القولين من المرونة في ذلك وفرد في حيز من عا اشبه ان عليه الميم في شهادة، الامتات والبنات والفل
بات عليه بالصلح يعلم من انما يوجب عمن، الشهادة لخصه في الميم فاللوث بلا شيف التيممة **وقوله**
انما عيت فبا رجاء تيمما او استهدا له متداع او عتبات فبالن كان معهما بينهما خلصة نكر السلخ في ذلك
فاما الخلصة او اخر عليه كميل احثي ثلث بيسته وامانة
فان بعض جعله هنا اخر الكيل ولم يجعله في كت الكفالة واغنى هناك كماله هو هنا وانما بانه جعل
الكفالة في الغيب والتفوي وليس موضعنا وفي اخر وز كماله اخر الكيل بحرد الرغوى لقوله بغير من او اما ان
فان كان بينهما خلصة والام يعرف له يرا ان الوجه الاول عند به **قال الموم** رحمه الله وفرغنا ان نقا
الكيا هنا المومنا به ومثله يما كيد او وكيد انما فبا بعمر من ارايت ان يوق فبانه ومعنى التوفيق هنا ان يوق
به من حرسه وبلا زنه كيف يقينه غير، بقوله يوكا به حتى ياتي بيسته وعلى معنى التوفيق الكي بصرنا، حمل ابو عمر
من اللبنة وحمله غير، قوله يوكا به على الوكالة والحالة واضحة تاويل في بحر اللبنة وامان من فبا التيممة
القبيل بحرد الرغوى فيغير تيمما انه فاليع ب بينهما خلصة في دين او تيممة فيما ادعى مثله نكر السلخ في ذلك
فاما الخلصة او اخر تيممة كيد بفرشده هاستا الخلصة والشبهة ومرواية فبان كان بينهما خلصة في دين او
تيممة وهو مثل قوله بغير وامانة الدين فبان كان بينهما خلصة والام يعرف له الما السلخ فاما اشار اول التيممة
الموجبة للنظر في مسألة المتعزى وخلصها بالخلصة في الدين ثم بقا المسئلة وجوابا بامانة سوا
ومسئلة الامنة تيمم انما اولت من ستر ما بامانة شاهرا او اخر اعلى اقرار السير بالوخي وامرأتين فبالا
ان يخل السيرنا بخل في العتاء وسفحت هن، المسئلة في بعض الروايات ولم يتركها ابو عمر في ذلك انما
بغير الشيوخ فاما بعضهم لا يعلف في هذا وثبت في كت ابن عتاك لا يروى صراح مساوشت كمن يار في كت
الغزو وانما في ذلك في كتاب الامتات الاول في وقته هناك بخبر وفي بعض النسخ او امرأتين وبقيت فبان

فيسجد على أصولهم في تعصي المشهود له الملائكة ويضمنه لمستحقه يومئذ ابغرمينه انه المحيي ويمرته وفر
تفرقت المسئلة او قال الله بغير رواية انه وصلاه وما قاله ابن ابي زمين فانما من شهر الشهود ان له وارثا
غيره فانما ان تكمل الشهادة في ذلك وينص وقوله في المسئلة وان اقام البيعة انما اراد به اودا جبر
وثبت الموارث سبيل الخ في يريه الدار فاقام له ثبت الموارث لم يثبت الصواب ومن هن المسئلة يستخرج
منه في المروية في توفيق الصواب فاشيخنا الاثر ليس في ان يثبت ملكه من رواية ابن القاسم في كتب
الشهادات وغيره وهو من ذهب ابن القاسم ان الصواب لا يوفى المصلوب علم شيء حتى يثبت الصواب دعوى
ولذلك يوفى به وروى ابن عمر العنبر واثبت عنه عن ملكه ومثله في سماع اشتهر ان له ايقافه وان يثبت
وبما ثبت القفلة والشيوخ بقرينة وبه جرح القضا عنهم ومن اخرج المسئلة الخمسة التي حالفوا فيها ابن
القاسم وروايتها علم اصله من القضا بقوله وقد اشتهر علم الصواب وفردت بغير شيوخنا من المسئلة وبها
مقال انه لا يوفى حتى يثبت انه اوفى من ابن تعني له واما علم توفيقه ما يعلمه فيما حواه ام يوفى به على ذلك
من شيء وبه جاءت رواية ابن كنانة وعلى هذا الترتيب نزل المسئلة ابن ابي زمين وتما حاهر قوله في الثالث وان
لم يثبت لم يثبت ابن الدار في يريه عن شيء فان كان يورث لم يثبت الموت والورثة فلا يختلف في هذا وان كان علم
الجميع فهو خلاف ملكه اليه ابن ابي زمين وحجة اخرى وقوله في مسئلة المسئلة فان كان المرعم حاضرا
بالملك التي الدار فيها وقد حيزت عنه التيسر فلا خول فيها وان كان الغا فخرج من ملكه اخر فاقام البيعة علم انما
في اريه او جبر وثبت الموارث يثبت الصواب ذهب بغير ما شاع الى ان الجاهل المرعوم لا يلزم من في الدار في يريه
كشبهه فنزل ان صار له واختار بغيره ام ملكه وقوله في المسئلة التي قبلها لا اري له فيما حقه وبغيره ليس في
في الدار ان علمه بين اخوانه الغا لنفسه بان لا يورث ان يظن وقال ابن القاسم في سماع عيسى الحيا يثبت
دعوى من تركه شئيه بحا عليه وهو حاضر وما ذكرناه افتح ابن ابي زمين وخالفه غيري واقنع بتوفيقه للحاكم
لا يوفى للصواب اذا ثبت القاسم ملكه ويكشفه من ان يثبت اليه في ما ينتفع به وحجة الاخر من علمه
لا يقرر علم اثبات سبب التصحيح لصل المرء فيبطل حقه وتبين حقه بفتح الحكم والراء والتغلب
في نسبه بتا اثنتين وعشرين حجة وقوله انه اشهر وان يورث ابيه او جبر مع ورثة اخرى في قضى احض
معه مع ورثة اخرى مقوم وقوله في آخر المسئلة وترى الصلح ما هو ملكه في ير المرعوم عليه حتى ياتي بمحقه
ولا يخرج من يريه كذا الا ابراهيم بن محمد وسقطت اعترافه وصاح وقال بغيره الا في الصواب قال المؤلف رحمه الله
كلنا صحيح قبل اثبات لا يرجع الكلام الى الصلح وبغيره يرجع الى المستحق الذي ملكه فيلحقه
وقوله في المسئلة الاخرى في الذم شهراته وارث ولم يقولوا لا نقله وارثا غيري فينصر الصلح في ذلك
فيما يغتفر يثلمه بان قالوا مع قوة حقا ان يكون له وارث بحيث يعلم لم يضرهم له له وامضى شئهم وقوله
له في المرعوم عليه في ما واثبت الحكومة في قوله لم اتهم من ملكه فيه شئ ثم قال انما ان يبيع ويضع بيها
ما شاء الى ج المسئلة فان عني ليشه ان يبيع كان البيع حرم وعنه قول ابن القاسم انه ان يبيع الى اخر
كلامه فانما وصاح لم يقرر في حقنا ولم يقرر في حقنا خالدا وصرح ايضا عن ابن باز وفاقضا اخرى في حقنا
ان ابن القاسم يقول كقولهم فان عني ومعني الغم يمتان المشتري لا يبيع من يفسد ما وضعه في الحكومة
قال المؤلف رحمه الله ولانه لا يبيع ما يثبت له يبيع مع يفض عليه فيها او فاقم شيوخنا بما جين
ابن القاسم انه المنة الحكومة فائمة بينهما وانما مع مجرد الرغوى ومجرد الرغوى غير مائة لا خلاف الا انما له
من التصرف في املاكهم وليس بغيره في البيع ولو كانت شبهة قوية الحكومة او الحكومة فائمة لكان البيع غرا

مغلوب علمه فذكر انه جاء بشاهد واحد واثبت الصواب حقه بشاهدين في الاصول بالحق ان يخرج الاصول
من المثلوث وتوفيق بالعقل **قال المؤلف** رحمه الله وسر اصابه قولا الغير ان يرد كذا، او لا وفردا
بعضهم كلامه على ظاهره، وانما وان ثبت بشاهدين كاتوفيق بالحق وانما توفيق منع الاخرات علمه الحكيم
قوله في التثبت ان العقلية هي في يده حتى يقتضي هذا الكلام معناه فوالا لغير رواية اخرى بخلافه في رواية
توجه حقه بشاهد واحد وشبهه فتوفيق عن (اخرات وفردا خلفه فيها) الا ان لا يثبت في وفردا بشاهد
واحد فثبت ان رواية وغيره ان لا يكون الا بشاهدين وتاؤلو، على قول ابن القاسم وقد هتكت عن الله بن يحيى
وابن طالح في اخر من انما يجب وفيها بالعقل بالشاهد الواحد، وقد كررنا مثله عن ابن ابي عمير وروى عن حماد
وتاؤلو، على قول ابن القاسم في العتية **وقوله** في توفيق ما يشي عن اليه الفساد انه اقال المزعج غير
شاهد واحد ولا خلف معه انه يوجب عليه الفساد والاحتكام بين المزعج عليه وبين من معه مع
قوله لا خلف معه اي البينة ولو اراد لا خلف معه الا ان لا يثبت انما شاهد آخر فان وجبته والاحتكام مع شاهدين
بيع جينز واوفق منه ان خشي عليه الفساد وشي من ايا ضعف من شاهد يوجب تغريضا بغير جعله
منه على شك من تغريضا انه لو لم يغير لما يملك الحق وشاهد واحد في الاول ثابت في ذلكا والاحتكام مع مثله
لم يجز اخر وثبت الحق **وقوله** انه اذا عيت ان هذا الرجل غير بارك ان اشتد عليه المسئلة فالواحد ان
ليس في يده مال وانما يرد عن الحرية انه لو كان في يده مال لم يكن لا اشتد عليه اذ اوجه ولا يجوز معه كلام
وانما كان يكون الكلام مع مالكه وما تخونه، فاما غير، اذا كان مغروبا بالحرية وعلم من اللغة اختصه ابو
محرفا لاجل امره، ولم يغرب بحرية وفي بعض النسخ من انه اذا كان مغروبا بالحرية **وقوله** في مسئلة
الرجلين يترعان السلعة ومعه في اخر يرد ما ويفيدان البينة مع يدين في يده اذ انكرا في الغرارة
فما ان القاسم وعليه التمين ثبت فوالا ابن القاسم من اجب ان يرد في مسئلة وغيره وفي كتابه عن كمين
وقول غير، اخر المسئلة ليس من اجب ان يرد في قوله انه في رواية ابن وصاح ولو كان يجوز لما كان في
شهادة فيما يستقل **وقوله** في الذين تسانعوا عفو من الاثر ويعيدان البينة انه ينظر في ذلك الى الله
في البينة والغرارة الظاهرة، ويحلب صاحبهما معا فالواحد ان يرد في مسئلة الاثر والعقار خلف من العقار
كغيرهما من الاصول وفردا خلف شيوخنا في ذلكا ومعه (ان لا يثبت الاثر ليس من اجب ان يرد في مسئلة الاثر والعقار خلف من العقار
يرد في ذلكا عليه فالعقار واليدين التي اقوال ليس من فروع مسئلة ولا في كذا الفضا، يا خذ به وفردا بعض علم
ان هذا مسئلة في الكتب يرد ما حكا، يجوز عنه ووجه من قول ابن القاسم انما هي عقوبة ان يكون لغايب فيها
حق ولا يقتضي القايح حتى يستبرأ **قال المؤلف** رحمه الله وقد عرفنا ان الزامه التمين هنا في الكتب انما
في ذلكا انما في يرد عنه مسئلة فاستثنى باليمين حوث بمال المسلم ان لم يكن لواحد منهما ولو كان في ذلكا لم يلزم
يمين الا ان يرد في يده في يده في عوى توجه بها وفردا في الكلام علم من الاصول **وقوله** في مسئلة
ان اتمت البينة على مال اقل من ادين، ولم يثبت الشهود ان جاز ما وتروى ما سرانا انه وان اتمت وتروى ما سرانا
لورثته ولم يجرى الوارث بماله او وصفت له فاسلمنا ما حكا عنها فذا انبصر السلف في ذلكا فاذن المزعج
حاضر الى اخر المسئلة كذا رواية ابن وصاح والحق عن يحيى بن عمر ولم يجرى الوارث بماله او وصفت له
نص في ذلكا السلف وعمر بن ابراهيم بن محمد وان اتمت وتروى ما سرانا لورثته فالاخ اجزى الوارث وفردا اخو
رواية يحيى بن عمر قال اخذ من خاله احمى لانه اذ الم يجوز الوارث لم تمته شهادتهم ولم تقص شيئا وعلم
الرواية الاخرى عن ابن ابي عمير ومعه ما وفاقا من هذا ونصروا في ذلكا اخذ من ميراث الميت وكذا في ذلكا

منه الخصومة فقال الله تعالى فماتوا وهو مذكور من لعمري النفاك وما جابنا، كانه يرجع من من الخدياب الى
 من الخدياب كما يرجع من جهة الى جهة وفيه من لعمري افعه وما جابنا، لا غمالة في الكلام وفي الخصومة وقد
 يكون ايضا اللزم من التهمة وهو التحسين انه بحجة يعني صاحبها ويهتبه وفؤاء في الكتاب ان يحسبه قدر
 ما يتلوه من اختياره ومعرفة حاله او ما حذر عليه حميد كرا وروينا، وحكما، او عن ابنه روى في بلاد الصواب
 رواية مروي، حميد ورواية في جميعها ولم يبين من الخدياب منها الا الوجه بالكتاب والصواب منها ان يكون هذا الوجه
 نص عليه ابو عمران وابو اخوان وغيرهما من شيوخنا القرويين والاندلسيين ولا يقتضيه التفسير، لان هذا المص
 ثبت انه مروي في الغيب ما لا يعاف بالحق والامانة واما في رواية عليه التهمة بذلك فيستتر امره، بحسنه ويقف
 عليه لعله يخرج ما عنده واما كما عرفت من هذا توفيقه وكشف حقيقته حاله وليست خبر حاله بله الغش
 حميد بالوجه الى مرة الاحتمال التي تخرج مثلها بعد ذلك بوصلنا من الاشكاف ما نرى، بل كنهه وجه الشرة عليه
 افكتنا منه التحيل وان لم يجر، غير اننا لا نجل اليقين اللازمة له انه اخضر، وان اخضر، غير اننا لا نجل ولم يكن
 له ما لا حلفنا، ومن حنا، وان لم يات بحيل الا الى من الاختيار اخبر منه بله الاختصار، الاجل لله صمنه الله
 ولم ينكشف من امره، شئ، يقضي الا ان يلية بحيل اخر الى منغضا الاجل ومن التحيل يقضي على صاحب الدين
 ان ياخض، انه ابنه الغريم واما الآخر المتهم باخفاء المثال فلا يؤخر منه حميد بالوجه كرا انظر عليه مخزون
 فالو يؤخر منه بالكتاب وعن ابن القاسم يؤخر منه التحيل فان كلف اخرا التحيل منه ليجرح في كلف مثابه
 ويرجع الى التحيز ان يجر اخبر منه وحمل بعضهم المسئلة على الخدياب ينز ان القاسم ومخزون وفلان غير
 از محذور قال انما يؤخر منه لانه عنده كذا هو هذا وقال بعض من لغينا، من شيوخنا انه لا يؤخر من مزا
 واما المعلوم بله الملبس الضالم من ارا يؤخر منه حميد الا ان يعصى بحيل لا يفرح المثال للامر الذي
 يحضر في مثله المثال يفرز من النافر او العروخ وعلى الكلف في مزا على بوجه له لو لا يتجمل
 والصواب انما كان يعرف بالناظر واخفا، فلا يؤجل مزا اعادة وان لم يغرب بالكتاب مزا يؤجل بمقارن
 يبيع عروضة على الخدياب اجل المنا على كذا الروايات وعبر شير من الشيوخ وقال اخر من لا يؤجل او يبيع
 عليه لحينه واختلاف على يعلب مزا على اخفاء، انه الم يكن مغر وقابه فبيل يخلب وهو من رب ان من حن
 وفيل الخلب وهو من رب انه على الحراة وفيل ان كان من التجار يخلب وهو من رب ان يرب ولا يخلب ان لم
 ينز تاجر الخدياب في هذا من جهة التهمة واختلاف على من مزا حميد بالكتاب او التحيز حتى يبيع وان
 كان صاحب العرض غير ملبس ومال تاجر، الى يبيع عروضة ومال ان يعصى حميد حتى يبيع ما يفر اختلاف
 في مزا ايضا من رب كثير منهم الى انه لا يلزمه تحيل بالمنا ورواية ابنه زيد عن ابن القاسم نحو، يمين عرف
 له قال غايب ليس عليه حميد الا ان غشي الموت او يغيب عنهم قال ابو عمر لله في عتاب ومن رواية ضعيفة
 وذهب معظم الشيوخ في المسئلة الى انه يعصى حميد بالكتاب الى ان يبيع او يبيع ونحو، لمخزون في كتاب الله
 وفؤاء في مسئلة الوجه بعض بعض الغرما، قلت فان كان في المنا بعض اليسر به وفنا بمخزون مثولا
 الى اخر المسئلة ثم التي جاءت بعد بله في الحضور والمغيب فالان وصاح، امر مخزون بله حنا وقال التي تختمنا على عليه
 وبع اقل من الله كما ان جرت من فؤاءه وفؤاءه تور ما على الت ان يملك وتلف كذا نقوله العرب بكسر
 الواو والرواء يزوونا بفتحها وفرحها، ايضا بعض القويين والتسوليح والتاليح معني الحنا،
 واصله من الرخل فال الله تعالى بولج القيل في اثمنا، ويخرج التبار في القيل بولج حنا في الاخر بولج من اثمنا
 في ملة الاخر باليمن منه ولا من حقه وقد يكون ايضا من الحنا ملة والاشترار والواجب في استتريه

[illegible]

من الكتب والشعاب وشبهها وسرا انما يتجمل بفعل المبدأ باستتار وتخاذل عمة وبالحسن خلافا ظاهرا ومثله
افرا الوكيل بالدين لزوجته وقوله بغرسنا ارايت الورثة الورثة امم بنو المنزلة على ما وصفت من امر المنزلة تكون من
نفسهم لا تفكاع والموتة الى اخر المسئلة مع قال الخ استمع من سلة فيه شيئا واري ان لا يجوز له ان يروي رواية
ابن ابي عمير عن محمد بن يحيى رواية ابن عمر والجزع عن ابن ابي عمير واري ان لا يجوز له ان يروي رواية الا واري
الكلام او المتصل به من قوله وانما اري في ذلك ملكه في الشراء الى قوله واما الولد والاخوة فلا يصح رواية الا واري
وعليها اختص اكثر المختصين وعليها حملوا من شبه في الكتب وقوله واصل ما سمعت من قوله الله
التي في ذلك للتممة فانه لم تفع بتممة لم تفع وجاز من يروي من ذلك كله يصح الرواية لا يخرج عليها
في اخر المسئلة تاو لنا بعضهم ايضا واختار في ذلك وصوبه وقال بطل رواية يعني هي المروية عن محمد بن
الافضل لبعض الورثة ان الزوجة خلاف عن ما من الورثة الا ان يكون بغير اكل العصبه مع البنات فلا يتم وحل
عنه يعني ان الزوجة وعن ما سواه اذا كان بينهما نكاح جاز وفرودي اصبح من احسن ابن القاسم في الولد
لخر ما عاود الاخر بان يجوز ازاره للعاق وفرا ختلف في ذلك في كتاب محمد بن ابي عمير وقوله في ذلك
النصح ما بين الثلاث الى التسع وهو يكثر الياء قال الله تعالى فليتب في النصح بضع سنين وحل فيه بقوا مثل
الغنة في حق الياء واغلب الفصحة من الشئ ومنه البضعة اي الفصحة من النصح بالبيع وما في ذلك من
تفسيره موقوف الكثر من وقيل البضعة ما بين واحد الى تسع وقيل ما لم يبلغ العشرة انضبه وهو قول في
عبارة هو على من اخرج الى اربعة وقيل هو من ثلاث الى عشر قال ابن خلدون فانه جاز والعشر وليس يصح
وقال الاخفش نحو وقال في ذلك موما بين الثلاث والتسع وقوله ان كان العدة على موصراي تو فواضه لما
قال اخر الكلام فانصر بوا على موعده له لن قال محمد بن موسى ماله وعينه له مشقة لما قال بغر صر
وتعب وتوقف ماله في تضييق الاوصياء انكروا عن التمسك في ذلك الكثير ليدلوا بشيخوذا لعلهم حين ضمنهم
بلا يعبر من قبيل الوصية ومع امنا وفريش عليهم الايمان ايضا وليا يشي بكل اموال اليتامى انما الخ يضمنوا الخ
لاوصياء انرا انفسهم باموالهم بل انكروا عنها بليس في ذلك بالرب يتلقه مال غيرهم ومنه علة في ذلك
وقال القاضي استعمل انما ضمنه في الغلب اختصا بغيره في ربه من بيتة باقية قول الغر ما منها خلف
لذلك الوي فان كل ضمنه وانما كان انما شرا من شان التماس التوثيق بالبيتة عنه بعه بانه عني الغر ما دفعه
لاوصياءه من بيتة ما يشبه مقتوب ملكه لمرا انا واخيه برب الال الذي على الغريم كما كان له ولما
يخاص الوي فان ضمن الوي شيئا من ذلك لم يكره له فاما بضم الغريم وانصر قوله في باب الشيع بمثلهم ولم يوص
منه الرشد لا يجوز له ماله ببيع ولا شئ ولا مئة ولا صدقة ولا عتق حتى يوص منه الرشد ما وصى او تصرف او
اخذ من قبل ان يوص منه الرشد مع ان من منه الرشد مرفوع اليه ما لا يكره في ذلك العتق ولا تملك الصدقة ولا تملك
المئة بفضا والله ان فعل في ذلك من غير نفسه بل جاز ما صنع جاز والصدقة والمئة لغير الثواب كالعشر واحتج
له ان يضمنه كزاجه في المروية وكما راجع الى العتق وما شتم به من الصدقة والمئة لغير ثواب وعلى
الجميع اختصاص المختصين وانما يشجبه له انما جميع ما فعله وبه نصروا الصحيح سواء ولا يصح له
ان يضي اما كان لله فريته واما ما بينه وبين العباد فمطلغ بينهم به الفريته بل ان استخبره في ماله وكراجه
منصوصا في سماع اشبه على ما تاولنا وقوله في الضم يوفى له في التجارة لا اري في ذلك جازا ولا
اري الا ان له في ذلك اذنا وتعليله بقوله لانه مولى عليه يفوي اموال النبايع الضعيف انما كان حله عن
لما نص عليه النبايع من ارض بغيره وانه ايربح اليه ماله للاختبار واحتجوا به على محله يصح ثم قوله

[illegible]

فسأله الزعماء من ظلمنا سيادة فذكر لنا ان القتل به نعلمه، لذلك دخل عليه وحده به فبفسر به
 قال الله تعالى وانابه رعيهم وقال عليه السلام الزعيم عماره والجمالة من يجر واخذلنا من حملا رية وبه العز
 ثا الحيا غارنه والائمة انما يغني لا يحيا قال الله تعالى وانه تامة من زكك ليس فيهم لا يزدلته مواته تامة من رية
 لتعثر عليه واخذلنا من يجر ومولا غلام بالظاهر ووجب على نفسه من اء المال المزمه واخذلنا من يجر
 على نفسه واما الضحية فباخذلنا من البصر ومولا شيت وقلة الحسب ومنه الضبورة المحبوسة وفيه حريث
 الحسب البصر من اسلف فلا يخرجه عبي ولا يمشا بل الله اثبت على نفسه حقا وجبر نفسه كانه ايه واما الله
 من يجره مثل من اكله من قوله من كنت لمن يكر او لكر او لكر او لكر انا عن نيل اني لميلك والحمد لله
 على ثلاثة اوجه جملة منبهة مختلفة وموان يقول الله او زعيم ونحوها وجملة من يجر وجملة من يجر
 على الله لا رجوع على المتحمل عنه ومولا الحمل وجملة من يفسر مختلفة وجملة من يفسر مفتر اني لست من المال
 في شيء وجملة من يجر وجملة من يجر على فلان او بما يوجب الحمل عليه وجملة من يجر وجملة من يجر
 وذل من الزجر، حائرة على الجملة لازمة فاما الممنمة المختلفة باختلاف شيوخنا انما عريت من لفر و
 ليل او فرينة مثل عمل على النفس والمناز واما جملة امثال الكلفة بلانمة وفيها ان رجوع بالمثال على
 المتحمل عنه بكل حال الا في مسألة وفي جملة الضران في عقر النكاح وفيها خلاف مثل وفيها
 رجوع كسائر المحالات وفيه اخري روايت عيسى عن ابن عباس والثانية حمل لا رجوع فيه وهو من شبه
 في المرونة والغنية وكذلك في الواحدة واما الجملة باله على الا يجر جمع هو الحمل واختلاف فيه مثل
 يحتاج الى حوز بين كل موت فاحمل ومولا الجملة التي تحتاج الى حوزة الفوق في الواحدة واما جملة
 الوحة المختلفة بالمشهور موقوفا باخضار الوحة كيف كان ولزوم الغريم انما الم يجر ويحتر (يلزم من الماشا
 في الوحة من ولد الله في كت ابن الجهم تتاح حالة من سوات تامة في كاد ووجه واما جملة الوحة المفتر فلا
 يلزم بها من ان الله في كت ابن الجهم تتاح حالة من سوات تامة في كاد ووجه واما جملة الوحة المفتر فلا
 يحضر واما جملة الضب فصح في كاد ووجه واما جملة الوحة المفتر فلا يلزم بها من ان الله في كت ابن الجهم تتاح حالة من سوات تامة في كاد ووجه
 في الاصل الحرة كانه جاد (محضر) متلثا ووجه في الاصل الحرة كانه جاد (محضر) متلثا ووجه في الاصل الحرة كانه جاد (محضر) متلثا
 وذل من يجر عليه باخضار، متى كانه حتى انجر، من الاصل حش حش، ويقاب بفر غرور، ومالا حطويه نفسه
 واما الجملة المنقبة بلانمة وبما اثبت بالينة وميل يكر من يجر في المطلوب تغير انكار، يختلف فيه والفوز
 فاعلم من المرونة وسيله في خرمانيه الكتب في ذلك واما الجملة بالحقية ومالا تعلم بها من الضرر
 والافصاح وعقوبات الا بزان والايح على الجملة وفيه بعض اهل العلم الى جواز من اوجعوا حمله حله
 الجملة بالوجه المفتر، ولا شيء عليه ان لم يات به (ابرا عثمان التي يانه يلزم الحيا بالنفس في القتل والخراج
 ان لم يات به في القتل وجر الجراحات واضع فيه كتاب من حيث في ان سوات معتق بالقتل واخر الما يؤخر
 ببعض جملة لا يحملون عنه بكل ما اجتم من قتل واخر الما الا ذلك يلزم منه ويؤخر من حياته يؤخر به الا
 في القتل والافصاح من يجر في قوله وان كان في اراءهم في قوله في حش من قال الا القتل والخراج
 وانهم يؤخرون بالدية في القتل **قال الله** رحمة الله فاعلم هن الشاويل بواجب مرتب لتي
قال المولى رحمة الله الجملة تنفس في تقسيم اخر على قسمين من جهة المتحمل به وهو
 في قوله وانهم يؤخرون في علي ثلاثة فقام من جهة المتحمل عنه وهو الميت وانما حيز والغاب وكذا حائرة
 بمنزلة حلا فامر خالفه بغض من الزجر، الا فاسح من العلم وقوله في الكتب في حيل الوجه ان لم يات به

وهذا هو القاسم الضمني لقارن الزن العمل على من اعطاه في الحساب وان صورة التراجع من الثاني مع الثالث
يجب ان تكون على غير من العمل بل يجب ان لا ينفك الثالث مع احدا او ليس وكلية بالاعتزال معه ان يقولوا الثالث
نحو الثلاثة فانما اختلفت معا بالاجماع بقضا بعض ولو اختلفت معا لكان المثال عليهما انما هما مسلمان
على كذا او جبر على ما يتان معهما انت وصاحبك عنه بخير واحد انت ومع اليق نفع لك وشاء مع الى صاحبك
المائة لك مع عنة ان الغيبة يمشي في الغرم كل واحد ما يشي لئلا لو اختلفت في نفع واحد ومثلها اذا
لغى الثالث الرابع وكذا في بقية ما يراد من مثله فان خسر ما في معاملات الجميع **وقوله** انما الاخر القليل من
تاخير الغرم الا ان يختلف ما كان ذلك بالذكيل فان جلد صلب صاحب الجوز وانما ان يختلف لزمه التأخير
فلا يفسد من يفسد من العمل على الغرم فيما يفسد في البينة في الكتب ان يفسد التهمة لا تغلب **وقوله** في الذيل يرجع
خلاف ما على الغرم قال الى علمه الحق بالخيار ان يختار يرفع قيمة ما مع القيل ان كان عرفا بقيمة
وان كان عرفا فكم كملته مفك عن ان عتاب عند كرا الضعاف من ان وقت في كثير من التصحح ومروا
بني فارجي قوله او كلفا بالانجني وفرتبه على اختلاف قولنا في من ايا اثر قول غير بقوله
انما اكل الضعاف من ثلث لم يكن للذكيل ان يتصل به باجود منه والذنا حل الاجل ان او ان كان مثل كلفه
ومثل في السلف الثالث ويرى كلامه من ان في الغرم مثله الا ان عمل الاجل ويخسر الغرم فيقص عنه
بما اجد اياه في وقال في القالة في الغرم بقدر حلول ارجل يجوز باجود اياه في ولم يشتر كحضور
الغرم وكل من اشتهر باختلاف قوله على القولين الذين من مثله الكتب في المسئلة المتفرقة **وقوله** بان
اعطاه قيل لا يغير السلعة وخلاصها القالة باكل الاتي وقال غير يخرج من القالة لما روي ان يفسد
ومو اليه اذ حل المشتري في دفع ماله للثقة منه وعلمه الاقل من قيمة السلعة يؤمن يستحق او التمر
شع قال وان اشترى المشتري على البائع الخلاء واخر منه به قيل ان مثله لا يفسد وقال في آخر الباب في اشتراك
في كلف على البائع انه فاسر يتعذر به البيع حل بعضهم ان كلام الاول لم تكن القالة مشتركة في العقر
بفسكت وفتح العقر في في الاخرى مشتركة في العقر ففسر الجميع وانما كانت يفسد المشتري والذيل
من البائع علم انه يعين قوله بان اعطاه قيل لا يفسد البائع وتفر اشار بعضهم الى انه انما تعذر
او لا لزوم من القالة واشفاقها وتكلم اخرا على جواز البيع او فساد به من به في الكتب قبضاء وان اشترى
كدام السلعة على البائع كما ان علمه او الكتب او غير ما ان علمه اخر وقيل يختلف في جواز
واشفك الشريك ويصح ان يفسد المشتري ويعبر ان مثله به وقال غير يرجع علمه بالافل لانه اذ حل
المشتري في دفع ماله بعلمه الاقل من قيمة السلعة يؤمن يستحق او التمر يفسد انما كانت كلف اذ اختلفت
فالاول لم يتحقق وباتت رة البيع ولزمت المشتري القيمة ولو جبر غير بالخ على الذيل شع في قوله
جميعا انه انما من ثلثها من الاختلاف ومن خلصت ولم يتحقق **وقوله** في الكتب ولو ان الناس
اشترى من الزن في البيع الاول على انهم يرون بذلك الخلاء انما كتب على وجه الوثيقة والتشريع
لنقص به البيع كذا في كتب ابن كثير في البيع وكثير من الشيخ وعليها ختم ابو جبر وغيره انهم
يعفروا عنهم على قيام والمخالفة بها وانما يكتبه الموعود تشرييرا وتوثيقا فلذلك لم يفسد البيع
ولو كان على الطالبة بذلك او غير علمه البيع لنفسه به في المسئلة المتفرقة من الكتب مع مناجاة
في ثم يفسد من قوله البيع الاول الى حين العقر لا حين كتب الوثيقة وعبر ما في حال ان يرفع
في شح لغيره ولو ان الناس اشترى حواشا فاجد وجب بالمسئلة على معنى المسئلة الاخرى وان ما يكتب ويعبر

إلى الأصل فتكون له دار اتاية ودار غور فان غور ثم جاء به من شتر جمع الك قال غير، دار له غلج علمه حتى انزبه فصر
 وان لم يات به فبحر عليه بالان خصى انجس ولزمه الما او غور، ان انقامه وغور، اختلف الشيوخ في معنى
 انجس الجرد من قبل التمام بالحكم فاما الشمل فالحاكم صا ذلك عليه ولم يرمع من غور كما ان الترم
 او ملنا وسوقل غير الملج وفاد انجسهم كرهه بالحكم سنا حفظ، عليه بالمنا و به فعم لويه واتا مثله بغير الما
 مانه مستي بالتي بالضر سفل عنه ومثله في سماع جني وغور، غر غنور فالوا ولوا زاد بالحكم الاشياء به مثا
 من ان جاء به لم شتر جمع انما قال انز لاية وكه صرحه ومه ان لا يلزمه لغر ما اذا جاء به بغير الحكم منه ثم
 الما او لم يبق ان يلزمه بغير الحكم وان لم يرمع من غور واية به في رعيه ان انقامه فانه من شتر اصل غور ولا يعم
 ان يلة به الا بغير الأصل ومثله غر غنور وسو خداب المرونة وكركله في سماع ضيع كانه قال ان يلة به
 بغير الأصل بنل الصلب والتكر في الحكم مشر وقوله في الكتب فيما عني قبل رجل حفاء هوشى وفاد الرنل
 الكتاب انا القيل له بوجهه الى غير المسئلة الى قوله ويكون له ان ياخير من القيل الا ان يفهم البقية عما حقه
 كالحرف هو اللب ان افتراز المنكر بغير ان يلزم القيل الاياتيك البقية وهو نقر ما في كتاب غور مثله في سماع
 عيسى في العينة وعلى فاد اصل بعضهم ثوبت كتبت واستر ايضا بقوله بغير من لاية لكتب في مسئلة بلانق فاد
 تا قبا بانيته من شتر فانما ضامن وقيل بل افتراز، قيام البقية وهو دليل الكتب فقامن قوله فليدعي به من اغير قد يد
 شتر ثبت حقه ببيته وبقوله في المسئلة ان شتر ان الف على الحو فرجى، بربله ان لو فتر لزمه ومثله ايضا
 في سماع عيسى وقوله ما ذاب المع على فلان باله ال المعجبة ومكون الالف مغشا، ثابت وضع ومزمنة
 في الكتب في شتر حاجب انال على القيل ان شتر اخر، عفيه وشتر القرمح الجواز وفتر لزمه الدش في مسائل
 اللغاة من قوله في مسئلة البثالة وقول غير في مسئلة البثينة ايم شتر اخر عفيه انل ذلك وهو قول الضع
 وقال الشهاب وابن تيمية وابن ماجين اخره باصل وقال ابن القاسم مثله ايضا في الفصح المطالبة و
 السلك من مسئلة البثينة بعد ان فيهما من التفسير والشرح في كتب امتنا ما لم يرد
 عليه ان شتر على ثلثة يغفل عنها كثير من الناس من بما وضعوا الخلاف في بغير وجوبها في غير موضوعه
 والخلاف بيها في موضع اخر اغلوا افعاله من بعضهم يتغير ان يكون الحق عليهم وفي مسئلة البثينة في الكتب
 او مقرر الحق على غيرهم وفي مسئلة البثينة في الغشينة بامانة اثار انما عليهم من شتر
 بعضهم بغضا على ما وضع في قول الغير في الكتب بوقد في اخر من الما وهو ست مائة على اواخر في الاصل فانه
 به نتائج في البثينة فبالخلاف انه الكتابية ما يقع عليه مؤمن الما وهو مائة ولا ياخير منه المائة التي ضمنها
 عنه في خاصة نفسه وان تقسمها ما يقع حتى يشوبان به واما ان كان الحق على غيرهم ومنهم كعداء فعلا بعضهم
 بعض فبما سنا اختلف انه اخر الحق من اخر من لغى الاخر هل يقامه بالتواء في الغرم حتى يغفل عنه
 الحق على غيرهم واما يقامه بغير اعفاهه ما يخصه من الحق كالمسئلة الاولى والى المشورية به انز لاية
 والتونج وعني بها فالوا لا تخ سوان في الجمالة وليس جيم اخر من مالا غير غير، والى الخامسة به كثير من
 الشايخ لانز لاية ونحوه في كتاب نحو في سماع اي يرد في الفتح حجة وجعلوا ما يوقد في رنل الما
 وهو مائة بالجمالة لما لو ثبت عليه من اخره من مسئلة البثينة في المرونة وكما لم اختلفوا في بذا اخر
 من المسئلة وهو انه الفى البثينة من البثينة الثالث في مسئلة الكتب فانه قال ياخير، تخمين فقامنا عني في
 خاصة من الرنل الفى بحلية ونرجع عليه بخمسة وسبعين نصف ما ادنى بالجمالة ومي مائة وتخمين مجمع
 في البثينة وجمعه وعني من على من التوب حسب القيد الكلف المسئلة وصوروا التي رجع بينهم الى تمام المسئلة

[illegible]

سواء على انفراد لا اختص بها. ان في رتبة في بعض الشيخ ولو ماراى المتناس ومي رواية ابن ابي رستم ومصلحة للظام
رأى وزجج بعضهم من الرواية وحكمها قال لان الشرح اخصر الغفر ولا اعلم بعلمها والاول ابن ابي رستم
انهم لا يبررون بذلك الحمد والاعمال عاده، تكسبها الموقوفون من غير من المتبايعين ذلك في عقرها او كانت
الغاة، عندهم وان قصروا كتبها الاكبال بما يميز صحيح الفقهاء وفيه اللقب قبل الاختصار واختلاف مو
د ان يضمن بالشرح اعداد السلسلة مثل يكون البيع فاسرطافا من عمل المصنف وضبطت اخطائه في حاشا
ومررت بآب ابن القاسم واشتبه عن عمر وكذا ابن القاسم في العتقة وفيل ثبت اللقاة بثبات البيع اذ
بات وعلى القليل الا ان في قيمة السلسلة والتميز ومرفوع عن عبد الله في المشهور وفيه الميزان القليل لعله
بعضاه الغفر ودخول وهو لا ابن القاسم في العتقة ايضا وقوله في التهمة بالا في ان في المرفوع بلصق الملاحب
مع المتن انه يجوز وصيته وانهم اذ افهم له من غير من وكان يورث بولد او كلاله لم يكن في كتاب ابن عقاب
وكسبه خاسرا وكتب على ما في الاصح كذا ابن ابي رستم انه يجوز وصيته وكذا في رواية يحيى بن عمر وكذا
عمر الدباغ والاطيل في غير كتاب ابن عقاب يخفى مع الورثة ما كانوا اذ الميراث عليه من وعمر ابن وصاح
انه لا يجوز وصيته ومروا اليه في اصل ابن المراكبة في اذ اكان عليه من وكذا البروايش في جمع لمعني واخر
بقوله لانه لا يجوز وصيته في جمع او من قبله من فوته واذا ضم مع المتن لم يجر بذكره اذ افر في من خصه
بلقائه ثم اشتد الكلام بغير بقوله وانهم اذ افهم له من غير من وكان يورث بولد او لا يثبت
منزلة له ولا كلاله على من يوصيه وانما على رواية غير من وصاح انه يجوز وصيته ولا يثبت اذ افر له من
غير من فكلام صحيح ثم يكون قوله بغير ذلك وكان يورث بولد عايدا الى الاقرار وعلى رواية او كلاله
ترجع الكلام الى الوصية والافهم له بفعله المرفوع من البيان صحيح الروايات كذا وقوله فيمن اقر
في مضمونه ثقل في الصحة عن رجل واث وعمر واث قال اقرار لو اقر بالدين في مضمونه يجوز وقال في
الرجل يقر في مضمونه فيقول انت تصرفت على فلان بدين في صحته او بدين او حبت كذا او اعتقت عن
في صحته يكون في ثلث واغني واقرار من اباصل كذا كذا اجاب من الكلام في ذلك واختلاف الناس
في ما يولى بالثمن المضمون من عمر بن عمر، حملوا ان اقرارا بالثمن كذا كذا، بالعتق والضرورة وغير ذلك
واقرار من اباصل كذا كذا وراه من الكلام على جميع ما تقدم واختص به ابن ابي رستم مطلقا
على لفظ ذلك وقد ذهب بعضهم الى ان اقرارا بعتق مائة كذا كذا من الذين يلزمه اقرارا بمائة الميراث
يلزمه اقرارا بمائة في الصحة والية بما ابن لثابة وابو عمر قالوا وانما يملك ما كان منها لو اقر من اباصل كذا
له في المرفوع وانما العتق، فيصح ومما لم يثبت مسألة الاقرار بالثمن مائة، مع جاء بمسألة الضرورة
والحبس والعنف وقيل بعضهم اقرارا بالثمن مائة بغير اقرار بالعتق، فيصح ومما لم يثبت مسألة الاقرار
او مرفوع مائة من يلزمه وليس بمرفوع، انه اخرج به المصلحة عن ترمذ مائة واقرارا بعتق العتق
مرفوع كذا الضرورة والحبس ومنهم من اباصل الاخر فيه انه لا يكون بثلث بل يكون في العتق كذا كذا وانما العتق
فكما قال في ذلك اباصل في ثلث واغني، كذا الضرورة والحبس وغير ذلك، انه اخرج بغيره في الصحة
وسواء من من يجوز اقراره فيه الا في الثلث فمصلحة في مضمونه الا اقرارا في قول الا في مضمونه الا اقرارا بغيره
فانما يخرج من الثلث وقد كرهته روى عن مائة ان العتق في مضمونه المسألة في بعض من الثلث اذ لو ثبت لغيره
زاد في اباصل الضرورة والحبس اذ لو ثبت لم ينعزل لغيره العتق قال عمر ومما اخطأ وينكح ذلك وقوله
ما يحتمل العتق من سيرة، ما يحتمل سيرة اوقات بيع العتق طلب صاحب الميراث في سيرة العتق

[illegible]

كِتَابُ — الرَّهْوَنِ

21

[illegible]

فيه الفواقر الممنون بها بينه وبين قيمة الرمن في فلاح الرمن بغر ان يخلب وكرهه في تلافه الفواقر الممنون بها مبلغ
 قيمة صفة الرمن بغر تواضعه له وتغيب الرمن في الصفة ان اختلافها بينا ومعنا، انه على ضياعه من الرمن
 ما في الكتب وتفسير ما اتمم / لكنه يختلف في قيامه من رتب ابن القاسم يكره ان يمتد يوم الحلة وفيه
 عنه يكره ان يمتد يوم الفهم وما غير، انما يكون في الحالت في وقت يوم الفهم ثبت فواقره في بعض الحالات
 المروية ونماح المسئلة في اصولها من رتب عثر والعقيدة وانه ان لم يثبت مصادره يمتد او كان من الرمن من الرمنون
 قبله فلا يثبت الرمن من قيمته واذا كان من الرمن من الرمنون فلا يلزم من الرمن انما افترقه من نفس من رتب فاح شهر
 له وقوله في الكتب في المسئلة وادى قيمة رمنه واخر رمنه ان احب والا فلا سبيل الى الرمن من رتب في كتب
 ابن عثرون ان مع الراس ما قال الرمن والابيع له الرمن ودمع له من رمنه فانه **قال المؤلف** رحمه الله
 كخبري ان من رمنه من رمنه المسئلة كخبر ما في كتب عثر وما في سماح يعني انه انما يكون الرمن شاهر لنفسه
 لا على الزمة وان حقه ان يكون في غير الرمن / في سواء حتى لو تلب بيتته او ماله وكان من الرمن ان يفتد عنه
 او استحق لم يخلب الراس بغر ما افترقه بغير ان يخلب خلافا لما خبر من فواقر القاسم عنه لو تلب وكرهه
 وناويل بعضهم على الكتب ان الرمن شاهر على الزمة يلزم به صاحب الرمن في قيامه وتلبه كما يلزم ما افترقه ولو
 كان الرمن على قوله من شاهر على الزمة لم يجز له على قوله ان كان يلزمه شيئا او ان كان يلزمه من الرمن
 انما يتبعان عليه ولا كنه انما تعلق حقه بعينه فانه اقراء بمائة غلة الرمن لم ينزله حقه فان كان يلزم صاحبه
 فزاد ان يلزم شيئا في الزمة وانما تعلق حقه بعين الرمن انما ان يرجع احسن من الرمن الى قولنا لا يفرق ويتبعنا على
 شيء وعلى من الاختلاف مل يلزم الراس اليمن ويشهد عنه تكليف بيعه انما اكله له لكونه من رمنه
 انما لا انكف ببيعته فقال يخلب الراس انما كان رمنه الا فيما افترقه ويسلم الرمن وفيل لا يمين عليه انما لا يلزم ببيع
 وعلى الرمن من رمنه لانه كبير مشقة لان الاستحقاق والموت من الكرواح وفقر رجح بغير شيئا من الرمن
 والارجح والاصح عيونه ان الرمن من الراس ليسفك الصلب عنه فتمت على الفواقر بتعلقه بالزمة او الاختلاف
 عنه لا يفرق يخلب في ايده مع اذا كانت قيمة الرمن من رمنه فانه على الرمن وقوف الفهم بالزمة والكرهه انكف
 في صفة اليمن من رمنه المسئلة بفلاح المروية / ايضوا الرمن من رمنه في الزمة، على الرمن اليمن فانه احل
 جري عازا على قيمة الرمن ولم يتكلم مشا على رتب الرمن ولا اشدا في يمينه فبالرأس ليصحح دعواه في مبلغ
 قيمة الرمن فاشك في جوابه في من رمنه المسئلة انما على قيمه الرمن وبغير المسئلة وبينها ملكه فقال في الموثقا
 يخلب الرمن على ماله عازا في رتبته وفعال للرأس انما ان تخصيه فالكه وتاخذ رمنه او عازا على ما فلت انك
 رمنته ويشكل عند ما زاد الرمن قلن يخلب لزوم غير ما حلب عليه الرمن وقال عثر الرمن من رتب من رتب ان يخلب
 على دعواه او على قيمة الرمن وفي بعض العثرون ان الرمن انما يلزم من رتب الرمن على قيمة الرمن من رتب من رتب
 / اعلى غير هذا الواد على عشرة وثمانين شاهر بخمسة عشر فاما يخلب مع شاهر وما قاله ملكه
 وانما به يجالبه وايشبه الرمن الشاهر لان الرمن متعلق بجميع الرمن والشاهر انما يفرقه بشيئا من رمنه لا بما
 يشهر به وقوله في المروية انما في قيمة رمنه ان احب كخبر ما في سماح فواقر ابن تاجر وخباب ماري عن ابن القاسم
 انه لا ياكل من رمنه الا ان يفرغ عثره ولا الرمن من ان يلزمه الرمن بخمسة عشر ولا يجمع على اخره الا ان يفرغ
 الرمن بعشر وهو اصل الشب وهو ايسر في انما شاهر من نفسه بقدره وشاهر على نفسه لا على رمنه القية
ومسئلة نفقة الرمن ونحوه الكتب فيما اختلف فيه التاويل بين الشارحين / انه قال ان نفقة
 الرمن على الرمن ملب ولا تكون في الرمن الا ان يقول انه ان نفقة في الرمن فان قال له لدا رتبته في

وشهر

[illegible]

بما وفيها نجما ان يبيع القيمة كسب الشوارب من ان جاء بموثرقة وقوله بان كسرتما شتم اشتملتهما فان اعيد
فيمتعا مصر عن فلتك البس فزفك ان كسرتما شتم او لم يثلمهما فاما عليه ما نقصت الصلغة فنان
مراحت اليك واليه رجع ان يضمن فيمتعا من الرتب مضمون اشتملتهما او كسرتما مصر او يكونان له كراحت
في كسرتما الشارح وسفك مرا كلة من كتب ابن عتيك وصحت به كتب ابن المراء وابن مناد وشتم عليهما
وسفكت عن ابن بن والفاي و قال ابن و صاخ كسرتما شتم و ثبت من القول في كتب الفصيح قال عليه قيمة
الصياغة قال ابو عمر ان قوله ما نقصت الصياغة وقيمة الصياغة سواء انما في بزل ما في فمستما
صحيحة ومكسورة وروي اشتمل عن ثلثه عليه ان يضمن عما وقوله بخره لك فلتك — ارانت ان از شتمت
سوارب من ذيب برزاع فالتفتها وقيمة ما شتم الرتب سواء وقد اشتملتهما فلتك عمل الاجل ان يكون القيمة ومثما
ان جعلك انشطارا فالقيمة ومثما الاجل كراحت ابن عتيك وفيه كتاب ابن شتمت الشوارب او
كسرتما او التفتها و ثبت كراحت في الاسرة فالتفتها وفي كتاب ابن المراء فمستما او التفتها وقوله
في اليك من ممتعا على انه ان لم يات بحقه الاجل كراحت الرتب له بما اخذت منك فالمر الرتب باسرو و تفسر
من الرتب والبيع من فرتي كان او من يبيع كراهي المسئلة ان الرتب بخر عن البيع في ثمر حال فخر به الاجل الرتب
فانسترايبه من الفري والبيع لانه في ممر المسئلة في ما يبيع انه اكل بخر العقر كان تاخير علم من الرتب
كالسلب عليه وفل يبعها باسرا باع منه من الرتب من الرتب الى نكلا الاجل بشرط ان يبيع يومه مته باسرا
بلا يبيع شيئا بفسار من يبيع العري والسلب مري يبع او من سلبا في مويكل من التكم ولا يتكويه
انما هو وياخر صاحب السلب سلبه والبايع من سلبه لان البيع الاول صحيح اما في الفسار في الرتب في
ثمة ويكون ممتعا آخر في مته حتى يوفيه التكم حقه لانه يبيع الرتب اخر وفي كتاب ابن حبيب انه اورد
الرتب فاسرا بخر ممتعا البيع ولم يشر في البيع بلا يبيع او لا لانه لم يخرج من يبيع من الرتب شيئا
ويكفي في ممتعا لانه قال في ذلك كان من ممر او يبيع وفرتي ممتعا في التكم غير علم
فرتما انه اخر من ممر البيع كاجل الرتب فيصور كالسلب سواء وفرتي من يبيع لانه يبيع بخر مته واد
كاجل الرتب لانه قال بخر ممر اخر بخر لم يعمل الى بخر من اجله على ان اعطاه حمدا او ممتعا تشفعك الحالة ودين
الرتب الرتب ان لم يزل ان يخر في الاجل الثاني لانه انما دخل في الاجل الثاني كسلب الاجل في ممر ممر
بالرتب ثابت ومم ممتعا بخر ان التكم كان مؤجلا ممتعا اذا ممتعا الرتب بخر بحقه ولم يزل اخر به اذا لم يخرج من
ير شيئا اجب الرتب ولم يبيع الاجل لانه من يبيع ولو كان ممر التكم في عمر البيع باسرا او بفسار لم يثبت
وانكسلا الاجل في قيمة البيع انه ابات وكانت القيمة حالة لانه عار السلب لانه ممتعا به علم من التكم حالا
لما قال في التكم بخر فلت التكم ولم يتكويه او يخلو لانه وفرتي الرتب ما يوفيه مثله على ما تفر في التكم
وغيره فيصير حقه في الوجوه كلها في البيع العامة ابات بقيمة وبقا حقه بها من السلب الذي عليه او من
المبيع الاول ان كان صحيحا واشتمل الرتب بخر او فمته ان كان باسرا وهو ممتعا قوله في التكم اخر المسئلة فاما
يرت الى الرتب وياخر مته ومن البيع باسرا يبيع الرتب الذي عليه التكم ان لم يوفيه به بقره في التكم بما
يعوت به البيع العام على اقله بخر مته يوم حل الاجل كان ما يباع عليه ام لا لانه حينئذ يخل في ضمانه
وصح ممر ممتعا بالبيع العام على اقله في البيع العام لانه تراعى قيمة يوم التكم واد ان يخر التكم عن ممر
في ممتعا في يوم يعوت وحلي لانه لم يخر ولم يبيع فاليه وفرتي بخر التكم في التكم في ممتعا بخر ممتعا
عليه بخر حالي من يبيع في ربح او ممر او غير او مته وثبت ما كان من التكم فاما ما كان من بخر حالي فهو التكم

لغزله اما اخذ الجمل بكل ان كان العلم الصدا خاصة قال المؤلف رحمه الله فرفاه في كتاب بحر منور واشتب
ان النيسير يصل الى اسكن الجمل الاب كان هو الغايز للصدا او حوز لغرض يخرج بعضهم من من ان المسيح
يصل على ظاهر رواية يعني في الكتاب ونحوه في صفة الغيبة وقال ان اي شئ من لفظة ابنه الكبير
ساقطة في دفع الروايات يعني في اول المسئلة قال وموصيهم على من شئ ابن القاسم ورواية وشي اخب ملا
تتابع في من الاصل قال المؤلف رحمه الله والحداب يمتنع علم الحداب في مواضع الكتاب
وقوله في الحداب ان اسكن الفليل منها وجلت ايليه جاز كاهم انما يصح انه ان كان يكره للمنع وشغله بمنا
مع كهم او يكرههم اياها وشغل نيسير منها فاما لو كان معرافته وفي جميعها كذا في الكل
الجميع ان الكل في ملكه وتحت شيعته والي من اياه هب بغم الصفيين وموصيهم في النظر كاهم من لفظ
الجبب في كتاب الترمذي بخلافه تغلي وحسن عوفية وميمه في كتاب الغضب ان شاء الله

كتاب الغضب

الغضب في لسان العرب منطلق على اخذ كل من لول به غير رضى ماله من شئ او مال او متابع وتزله التعق
كان من الاوخر او فمى او اختلاص او من فة او خيالة عني انه استعمل في عرب الغفارة في اخذ اغنيان المملكات
بغير رضا او تايها وغير ما يجب على وجه الله والعلية من في ملحق وقوة واستعمال التعق عرفا في
التعق على بعضها او متابعها سواء كان التعق في ذلك يلائم ان تايها اولم يكن كالفرغ والوفايع والفرار
والضام والبضايح والحوار وبرز الغفارة بين الغضب والتعق يوجب منها ان الغضب صا من المصلحة
يوم الغضب كايوم وضع يد علمها بالتعق والمتعق يوم التعق كايوم كانت قبل يلائم منها وان الغضب
له اجابها سالمة لم يبعثا اخرتها وتما والمنعير في ضمنها وان جاء بها سالمة لكن قد جعل ابن القاسم الغاب
كالمتعق وانه المصلحة من انوارها او حتى نقصت فيمتها ولاقتي فمما في الغضب النيسير والغضب
يغضب فيه والمتعق كايوم الا في الكثر ان على المتعق في اما تعق عليه واخرته بكرا خلا غير ملا وفان في
الغاب كايوم عليه وفيه كثر من هذا القصر الاختلاف بين الغفارة ما ملوم وقوله في الغاب للجار
ان اصابها عيب غير مفسر فان قال في ملكه ليشله الا حارته الا ان تغف في برها ولم يغف في نقصان قليل او لا
ليروغ له عيب سواء ان نقصت فليل او كثر افا ان احب ان ياخبر منها معية على حالها وان احب عنه فممتها
يوم غصبت كاهم هو من علم منها خلاص ابن القاسم لقوله في ذلك عيب سواء كاهم في الحداب ما قدره وان الغضب
والغفارة على كاهم قوله من اسوا ان يكره القيمة الا في الكثر من النيسير الا غفارة في كاهم ايضا من قوله في باب
اغتناب الجول ان اصابها عيب البايح عيب مفسر كان لها ان يضمنه جميع فيمتها ولا يضمن من كتاب
بحر منور عليه ابو القاسم في الحداب في اختلاف قوله في الغيب النيسير انه لا يضمن الغاب ورجحه بعض
الناظر من شيوخنا وقوله في الغيب ان يكون استعمل الدابة فاعجب في ذلك من ان اصابها قبله اخر
القيمة كرا رويته من كرا في كثر من اسوا في نقصان فاعجبها او في برها ونقصانها ومعنى نقصانها
انها صالحة لنفسه ومعنى نقصانها هب فوا من انما ونقصانها من نقصت الجمل اذا حلتت بئله وفز
يكون نقصانها في فعله لك ما حتى يسمع نفيهم عظامها وموصوفا وفرد في بناء ان النيسير ان في قوله
تعد الى انقص كثره وقوله في المسئلة قبله ان ياخبره لايه يوم غصبتا ان كان خلاصا تعق ولا يفي

ان علم الغنم ثلث ما اشترا، على ذلك وهو يعلم ان ذلك لا يجوز وانما ذلك منزلة ما لو ان كذا، ميتا ما لا يشتر
له به عبر ما شترى الاموال او ائتمه وهو يعلم بان ذلك لا يجوز على غير العسر وقره البيع قال سحنون وهو احدث
التي ثبتت من الروايات ثم في كتب ابن عبد الله ابن الشيخ لا يروى وضاخ وقال انما من الاصل وقال المواقف هذه الله
وسرايبين انما تفرح خلاف من قوله **ومسألة** اذا ائتمت سلعة لرجل ليؤمها فربما فيها في غير ما ائتم
به الى اخر ما وقول غير ثبتت منها عن وكات مسافة منها من كتب ابن عتب ثابتة عن ابن عتب، اخر المسألة
من الكتب مع قول غير، وصفت الربا في وثبتت في كتب ابن عتب وسفك عن، قول غير، وثبتا جميعا في
كتب ابن الربا ولم يفر، وقال لم يفر، ابن وضاح في قول غير، ولم يفر في ابن ابي زهير قول غير، وثبت على سقوط
ان القامح في بعض الروايات **وقوله** في الرجل يترسانه ارا من رجل فيفرض احدهما يكون له ان يخرجه
من التمر ما ائتم له خرج منها بعض الشيوخ جواز حوز الجزء المشاع مع الراية المالك لنفسه ومنه ثبت
الكتب ومشهور المذهب ان حوز، لا يكون الا بان يحوز المثل من جميعه او يبيعها، على غير غير، وما قيل في حوز
حل في الجزء المشاع محل صاحبه ولا تير، علمه مع، وفيما انما يجره ذلك فيما لا يتغير به كالمبايع
بما ما يتغير به فلا يصح ان يكون ايرها عليه وغيره لا حجة للفقهاء من من، المسألة ولا يخرج من القدر
منها انما يفر ان يفر، بقدر من، لا يتغير التمر وانما تكلم على وجه يفر من التمر لعله يبيع فينتج
بمنه ولعل صاحبه حين يقول ان يفر من، في اوضع في اوضع الجميع على غير ما ائتم خرج من رسته
واختار يفر، في يفر، بكل من، **ومسألة** اقتضا اخر التمر من حصة من غيره تكلم عليها
في كتب الفقهاء والرهون وتخفيف المسألة ان الرهن اذا كانا من شركة من من مبيع بينهما او من سلف واخر اشترى
فيه ومما احس واخر من ائتم اقتضا اخر ما دون ذلك من خلع معه فيه اذا اشترى، ثبت واخر وهو قول من قال
وانما الذي لا يكون احرا ان يفتقر من، ان يكتب بينهما كتابا جميعا في، واخر يكون له الا في بينهما
قال مثل ان يكون من ناير كلنا او مع كلمة الى اخر كلامه فلما اذا كتب، بكتاين وكما انما اقتضا
ورضا بالفضل فيه على غيره فلما لو كانا من نوع غير او جنس مختلفين كبيع وسلف او دنائير
وكما قلنا واخر منهما ان يفتقر من صاحبه كلنا بكتاب واخر او بكتاين ولا شركة بينهما في ذلك فانهم
علمه في الكتب ولو كانا من جنس واحد ونوع من الحقون واخر ولا شركة في ذلك قبل بينهما اكثر من سلفين
مختلفين من غير من كانا بكتاين لم يفر من ائتم على الاثر وكذا لو كانا بكتاب واخر فالاول القامح
الا في وغير، حتى يكون اقل ما باعته، او افرضا، قبل بينهما او من كذا من قوله في الكتب وانما الذي لا
يكون اخر ما الكلام الذي قد مضى في الاول وكذلك لو قصر اجمع في كتب الاخترا لم يفر ولم يفر واقتض
في ذلك كله انه انما يكون احرا ما الدخول فيما اقتضا صاحبه فيما كتبت في كتب واحد من الاغلة شركة
بينهما الا غير ذلك وهو من الكتب وانما الرهن وانما اخر ما على صاحبه فيما اقتضا انما ائتم
من نوع واحد كما قال في الكتب دنائير كلنا او مع كلمة وانما بكتاين بكتاين **مسألة** ان
وقوله اذا اجتمع الرجا على اعلى وله الصغار والكبار وسكن منها المنزل وسكن في ذات مكان ايجاز الكبار ساير
الدار وكانوا اصل عزم قال اخر اذا سكن من جسم اقله جاز ذلك كله وان كان غير ائتم، او جله
لم يفر منه قليل ولا كثير كما هو، فتشوية الصغار والكبار في حوز الاب والجد وسفك قول من في الكتب ساير
من كتب الربا في ولم يفر غير قال ابن وضاح سقوطه حسم وثبت عن غيري فان فضل من ائتمه الا غلظ
لان من قول ابن القامح ان الكبار اذا حازوا انصروا عليه وان كان يسرا جاز ان يكون هاهنا في دفع

[illegible]

عنما اذ لا يعز عليه فيكذب الموقنون معقولة لئلا يفتنهم اراؤا من غايب ولو كان غير غايب لم يتبع لا
 الموقنون ولا كذا في المجموعه واشبه يتبع ايما شا وسيا في الاستخفاف ومثله الخفاء والخلاب
 على كذا في الاو مسئلة من اعتصب بقصة مضربا زاهرا وحلينا سفكت عنرا بن ابي طاهر وثبت
 لغير وقوله في تزييم الحزب فيروها انهم كذا روايتنا وكذا عن ابن عتبات وفي رواية الرباع
 عداينة كتب ابن المراء وعلمه اختصرا اكثر المختصرين فان قيل وفي رواية عن ابن الزهري وقد
 اختلف فيه قول ابن القاسم قال اخبرني خالد بن ابي رباح وكذا في الامرية خطا والقولان مغروران وفيها
 قول اخر معلوم كذا ما ترجع الى معناه واحدا لا ما سنا وقوله في الغايب ليس له في حيزه حيزا
 او في الاثر ولا اثر في حيزه في الاثر او كما مير حيزه في حيزه في قوله ولا اثر في حيزه
قال المؤلف رحمه الله في هذا من التراب من تراب الارض ولا اثر فيه فيصح المسئلة لان ان
 كان التراب الخفي بيا منفعته فله الزام الغايب اخراج التراب منها وتبعه كانه اوله لا في الارض وله ان كان
 له لا في الارض وتبعه من موضع منها الزامه في موضع موضع كانه ان يلزمه في موضع من الارض وحيزه
 ان لا يكون له بيا منفعته **مسئلة** العلم بين امر الزمان في البراء وقوله والكتب احب اليه اختلف
 في تاويل كلامه فيقول وان لم يثبت من الحكم في كل شيء وقيل بل انما هو ان جميع الحكم بينهم
 في البراء خاصة ومنها قوله اذا تكلموا في البراء فيكون بينهم في البراء ان يثبت فيهم في العلم
 غير حكم الاضداد وانما على حكم الاضداد فلا يلزم وقيل كذا ان يثبت فيهم في جملة الحكم الاضداد
 في حيزه غير متوجه انه ليسوا بمشركين في العلم في مسئلة الحكم بينهم في العلم ولا في حيزه
 والخلاب في تاويله في قوله في غلب الثوب يضعفه به بالختيار في تخصيصه او دفع قيمة ضيفه
 ونحوه في التفضيل وقال في كتاب الترقية خلافا ولا يكون بالختيار وله قيمته وقال في غايب السنين يثبت
 والحكمة يكمنها عليه مثله او قال في غايب الخشب يضعفه ما مضى اعين عليه فمما
 وفي البصة يوضعها عليه مثله او قال ان لم يثبت يجب على قوله في مسئلة الثوب يضعفه هنا وفي
 البصة ان صاحب الخشب بالختيار وتغليل ابن القاسم في مسئلة الخشبة والبصة لا في لواحق
 له اخبره لك وقد دفع قيمة العمل كان من التفاضل في الضعاف والبصة لا في لان الطعام كفاية
 والبصة فضته واشبه يقول في مثل من اخرج شيئا ولا غرض عليه للعمل من كذا وضعه **قال**
المؤلف رحمه الله يدرك من انه اخل فختلف فيه في الكتب **والتمس** صحيح بخير من الظاهر
 لا يمنع من اخبره له ولانه لا شامع من ان يعمل في عرضه فيعلم بمتى من شرايه الا وصل الى ذلك بتغيير
 وغير قيمته واخبره غير اختيارية هذا القول اوجه الاشياء ومن اصل ان في حقيقته ومما انزل عليه
 وفي اخر مسئلة الثوب في مستحق تضعف عن ما المشتري وبما في قوله ويكون المشتري يثبت
 الثوب اشتراء الى اخر المسئلة ثبت في كتب ابن عتبات وقال في غير ابن ابي رباح ومثله المسئلة عن
 فدا من الكلام وفيما في النسخ وفي ثابته عن الرباع في كلمة لخص وفيها في بعض النسخ زيادة
 قال ابن وصاب او فيها مستحسن في تم كتب الغصب بخبره وحين عونه في قوله لا يخاف

ب
 طرح

كتاب الاستخفاف

انه انما جبره بغير القيمة وفي بعض الروايات بالانقباض منه انجارية ان يرى ما اخبروا باخبر جاريته وان شاء تركها واخبر
ما اخبر من القيمة فيل من اقول مله فان سرار في كتاب ابن حبان وعلم عليه قال يحسن است اخبره بغير
من او تركه ولم يعرضه يحسن في الحس في عمري ابو نوح بن القاسم ان لما ان يرى ما اخبروا باخبر جاريته وقوله
في محسن الجارية وفروا من المشتري او غشقا قال في العشر قبله ان ياخبر ما ويره معار فيقا واما اوله
من المشتري بغير اختلاف فقول مله فيها واحت قوله ان ياخبر ما ويره في قيمة ولو من اقول مله الاول
في المسئلة ثلاثة اقوال معلومة نص في المسئلة على اثبت منها سزا اخرها والثلث ياخذ فيمتنا وفيمة ولو من
والثالث في كتب ابن حبيب وغيره انه الذي يرجع اليه حين نزلت به في استحقاقه ولو محسن واقتى به
وحكم في مسئلته بقوله ان ليس له الا قيمتها وسوقه غير الملل وان يار وان ابن حبان في حازم وان كنانة وفردوا
في غير كتب ابن حبيب انه كان قول مله القريم قال ابن كنانة وابو عجزا وفردا ان سزا في كتب الغصب من المسئلة
وفي كتاب الاستحقاق وفي كتاب ابن كنانة لغيره الذي قد مضى **فقال المؤلف** رحمه الله وليس فيه بيان وانهم
منه من القول ولا التبعة بين العشر والاولى انه ليس فيه الا الاشارة باختلاف قوله وكذا هو ما نص عليه
مما سمع منه من القولين المتقدمين في هذا القول الثالث ليس مما سمع منه وانما حث رأي مله فيه على ما في
كتب ابن حبيب اخر مرة بغيره وان ابن القاسم ورجوعه الى مضر والله اعلم لان في كتب الاستحقاق فيمتنا
في الغصب بغير القاديل فانظر في الموضوعين وسنرى في الاستحقاق وقوله في اخرباب من الغصب
شجوا فاشترى يكون في ما انبقت قال الشيخ في ما انبقت على النخل وبيعها بعت النعم ولا يكون له بديل فيما
عليه من قيمة الغلة الا ان يكون ما انبقت اكثر مما اعتل اليه اخر المسئلة كذا في نسخ وكذا في كتب المدا
واوقف من قوله والاولى ما اعتل وقال الشيخ وسفك للذباغ وفيه كذا يكون ما انبقت بوجه في قال
يكون له بديل فيما عليه من قيمة الغلة اليه اخر المسئلة وكذا ما انبقت واحر قال ابن خلدون اخلح محسن المسئلة
وفي كتب ابن عتاب خارجا محسن وفرد في الشيء لا فيما انبقت على النخل وبيعها بعت النعم وحق عليه وقال
كراهه من قوله عن ابن وضاح وليس عن النخل والزيادة ثابتة في كتب ابن عتبة في الشيء وفرد في اختلاف
قول ابن القاسم فيما انبقت على النخل والنعم وقوله في باب مشتعي الدابة انه انبقت على ما مثل الامتار والبر
ما انبقت على حالها فلا يلزم فيمتنا الا ان تعقب فيه وليس له الا ان ما تعقب في ما على حالها فان اصابها
في غير ذلك البر يوجب ضمانا في بغير الروايات انه اذا كان غنيا مقصرا ابا كان يسيروا في ذلك من تعقب على قيمة
رجل قضى بها انه ان كان غنيا يسيروا ما يبيع من ثمنها وان كان جبرا الزمة فيمتنا الى اخر المسئلة وقوله
انما يضمن ما حث فيما من عيب تحت المسئلة من الزيادة في كثير من الاصول ومفكت من اخر وحق علينا في
بعضها وكانت في كتب ابن عتاب وابن الزوابي موقوفة وثبت علمنا كحرجها محسن قال ابن هلال
قال محسن والضواب انه انه اصل ما عيب في الشيء هو كالعقب ورت الدابة غير عيبا في المعقود
وانظر قوله في النكاح انه احبها عن اجلها كان عليه كذا ما حبسها فيه وان كان لم يربها ومي
على حالها على حده مظاهر ان علمه كذا ما بالغاما بلغ لو اشغلت فيما اشغلت فيه مثلها كالعشر
في الآية وفيه بل انما لم ترك علمه هو هذا وقوله يجعله ملاك البنيان في بصر اليم اي صيها
وهي المسئلة ثالثة في اكثر الاصول وكذا علمنا في كتاب ابن الزوابي تحت ليجي واخر والسمدي يلمز
الراي وتشير اليها معار النخل التي تغفل النعم **ومسئلة** من ومي كذا ما الرجل واما
ما شق ولا مستحقة وفردا كذا المؤسس ان المستحق يطلب الواهب ولا شيء على المؤسس الا ان يكون الواهب

بمنه الخ وفوله في باب في الحقة لو اصابه امر من الله بان اؤسار او قيل بغير البيع مغلدا او السارون بوجوه
ولا يوجد في القيمة ان لم تغرب في كسبه كما قال جمهور في باب في الحقة لو اصابه امر من الله بان اؤسار او قيل بغير البيع مغلدا او السارون بوجوه
مكرر في الارض من ماله ثم تشتت بوجوه على المكته بقيمة المزم فيل مغلدا بما يبيعها ببيعة وويلد لبا وبيعته وبيعته
ما افسد من افسد وفسد بوجوه ببيعة في البناء وفيما باخر النقص مستحقة ثم يفرم له ما افسد من المزم
وفوله في مكمل الارض تشتت بوجوه في المضمون ان انه يبيع ولم يركب المشتار وان يبيع الا ان يبيعوا انما كانت
عمرته على الما ابل الارض ان تكون عمرته عليك اتينا المضمون وفوله بغيره انما واخذ عليك في عمرته
مزاكله كدائم غير مغلدا وفرتكلم عليه معن وفالشر بوجوه ولون في بول ما كانت عمرته عليه
ان عمرته لا تستغل كما لو باعه الغائب فاستغفقه ستره فالعمره على الغائب لا تستغل عنه فانه ملك
ومعنى المثلث في الكتب هنا في بوجوه ان اذ ابيع مكنه مئة اشهر ان اشهر مغلدا في مختلف كرا او مئا
في السنة ولو كانت تختلف لم يجر حق بغيره المضمون ما يجب للمضمون ولا يبيع وفوله في مشتري البيت
في الارض فترم في الفكاح ان قوله من ان يكون اربها يموت كثيرة ومساكن خا لا يبيع ماله لك يبيع
مغلدا المسئلة وانما اشار اليه مشا الفتل بوجوه والخراج التي لا يبيعها الرجل يستغلها وجره ويوافق ما يبيعها
به يستخرج من ان الما الكبير في ذات الما الكبير له المشتري منها شيء وكان الفتل اشترا مالا لا يبيع ان يبيع معه
اخر ماله الكثر في عياله فله ماله ماله وان كانت مثل العناب من فليس له ماله ان كان المشتري منها يسير
وغنوه في سماع عيسى عن ابن القاسم لم يكن في مئة عنة الضرد وان كان المشتري العشر وفوله في المسئلة
وان كان الفتل اشتري منها نصفها او خصلها او اقل من النصف مما يكون ضررا بالمشتري خيرا بالمشتري بل ان اراد ان
يتره ماله مالا وان اراد ان يتره ماله ماله فانه يبيع على قدره من الثمن كاهم ان الاستحقاق على غير الاجزا
انه انما تكلم او المسئلة على ماله فان كان كلامه على باخر ابيع على اقله المعلوم وان اجزاء اجزاء ثم تعلم
وهو ما يبيع على الجز وان كان على غير كاهم وكلامه على البيت والتخلات المعينات من خلاف ما عرف
من ماله ماله انه يبيع ما يبيع على ما يبيع الثمن وهو مغلدا او يبيعون اثرا حتى يعرف ماله وهو بوجوه ماله بغير
في مسئلة الفتل والشعيرة والغنمة وانه كذا في الكلام وهو قول الشيخ في ان ماله ماله خلاف ماله
انما يبيعون وماله ماله في السلع الكثيرة انه المشتري غير ماله او جز ماله عينا في البائع والمشتري ان يملأ
ما يبيع فيه عيب بما يبيعه من الثمن لم يملأ له لو احرصه مالا وكان ماله ماله في الصفة فوجب
به تمام كاهم بثلث لا يربح ما يملأ في الجملة وفراش ان بعضهم في ماله ماله في كتاب الاستحقاق
التي في السلع والرباع وقول ابن القاسم او فان اقل من النصف مما هو ضرر فز جعل الثلث في كاهم
من الكثيرين يجب به ارب وهو دليل قوله من ماله ماله وان كان اشتري الثلث فله ماله وقول ابن القاسم
وان في الماله انما كان مالا وان اشتري منها شيء مثل قوام ماله في البيوع وفالغير في الاشبه الكرا البيوع
في ماله ماله ان يبيع المشتري النصف او الجمل لم يربح المالك ان يتره ماله بما يبيع لان ما يبيع مجبور ببيع ان كلام
ملك وان القاسم فيما تفرم انه فيما اشتري من الكثير على الجز وان كان على المعتبر لم يربح غير يتره ماله
وانتقال الجمالة في ماله ماله وان علم ان ابن القاسم في خلاف غير على مشهور ماله ماله انزلت المسئلة
في ان ان كان قبل المسئلة او استحقاق على الجز ان المشتري اجازة الا ان يبيع اخذت مشهور السنة
او ائقت ولو لم ان كانت مشهور السنة متبعة بما يبيع على قولها انما مغلدا ولم يربح وان كان في
سنة والشهور مختلفة وعلم ما يبيع لم يربح وما يبيع من الكرا اجازة ايضا على قولها لا يربح علة الجمالة

القرار

يو

قوله في الوارث

لما احاط به الذوات ثم قدس له اخاه يزوج بهما الذي على اخيه ان ذل له مال فان لم يصبر له ما
رجع على المكتس وفارغ من يزوج على المكتس ولا يزوج على اخيه وهو الذي اعلم ان له اخا فاما ان لم يعلم فله
يخرج على المكتس ووفى من القاسم في كتب القرفة مثل قوله مشا واختلف هل قول غير خلاف لقوله
وقوله فزيت ابو بكر الى الوفا وان جواب ابن القاسم ان اخاه علم لما قال غير، وشهد بقوله بغير من اية المكتس
بين الوارث وبين له المكتس فبما السرم يستحق انما يوجب مستحق الحيا والبر في القبر بشر وشا يثبت
فبما المكتس ومنه فبما المكتس لا يخرج يثبت ان المكتس لا يوجب له المكتس الوفا في بعض ما يجوز من يبيع
والاجماع وقال غير، هو خلاف ما اعلم اوله يعلم على قول ابن القاسم انه متعبر في مبيته شئ في يد من مال
المكتس وفيه مشكلة مبيته المظالم والعارف لم يبينه مشا جعله في يد ولا تعز اعليه ومبيته ملكه في الحقة
كمية الاجنية لما القس في يده فلا يلزم منه شيء ومنه ابن القاسم في القاصب بيت انه ما او كصا ما او
شياء فيا كصا المكتس ان يزوج على الوارث انما كان ملكا فان كان عرقا او لم يغير عليه رجع على المكتس
ثم ارجوع له على الوارث وقال الشهاب يبيع ايماشا لكان في المكتس وجبت هذه المسئلة في المكتس ولم يغير ان
الوارث غاصب ومنه معنى المسئلة وعلمه اختص بها الناس وحلوه اوله من الوارث غير غاصب لم يبيع
الا المكتس المختص كذا قال في المجموعة ومنه من حمل هذا على انه خلاف لقوله في مشكلة المسئلة على من حمل
تلك خلافا لقول غير والاشبه وبأنه لذلك على ما تاوله ابو بكر وتفسير المسائل لما علم ان في قوله
ان كان رجل ورث تلك الارض فالتاجر رجل فاشتق الارض او امر له معه فيها شركا فانه يبيع فيها
انه لم يكن ضامتا معنى قوله انه اشتملها ميراث من لوجه الوارث كانت به ميراثا ان ثبت انه فعرضه موهبة
حبه عنها او انزله معه فيما شركا له اثبت انه وارث معه وما بغيره يورث عنه في بيت وقوله ان
بين الارض لا يعرف انه اشترى ما فاشترى ما او غيرها فاشتقها رجل في اثار الخرب انه بمنزلة ما لو اشترى ما
حتى يعلم انه غصبه فيل معناه ان كثيرا من كانت بين يوجه يجهل راع بشبهة لا يفلح رزحه حتى يعلم
ان من يملك سبب واما المكتس فيمحو على التقوى فيما يوجب ويتبرع منه ما انما يملكه حتى يثبت له شبهة
ملكه من ثرا او غير وفريقا ان يتردد الدعي بالملك والاختلاف شبهة ملك وقوله اول الباب في مختص
الارض من المكتس ليس له ان يطلع من الارض ان كان اليه ارض الارض لم يكن غصبها والمكتس لا يعلم بالغصب
لانه رزحها بامر كان يجوز له فلم يكن متغيرا فيل من السلام فيه ليس وفرض في المكتس على قوله والمكتس لا
يعلم بالغصب وقال امغله وهو ثابت عن ابن شهاب في يبيع وفيه في كتب ابن القاسم وقال الامام
لا يحتاج الي اثباته في بغير من المسئلة واما المحتاج اليه جهالة المكتس او علمه ان المكتس اذا كان
علما بالغصب فله في نفسه حكم القاص لا فرق بينهما من الزيادة بمعنى ان من الارض ليس بغاصب يعلم
المكتس بغصبه ان لو كان غاصبا ولا علم عن المكتس لم يكن المكتس متعبرا بقوله والمكتس لا يعلم بالغصب
يريد لو كان المكتس غاصبا وقوله وان شرب بغير او ثوب واشتق ان كان اشتقاقه قبل ان يزرع
الارض او يكون عمل فيما بعد المص الا وان كان بغيره حشر فيما عملا او رزحها بعلنه مشرا ان ذلك
الارض وموثير ان يفسد الحرة وان لم يزرع قوت والمكتس من المشرك كما لو رزح تحت والمكتس ان ذلك
قوت من المكتس والمكتس وان كان مشتق ثوب الارض او سلم الثوب كان احسن عند الارض فاعلم تغلب وتحرث
انه من ثوبه وكره له لو كانت رزح تحت به وكره له كذا المشا فتوجب رزح المكتس واختلاف اثار
المكتس ولم يردع هل هو من بين المكتس والمكتس كذا في الارض وليس يوجب باطلا جازة واخر الارض بغيره

بالتواتر

الاول من قيمته برواه شيء وقال انما تكون الدية للابن وانما على الاب قيمته اقضه وقاله اشتمب بمرا فوات ثلاث
لنفسه وقوله في التباؤفنا فاعلم عليه لافل من الدية اليه اخبروا القيمة واتبعنا منه عليه يوده صرا
كده فان قيل فان الدية هاهنا اللاب يحتاج الموت الولد فيلذلك به سوانه عن الولد لثلاث فوات ففصح
بذلك لثلاث عتبة اليك على باب اللاب بالوزانة فلام في **مسئلة** في الولد المستحقة وقد كرهنا الاختلاف
فواته فيها قال ابن البابة ويحتمى، دليل ذلك هاهنا وقمومه لافقوا الثلاثة المروية عن تلك اخبرنا
وقيمة ولربما واخر قيمتها معا ومما اذا ان بيننا في ذلك واخر قيمتها فقط التي اقتباه مثلا اخرا
وهذا ابن حبيب ويحتمى وهو قول الشراطين من اصحاب سليل ابن كنانة وابن نافع والمختصين وابن ديار وهو
يحمل ذلك لاسيما في بعض الروايات وذلك انه قال واخر منها وقيمة الولد من الرهم وهو امر اخر به
ابن القاسم قال وعلنه جماعة الناس ثم قال وقد كان من ذلك من يقول ثم رجح عن ذلك فقال ياخر قيمة
الجارية التي في ذلك الصهر على المشتري وفي قوله الاخر فبانه ان اخبر قيمتها فبانه ياخر قيمة ولربما معا
انما قيل ان قولك ان عمر بن محمد غنم لافقوا وان قوله ياخر قيمة الجارية معناه ففصح ثم رجح الى القول
الاخر واكثر من انما حمل الكلام اخر قول لافقوا وان قوله ياخر قيمة الجارية من قول القول الاخر غير
انما افادهم اليه بشر، وبينه بغيره بقوله ثم قال في قوله لافقوا يري من قول النبي في كرهنا ياخر منها فقيمة
ولربما فاما ما في رواية ابن حبيب في قوله ياخر قيمتها او قيمتها ويحتمى من الكلام من بعض الروايات وفي
قوله هذا الاخر انه ياخر قيمة ولربما ومن اللغز اختص بها ابن ابنه زمين لبيته وتامر اختصارا في غير المسئلة
وكذلك التبع في اشكاله واختصاله هاهنا وقال ثم رجح فقال ياخر قيمتها قال في كتب الفهم وقيمة ولربما
انما اختص بها فاما ما في كتاب الفهم ليحمله شارحا لمراد الاختصار المحيى بالاولى معا من بعض
اللفظ المشكر والله اعلم وقوله ياخر من اية قوله ان اشترت عبدا فاجتعتا وامة في موزن المثلين ثم انظر
تباينهم فلفظ قال اخر المسئلة واما الجارية انما حملت فعلى سبيل ما الذي حملت منه فبما الذي اختص بها
قال ابو عمران يستخرج منه مثل ذلك في ابن حبيب انه لم يترك للولد قيمة وقوله ثم رجح فقال ياخر قيمة
اشكنا في بعض الروايات في بعض القول الاول ثم قال وقد قال من ذلك من يقول ثم رجح عنه فقال ياخر قيمة
الجارية لان في ذلك الصهر على المشتري لانه اذا اولت كان في ذلك عارا على سبيل ما الذي ولدت منه وعلى ولد
مكوهة التي استحقه اذا الحكم فتمت ما بقرا على حقه فان اباهم من اخر ويحتمى من ذلك وتمت المسئلة
في هذه الرواية ومن يري في غير ما مما يمينه في كره قيمة الولد وسفكته له مع مسئلة الرجوع بقيمة
الولد على البايح في مسئلة الغائب وهذا الكلام الذي زاد في هذه الرواية صحيح في كتب الفهم
فانظر، هنالك ولما ثبت في كتب ابي عبد الله بن الشيخ وروايته عن ابن وهب عن ابن وهب وهو متا
يقول تباين ابن البابة المنقورة قال ابن ابنه زمين وفي بعض الروايات الا ان يكون في ذلك على سبيل ما فبانه اليه
ويؤيد عن شيوخنا والذين في اصولهم ما تقدم ولا ضرر على المشتري قال ابن ابنه زمين وهو امر واقرب اليه
ما ذهب اليه مثلا في هذا الامر **قال المؤلف** رحمه الله وليس في هذه الرواية بغير عن اصحاب مثلا مثل الا
ان يكون في ذلك على ذلك كسيرة عار لكون الولد والثوب من غير خوف الا قد اراد ان يكون مستحكما له بما تعلق
وكذلك في غلب هنا في انه هو المالا على ضرر من ليس بمالا وقد اخرج من عن ابن جعفر شيوخنا قال ابو
عمران وقد كون المسئلة منه عروضا بالقيمة فان حملها بالزمان ولم يلخص منه شيئا اخر يابيه وايضا
فيكون من هنا في هذه الرواية هو اللاب المستحقة كما يبرر في رواية ابن الشيخ والله اعلم وقوله في حديث

[illegible]

الْقَائِمُ أَنْ تَغْرِيفَهُ مَرَّةً أَلَا تَشْهَرُوا عِزَّ الْحَالِمِ وَأَمَّا الْفَاشِهُرُ وَأَعِزُّهُ بِسُوءِ أَشْهَرُوا بِرُورًا وَاسْتَبِيحَ عَلَيْهِمْ
تَغْرِيفُهُ / أَيْزِدُ إِلَيْهِ مَالَهُ أَلَا بَالِشْرُ وَفَرِ بِصُرَائِنِ الْقَائِمِ فِي الْمِرْوَةِ قَوْلُ مَلِكٍ بِخِلَافِ مَرَاوَانٍ تَغْرِيفُهُ حَوَالِ
شَهْرًا عِزُّ الْقَائِمِ إِنْ لَا وَغَرَّ عِلْمُهُ وَلَمْ يَحْتَلِفْ عِزُّهُ خَلَعَ رُوحَهُ فِي الْوُجْهِ فِي اللَّيْلِ أَمَّا تَرَدُّ إِلَيْهِ
فَالْجَمْعُ كِتَابٌ مَحْذُومٌ بِمَوْتِهِ خَالِمٌ إِنْ لَا تَرُوجَّتْ إِنْ / أَمَّا الْأَمْعَالُ عِزُّ الْقَائِمِ أَمَّا إِنْ كَانَ عِلْمُهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ
كَالْمَقْبُودِ ٥ تَعَلَّقَ كِتَابُ الْأَسْتَحْقَانِ عِزُّ اللَّهِ وَخُصْرُ عَوْنِهِ وَنَشِيئُهُ رَقِيلُوا أَرْشَادُ اللَّهِ كِتَابُ السُّبُحَةِ

كتاب الشَّعْه

[illegible]

بشيء من سبيل لو اختلفت الروايات فلا بد من معرفة الرواية الموثوقة عن ابن عتيق وشيخه من الشيخ وثبت في كتاب ابن
المزني وغيره، ومن الخلاف في المغالبة بالمتاويحتم ان يكون مراده، بالرواية اخرا القيمة منه والله اعلم
وقوله ولا في التوفيق فضع خلافه فانه فرقا في كتب القيمة من الرواية والموت ان كان انجسنا فضع من
سنة اخراجه من حرقه، فضعه لا يفيده ما مراده به **مسألة** ان كان له على رجل الف مائة
عنه خمسمائة على اخيه من عتق، فموتوا بخمسمائة واشتروا العترة ينزع عليه بالالف قال ابو عمر
فيه دليل على ان العتق الكثير جاز ان زاد على الثلاث خلاف ما ذهب اليه البخاري في تزويدها
في كتابه نجيب ويشترط على ذلك مسألة التوكيد انما اباغ ما وكل على بيعه مما لا يتجاوز الناس فيه ومات
انه ما في بعض التوكيد قال ابو عمر ان هذا كله دليل على جواز العتق **قال المؤلف** رحمه الله تعالى
من ما يروى ان اكثر من الثلث **مسألة** الف ايضا ليس فيها دليل على العتق وانما قيمة العتق
الف وما يقع منها **وقوله** في السبع الكشي، فوجد في عيون العيوب او يستحق من غير الناجح والنا
عن سلمنا ما ليس فيه عيب بما يصيبه من جملة الشرخ بحال ذلك في قوله فانه باعهم ثم را
يقول ما تبلغ اثمانهم من الجملة تفرم الكلام فيما واما في الوصل ما يتوهم من الثمن فانه الذي اسلفه
فلذلك لا يجوز الا بغير ما التاج اموي شيخ من الاثر، قال وكانه باعهم وقال في اول المسئلة وتوزع الناجح
او المشتك فدل ان ذلك انما يجوز بغير من ثمة الشرخ الذي يرضيان عليه ورضاهما معا بل ذلك **وقوله** في الزيد
يتابع عن ائمة يخلع على عيب فيه فيطاحه على عن اخره فوجد باخرهما عيب فبيعهما فبيعهما
في صفقة واحدة فيكر الى اكثر من الصفقة فيل انما يكر الى قيمتهما جميعا فموت الصلح لانه يوم تمام العتق
بهما ولا يفتقر العتق بهما فانه ابو عمر ان وفيل ينكر الا في يوم بيعه وللثاني يوم الصلح واليه ذهب غير
وقد تفرق الكلام في العلم بالشرخ في مسألة البرق **مسألة** سلم التوثيق في فرض فيستحق
اخرهما ان كان التوثيق وجه الصفقة انتفى السلم كذا روايتا وفي شي من النسخ وفي بعضها ان كان التوثيق
بان مثله فيشر او وجه الصفقة انتفى السلم حوز على قوله متدا فيبين في كتاب ابن عتيق وعلى
اشكال المسئلة اختصر المسئلة اكثر المختصر ولم يذكر في كتب ابن المزني وعلى الرواية الا في يكون خلاف
ماله في كتب العيوب وانه لا ينفذ **وقوله** ان كان ثمة ليس من اجله اشترى كان عليه قيمة ما اشترى وثبت
السلم اختلف في تاويله لانه جملة كثير من المختصر من الشارحين على قيمة ذلك المختصر من التوثيق وجملة
اخرى على ان ثمة حصته لا من قيمة التوثيق لاجله وهو من ثمة مختوم التوثيق في سماح عيسى بن عمر، قال
ينزع بقيمة الزاوية ولا يكون شره كما في جملة حريه ان ينفذ من السلم بغير ما اشترى فيكون يزل
في البرق شره كما في الله ذهب مختص وقال بعضهم من اعلم في التوثيق انما هو القاسم الذي
انتهى في التوثيق ثم اختلف في صفقة التوثيق فقال جمهور اجله قال التوثيق كذا فيقول حل الاجل او لم يحل
وفيل انما حل فيوم حلالا وقال النجاشي المتروك من قوامه وان القاسم انما يجمع بقيمة ما سلم فيه
في قيمة ما يبيع من القرض وان اخر الحكم بالقيمة بغير الامتناع حتى حل الاجل اخر القرض ودمع قيمة ما
رجع فيه من القرض يوم ما اخر، وان كان قبل حلول الاجل كان المصلح بالحقيل بشر اخر، فقيمة ذلك على ان
تفحصه القيمة اجله وان اختلف حتى يحل الاجل وينزع الثمن بغير رفع القيمة حلاله وان كان الامتناع
بغير الاجل وبقدر القرض كانت عليه القيمة حلاله توفى العتق **مسألة** من شهد عليه بانه مات
بيع ماله وتزوجت امراته مع جده الترخا وتغير فيه بين ان يكونوا قصر الزور واشتبه عليه في تاويلهما عيبا

[illegible]

عن الملة في تقويم القبر المغنق بغضه على مغنقه اشعل على العود على الانصاب وكانه روجه وخرجه
آخر من المروية من كتب الاقصية وجعله اخر الفصاح على عود الروس والحداب بعد المعلوم والفرق
بين الباشيتين وفرجكم انهم عن تغنق انصاب ملكه ان الشعبة على عود الروس قال الخبي وهذا
بما ينفعهم واما لا ينفعهم اذ اخل فيه بالشعبة فعلى الروس ان المقصود به رفع الضر عن الباشيتين ولا
يقوى فيه القليل النصب والكثير ومصلحة اقتسام الساحة والشباب فيها من مائة واثنت
الف سنة وقوله من ان فسمت البيوت ولم تقسم الساحة بلما شعبة لهم فان كانت الساحة واسعة واثنت
فسمتها ليأخذ كل انسان حصته ويجوز ما الى بيته فالان كان كذلك ولم يرضى بذلك ان تقسم مغلها اذ
علاهم فاما ان تراها جميعهم على الفضة فسمت ذلك بغير او بغير ضرر ودر آخر من الفضة
مخزون وجعل كلامه على المسئلة المتفرقة في فسمت البيوت وقال لا يصح فسمت الساحة بالقسمة
لان حصته من الفضة على ما سوا او ان يرضى منه الا ان يكون فسمتهم على التراضي وقال بغير شيو هذا المسئلة
مفترة فنان بالمسئلة الاولى في كرمها فسمت البيوت وفي الثانية لم يقسموها ولا كان ارضا فسمتها
مع الساحة باجازه لانها لم يكن ضررا والله هب ابو عمران في معنى المسئلة وانظر قوله في كتب الفضة
ان كانوا اقتسموا البيوت والساحة فسمتها واحدا فسمتها بغير ارضه (اي يجوز فسمتها بالقرعة مع البيوت
وفيل معنى الساحة التي منع ملة فسمتها انما يرضى في بيوت الدور التي من بيوت الفواحي حيث تم على الابل
ويستعج جميع اهل القرية فاما ساحة داخل الدار فسمتها كالبیوت وكما قال ابن حبيب ومن القول ان
ليس اخر من بيع حصته من العرصة الا ببيع حصته من البيوت وان كانت واسعة الا ان يجمع اهل الدار
على بيعها بجوز انما اقيمت من ماله من وافر حبيب عن موطا / انقسم حمله واما فواحي ملة في منع ملة
بغير التخيير كان املا او فبومها كالحبس وفيها اذا حملت البيوت والساحة الفسمت فسمتها واحدا
ويجعل لكل نصيب من البيوت ما يقابل من الساحة مخترا / بالفضة وسيمع عليها وان لم تخلف الساحة
فسمت البيوت في الساحة من ثوبا كالعناد والان يتبعوا على فسمتها فان لم تخلف البيوت واختارها
الساحة فذهب ابن حبيب الى جواز فسمتها فال وبقدر النيران الى الساحة وتقسيم وان لم يقع البيع كله
النيران والى على مرتب ان الغايمة انما انقسم الى التراضي ان بغضه يخرج سهمه في البيوت وبعضهم
في الساحة بفار كالصنفين لا يجوز الاتباع عليها فال شجينة الفاي ابو الوليد قول ابن حبيب حداب
لمن او هو بغير جمع الصنفين في الفضة فاما يقوم انما انقسمت الساحة مع البيوت في كل نصيب
الا ان يكون على اخر التاويلين على ان الغايمة في جميع ذلك بالتمتع مع التراضي في مسئلة الزئبونة
والشجرة وعلى مرتب اشهد في جمع الصنفين في الفضة وفيها انما قال انقسمه قال عمر بن ملة القايص مقنا
ان كان للبيوت حجر لم تقسم الساحة الا باجماع بينهم وان لم يكن لها حجر ولا كانت واسعة لم يرضى عامتهم الى
الفسمت وحيث له الفسمت وان كانت صيغة باجماعهم ومنه قول ابن حبيب وقوله في الشعبة
في التقير الشعبة ان في الدور والارض وان هذا الشيء ما جمعت عليه شئ وما اراد انزل الا ولم الشعبة
فيه ونزلت بالمروية فرائت مالكا استحسن لهم الشعبة بشع مجموع من الكلام باختلاف قوا
في الشعبة فيما واختلف قوله في ذلك معلوم وكر الاختلاف قوله في بيع بعضها واختلف قوا
اختلف في بيع جميعها من غير العرصة ولا يختلف في وجوب الشعبة في اجماع مبيتا على الاصل
واما الحداب انما اباع اخر الشريكتين حصته من النقص من الاصل او اعني بملة كان فليكن

ب
اسئلة

[illegible]

عليه كالنقطة عليه خلاف ما يستحق من تركه من الاصول وقرا غيرة من غير المسئلة قال اذا كان على حجة فليح
يقض عليه وينبغي ان يتلو له الشيء بعينه ولا يكثر في الاجل شي يعلم عليه ويقصم ولا يقول له حجة
تقره له وقوله انه اسره المشي الشفيع له ياخر الشيع الا يجمع التمر فان بعض الشيوخ انما يصح انه عليه
المشي معه شيئا والآخر فيما شركا غير بايعه فليعلم انه من ماله هو طاهر وحكمه حكم المتقربا
صوب وقال ابن الحنفية في منزلة المسئلة ومنه وانما يصح انه ابتاع جميع الدار فمهرها ثم اختار مستحقها ففعلها
او شتر بنفسه وقسمها مع تركه فانما يملكه بغيره او مشترى له لا يشره بغيره فليعلم انه يميز بين الجواب
المفترى وانما عين من الزجر بمحال ان الجزء الذي يشره ليس له وخره وموحيه متعذر صاحب فعله ما على المتقرب
يعتبر المشتري ان ما ضمنه فمئة نصيبه وانما آخر نصيبه وانما ماله من نفسه المهر وشيعه في التلويح على ما
بشره المسئلة وقال ابن زريق يميز بملكه حصه لما شيعه ياخر فمئة بملكه منقوصة ولا شيء منه ماله وقال
غيره من اهل المتقرب وقوله في مسئلة اختلاف التبايع والمشي والشيع ان كنت الدار في يد التبايع
او في يد المشي لم يفت بكون الزمان منزه او تغير المسائل الى اخر ماله كره فالقول قول التبايع بغير وجهان
وتبعا محال وان تغيرت بملكه كرهت له وسي في يد المشي فالقول قوله فان خصه منزه بكونه في يد التبايع
حوالة الاخوان في البيع القاسر بوقت في اختلاف المتبايعين كما قال في كتاب محرم ما وقع في بعض
روايات الاندلسيين في انه بوقت بملكه والى من اختلف ابو عمر وكذلك استدلوا بمسئلة على ان بوقت في البيع
القاسر كما قال ابنه خلاف ماله بغيره في المرونة وغيره فادري ان المراء بصل الزمان التي تتغير في
مسئلة التاروتهم من حيث لا يصف بملكه ووقايه وملكه كره بغير من ماله من وقايه بغير ان تغير التبايع
من غير منزه ليس بوقت ونزله قوله وان تغيرت الدار بملكه كرهت وسي في يد المشي فالقول قوله فانك
تخصيصه بغيره بملك المشي قالوا فلو تغيرت بغير التبايع تبعا له وتبعا له قال ابو عمر وان تغيرت منزه
او تبعا بغير التبايع بكونه في مئة الدار من مئة وفي مئة من مئة فبما نصها من المشي ويحتمل ان يكون
المشي للتبايع مقرر ما نصها المخرج من التمر الذي افر به وان حله اخروما وذلك الاخر لزمه ما خلف عليه
صاحبه وقوله في المنة للشواب اجاز النار وينبغي الا يكون جازا فيه اشارة الى قول الخليل ان المنة
لشواب لا يجوز لانها من المايجات بالغير وفروا ان يروى في كتابه في الفهارس ينبغي الا يكون
جائزا وثبتت بملك التبايع وخرجه في كتب ابن الموابك وقال ثبت الاسماء في مسئلة
نصيبه الشفعة قبل مغربة التمر وقوله هو جدير بظاهر التمسك على الاختلاف واشتد في ثاوليه ففعل جائز
ما عر بذكر حال قوله له ان يشره له احب اليه اعرف التمر بدل الله ان احب ماله وبه مغتله ان لا العفر
لا يلزمه لخصاله اذ لم يعرف بملكه ياخر من شيئا فادري ان التمسك بغير مغربة التمر بغيره ان يشره وهو الذي في
كتاب محرم وكذا في اختلاف قوله له ياخر بالشفعة والمهر عوم بملكه كره التمر والشعر قبل مغربة
فمئة فقال من هو ماله من ماله هو جازي وكره له ثم يبر عليه ان كانت الشفعة مما يحل به بغيره
الشفعة قبل مغربة وفيه في مسئلة انما انقارت الفهم جدا وانما ابتليت لم يجر ولم يجر في التمسك
ان ياخر بالشفعة لغيره ولا يبيعها لغيره فيها وقال في التمر ياخر بالشفعة ومنه في مغتله ما ابتلى
بغيره فيه ماله من ماله وملكه امنع من التمسك ومسئلة من شتره فمهرها وبلغ نقص التمسك ثم قد
رجل فاستحق نصف الدار في نقد الجواب فيها تليق ونحوه واشتد انانه واختص اخر الكتاب
قوله قلت في المشي انما ابلغ مما يقع شيئا اخر المشي نصفه ليد باستحقاقه نصف الدار ونصفه بالشفعة

[illegible]

فلحقه، ونسج ارتحل المشتري وقوله في العيز نفسه بالقله كسر القاف وسكون الهم فال غير واحد من
الفرق التي يفسر بها الماء ومواضع الماء مثا وكذا جاء تفسيره في بعض نسخ مثله وثبت في كتاب
ابن المزاب وسيا في تفسيره في كتاب الفسمة وقال ابن مزمع هو المأخوذ من الماء بما استغيت أرضا فلهذا في
حكتا وقال ابن قتيبة هو سفا الزرع وقت حاجته يقال أفت فلهذا إذا استغيت زرعك يوم حاجته إلى
التي **مسألة** من اشترى أرضا من رجل ثم رجع عنها قبل أن يبرها لم يبرها بمائة دينار فلهذا في المشتري
نصف الزرع وإلا فلا خذ بالشفعة في قوله ونسج له في أصل الزرع منبغة لعل الحواب منه في قول ابن قتيبة
وكثير من النسخ وفي بعضها زيادة ثبت لا بن بان في كتب ابن المزاب وابن مزمع في آخر كتابه الدار اسلم عليه
قال الأصمعي وموقوفه وفي الزرع كله إلى تابعه وينكره فمئة الزرع من فمئة الزرع فمئة الزرع فمئة
ربع الزرع والزرع ثلاثة أرباعه ثم كان المشتري أن يأخذ نصف الزرع بالشفعة بربع الزرع ونصف ربع
الزرع الزرع أنه أبيعته الأرض لا يجوز بيعها لما لا يشترط وهو في غير الأرض فلهذا لم يسمت الفمئة بين الزرع
والزرع الاتي لو أن رجلا باع أرضا من رجل ثم رجع عنها لم يبرها بمائة دينار فلهذا في المشتري نصف الزرع
البايع وفيه النص كله المشتري ومثله في كتابه بغيره من الزرع كله للبايع وفرا في بعض نسخ في بعض النسخ
قوله من قال ابن وضاح وصرحه من كتابه قال غير واحد من رجوع الزرع كله للبايع غلوك والصواب أن يفتا
المشتري بنصف الزرع أم لا بنصف الزرع لأن المشتري فيه البيع أم لا خذ بالشفعة كبيع من أوعده
حملوا من نصيب المروية ويراعى أن من أتاو بل الشك قوله في النسخ تشترا وفيها ثم لم يبرها فلهذا في المشتري
نصفها وياخذ بالشفعة النصيب الآخر له كما في قوله لم يبرها ثم يشتريها وان ثبت بغير الزرع من مائة دينار
ولم يبرها من البايع وأما من يشتري من أرضا من رجل ثم رجع عنها لم يبرها بمائة دينار فلهذا في المشتري نصف
جمعت جمل الأجر ما ذكره في الزرع من رجل ثم رجع عنها لم يبرها بمائة دينار فلهذا في المشتري نصف
بصواب الكلام أن يقال في الزرع لم يبرها بمائة دينار فلهذا في المشتري نصف الزرع لا يباع حتى يبر
من الأجر إشارة إلى من رأى من أخصبنا أنه أبيع بغيره من أرضا من رجل ثم رجع عنها لم يبرها بمائة دينار فلهذا في المشتري
في الزرع المشتقة وتفرقة بين موات زرعها وأمكنه ثم جاء بقوله غير في بعض النسخ ونسج
روايتنا وموقوفه لفرق القاسم ومثله **وقوله** أن الذي اشتريه فلهذا في المشتري نصف الزرع
يغت الزرع كذا في كتابه وفي بعض النسخ وفي بعض النسخ وفي بعض النسخ وفي بعض النسخ وفي بعض النسخ
كرا اشتريه من رجل ثم رجع عنها لم يبرها بمائة دينار فلهذا في المشتري نصف الزرع لا يباع حتى يبر
ياخذ بالشفعة ويكون الكرا في المشتري إلى أجله والتعويض بالخيار في الوضاح لذكر الزرع بالشفعة لعل
حرف وبه فتش أبو بكر في مغت والشافعي وابن مزمع راسه وغيرهم من فقهاء كليلة واقترى بن عتب وأبو ثعلبة
وابن النخاس وفيها فركبته أن يبيع الكرا أو يبيعها واشترى لو أمثلة كتاب لا يشتريه أن المشتري في
الكر أنه لا يوجه شبهة وقال ابن عتاب أيضا أن الكرا هو بغيره أنه شفعيا بغير الكرا إلى المشتري
البيع كالمشتري ومثله الكويلة قبل أن يكون المشتري زرع بغيره من رجل ثم رجع عنها لم يبرها بمائة دينار فلهذا في المشتري
يفسح أنه المرة الكويلة وأما السنة وتعمد فلا وكان الثابت من المسألة كتاب الجعول في كرا الزرع
الزرع من رجل ثم رجع عنها لم يبرها بمائة دينار فلهذا في المشتري نصف الزرع لا يباع حتى يبر
في المشتري وسفي وانت النسخ من المشتري النصيب بالشفعة والثالث في بعض النسخ وفي بعض النسخ
عمله فيما سفي وعمل في جميع ذلك أن لا يخرج بالشفعة قبله نصيب النسخ وفي بعض النسخ وفي بعض النسخ

ضعنا حقه انفسه الارض بالشراء مجردة، نصفين خرج في انصاف من الثمار مثل ما في التاجر عليه او جنسا
وصفة وقوله اما اشترت من ابيهم ومثمتا ثم بينهما ما اشترى نصفها رجلا اشترى على المشتري بيما من بيما
اراه ان يقبضه واره ان يتوسع به تاما فوله من اوفوله مثله اخر الكتب قد ليله انه من عنده ما مرمه لمنفعة
يوجبه اما مرمه عينا ولغير منفعة فيجب ان يكون على الاطمان ان الحظا والخير في اموال الناس من اموالنا
لم يعمل شي المنفعة والاول معل للمنفعة ووضع يده المشمة وعن وقوله في سبب الثواب ياخذ بقيمة
الخير قال يغفر السيور ليس على امله الا ان يكون عرضا معينا والي يجب في غير المنفعة ان يستشعر
مثل العزم وقاله ابو عمران وقوله في سبب الثواب انما يسر للثواب رجلا ان ياخذوا اكثر مما اشكوا وانما
يجعل له القيمة حيث تشاءوا بغر تغير السبعة بتام فوله ثم فوله تغر، لا ترى ان المبتة لو كانت
على حالها ت لا ان يغفرها الموصوب بغير شيء ولو كانت غير الناس انما يجلبون بيما انما يغفر
لما وصف اخر للثواب ويحملنا الى القول بان تغفر الثمر لا كثر رجبا الفضل غير انما الفضل بمزاكله كذا هو
خلافا ما تغفر له صرنا الباب ومن سبب في الكتب ان الموصوب انما اثاب فيمة المبتة اخبر الوهاب على
القبول ان يغفر له ربه المبتة وماهاها وما لرواية ملك في كتب ابن حبيب ونص مثل كلامه بلف وقوله
لا يجوز ما وصف في الباب ولا ما حابي ولا ما تصدق من مال ربه ولا ما اغتفنا الا ان يكون الاب موسرا في جزئه لا
على الاب ويضمن فيمنته في ماله ولا يجوز في المبتة وان كان موسرا لانه في نسخ وروايات وفي كتب ابن
المرابط الا ان يكون الاب موسرا في العشر وفيه حكم المصلحة وتغفر على امله وعلى العشر يرجع الكلام
خاصة وقوله في الباب يجب شفعاء من ابيه على عونه انه يجوز ولا يشتر ك شيئا وقال في كتاب
البيات انما وصف مال ابنه على عونه وهو صغير انه جائز وهو بيع من البيوع وبيع الاب على ابنه جائز وقال
في مسألة الشفعة من ابي الوهب لا ينبغي الا ان يكون له لك وجهه ويقتصر بهافيه عنقطة للمحور
فالقبض يجر من مزا ان يغفر الاب عونه على النضر حتى يضره خدا ابو يعا الوهب على غير النضر حتى يضر النضر
ومزا انما هو في الرباع خاصة كذا قال ابو عمران وغيره وانما غير الرباع بيما عونه على النضر حتى
يتبين خلافه قال ابو عمران وهو مع ما في كتب عمر بن مائة المروية تفسيره وقال عجب الوهاب ان النضر
وغيره عونه تغفر من القبر في الباب والوهاب لا ينهلم في قواين الرباع وعين ما قالوا ابا زك يجر من
يشتر له من جاز منعهم واما بعد علم على التماس حيث ثبت خلافه كذا قال ابن العنار وفي الكلام تناقض
فانظر ما في جزئيه وبين الاب له وقوله فيمن ويب شفعاء على عونه انه اسمى الثواب في الشفعة
الشفعة وفي كتاب البيات لا ياخذ بالشفعة حتى يشاء مع اوله ثم قيل هو خلاف وقيل ليس خلاف
وسر كذا ممتا في الباب وكذا ما جاء في الآثار من الخلاف حتى يلزم الموصوب القيمة
بانظر مناه وقوله في الصلح من عزم النضر بشفيع ان كان من اهل الزايل اخر الشفعة الدار بقيمة ابايل
فان انفسهم تقوم الا ان تغفر الاب الما في الرقة وتغفر القيمة الا ان تغفر وهو مروي عن عمر بن
كتب ابن عمر بن مائة قال غير الملك وانما من سبب فيما اشترى بغير مؤجدا انه يباع بغيره وقيل بشفعة عزم كذا
قال في الكتب في اجالنا ومما حلت سنة فومت تلك الابل تغفر لخير وقبضت واعتر فر عمنون
وعين سزا واما من بيع الرين بالرين وحكي عن عمر بن ابياد وعين من عمر انه انما ياخذ مثل الابل على اجالنا
لا يفيتمها انما اشترى مغلوبة مؤصوبة فاكرو ولا يصح ان تغفر الا ان ايل على ان توف القيمة على اجالنا وقول
غير الملك وتحتن انما كانت الرية عينا فومت بغيره تغفر على ان يغفر على اجالنا قال عمنون ثم يقوم

میں

مجلسه انوار

الذين يفترون به شيعة وفارح من الله بل يفتن بالفرقة التي فتوحه واشتهب يقولون ان القاسم انه لا قيمة في العتق
واما شيعة مثل الذين اوتيتهم وعلى قولهم من ايجب ان يكون الشيعة غير ميان ان يكتسب ثقتهم كما قال فيما اشترط
بالذين لا يفتن به شيعة فيهم وان لم يات بحيل ثقتهم فعلى قوله في كتابه تحت اسم شيعة له وعلى ما قال الذين لا يفتن به الشيعة
ما لم يفتنوا احدا وقوله في الصلح عن القرب لا اراء خدنا ان انحرود اليه في الله تعالى انه بلغت السلطان
را عفو فيها ولا يصح فيها الصلح على ما قال في التفتي الى السلطان فالعقود من صلة الصلح فيما غير وجوب
جواز الصلح فيها قال بطل ينبغي ان يجوز عفو في القرب وتكون فيه الشيعة قال المروفي رحمه الله يغني
فيلتزم اليه الى السلطان او غير انتماء على احد الاقوال في جواز العفو بغير تلويح السلطان في بعضهم من ابي
الحكم والفضا والذين يفتن على من عفو عن حرم يذنبه او عروضة وان كان متوهم في مكانه لا اخلا او ان يفتن
لعرضه مما اولا في نحو من اشرار حمير من وقال اشتهب انحرود اليه لا يجوز الصلح فيما لا يجوز فيه العفو
كالعترة والبراء واجاز فيه العفو جاز فيه الصلح وتامر قوله في الحجاب انحرود فيلزم ان يفتن في قلنس
عفوهم عفووا ايضا عن من الرمح على ما ائتمن ان تاب قبل القربة عليه فيجوز مضاحته عن جميع ذلك
لان الحواريه صار للناس بخلاف انه لم يفتن حتى يقر عليه ان حر الحراية بيده ثابت لله تعالى والقيام بالشجر الملقب
والاجام كله وكذلك الغصب الملقب وشبهه وقوله في البراء انتم في الشيعة فيما وفي العتبية
فيها الشيعة قال يجوز ليس بخلاف ومغني ما في العتبية هي اثار كثيرة تقسم ومما في المروية يبروا حق لا تقسم
وقال ابن ابي شيعة مغني ما في المروية لابن ابي شيعة لمعاينة وان في مشتركة تجعل فيما القاسم
ويقسم فيما اوتوا وذهب المحقق وغير واحد الى انه اختلاف من قوله اما على اصله في اختلافه في الشيعة
فيما لا يقسم عن بعضهم او على الخلاف في الشيعة فيما هو متعلق بالاصول غير ان من كان التقصير والتقل
وذلك من الاختلاف عن بعضهم في الكثير منها والواحدة سواء انه لم يكن معما ان في وقوله انه اسم
الاب او الو في شيعة الصغير جاز في ذلك عليه قال ابو عمران ولو كان احدهما له نكراه لا يجوز على الشراء له وقال
ان صلح الفاي شيعة انه لم يكن له نكراهية للحجابين قال ابو جعفر في الخلاف في ذلك لا يجوز له من تركه
الا ان كان نكرا ان الحال انما هو متعلق بالحكم فيما مع الله من ذلك وقوله في الشيعة في سبب الشفوع
للثوب انما اسموا الثوب انكر خلاف مكر اللقح في سبب المسك والخلاف في تناويله وقوله في
الصلح يشتر شققا من ان قال المضاربة وهو شيعة له ان ياختار بالشيعة قال اشتهب في المجموعة
وعن قوله في الشيعة على البايع اعلم ان المثال الذي يترتب انما يشترط ان يكون عنده عليه وكذلك
لو كان الشيعة يترتب انما يشترط شيعة كانت عنده على البايع ايضا وعلمت عن ابن عتاك عن بعض
الشيوخ ان يجوزنا قولنا ان اخذ القاسم بالشيعة في المسئلة المتروكة بعترته على ان المثال في مثال الفرائض
وقوله في شهادة ابي وابي وزوجتي والي وجبة وجبة على وكالت لا يجوز شهادة به بما وكله غيره
وتجوز ما ودا من ضمنه عليه وقع في بعض روايات المروية في رواية واحدة فيلزم منها ان يجوز من على القول
باشترائه الشريفة في شهادة لا اخيه على ما تقدم في الشهادة وفي سائفة من جيل الشيخ واراها
ثابتة في رواية ابي عمران ولم تكن في اصول شيوخنا ومغني المسئلة بمن لا يجوز شهادة به عليه انه مثل ان يترك
التوكيل له او يكون القاسم به غير الشيعة في حقه هو ما ماتا كان القاسم به وهو الطالب اثبات حقه
او حرمه بمن له فيه شهادة لا يجوز وقوله في تركية النساء لا يجوز فتح ما قال ابن القاسم واراها حرمه لا
يجوز ما لا يجوز تركية في سبب في نصح وكان في اصل ابن عتاك واصل ابن ابي شيعة موقوف على حقه عليه وقوله لو

بالأمانة أيضا لا بد
بالأمانة أيضا لا بد

بالأمانة أيضا لا بد (أخبار والعزقة وتقال بالثمن) أن كل واحد من صاحب مال زائد، وتقال بالثمن فثبت
أن كل واحد من صاحب مال أصلي منه ومنه الضرب منها على نين مفاصلة الزمان ومفاصلة الأغنياء
وهي جارية على الخلة لا تتماثل في موعدها في مهارة الغلة أو المحرومة أو التكاليف في الغبر أو أجرة الأجر
وفي الدار واحدة أو أكثر أو العت والدار أو الدار أو غير ذلك على ما يصر في أصولنا وكتب شيوخنا وقوله
في مفسمة فسممة الغلو والتعبد في بعضهم إلى أن لا يكتمل يجوز بالمواضعة لا بالفريضة على ما جاء
في الغبر المندرج وفيه كتب ابن شعبة والغلة أنه ليس فيه شيء من إباحة الغلو وإنما هو من قبيل التسبيل
والأكثر يجوزونه على الوجهين بالسهم والمواضعة وتخرج في ذلك أبو عمران وقوله لو أن دارا شيئا وش
رجل فامته الدار فآخر حايقة وأخت حايقة على أن الطريق إلى الأمان له في الطريق المزدل لا حايق
تأولنا محزون أنما على المواضعة لا بالفريضة يجب في الغنمة أخراج الطريق وتأولنا أبو عمران في المكون أنها
جارية على الوجهين وذلك أنه لا يحتاج إلى إخراج حريز في فسممة كل دار خاصة خاصة بعضها
بحيث نصيبه يخرج بده لا يليه من المحمة وقد يفتقر إلى خروج من التصيين معا على باب الدار بينهما
ولا ينقسم الباب بتفريق فبنته في آخر التصيين على أن الميراث لا يخرج من نفسه إلا فحة الغرامين وأجر
منازلهم ما يقع مثل أن يورثه وفيه الكتب وأخرى في بيع وأبغى صوابه أن كان مع مثل بغير
وأبغى، وبغير وأبغى **قال الخليل** الفراح من ما زجر كل فطقة على حالها من مكنات التخل
وعنده ذلك قال ابن زبير الفراح من ما زجر ما خلع كيب من السبع وغيره وأصله التحاليل في كل شيء
وقوله لا يقسم الزرع بداره من ولا من رعيه ولا تقاسم القاب في حرم ما وقبضا وأصله الجمع وكل
ما جمعت قليلا بغير فتمته **والغرض** من البعد والبعد المسملة نوع من الخروج اقل من الخروج
والخروج بالفتح اسم البعد والمضروب بالكرامة الشيء بالخروج والسر أنما حقا كقولنا يبلغان الفجر من
والساعة من أن يغيبا به الفراعان في الحث وغيره، ويصح التأويل في الساقية وجمعها الزرع
وقوله في الخلع على القاب في الضرر ولا يزرع بينه ما أدخل الكتاب أيضا أنما له الله صلى عليه في
أصولنا ويستأنبه وإنما الغنم فيفسح عليه في ذلك في أول الكتب متاين في الغنم الغنية والبعد
وكذلك جعل على عليه في الشفعة وفي كتب الشفعة بيع وأبغى في الرزق وفي الكفالة في نفقة الزوجة
وعن الله على على القاب في كل شيء ولا يستأنبا وقد مضى في كتب الشفعة من مؤامراته، وقد مضى أيضا
في مخرقة الدار أنه لا يملك عليه أنه لا يملك عليه بها وهذا مؤامراته في ما أدخل الكتب أنه لا يملك عليه
في غنم ولا صوت مع فالأمانة تصو الغنية أو بغير **وقوله** يكتب الغنم التي في يوفى أما أن يتصلب وأما
أن يفرغ ويحاط فأنما من فوزه ير أن المحصومة حيث يكون الميراث فيه وهو قول ابن المنذر وقال المحرف الفقهاء
حيث الميراث عليه فأنما به الخلع في المرونة وبه حكم ابن بشير في الأثر لم وقاله أصح ومحمزون وأثر
عليه من قوله في الكتب في آخر كلامه في هذه المسألة وإن كانت بغير يعلم أن الذين كلبوا لا يفرزون على
الكتاب إلى الله القاب وأبغى إليه رأيت أن يقضيه من ولا حجة في مؤامراته العز للميراث بأعذار الغاصي
والكتب له وأبغى يعرف في ذلك ويعرف أن كانت بغير أو كمال مقامها بغير القاب فلا يقض عليه فيها
يفرح وأبغى يفتح البعد وفي الأصل أنه في الكتب أنما هو في كل ما ليس من الثياب كان صوباً أو كناناً
وقصراً أو غير ذلك أو غير ذلك وأبغى القاب بغير ضرب من الثياب وقال ابن زبير البئر مناع
الكتب حجة من الثياب والملبقة الثياب المحيكة والفتح المغرث بالثياب المثلثة ونقاي العين المحيكة

بطل

وعبر المثل عن قوله ان المسافة التي لا شعبة له ان يبيع حصته من شريكه باخر اخر له فيه شعبة شره انما يوسع
منه لك حكمة باخر له من حكمة شريكه فلا تكون المسافة على هذا الاثر له شركته بل في الاصلين المتشاكلين ما وسر
انين الوجوه في انشادك الشعبة كظاهر في الفقه وقال بطرف بانشادك الشعبة اذا كانت من جهة واحدة
وفي البيع الواحد فتشبهك في الجهة التي احسن من شريكه ليوسع به في منزله من ماله مع ماله يكثر الاخر
فيه شركه ومن افيت في القصور والفقه من الاول الاثر ايضا وجه صحيح انه ان تقصر المبيعة **ومسألة**
من اشترى بعير متعصب او ذراعه معطوبة وقوله في مسألة الدراهم وفي جواب الفخر الشعبة فيه دليل على
جواز ثراها اشترى بالثمن الحراج على ما قاله معمر بن حصن واثبت عمرو بن وهب ما وان كان فزق شره علم البيع بذكر
أنه انما اذا علم كانه رضى برفع ماله بغيره من او شتم معيب بخلاف الله ان يعلم قال عمر، وانما هذا ابن عمر
في ذلك مضي الورع وفكره، محسن وغيره، شره انما لك على الجملة **وقوله** في منسوب الشفع يتر على عليه
الشرا في المير وكما او كانت بثواب الجملة باسم المبيعة ان كان رجلا صاها قال انتم في مثل من اولادهم
عليه وان انهم حلف فيه حجة على مراعاة الشبه في المير على عليه وان من انهم على عليه دعوى الشبه ولا
جرت عادة بماله انهم عليه قال بعض شيوخنا في معنى المسألة انه لم يحق عليه القضي وانما التهمة بذكر
قصاص بين التهمة لا تمل من الامن يمين به ذلك وهذا صحيح الاثر انما ليع بالادب ان يكون فريضة في المير
ولو حقق عليه القضي لزمته المير على كل حال الا ان الرجل الصالح المير لا يمين به من الجملة على ان بعضهم
ومسألة من حلف لا يرى زوجتيه بكلاهما الاثر الاخرى عليهما ومسألة الشعبة في الحبس ثبتا عن
الحسن بن خالد في كس من النعم وعلمه الاختصار المختصرون وسقط ما من بعضا ولم يثبتا في كتاب حجاب ولا
عين من شيوخنا **تم كتاب الشعبة بحمد الله وحسن عونه** **تلى** ان شاء الله كتاب الغنمة

كِتَابُ الْفَسْمَةِ

وهي تميز حق على الصحيح من ترسبات افوا شيوخنا وان كان اقل من ذلك علمنا انما يبيع واضرب بهما زاي ان
القاسم ويحتون على ما في معانيها من الاولين والادب في لزومها اذا وقعت على الوجه الصحيح **وهي**
على اربعة اقسام فسممة بغير علم ولا خبر وفي فسممة التهم والفرقة ولا يجوز الا بالتعريض والتقويم والتسوية وفي
الجنس الواحد في غير الكل والموزون ولا يجوز تعريض السام من زيادة ذراعه او ذراعا او غير ذلك من غير جنس
المقصود من احدى الجهتين والمتفاحين **وفسممة** مراعاة وتقويم فيما اختلعت اجلسه وانفتت وهي جائز
بغير فرقة ولم يجر هذا ابن القاسم وغيره بالفرقة اذا الفرقة تسمى انما هي ولا يجوز عن ابن القاسم بالفرقة مع
اختلاف اجناسها واجاز اشعب الفرقة فيما وفرنا من ابن القاسم اجازتها في مسألة التهم والتسوية وفي
الكلام علمنا ان شاء الله تعالى **وفسممة** مراعاة على غير تعريض وحل منزله حل المير في كل وجه
ولا يرجع فيها بغير علم القول انما يرجع به المير في الرجوع بالعين في الواجبين الاولين ويصح عن السير
في ذلك في فسممة التهم واختلاف في السير في فسممة الفرقة كالدثار والدينارين من الخرد الكسب وثبت
ابن عمر بن يزيد وبعضهم انما مغبور عنه وابان له الاخر ومن قالوا انتفض الفسممة انما خطا في العلم بحرف
فسمه وايضا وفيه يثنى القليل والكثير وهو عن من كان له لونه وهو قد اشبه وان حبيب ومثله في الفسممة
وفيما فتح القاسم حكم الحاكيم اية منه الا ان الحكم البين **وفسممة** مما يات وفي فسممة المتابع

الحجبتين

اخ
جریان

والمثلة مع الزيد فيه تبرز قول الخ يحسن تنكيهه من ذلك وحشف الثمر يفتح الثمن ردية ومنوم ليس من
ثر، قبل كيبه وثر، وقوله / ان حشف الثمن الثمر فالواضع له ما فيه حلاوة تاو قامة الحلاوة
فيه جملة بحل حلق الثمن والعتك والاختصة برفق وبالأخرى الحدا رجة عن المنيته وقوله في البقل
لا ينجس بالخمر ثم في قيسه له على قوامه في منع فسمته الثمر بالخمر فسمته غير الثمر والعتك
ثم قوله والتبذ الثمر من الثمار باختلاف في تاويل المسئلة بحملنا محزون على المنع جملة واشرته له عليه ان
عبروس وقال انما منعنا ابن الفايح اذا كانت على التاخير واما على الجبر فيجوز ومنوقوا الشب ومزاد ليس
الكت عبر محزون من قوله بغير مزاد في مسئلة الزرع انه يجوز بيعه بالخمر على الجبراد وتوطينه اليك
الخبر وقوله فيه مؤيد من البقا وقوله انما هو بمنزلة البقا والعلب في الفسمة وكذلك قوله في
بركة كراي بقراني كراي اذ سر من او سلق / اخبر في تلك الاعل الجبر ثم فاد كر ليل البقل محزون
كلمة ينز المنع ان الخ يحسن على الجبراد واشار بغير الشيوخ الى ان الخلاف يزدحم في خرجه من قيسه
اياه على الثمار التي اختلف قوله فيها ومسئلة فمنه البس في ذرع الناشئة منه له الخلف
ثم في مسئلة تفضيل الخمر ما لا يخفى في تلك المسئلة واجازته لما استفكت من روايته اجزم خلا
ولم يعزلنا وثبت في ما ان عتاب وصحت عبر ابن المراكب لا ينزاد الرباع وقال الشيب من اجزى التجوز
وقاله محزون وقوله في ثلاثة نية ورواية له لما في او غير ما في نفسه كما في على فز موارثهم ولم يفر
شي من الماء على فز موارثهم وكل اشرا اليه فله في ما في اخرهم نصيبه من ذلك في كذا في حاشية اخر ما في
من شركا في الماء والربية اهل الموارثة يقال في ثمة بكم من الماء فيكون النور ويقال لنا وهدنا بالكنس
والفم مقصور ومغلا في الفوق وفرت من لفظة الفلد وتفسيره في الشععة وكما هو قوله في الشععة
في الفلد ان افسموا الارض ومن ثمة مثا وفي ثمة الشععة ان من يلك ارضا او قاسمها وفيه يسر ما في الشععة
له في البير ان يلك شركه نصيبه منها وفي العتبية له الشععة وفرت منها على الخلاف في تاويل ذلك
وهو خلاف ما في الكثر من انما لا تنقسم كما قال في الفلوكا الشععة في يسر لا يباخر لما
واما الشععة فيما تنقسم ويقع فيه المحرود بلانما لا تنقسم بلا شععة فيه وهو غير خلاف وان غشي
لثمة الشععة فيما البير المرفعة والتية فيما الشععة الا بار الكثرة التي تحتل القسم على رتب محزون
وان التي فيما الشععة ما تعلقت بها ارض فيما لا حريم من الا بار وقيل والتي اشعة فيما التي لا يشاء لما
واحرى ولا حصه من ارض على ما في البير لباية واحتج على ذلك بالظاهر وفعت للملك واقر القاسم
وكما هو في المرونة والعتبية ويجوز ما ومسئلة الفلد محزون من ذلك لانه قال ابن المفسر والبير التي فيهم
ما رتبنا بالفلد من حافية في فيما الماء ويجب وفيه وموضع الفلد ويجلس الامنة والفتاح عسلة
واستر بقوله في حريم البير ان اشريت شرك يوم او يومين من قنات او من يسر او غير او غير ان خاير ولا شععة
فيه لانه ليس معه ارض ويقوله في العتبية الشععة في الماء البير / انقسم بالاقلام والزم يكونوا شركا في
لما في التي تنفع تلك العيون وتاويل محزون مسئلة الفلد هذا ان الماء المشتري لغوي لم يشره في
الارض قال ولو ان الماء لم يكن لمن شععة / انما يسر واجدة واستر بان في الكلام ويقول من قوله ان فمت الارض
ولم يقسم الماء ببلع رجا حظه من الماء كانت فيه الشععة وكذا في لو بلاح حظه من الارض ومن البير
ويكون قوله عامرا وكل فزج كانوا اشرا اليه فله من الاقلام بمنح اخو بالشععة كما انما مبشر اعني عاير
على ما قبله من مسئلة الثلاثة النون افسموا الارض اول المسئلة قال محزون وكون لا رضى في حريم ايف لكل

لغيره

لنصف من قمار الفلدة من كثره اشكاله فمحتج بمنزلة الشان وكرهه من ثلثه واولها بقدر ما ينشأ من اهل على ما في كونه
ولا يحتاج والفرق بينه وبينه في القرب منه في حين الغنمة على حصة ما كان منها في حين القياس ولا يحتاج
بلا خلاف فلا بد ان اليوم والليلة لا تتم الا باقتناء العود من هاتين الامثتين اليه كان اولها غنم اخروج القمار
من القرب الواحد في اليوم والليلة او لا واما لا ينبغي على هذا ان تحتار حيلة لا بد ووجه واحد لا بد من تصويره
على هذا او فداشرا لينة ان يكون في هذين من اختلفا في السقي والليل والنهار وان من الناس من يوجب في سقي الليل
لكثرة الماء وبعده حزنه والراحه من معاناة الشمس والجري في تصرف السقي ووجه اخر لما في ومنه
من يوجب في سقي النهار لكونه اقل موتة ومشقة من معاناة الصلاه والشمس واختلاف من لا يصح جمعه
فمنه لان من خرج سهمه بالليل فربما يحته ولا يوافقه له لاد وكذا لو من خرج له بالنهار لماله اناء واما اختلف
الاختلاف لم يصح جمعه في فن حجة بان فلما يتقرب الفلدة بالليل والنهار وان يجعل الغنمة التي على حصة يقسمه
بالسقي جميعهم وضمنة النهار على حصة وكثرة مسلم من هذا الاختلاف اذا كانت مرة السقي فربما من مرة
القياس ولا يحتاج لاختلاف اللينة ولا يام بالحق والفضل الا ان يقال الضرورة في اعينة الى هذا وهو غاية
المغرور لما تنقسم الارزاق الواحدة وبعضها حيز البناء وبعضها حيزه ولا بد من الواحدة بعضها حيزه وبعضها
كبره مع اختلاف الاختلاف في ذلك فان من الحجة ومنه من ذلك منة وعرفه من كل ليلة وكل يوم
على شئور العجم كان احب اليه واجوده لاختلاف الليالي والليالي **قال المواب** رحمه الله ولا يشترط
من الاشياء ويحتاجون في معلومة في السنة لثلاث القياس ثم يغير ذلك فيجوز ما ياتي من اليسير المقبلة وليا
ليلا على ما تقرر عن من في السنة فبدا وان قلنا على ما فيهم من كلام ابن حبيب وبعضهم انما يعتبر
فرا اليوم والليلة عن اختلاف لا عن الغنمة بل ليل انما يفصل عن الغنمة ان يغله الفلدة عن انضمام
البحر كما قال ابن حبيب لاختلاف ما قاله ابن العطار وكثير من كلام ابن ابي ابي وغيره في هذا لا غنم عن
عن تفرق اوله كما قال ابن يونس وعن من اعماء حال اليوم والليلة وعن قول ابن ابي وفصل من الحجة اناء من
اغترال خوالهم بانتقالهم باختلاف التوال في السقي اليوم صنادقا باختلاف خروج الماء من الاواني
المفرقة ونحو ذلك في اليوم والليلة قبل شام التوال اجابات مولته في السقي الرابع والخامس لئلا يصح
الله سفالنا ونهارا فيختار من به باختلاف احواله ويصح لا يختار والله اعلم فاما من اكد
وقف الله فانه لا يجوز مجموعا ولا مشمدا وموضوعا في غير تغليب وبه قال الصنيع ان كل ان القياس
يقول انفسهم انما بان ذلك ولا يصير قال ابو عمر انه بن الفكار في جوابه في هذا المسئلة وينكر في الغنمة
الى من قربت ارضه من الفلدة والى من بعد ذلك فان كان في انما في شركهم في الارض معلوم من ابتياح او في ان
او غيرهم ثم تقاسموا غير فغنمتهم في السقي على قدر انصافهم البعير والغريب مؤا وكثير من يعرف
ارضه عن الفلدة ان يقول ان يصبر على الماء حتى يرخا ارضه ان ارضه في الغنمة فرفوت لغريمنا من الفلدة بدون
ما فومت به الغريبة التي صارت لغريمه ولولته بحسب علمه من وقت دخوله ارضه لا تستوت الغنم البعير
والغريبة منه وان لم يعلم في الارض اليه لما ولا غنمة واشترطه قبل ذلك كيف كان ارضا ملكه لمرة الا ان
الا انهم شرذا في الفلدة فلا تحسب على البعير الارض السقي حتى يبلغ ارضه وفي غنم في ارضه ونحوه عن غير
لثلاث في القوم يروون الارض وعلمنا ما في من كبر فيقتسمون الارض والشرب وبعضهم اقرب الى غير
من حجة في هذا فيقوم ثم قرب وكثير من يعرف ارضا وارب الغنم قال انفسهم الارض فغنموا وبيروا
فمن الماء فيزيد من بعد على من قرب في القرب في السقي فيكون للبعير اكثر مما يترك في القرب على مثلها

والبعير

بغير فئمة الماء وبقوى بدنه بالفرجة والتأخر اخذوا جملته من قسيلة الماء وبلغوا لاية الفلد
فيستفي الى ان يذهب منه الماء باذنه هب الفيت فيه مكيلة التي يليه ثم مما كرا يقدر ليل او جرمه
الى ان يفيض التوم والليلة ومما الدوم واغتراف الصقليتين على ان حبيب لايه لان العطار بقوة ان يجمع
الماء الكثير وضعه القليل وانه فرميص ان يترجم من القليل لضعفه حتى يخر من الشار مثل ما خرمه
منه مثله او اكثر لقوة فيم الكثير من به وكذا يفيض عليه من صورته من الاغنة عن باقيه اليوم والليلة
فيلزم اغم الماء ومما اجتمعت فيه ولو انقوله يعمل له بكل واحد منهم الى ان يفيض التوم والليلة ومما
الدوم كانه لغلت لعل من لم يقصر في الغسمة من افئمة كل يوم وليلة وانما ارادوا فئمة الماء فئمة
القول المرفوع في يومه وليلتين اقدون له او اكثر لا كنه لشر من ادمه وينبغي فيه ايضا على ماء
اغتم او اخر من في ترعاه سقى التوم من سقى الشار واجز كل واحد من حبيب وابتدع من فئمة عمن
مما وانما لم يقصر في الغسمة كل يوم وليلة وانما ارادوا عمن في الاختيار مع بقية ذلك عمن الغسمة من
الاو اليه وقت شاة حتى يتم مقبه وياخذ الذي يليه مفاكر حتى يتم من وقت من الزمان ثم يجر
الى الاو كان في يومه وليلة او اكثر من ذلك وشر يح من الاغمة او من البقل او من الاخر وياخذ من
الشار والليله باختيار البقل في يومه وليلة او اكثر من ذلك والآخر فيعشر لوز وفيه هب ان لينا
به الى اخره هب اليه ان البقل في فئمة من نروا جز لا كنه سله مسك او اخر يقال في يومه من مستوية
وينبغي في جانب الفريضة ان يفر من الفسك ثم يثقب في جانب الفريضة ان يفر من الفسك ثم يثقب
ويغلق الثقب الذي في اسفله ويكون ثقب الفسك الذي في متلفه من الفسك الاو في جانب الفلد ثم يثقب
لثالث ثقب عن اخر الفسك الذي في هاتر اثقب ثقباً عن انفسك من خرج منه الفسك في انفسك
فان خرجت الفرجة من له ثلاثة افسك فتح او لا ثقب الاو باذنه انفسك الفسك الذي يفر منه فتح الثلث ثم كذا
الثالث باذنه انفسك منهم وكذا من له فسك او فسك او من ارسله من اغتراف الصقليتين فلا يستل من
من الاغمة او الثلث لا يخرج فسكاً بافرق تحت في جانب الفلد ليس في القوة كخروجها او في اسفل الفلد
وهو مملوء بماء وفاضل ان يري من في ثقب في جانب الفلد ليس في القوة كخروجها او في اسفل الفلد
في مفرار يضعها على مفرار ساهم وقال ساهم كذا رايته لبعض العلماء ومما يرخا عليه ساهم على ان لينا من
الاغمة او الثلث لا يخرج فسكاً بافرق تحت في جانب الفلد ليس في القوة كخروجها او في اسفل الفلد
بان ثقب في مفرار الفئمة على ما ذكرنا وانه انما انصبت الفلد مع الفجر وبعده لم يقبل عن ثقب في الماء فيها انرا
ولا يتركها حتى تنفص حتى يكون جوف الماء من الثقب كجوف التوم والليلة مفرار وانما اجتمعت الماء اغتراف من
اسفل الفلد في ائمة ثم فئمة على ماء او جملته تحت الثقب ائمة فمرفق او ثقب او ثقب في كل واحد من
ان لينا من انصبت اخر امثلنا وارفا الاو في ركنها بها نفس الفريضة مما كرا انرا او ينش (الانبيس حتى يفيض التوم
والليلة وفريضة فلد عريده ما فلد من الاو في ويستغنى برش عن اغتراف الماء في الجمل كذا فالو التوم في الماء في
الفلد وعن اغتراف الجمل بحبه الله فلد لعرفنا عريده الجمع من الاو في ومما فيها فئمة الله على الاغمة
وعرفنا ما يقع لكل منهم بليلة لا انبيس واختصنا بليلة الانبيس باذنه اختار الى السقي علقنا الفلد مملوء ماء
لا يغلق الاو كذا فالو انصبت تحت تلك الاية مع الفجر وبنانا بالاول على ما تقدم وفتح الثقب وكذا
انصبت من الماء بشيء من ركنها على ماء او حتى يغتراف من السقي لينا كان يغتراف عن الاختيار والفسك
باذنه امثلة هذه الاية من كذا تغتراف فيه امر يتخول الله وجعلته لآخر في غش واريقت من اقدون في الماء

لم ينفهم جملة حتى قور للعلامة التي ذكرها في ذلك وانما تم الكلام على الطلع في قوله الا ان يجزى وانما شئت
 على هذا في حجة سلمية من لا غير اذ خلاف ما ناوله بعضهم عدم كذا انما يفسر بتدريج البلج والطلع وقدر
 ابو حنيفة في قوله عن النكاح في مسألة لك انتمما بالما يجزى لا اختلاف في حجة سلمية للمبيع
 ولا في مخرجه لا يجزى اخرها شئت بحسب حاجته عياله ويبيع الاخره بقعة او قد يعين لرغبة مؤلفه فلو
 بعضهم وكذا لو كانت حاجتهما اليه جميعا الا ان وعيالهما مختلفا بالكثر والقله فليس بالخرم ومثله
 البيان بينهم اختلفوا في حقن على المسئلة بقوله اجزاء فسمما كذا الا ان كذا جازمته ولم يفتح الى خرصه في
 بقعة (منه) وفيه في كتب في حجب خلاف من في المروية وكذا من يدل على ما ذهب اليه عن كذا انما منع من
 كذا انما استوف حاجتهما الى حصة وكذا لا كذا كذا كذا او ينعى فان لا يجوز انتمما حينئذ لا كذا انما منع
 فذم به وهذا أشبه مما له في المختصة قال ابو حنيفة رحمه الله لا خلاف بينهما على ما بينت فلو ان لا يملك
 لم تقسوا حاجتهما الى ان لا يحتاج القليل كل يوم لعياله لا يتبع بجميع الكثرة واليحتاج الكثير ليس به
 كصور مؤلفه وفوت الرغبة فيه لا يتبع بالقليل بل كذا واحد منهما فصرف خلاف فصر فاحسب ومثله
 فصح الساحة فقرة كلام عليهما في كتب الشفعة وقوله ان يفسر في علي الصغير بينهم ولا يفسر امرا
 السلطان انما في ذلك خير لهم وفي الواحدة تجوز مفاصلة الوفا بينهم كالأب ولا يخل للفاصلة في ذلك
 مع الوفا في فضل من أشبه من قول النكاح واحتج بمفاصلة الدقيق والفاصل ومثله ليجزى في عرفه قال
 أشبه انما لم يزل الوفا في علمهم من مفاصلة الاحت ان يفسر فان فعل فداون لم يكن بامر سلطان ومثله في كتب
 محرقا انما كذا اوصافا جاز ان يفسر بينهم وبينه وبينه في كتب مفاصلة الوفا في الصغير مع الثار
 انما يفسر على وجه الاختلاف واحتج في ان يرفع اليه الفداء حتى يبعث من يفسر بينهم وقال في آخر الكتب
 يجوز ان يفسر على الصغير الدور والعقار ابو داود في أبيه وكتابه في العرف وجميع الاشياء بقوله على الصغير
 كذا هو انما لا يجزى لانه يفسر بحجونه لذكره اذ المسئلة فيه من ابن شبلون الى ان من يفسر في كتب مفضل
 على ثلاثة وجه فان كان اوصافا اكلمهم لم يفسر بينهم الا بامر السلطان فان كان منهم كتابا واشتبهت
 له اشتبهت ان السلطان في مفاصلة مع الثار ان لا يفعل مضافا فان كان مفاصلة الصغير مع اخيه
 جازت المفاصلة دون اشتراط قوله انما اقتسموا دورا واراضين ونيقا وحيوانا فاما موصاله كالثبات
 او انما جاز ففان انما مع فاذ ان كانت من موهبة او موهبة من موهبة او موهبة من موهبة او موهبة من موهبة
 يرويه من حقه اختلاف في معناه من افعال اخيه مفضل ان العرف مستدوية الفهم بين يدي الله في حجب نصيب
 من الطل في عين لا يتواهم واشتروا انصباهم في الميراث وتقدر به وانما يفسر كلامهم على من امان ان
 يكونوا بين اواخوان وتزول الميت ستة ثواب او انما يفسر في الفهم ففهم ما ثلاثة ثلاثة من الطل
 من موهبة او وارث ياخر ثلث ميراث واخر ثلث موهبة او موهبة من ميراث او وصية يحصل له ثلثان
 لما حصل له واخر منه وضيق بعضهم قوله في وقال الله من ابا له وبن الميراث والموروثان في له مثل
 قال الميراث رحمه الله اوجه تضعيب قول الفهم وهو صحيح على ما يقرنا وقوله وما الدور ولا الدور
 والنجار فان كان اوصافا اكلمهم على حدة ولم يجزوا في الفهم باعصم حاشا حقه في موضع واحد
 يستفيض الفهم حتى يجمع له حقه في كل دور في حصة الميراث في كل دور في حصة الميراث في كل دور في حصة الميراث
 في كل دور في حصة الميراث في كل دور في حصة الميراث في كل دور في حصة الميراث في كل دور في حصة الميراث
 في كل دور في حصة الميراث في كل دور في حصة الميراث في كل دور في حصة الميراث في كل دور في حصة الميراث

[illegible]

به الم تنقص به التبع بانسحقاقه من قوة بيان به يرد من استحقاق الغنم ولا ينقص به الغنم والله في
 حين التيسير ونما يلاحظه وحسن استحقاقه من تركه ثانياً فلهذا رجع على الرواية الواحدة ويكون معه فيها شريكاً
 على الرواية الاخرى كانه تقدر في مسألة العشر من ثم قال باثر المسئلة واستحقاق الغنمة بينهما كانهما استحقاق
 بسن ثانياً راجع في موضع آخر وفيه من ان كل ما يورثه والغنمة تنقص ويقسم ثمانية ومائة في
 الكلام على المسئلة الى قوله حين سأل عن الكثير الذي تنقص الغنمة بانسحقاقه فقال قال الله
 يرد البيع من استحقاق النصف وقال ابن القمامة يرد من استحقاق الثلث وازاء كثير الفحولة بغنمة على
 رجوعه الى ما تقدم من ان النصف في حيد التيسير وفيل بل يجعل على ما تقدم في مسألة الربع والثلاثة
 لا يوافق التي جعل النصف فيها اربعة ثم مضى في تعليل المسئلة واجمع كلامه فيها وجعله بغير كلام آخر
 استأنفه بقوله فانه لا استحقاق من الدار الثانية التي ايضاً الى آخر المسئلة وعلى من يرد في الاخر ان النصف والثلث في
 حين الكثير الا انه عكس على المسئلة الاولى وتجهيزه بكلامه يكون ثانياً فلهذا رجع في جوابه واخر على من احله كانهما
 فانه بغنم وفيه انما جعل النصف والنصف والثلث منها في مسألة التبع وتكلم في الاستحقاق على التيسير
 وانما لم يكتف عتاً في ذلك ثم قال بغير من باب يسر وانما لا استحقاق فان كان كثيراً كان ان يرجع
 بقرن نصف ذلك فيما في يد صاحبه يكون به شريكاً فيما في يده الله يعيت وان كان ثانياً رجع بنصف قيمته
 على ما يورثه راجع ولا يكون به شريكاً او من مثل آخر الروايتين المتغيرتين في النصف لكنه منسوخة قال لوكان
 كثيراً ولم يفسد بغير تاوله فان كل الجمل فالخير خالرو هو اقل من يرجع به بعضه كانهما قال فحقن ثم قال
 انه انما واستحقاق نصف نصيبه او نصف نصيب الزوج من بين بركة فوت ونقصان قيمة الدار الى ما استحق
 كثيراً فان كان ثانياً رجع بقيمة من نصيب صاحبه وان رجع بركه في الدار كانت قيمة او فائدة كراية رواية
 عن ابن عتب وعنه في اصوله وهي رواية ابن وضاح وابن باز في رواية ابن ثمانية والاربع رجع عليه بقيمة
 نصف ما استحق من تركه وان رجع بركه في الدار فكلها رجع على رواية الجماعة ان النصف هنا كثير تنقص به الغنمة
 وكذا ان رجع في استحقاقه من خمس اربعة ثمانية ثمانية كثير وجب الرد في التبع ثم قال في التيسير والرد بخير له
 واخره انما استحقاق الجمل ما يورثه في الجميع وان استحقاق ثلثه يرد له الا ما استحق وحسب ما يورثه عليه من الثمن
 بالغنمة انما استحقاق من اخرج من نصيبه رجع بقرن نصف نصيبه ثمانية فكلها به صاحبه وان كان الزوج
 استحقاق ثمانية تيسير رجع بنصف قيمة الدار فاومر في قوله وتفسيره من مسألة التبع انما من الدار الثمن
 وعكس عليه ثمانية في الغنمة وخالف بينهما في الجواب ولم يجعله في من انفق بغنم الغنمة في الجمل
 وانما جعله يرجع شريكاً بخلاف التبع ومن اقول بالثلاثة ونسب قوله في المسئلة المتقدمة في فغمة التبرار
 على ربع وثلاثة زينة وفي مسألة العشر من فرد من ثمانية من من التبع والغنمة وغنم يجعل البيع في
 كانهما والغنمة مؤوفاً في الدار من ان كان الذي استحقاق الجمل الدار له من ثمانية الفرد كانهما المستحق بالخيار
 راجع ان يرد بركه في مسألة الشياخ اذا وقع اخيراً خمسة بالغنمة به استحققت ثمانية منها وان كانت
 فرب نصف ما يورث رجع على اخيه بربع ما في يده الم تيسير وان تغير رجع بربع قيمة الدار فلهذا رجع على قوله
 بالثلاثة في استحقاق النصف وترجم الغنم من رواية بني محمد وعليها الخمس وكراية رجع وهي رواية ابن
 سبه ورواها ابن رواحة ورواها ابن شريك فان كانت خمس من رجع على اخيه بنصف قيمة خمس ما يورثه
 يورثه ورواها ابن عتب وابن الزناج وعليها خمس من رجع رجع ورواها ابن عتب وعليها خمس من رجع رجع
 فيها وهي رواية يحيى بن عمر وعلى اصل المزني المشهور فان في مسألة العشر من ثمانية ثمانية التي استحققت جمل

تنقص

لأنه ما في غير، إحتلال في سائر الأقسام، وقوله ربه غير على جميع الغنم على نضبه وأما يرجع بقدر نضبه
لمستحقة والنضبه عن، في حيز قليل الأثر الأثني، فإن شئنا آخرها صاحب، فذلك النضبه حيزا شري لم
يشترى الربيع، لأن الربيع الآخر الذي من يفتقر، وفائدة الكتاب في المسئلة (الآخر) فيلزم في التي يتناع الغنم
ببيع نضبه ويستحق ربه يختار المشاع الثاني بين ربه، رشا، ونرجع المشتري (الأول) على بايعه أو يتنازل
ونرجع ما استحق عليه مما شئى ومنه من الغنم (أن الربيع المستحق منها جميعا ونرجع المشتري الأول على
بايعه أيضا ويكون مختارا يجعل ما سائرا يزجها في كل واحد منهما) شئنا (الأول) مما في يده (أن المشتري الثاني
أما استحق منه الشئ ولا أو كذا) أنه يرجع عليه أو الربيع أو ربه عليه من خلاف قوله (أول) ما استحق عليه في
استحقاق الغنم وأنه يختار أن يرد من الشئ لا يرد من ربه، وكذا قوله في المسئلة (أنك بغنمنا الذي اشتري الغنم
نضبه عن ربه فوجبه كيتا في ربه) ويرد في ذلك بين استحقاق الغنم من الغنم المشتري (أنه لرد الشئ في
وغير مسئلة الغنمة) وفي (أنه) أنه يرجع في الغنمة فأنما يرجع إلى الشئ كنه باشار نضبه إلى أنه اختلاف من قوله
أبضا لما ذكر في الكتاب في مسئلة الغنم (أنه) أنه يرجع إلى الشئ كنه باشار نضبه إلى أنه اختلاف من قوله
مسئلة الغنم (أنه) الشئ كنه بين المتنازعين في كل وجه وفي مسئلة مشتري النضبه معهم شريك ثالث
وهو البايع (الأول) قوله به ضرر الشئ كنه ونفتم حصة الغنم (أنه) أنه يرجع إلى الشئ كنه باشار نضبه إلى أنه اختلاف من قوله
الأول على بايعه ومنه من كان شريكا مع الثلث قبل أن يدخل معهم (الأول) المشتري وفيل يلزم (أنه) أنه يرجع إلى الشئ كنه
الضرر (أنه) أنه يستحق منه نضبه بصفته ومنه من كان شريكا مع غلاب الغنم ومنه من كان غلاب
أيضا لأن مشتري النضبه لما استحق الربيع إنما عليه من الربيع نضبه فأنما استحق منه ربح بصفته مسئلة
الغنم (أنه) أنه مسئلة الدار والدارين أو الدور يستحق من ذلك بعضها بلح يختلف قوله أنه مثلا استحق من ذلك
النيسر الذي لا ضرر فيه أنه يرجع بما يصيبه من الشئ على صاحبه (أنه) أنه يرجع إلى الشئ كنه باشار نضبه إلى أنه اختلاف من قوله
أنه فضل أنه يرجع شريكا في النيسر (أنه) أنه يختلف قوله (أنه) أنه يستحق منه نضبه بصفته ومنه من كان شريكا مع غلاب الغنم
فتمت التتمه ونحتمسنا واختلج لفظه في صفة الرجوع فتر، قال يرجع بغيره بغيره (أنه) أنه يرجع إلى الشئ كنه باشار نضبه إلى أنه اختلاف من قوله
على صاحبه ومنه، قال يأخذ من صاحبه قيمة نضبه مثل ذلك المجرى، وماذا غير (أنه) أنه يرجع إلى الشئ كنه باشار نضبه إلى أنه اختلاف من قوله
اشتبى بغيره، في الغنم يرجع في النيسر فيما بين شريك، وأما ابن الحاجب فذكر فيه أن قيمة التتمه تستحق
بما استحقاق النيسر وغيره، لم يرد في ذلك (أنه) أنه يستحق منه نضبه بصفته ومنه من كان شريكا مع غلاب الغنم
بأنه يرد بغيره ولم يختلف قوله في سائر الأقسام (أنه) أنه يرجع إلى الشئ كنه باشار نضبه إلى أنه اختلاف من قوله
بما يصيبه من الشئ وفيما هو خلافه في كتاب الاستحقاق وفي الغنم اختلاف أيضا في الرضا منه
بغيره ومنه من قال في الشفعة (أنه) أنه يكون الجز المستحق على الآخر (أنه) أنه يرجع إلى الشئ كنه باشار نضبه إلى أنه اختلاف من قوله
بأن جعل على سائر كل واحد وبأنه الآخر الغلاب فيه مغلوب وقوله (أنه) أنه في الشفعة أو سائر الرضا، بغيره من ربه
بغيره وأما أن استحق من الدار الواحدة أو الدارين أو الدور الكثير، ما فيه ضرر وليس بالجز في غير أقله
أجوبته فقال في (أنه) أنه راقية ما باخر أحرم ما ربحا من مفرها وأخر (أنه) أنه راقية ما باخر أحرم ما ربحا من مفرها وأخر (أنه) أنه راقية ما باخر أحرم ما ربحا من مفرها
من صاحب الربيع نضبه ما في يد أنه يرجع على الذي آخر (أنه) أنه راقية ما باخر أحرم ما ربحا من مفرها وأخر (أنه) أنه راقية ما باخر أحرم ما ربحا من مفرها
شيوخنا وروايتنا ومع الجواب فيها وعلى سائر الاختصاصات كثير من غير الشيخ وفي رواية ابن الشيخ
عن ثوبان بن ميسرة، يرجع بربعه في يده شئ كنه في ذلك (أنه) أنه يرجع إلى الشئ كنه باشار نضبه إلى أنه اختلاف من قوله
الثلاثة (أنه) أنه راقية ما باخر أحرم ما ربحا من مفرها وأخر (أنه) أنه راقية ما باخر أحرم ما ربحا من مفرها وأخر (أنه) أنه راقية ما باخر أحرم ما ربحا من مفرها

الغنى من النصب والحمل ونحوه على خطه في معانيه المغلوبة التي شتمها بالتيقن وعلى
والله في احتجابه به ان يكون المستحق قريبا على ما تقدم وقد فوه باله استحقاقه خيرا جلا يصيبه ربح بقر
تصيبه بشان به وفوه ايضا وان كان لا اولى المستحق الى اخر كلامه اني نفسي فبته ونصه بقوله يكون شريك
بما يبر صاحبه وعلى مسألة الغنى في اخرى الروايتين في البراءة اخذ من الروايتين على ما نصصنا من ذلك
وقوله يتقن من ربح ولا يتقن من نصب ولا يتقن من ربح ولا يتقن من نصب ولا يتقن من نصب ولا يتقن من نصب
على قوله في رواية الجماعة في ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
تأويله في رواية الجماعة في ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
كلاما وان كانت ليست كذلك ربحه ما يقين في ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
من النصب قال المؤلف رحمه الله والفرق بين ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
في تفسيره في قوله ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
لا يتقن من ربحه ولا يتقن من نصب ولا يتقن من ربح ولا يتقن من نصب ولا يتقن من نصب ولا يتقن من نصب
من النصب ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
ما فيه الضم والى من النصب ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
في الفهم على اختلاف الرواية في الغنية ما هو غير مله ويؤيد غير الغنى في الغنية ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا
الغنى وان كثرة القيام والقوات كما قد مضى وتاؤلوا ما خالب من الاصل ان الغنى خلاب البيوع في استحقاق
نصب الدار ونصب الغنى الى اخر الاشياء في جعان ان فسحت بيته وان مسألة الغنى انما ربحه في غنى
صاحبه على رويته هؤلاء ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
فوالله القاسم في ذلك على ثلاثة اقوال فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
وان كان كثير ربح بقر شريك او من امثال اخر الاقوال التي ذكرها ابن ابي شيبة قال ربحه من ربحه فاستحق نصيبا
الفهم كلاما وفي التفسير في قوله قال المؤلف رحمه الله وهو مشهور مرتبة ومرة قال يتقن
في الكثير ورجح في التفسير شريك او من امثال اخر الاقوال التي ذكرها ابن ابي شيبة قال ربحه من ربحه فاستحق نصيبا
مسألة من تلك امثاله على اختلاف من قوله في استحقاق التفسير في قوله قال المؤلف رحمه الله وهو مشهور مرتبة
عمر وغيره ونصصنا من امثاله التي ذكرها ابن ابي شيبة قال ربحه من ربحه فاستحق نصيبا
القاسم في الاستحقاق ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
صاحبه يتقن او حبيب او صفة او غيره وقد ذكرنا في موضع اخر من الموت وعليه لصاحبه فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
وكرهه في البيع يجعل البيع مشا والمرة وحلفه في القوة في الاستحقاق والعيب والفهم وجعله كما مضى
كالبيوع سواء كان الموت من النصب او من غيره وكذا قال في مسألة الغنى في ان كان الغنى فزوات يبر صاحبه
كان الله عليه ربح فبته ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
على صاحبه في التجارة ان ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
ومن سخر بخرج قوله ويصح قال انما باعوا بعلهم الثمن وبه قال في بيعه من امثاله التي ذكرها ابن ابي شيبة
الغنى يتقن ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
انما يتقن ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه
والغنى عليه في نفس المخرج بقر من ربحه من ربحه فاستحق نصيبا ان ربح بقر فبته ربحه ما يقين في ربحه ونصه

الغنى

ما يروى أو أكثر من الروايات بسخت القسمة وإن لم يكن كذلك من غير ما يرجع على شريته بمحضها من
 تصيبه ثم ذكر أن الروايات الواحدة والغلبة في احتجاجة في أكثر من شيئا ويشير الروايات الشريفة بعد لأن الروايات الواحدة من
 لة العبر الواحدة شريفة بسخت نصيبه بله أن جميع ما كانت من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 استحقاقه من غير كلام، أن استحقاق البيع لا يتغير من الغلبة لقوله من أو لقوله أو الجدل أو الشراء
 وأنه يرد به استحقاق نصيب الروايات الواحدة، فالنصيب جعل الروايات الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 يكون استحقاق من من الروايات الواحدة، فيها على ما بقي فيكون كالرواية الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 ولم يكن في كتابه وثبت في كتب ابن أبي شيبة والربيع وفي كتاب ابن منبج وابن أبي شيبة وسفك من رواية ابن وضاح
 وابن أبي شيبة في كتابه الاستحقاق إلى مسألة النصيب روي فيه في الروايات الواحدة على ما تقدم في كتاب الشفعة
 مبيها وجا، بغير من النصيب بين الروايات الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء والرواية ويشير الروايات
 الكثير، بله على الروايات الكثيرة، في نسخ الروايات الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء والرواية ويشير الروايات
 من نصيبه ولم يذهب بعضهم إلى التفرقة بين الروايات في اختلاف قوله وسوكلها من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 في الكتب قول في استحقاق البيع من الروايات الكثيرة، فالرواية الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 كما نزل في الرواية من مسألة العبر من مسألة الغلبة على رواية يحيى بن عمار **قال المؤلف** رحمه الله فانظر
 من أكله وأنعم التكريه بغير حجة مختلفة، لقاضه والروايات عنه في الكتب بغير حجة في مسألة الغلبة
 على هذه الرواية شريفة في الغلبة أو الرواية بغير حجة في الغلبة، فأنما جعل البيع والشراء والرواية ويشير الروايات
 مسألة الغلبة بغير نصيبه باستحقاق في مسألة المتفرقة، فأنما جعل البيع والشراء في الغلبة بغير نصيبه ما استحق من ركنين،
 وليس هو الجليل على أصله ومثله، فأنما جعل رواية ابن وضاح وعين في مسألة الغلبة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 أنه يرجع بقيمة ربح ما يربح صاحب، وفي مسألة الروايات الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 بأن كان المشتري عشرة من صاحب، فأنما جعل رواية ابن وضاح وعين في مسألة الغلبة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 نصيب ذلك الجزء المشتري منه ما يربح صاحب، فأنما جعل رواية ابن وضاح وعين في مسألة الغلبة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 وقال في مسألة الغلبة بغير نصيبه أن كان الذي وجب له الغلبة أو المبيع أو الشراء رجوع إلى قيمة ما يربح صاحب
 بأخر من قيمة نصيب سبع ذلك النصيب منه ما يربح صاحب، فأنما جعل رواية ابن وضاح وعين في مسألة الغلبة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
قال المؤلف رحمه الله فيسخت اختلاف من الروايات الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 الشاؤون وحار فيما المتأملين وكثير مما كلام المرفعين وتعارضت فيها من أبي المحققين من حيث مشايخ
 القرويين إلى أن ذلك كله تفرد في البيع والقسمة في ثبوت المعلوم في البيع أن الثالث من أبو كثير من منه وإن القسمة
 على ثلاث مخرجات يتفق فيها مع البيع البسيط الذي لا يرد منه وفي الروايات الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 البيع ويقسم القسمة ويقدر في النصيب والثالث في ثبوتها ولا يفسخ عن ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 بل لا شريك فيما يربح صاحب، ولا يتغير من الروايات الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 أنه استحق نصيب ما يربح، أنه يرجع بقيمة ربح ما يربح صاحب، فأنما جعل رواية ابن وضاح وعين في مسألة الغلبة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء
 شريك أو أوجب له بالرد وعلى الرواية (ما ذكره) يكون شريك ما يربح، يستقيم كلام ما ذكره، ولعلنا
 روايته أن يتفاهلهم اعتراهم لقوله بالشركية في استحقاق الجليل على ما جاء في بعض كلامه مما يثبتنا
 عليه قبل أن يتناول في البيع عن بعض الجليل قال ابن أبي شيبة إنما اختلفت القاضة في ذلك لاختلاف الروايات
 لم في المسألة ثلاثة أقوال خلصت في المسألة ولم تفصل وأما ما ذكره من أن الروايات الواحدة من ركنين، فأنما جعل البيع والشراء

انما

ان يصير منه مواجا ولا يكثر ان يصح الفتح عبوة ولا ليس انما يقض هو سلمه انما ارضه الفتح واليس الواحد وانه لا يصح
 فتمت الدبر انما قال يحسن ومن معه وفريقه انما اراد في ملكه في المواحل انما عضة وكبير عضة
 للامار والعيون من الامار في الحمايه والخر من وفادجاء في الخبر انما اشبعه في سب على من عمله
 ايضا على العوم وان كانت كثيرة وذلك ان الشبعة فيما يقسم فلما لم يجعل فيه شبعة اعلى منه ان يقسم
 وفرا اشار الى من يقسمه لاش من غير مسلم ولا يخرجه والمكيل والموزون يقسم باقباو واشبعة فيه
 وقد يكون منعه فسمتها لانه ان لم يسمع اخر بقوله فاتبع في ذلك القام ومعاذ من كذا هو لا شر والله اعلم
ومسئلة الفعلة والزيتونة وقوله انما اعترلتا في الفسمة بقرا ضيا فسمتها بينهما وانما لم يقسم
 حملنا يقسم على فسمتها لفرعة لقوله اعترلتا ومع ذلك فلا يكون الا بتراضيهما على التمسح عليهما فالوا
 ومزاتوع من ابن القاسم الى من ثبت اشتب في جمع الصبيغ في التمسح على التوا في وابن القاسم لا يحسن ومن
 يكون من امثلة قوله في جمع الثمار المختلفة وقد انشأ تحسن المثلث معا وقبل المراء مشا انما في فسمتها
 مواضاة واما في قوله انما اعترلتا وان كانا لا يعترلان تفا وما معا او يبيع معا وان دار على التوا في لم
 يفتح لذلك وفيما اعطى جاز له لا ضرورة فيما قال في الجاز في دار من الواحد بعضها جيز بعضها في جلاب
 الا في المفترقة كما لو كانت ثمار الزيتون والتخل في قسم انما على انباءه، وكذا قال في الدار البالية مع الخبرين
 وتسميتها بالدار بعضها في بعضها جبر بر وقوله انما لم يكن بر من ان يقسم ولا بر من مزاء وقوله انما عا
 احرا انما قال في البيع وقا صاحب الابيع اجبر ابي باء اقامت على من في البيع لا يبرر البيع خزان شيك
 او بيع مع صاحب فامل ان التغيير انما هو لا في المحضون على البيع وبحسب من ان اناء الفو يكلب البيع
 صحتها في نفسه يجب الا يخر من في الداء المشتبان انما يخر من ان يخرجه من ملكه وانه لا وجه له في البيع ومن
 ذهب الى هذا اخر من خص الدوا في قال ومن عا الى البيع فليس له الاخر يعرفه لك ولا يجرى القاي في نفسه
 الا شرا له على اجمال البيع مع من عا اليه قال وليس لمن عا اليه قال وليس بقول من يفوا يبيع ما ان يقسم
 ان لاخر في البيع لمن عا اليه واما الاخر لمن يبيع له البيع ليس لمن عا اليه قال وقد توصل الناس من
 الى اخراج الناس من املاكهم بغير رضائهم واخر في ذلك واختاروا به والله تعالى يقول لا تاكلوا
 اموالكم بنية بالكل الامان تكون قمارا عن راض منكم وانما تقسمه وانما تقسمه بغير رضائهم كراو ادر ما يصير
 الله متافلا او كثر نصيبا مع راضا فان وهو فوا معلا واكثر مما ليعا يقول مثله وانه ليس بان يرد عو شركا
 الى البيع وانما له بيع حصته من شاة وهما الذي قاله الدوا في من المبيع من الاجبار على البيع جملة وانه قول
 ملاك يريد على اصله في فسمتها كل شيء وان الفسح على ما لا يتبع به جميعها وعلى ما يتبع به اخرج
 وافلتح نصيبا او على ما لا يتبع به اخرجها على اختلاف اخصب ملدي في ذلك وقول ملدي في فسمتها
 على كذا اقال ابن كسانه وابن القاسم مرة ثم قال ابن القاسم وكبر انما انصاب ملدي انما انما يتبعه
 به ثم اختلفوا في مراعاة الاتباع ما هو مذكور في الامارات وكل شيخنا القاي في اموال ليس يرب
 الى مثل هذا في رباغ الفعلة وما لا يحتاج للشك والابتعاد بالمنافع والتصرف فيه لا يباع الفعلة انما
 المراء منها الفعلة وقبل ما يملك من بعضها انما يبيع عن بيع جعلتها بل وما كان الواجب في شراء بعضها
 اكثر من الواجب في شاة جميعها بخلاف دور الشك وما يربى اخر الاشياء الاختصاص به لمصلحة ما وذهب
 المحسن الى ان الاختلاف في نفسه في مزاة في ما ورثوا واشتروا للفقيرة فاما ما اشترى للثجاة فبدا
 نفسه وذهب الى يجب الاتجار على البيع من انما البيع لان على الاثر الجاء خلا فيه حتى يباع جملة ولا يجب

اعطى

على جميعه مبيته في كتاب الافضية على رؤسهم وقال الضيف على قرا انصباهم وماله في الكتب عن
اليه يوضع على يديه ثم انما عليه شيء من الزواجر فيلزم من غير قبضهم في ايديهم ثم انما له وعليه برأيه
لقبته في الكتب قال ابن حبيب في وصيته مشاهدا في المروية ان لم يجد الا يراة فيهم وفي سماح عيسى
ليس عليه شيء وقال مخزن الجعل على اليه في من المال وهو يتوكل بنفسه واشي على الاخرى انهم تواضع طوا
أخروا ومقتا المسئلة ان كانت فيها عمل الفضة وحسابه ما جزا والقبض والرفع فيجب ان يكون عليه
وعليه كما قال في الكتب بغير خلاف لان المنفعة لجميعهم ولو لا عمل حسابهم لم تكن الوثيقة ولم يشتركت بها
ولا حقن ما يقض كل واحد منهم ولا تفصل في ذلك بعضهم من بعض وانما كانت لمجرد القبض ولم يفتح لمز
لكون القايض واحدا وليس في فتمت المال كغيره مما لا يوجب توثيقه للرفع وبراءة له فيما مضى موضع الخلاف بطل
عن كتب الكتب والواضحة فيه منبعت القايض بالاشهاد بان من المال ما لم يودعه عنوا ليتوجه له فيه بغير
تم غوى عليهم ولا اخر من سعيه انه دفعه اليهم فرضا او قرضا او ودية او من غير ذلك لانهم عليه وفيه منبعت
له موباة ابراهمة فكان على جميعهم وعلى من ثبت مخزن بالثبوت الى منبعت ابراهيم وهو اصل ما ثبت عليه
الوثيقة فجعلها عليهم وان القايض في سماح عيسى راء منكره على الفضة والماء والتصرف فيه بغير منبعت الا بعد
تم المصلح للمصلحة ومن حقه كما استودعه وحفظه ان يخلص عن روجه من امانته عن التسامحات ويبرئ منه
كما انزع عنه فتمت وامانة بغير رفع **مسئلة** في امانته ان كان الورثة يشكونها وتشاورها فيها جاء بها في الكتب
لقبها مشكل كلامها او انما كانت لغيرها وانما تفهم مقربة فيهم لقوله وقد رواه التي تتركه كذا سؤالي موا
ضعا وتشاخص الناس فيها ثم قال تفهم بينهم من الزار يجعل لكل واحد منهم نصيب وعلى من اتاوا المسئلة فضل
وغيره واكثر جاء بغير من كلامه في كلامه على خلافه وانما لغيرها من الزور بقوله انما تفهم بينهم من
انما كانت الدور التي تروى في غير موضع الفرض الذي مع نفسه ملقب من الدور وعلى هذا الظاهر اختص بها
كثير من المختصين واصله تاويلنا ان لا يثبت وانما تفهم مع ما يرب منها من الدور وقد اثير بغيره بغير مشا
عننا واليه نعم ابو عمران وفي كتب ابن حبيب في راء الرجل الشريفة لما حرمة يسكتها وتشاخص الورثة فيها
انما تفهم بينهم وخبرنا ان جعلت الفهم وان تتركه ورأى فيها فضل واخرج بهذا ابن القايض في المسئلة
وخلف بها بغيره لا يعرف انما كانت عتيرها في غير ذلك الموضع فالواضحة عن غير محملها في
اول السؤال في مال المؤلف رحمه الله وعلى هذا في المسئلة للمعتب يقال في آخر المسئلة وكانت الدور التي
تركها الميت في مال الموضع التي اثار فيها باقيا الكلام مستفلا ضيفا على ما في كتب ابن حبيب وعلى
التاويل الاول ورواها الكتابان باضافه لفظ غير تاويلنا المختص انما ان كانت مصلحة واحدة جمعت في الفهم مع
غيرها وان تفرقت مصلحة من محلات غير ما بالقول قول من عي الى ايراد ما اذا ختمت الفهم والاثبات يعومها
وقد اثير قولنا في مواضعها وتشاخص الناس فيها يبرر مع اختلاف المحلات وردوا اول الكلام على اخره وانما
قوله اليه كانوا يشكونها بغير خص بغير شيون المسئلة بما اذا من كان من المؤلفين كان يشتر الزاد من
الفصية فالرواية في غير الشريفة ومن لا تشي الزاد سكتا وانما الرجل الشريفة بمروا بنوا وعصبته من مشا
وتن يسكتها لما حرمة في نفسها توجب ابراهيم بالفهم **مسئلة** في الفهم اختلاف في تاويل قول
ملك في اربعة فصول واولها لا يجمع نصيب اثنين في الفهم وان اثارا وفي اللفظ اثار اول الكتب لا يجمع
يشترطين في الفهم وقول ابن القايض في مسألة الفصية انما اذا زاد ان يجمعوا نصيبهم وتوابع فلا خلاف في
وهو لا يغير في اصل الميراث كالمع غير هؤلاء سؤالا كانت الفصية جماعة او اوجرا فلو اوتوا بها ابن القايض من

تكون مذكورة أيضا فيما وثق أو اشترى، ثم في الجنة وفي صفقة ما لا يشتري كواحد منهم حتى تفرق وتنفذه
عن بقية من يبيع واحد منهم على ما لا يبيع مع صاحبه لأنه لما اشترى مفرق فليس له يبيع مفرقا ولا جهة
له مثله في غير من يبيع به نصيبه مفرق لأن كل واحد اشترى ولا يبيع بالترتيب فيما اشترى باخر احدى من قبله
وفراختلاف في ما عدا، ثم في المنع بالقيمة ولا يبيع بالترتيب في بيع النصيب المشتري في الجملة أو اشترى
والإله لا يراعي نفس المنع هب أن يلبية وأن عتاب وادعاء آخر من ما لا يشتري من غير من تشتريه مت جملة على
نقد بانه لا يقسم فيه مفرق، فمن عدا إلى البيع اجبر للاخرون على مشورته من قبل على البيع معه وعلى من قبل
الترتيب (يخبر) وقوله من يبيع على الفوائد الاخرى وجوب القيمة بكل حال كما فرقتا، وفرد هب إلى غروب
ه هب اليه الدواويج أن يلبية وأن يبيع فتركته في حكمها أن يلبية فتركته في حكمها أن يلبية فتركته في حكمها أن يلبية
الآخر من ما اختار القيمة مت توجهت فيه منفعة ولا يراعي من النصيب في ذلك فانه لا يبيع به سوى آخره إلى
نه لما لا يكثر له شراؤه على ظاهر مسايلهم انما كان علة البيع لما فرقتا، وإن كان انما فرقتا حين انما فرقت
المساكنة للأنفرد بالملك أو بآية لقوله وبع ما إلى المفاوأة أو البيع له لا فله من أراهم ضمنه بمفاوأة أو بشرا
وهذا لما امتنع جميعهم من الاتباع به على الوجهين لأن الأده، وشراؤه لو كان مفرقا ولم يمتنع القيمة ببيع
لنفسه أو ما عدا عليهم القاطن وأن كان يبيعهم يراعي البيع لكون نصيبه أكثر وأنه يحصل ما يبيع به
لنفسهم أو أنه يتردد للقلة فيفسدوا كرا، ولم ير القاطن فتمت لصيغة عن اتباع جميعهم بانصافهم أو قس
أو يغيث عن حاله بما يرد على عليهم بعد الضرر ببيعهم على ما كان من شأنهم من كمال بيع أو غير، منهم شيء أو غير
لنفسه ومفاوأة من البيع من اشترى، وقاله من القاطن وبه اقتنا الشيوخ وعمل القضاة وما قاله شيخنا في ربيع القلة
لنوجه من الخير وما قاله القاضي فيما اشترى أيضا للتحارة، **قوله** في الكتاب فيما يخرج جاريه دار، يفر
بجرات الجيم أن الله يمنع من ذلك ما من قوله بصر بمراتب الجيم أن لما منع، جل من القلة لا لا جاد وبها وجد فحفظها
بمقتضى الكتب ستر أو مؤ تفسير قوله قبل ما التفت الرجل من من أو حجام أو أرحية فما أضربا منع من ذلك وهو
قوله الكثر الشيوخ بفرحته وغنيها وبه اقتنا أبو عثمان بن عمر بن ربه والله ما أنز عتاب أنه لا يراعي ضرر الضوت
وبه اقتنا أبو عثمان بن عتاب من شيوخ بلده ما واثق غنيهم من الفريطين بان ضرر الضوت والحق هو الذي يراعي
وبه اقتنا ابن أبيه من من شيوخ بلده ما أيضا في مسألة ابن ربه وهي مشهورة ولا أن غالب فيها جواب شغ
مغلوبة لأنه كان سبيلها بشع وأختع هو لا يظهر لفظ كل ما أضربا، واحتج لهما أو يقول من له في القراء
أنه يمنع من عمل ضرب الخرب في دار، وإن ما ذى في ذلك جلد، وقال الأقران أن عام منعة وأما المأخذ على غير هؤلاء
ضراخ غني من من هذا الحرك بتركه وقوله زلزالنا وما يوصي اسمها من ذلك وشبه من **قوله**
في الفروع يشترط في القاطن منهم أو غنمة المغانم لأن يذلل ما أو كراميته أرز أو القسام وأجازته أرز
العمال تحفيق من أكله أن له على ثلاثة أوجه فما كان من ذلك في ما من بيت الشاوي بالاسم وما كان يفر من
أقوال الشماوي والناس فسموا أولم يقيموا بجعله على القام ففعل منو حرام ممنوع وبه على المنع من جهة الكتاب
ما لا اشتراهم الناس لما جهم في ما لا كثر منه في كتابه من حبيب ورأى أن لا فضل أن يفعلوا له لغير غير آخر وهو
خاص الكتاب لقوله وخر كان يحامد وخارجة بغيره ولا يكره أن آخر لأن ذلك كان من باب العلم بحب الأيوخير
عليه أجر بغيره من كراميته لاجر قطع القاص وفسام الغنايم من من الأقران، كيف قال أيضا لا يرى أن يخذوا على
فمنه آخر وأن كان من أجازته أو الأقران أو أجازته على لب الوثيقة على هذا أي أنه يفعل به وجاز
عني حزام لما قال ابن حبيب يفر من عليه لئلا التزامة عن خشي وخشي **قوله** في خبر كذا الوثيقة

دة وقال انما هو من شرفي وغريبي / غرو فيمنع في ذلك فيصير في صوب اوجهة بعضهم يقع عليه ضرب **قال**
المؤلف رحمه الله في ذلك يختلف اغراضهم في ذلك لكونه في جهة اقرب اقربا لكون حرمته نصيبه ان الله
 او اوتى لمثل له او يجاوز من تر يدعاه وانه او متبعة من ان يكون ما يروج نصيبه لئلا لجمته وان من خله ومخرجه
 منها فانه جعلت ومن الله من تلك الجهة خرج له صوب منهم اليها بطل ووجه وان جعل خلاف ذلك عطفه في نصيبه
 البهائم من تلك الجهة فيعونه عن صده فان ابن لبانه ووجهه في شياخ التوراة الامم او ما علم باق ابن الفاسم فلا
 وجه له ان الضرب احرم من ضرب الجميع ثم قال الله تعالى فيمنع **قال المؤلف** رحمه الله في ذلك يخرج انهم
 للضرب والذين لم يمتوا فمكهم من الضو احرم حكمه للجمع لانه لا يخرج من بين فلا وجه في شياخ فيه قال ابن لبانه
 ولا يمكن التمسك عند الضرب بالانحراف بين الاوجه اختلاف لما نصبت له اصل القليل النصيب ان يبرأ
 ياخر الكوفيت **قال المؤلف** رحمه الله ومن اعلم ما تقدم من فوائد ما في الضرب في قلم نصيبه في اخر
 الكوفيت فيمنع من ان يكون من حقه وحز غيره لا يمكن ان يكون باختيار احرم او اختيار الفاسم الا في سهم
 بل يبرأ له به في غنة اخرى قلنا اخرج منهم على احد الكوفيت اخره فاما في المنة علم هرا الوجه او اختر
 لك سهام من فلا وجه للضرب على الضرب الذي يبرأ به ما علم من بين ابن لبانه في كتاب انفسهم عن الله عز وجل

كتاب الوصايا الاولى

في الحديث الثوري في الوصية ما احق فهو مسلم يبيت ليلته في الاوصية غير مكتوبة وفي رواية غير
 منه يبرأ في وصية وفي رواية يبيت ثلاث ليل في احوال الدعامة العلماء على الشرب والتخفيف وقال اهل الهام
 هو على الوجوب لقوله ما احق امر مسلم ومعتق غير انكافه لا ينبغي الا انه حرم عليه وانما هو من له وفي قوله
 يبرأ في وصية والضرب في ذلك الى ان الله لم يزل علم غير ما يجب الا لمن عليه نكاحات من حقوق الله او له يمت
 فواجب عليه ما شهد به انفسهم انما يجب عليه الوصية في علمه فيمانيه في اوجه من العادة فيه بالانابة
 من حقوق الله وما ليس من غير وما ينبغي بين الناس من انما مات فلو نكاحه لان الوصية به حرم
 وكل اليلة مع حرمه في ذلك في حكمها وقال بعضهم الحديث على العموم في المير والوصية ومضة بعضهم بالثر
 يصح ومضى قوله عن العلماء مكتوبة او مشهورة علمها واما ان لم تكن باثباته فلا تنص **قال المؤلف** رحمه
 الله ومضى عنه كتبنا يشتر فيها واما الوصية بحكمه وفيما ثبت فلينعز ما كتبت يحكمه فلينعز
 في ذلك ما عرف انه حكمه في الوصية ولا حكمة الوصية ثلاثة شروط في الغنا والحرية وصحة ملكه انما الوصية
 فيه فان فعل المشترك فيما هو عليه التميز ما وصي به فلا يصح من مختار ولا من اراد في صغير لا يقبل ولا من
 ولا تنص من غير ان لا يملكه ماله خفيفة ولا يتصرف فيه الا بالاذن غير والاله فيه مغرور وان كان ماله والوصية
 من باب الميرور ولا يصح من لا يملك التصرف بالتميز في ماله من الاخرار من المستغفر في الزم يعقون غيرهم
 انما الميرور غيرهم واولادهم في ما اعزوا من اولاد الله من ذكرا وانثى بالغ او غير بالغ رشيد ونصيبه
 او مختار عليه ومخلو بوصاية ما جاز **وقوله** في اليوم بعشر من عشرين يعقون وعشرين من عشرين من
 منهم عشرين يعقون ثلثهم بالتميز وان خرج فيه اقل من عشر او اكثر من امواله وهو وفاء له في ان كتاب
 اشهر في العشر او امواله ما يملك في العشر الثلث يعقون في ماله بقدر ما اوتاه انما اعني
 انجز في ماله ماله ولا يملك في العشر في اخر باب التمسك في العشر في اوجه من اوجه العشر

انه اخرجهما بين غيري على القول اني ود اعلى القولين نصاب قوله في الكتب وانما اختلف الناس في امر غيري وانما
ويقال في ذلك عن قوله في الخبر عنه رواه عنه اشبه وانما القامح وعليه وانما يابى انما يعرف انما مات من
من جرحي وسبق اخر وقاله اشبه فاذا الاستحسان ان تغزو زقات في غير منى او منى واما ان اشبه على انهم
المصلحة في كتاب قاهر، غير، حتى مات او على غير، حتى مات يعني جارية، قاصية يعني خطاب ماله يعني
كتب في حجة او منى فيه وهو ان في الكتب وان قبضها من من جعلها على يده فذكر يقض شيئا منها
تلك يعني خطاب في المنيمة اخذها منه في حجة او منى فيه وهو انما ويل ان شبله وغير، على من كتب الكتب
وصاهر تاويله في محرم انما يعني حتى جاع المنيمة المصلحة وترجع ابو عمران في ذلك على تاويله من قوله
الكتب يعني ان وجهين وقال في محتملة ان في يد قوله الفجوان والبطلان وان في قوله كلب في الكتب انما ان وجهين
بصكت على المنيمة وان في على الجميع بظاهر، بخلاف الجميع فالاول في الكتب غملا وفيه اشكال ولا فرق
بين تفسيرها بموتها او منى من التماس او تلبس من التلبس ان في قوله انه افتر وصيته بين غير، وفرد في غير
سفر، في وصيته بماله ما لم يقبضها ويترى ماله يقبضها كذا هي اصبحت ان قبضها من غير، نقضها
على ما تفرق وقال ان شبله في المسئلة انه افتر من سفر، فملكه ويقر وصيته ويؤيد في ذلك ويؤيد في غير
وصيته كما هي / ان ذكر منها شيا هي وصيته انه افتر ما لم يقبضها على غير، وانما بين، في
محتملة ان يكون علمها او فاما / اخري الروايتين قال ابو عمران فيقول الوفاة والغداة وفواربعة في المسئلة
انما ولي شي نفسه كذا لا يلبس ولما ير الزواة انما ولي شي نفسه **ومسئلة** انما اح اولي والوجه
السمع مبيت في كتاب التكلم وحرث ابن الزينة الملية ان انا عمر في يد ما غتن في وصيته غلا في
له الفحوت كذا في ذلك وكذا ابن سبيل وسجع كثير، وجاء في بعض الروايات ان انا عمر في يد ما او كذا في
كتب ابن الزواة عن انا صلي وفي كتاب ابن عمر الله في الشيخ عزوه بن ميسر، وفي كتاب ابن عمر بن ابي عبد
وهو عن الصواب ان شاء الله وعبر الترخيم في ابي القوالي الموي عن غير الحكم بن عمر الله كذا في كتاب
عن ابن علق مصغر وفي بعض نسخ المروية عن الحكم بن عمر مصغر واشبه له في حلة بين منجمة وقول
ابن وهب عن قوله انما صبح على وصيته وقد بعد ان اخر واشهر من ان ما فيها منه وانقبضوا خلاته حتى توفى
نما له ابن صام، ان الكتب عنهم لم يخرج من ابيهم **ومسئلة** ابن القامح قبله له الكتب وصيته
وقد بعد ان رجال اشهر من عليهما كذا جاز انما لم يروا الله الكتب بعينه كذا هي، انما انما بعيت عندهم فاما
كان من ابيهم وفان في الروايتين وفيما يغتم الخفاف وانه اما يحين ما في رواية ابن وهب انما صبح عليهما ويكون
معنى الاخرى انه بعد بعث الله للاشهاد وامسكنا عن نفسه يتجوز في رواية ابن القامح انما عرفونا ولا يجوز
في رواية ابن وهب حتى توفى عندهم بضرورة كانه خشي الزيادة والتغير فيها وقال اشبه لا يشهد انما يشهد
الكتب عن، وشبه في ما بعد ان لا يشهد في الطابع وقال غير المسئلة انما كذا كانت الطابع الطاهر
وانما الطابع المتيكاته قد يروى في شتم يعبر كمنعه وقد هب بعض الشرح في تصويب هذا كله وجواز الشهادة به
ويؤيد في فيه كانه انما اشهر من على ما فيها وعينه او كانه اشهر من على كل ما يروى فيها ويشتم على علمه انما
والشتم في الحجة وقال غير، متلكان فيما يضاف في الطنعة فلا يشهد انما لا يصح ان يشهد بماله يشهد عليه ولم يكتب
بعد والله اشهد ابو عمران **وقوله** بين اشترى من ثاينيه ينظر السلطان فان في فيه فقل كذا لا يشهد او لا تروا
كذا هو، انه ينظر فيه الا في مضاف الى من النظر في بينه البيع بالقيمة والقرارة وقال في المجموعة
يقاد الى الضرر وفان غير ماله ينظر فيه الحماكم في يروى الله فان كان سرانما مضاء وعمر ابن كنانة ينظر

خ
الكتب

[illegible]

الذليل كذا أضبطه في الكتب وعلينا اختصاره الشرح فالواجب على الخلق له الخزمة وتراجعات متبينة في كتابه محمد
 وعشر، وقد صرحه بغير الرواية علم الخزانة بالفتح فيما علم به وحكمه من الدنيا لو جئتني وأخبرني ما يغفر الله لنفسه
 والصحة ما أتى به من مثل ذلك ثلاث روايات هاتك التثنية والثالثة أنها في ما يغفره ويوفى ما لا ترد
 حكاها قلنا ابن الجوزي وقد انقضى ما لا ترد ولا كتب فعلم من به الخزمة وقد اختلف في ذلك، فليس
 عن الغرض الخزمة في المروية في الزكاة في علم به وتكون له اجعل رغبته في العلم صاحب الرتبة وقوله
 اشهد وفي كتاب محمد لا علم من له الخزمة فيها وعلم الخلاب في ما لا يتصور الخلاب في لغة المحرر ومصلحة
 الوصية المقتضية في كتب الميثاق اذ اوضح له بغير رتبة حكاها بثلاثة اوضح له بآيته او بغير مشاعه في ما لا
 ثم ذكر بغير ذلك اذ انقرضت الوصية القتل حكما محمدا الوصية تلك انما غير الرتبة انه جائز ولا تزخا وصيته
 الرتبة وقال في الكتب (لا قول من الوصايا عن مثل لا يجوز) وقال ابن القاسم انما كانت له حياة فاوضح له بغير علمه
 بالوصية له في الميثاق وفي الرتبة ومثله في كتاب محمد **المؤلف** رحمه الله لم يخلف في ميثاقه الا انما
 بالغير والوصية متقدمة انه يا خذ من الميثاق من الرتبة واختلاف اذ لم يعلم في كتاب محمد موافق علمه ولم يعلم
 يا خذ القاتل حكما وصيته فيها كذا هو عن اكثرهم الوفاق لان الرتبة هاهنا قد علم بها انها من حقه قبل الو
 صيته وهو انما لم يعلم به والوصايا له في ميثاقه من ميثاقه وعلم به بغير علمه وصاياه في ميثاقه منه وان لم يعرف فزورا
 وظاهر كلام اخبر به حله على الخلاب ويبيِّن لفضله آخر الكتاب ايضا ما سنذكره واختلف الصفيين اذ احي
 حياة بنته وعرف ما هو فيه والوصية متقدمة ولا غير ما ولا جزم امر ابنا بقاءه ما وفان بعضهم بغير كسليم وطاها
 وهو اظهر كتاب الرتبة انه مني حية وهو ما هو فيه دخلت الوصايا في دنته على العموم وقد انقضى لا تزخا
 الا انهم علموا وهو لم يقل في الكتب او المصلحة اذ وصيت له بغير رتبة واعتبر من ابانه لو اخبرها وهو من ميثاق
 فيها وصيته فوجد صار كانه لم يوفى ثباتا اعتد محتر في اقل المصلحة وهذا المحجة كذا القليل غير بيته اذ لو غير
 له الوصية بغيره ما الجاز له اخبرها والمحابسة بما ازلوا وصاها بقاءه عنه كما نرى في الكتب انه اوضح له
 بغيره جاز ولو اوضح له بغير علمه او تلك ماله عليه من ميثاقه انما الوصية في الرتبة وغيره واختلفا
 على ما يري في امانات بغيره، والله تعالى اعلم به وهو الاصل منه منها وتعلمه في الكتب واما قوله الموكاله
 عن افعال في الميثاق تبطل الوصية ولا تبيح له منها ولم يحصل علمه او لا يبيح في مال ولا تبيح في مال وانما فان
 في تلك اكانت الوصية او لا يفتله بغير الوصية عن اقل الوصية له لانه طلب تعجيل الميثاق وقال في هذا الكتاب
 لم تجز له الوصية في ما اوقاده الا ان يكون قد علم انه قتله عن ابا وصاله بغير علمه بغير علمه في ماله ولا يكون في
 دنته ان يفتل وقال محمد موافق علمه او لم يعلم به جائز في الميثاق لان تامة تعجيل الوصية مرتبة
 وجعلنا في كتاب محمد موافق علمه في المروية وعلنه تاوفاكها فان وقعت في كتاب محمد مشكلا
 الجواب في الغرض ما لا يوافق قول ابن القاسم وقد سجن عن اشهد والله تعالى اعلم في ميثاقه ايضا وقال في
 ان هاهنا ميثاق **المؤلف** رحمه الله تعلمه في الكتب في كتب الميثاق بغيره لانه طلب تعجيل الرتبة
 في الغرض بغيره هذا التاويل لانه اوضح بغير علمه بغير علمه التامة وانما ذهب كثر من المشايخ وذهب اخرون
 الى انه مني لم يعلم به فاته فلا وصية له في ما اوقاده وعلمه حله ما بالكتب لقوله الميثاق علم به فاته
 عن ابا وصاله بغير علمه وجعلوا كلام محمد حكما قالوا والله تعالى اعلم في ميثاقه ايضا وقال في الوصية في
 حياة بنته حتى علم انه قتله ولم يغير وصيته واجزم ماله واما ما يناديها بغير تبطل كل حكا الحق بغيره ما
 به بغير الحناية عليه وفيه نقص في الميثاق حتى يتقوا على تغيب ما وروى ما وفيل اذ كانت بغيره الله سعت حتى

وَاللَّيْلِ وَالنَّجْمِ الْعَظِيمِ

خ
و ز م م م م م

حريم بالمرء وهو فوق الروا، والاعلم بينهم فيه اختلافاً كثيراً في أصوله وخصاله وفي بعض النسخ الشبه به
فأما قوله في رواية المصنف واليه منقولة وهو ثابت في نسخة من رواة غيره، وحق عليه في كتب الرجال
وقوله الشبه بالمرء، هو أنه يرى أن يكون هذا المرء الملقب بالشري، ولو بدأ بلفظ الوصية بالعتق ثم ذكر
المرء فإنه يتصل وفرد جمع ملكة إلى أنها تخصان وعلمه في الله ومنسلة الوصية بالحج واختلاف
قوله في الكتاب في تسمية الوصية بعتن المعتبر عليه وعلى الوصايا أو التسمية بتة ما بالتحصان قال
شيوخنا إنما لا يكتفى في الرواية واختلاف في صفة التسمية بعبارة الله العن صيف الله وصية المصنف
فما بالاعتق والحج بين منه العن فإن يعني منه شيء بالحج والاسم الحج الله قال في الكتاب في هذا القول
الرفقة ممدراً على الحج ولم يقل على الوصايا، وفيما بين العتق وتخصا الحج والمناخيل يقر في قوله
ببر الحج علم العتق من الضرورة وغيره، وفيما بين الحج على رواية ابن وهب وتخصاها العتق والمناخيل وهو بين
في قولهم في رواية ابن القاسم في الكتاب أن العتق مشكاً في الصفة فالأول لم يختلف قول ابن القاسم وملا في الوصية
بحجة التصريح أن العتق من العتق فلو لم يصر في ذلك من تصحيح المصنف والحج وهو من يصر في
العتق أو يصر المصنف على الحج وهو من يصر في الرواية وإنما أصبح في أي من الضرورة وغيره، سراً في المحاجة
سواء العتق بغير عتقه والوصايا والاختلاف في مسائل التسمية كثير مشهور ومفصلاً التسمية على ما من
في الكتاب وما يستخرج منه وقوله في الموضع بعتقه بعتقه، وأما تشتت تسمية العتق بتخصاها ومثله
في المصنف والمصنف يتخصاها وذكر في قول ابن القاسم في كتاب الزكوة في عتق الضار وعتق النفس ليس إلا آخر ما
على صاحبه وذهب بعض المشايخ إلى أن معنى الخصا في هذه المسألة ما فرأى أنه لا يفتن من كان وأجر من كان
يعتق من الآخر وهو فوق الحج ونحوه، من المشايخ إلى أن الخصا في هذه المسألة على وجهه وإنما غير الفوعة
وقوله ما أدرج في الوصية أو آخر ما ينكر إلى لا ذكره بغيره، وإن كان به آخر الوصايا إلا أن يقولوا كذا
بغير أو قولاً بغير الله هو في رواية وصية بخوله الرجوع عنها بما لا يجوز له الرجوع عنه كالعتق المقتل
والشريم البشر وعكسية البشر فلا يبرأ قوله بزر، وهو ليس بخلاف ابن القاسم وعليه حمله بغير الشيوخ
لأنه إذا كان ذلك في أوقات فمصلحة ثم نزل آخره على ترجيح ما لا يقبل فلا يصح عتق واحد منهما إلا الرجوع
في المستأجر إذا كان له في لفظ واحد في كتاب واحد وفنم وآخر وفيه بقتل وغيره، ثم وصل
بكله ثم يبرأ من هذا كله ثم اعلم ما علم مما قبله وعلى ما قبله على أنه حله بمرء البشر بقتل
منه وإنما وقف النظر فيه إلى غير الموت وأخرج ما أوصى بغيره وهو اختلاف التبيين ومير معناه، وإن كان أشهر
على كل واحد مما قبله ومما لم يثبت ثم بغير ما لم يذكر فالأول بغيره كذا مما أوصى به على التبيين في بعض
هذا أنه ما قبل أو يقبل منه مع كتاب الوصايا إلا أن يحل الله وخبر عونه وتوقيفه بقلوب القاصدين

كتاب الوصايا الثانية

وقوله في الزيد أوص لرجل بعتق، أو ستة أو خمسة عشر، ولم يجز له الثلث أمّا المثلث الزاد
الغير بغيره أو كغيره بالثلث الميت جملًا بخلاف الوصية بالرفقة أمّا التي تجلها الثلث فصح له ما
فيها فالأول الرواية كالمصنف والاعلم بينهم فيه اختلافاً كثيراً في أصوله وخصاله وفي بعض النسخ الشبه به
شبهه وأصلها مخشون وهو قول الشري الرواية، وهذا هو رواية يعني في عتق وقوله في القرآن أوصوا بغيره

2

تلفز

لَوْ جُلَّ وَجْهُهُ بِشَرِّهِمْ ثُمَّ قَالَ لِلْوَرثةِ اجِيزُوا لِي فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا اسْلَمُوا ثَلَاثَ مِائَتٍ فَيُضَاعَفُ فِي الْعَبْرِ
بِغَضَبِي مَا جَبَّ خُورَةٌ يَحْمِلُهَا عَلَى مَقَرٍّ مَا جَلَّ مِثْلُهَا مِنْ ثَمَرٍ وَثَمَرُهُ الْوَرثةُ وَالثَّلَاثُ أَجْزَالُهَا
الْخُورَةُ أَجْزَالُهَا إِلَى سِتْرٍ أَوْ لَوْ أَنَّ الْخُورَةَ رَجَعَ مَا جَلَّ مِثْلُهَا الثَّلَاثُ بِصَاحِبِ الرِّقْبَةِ لِأَنَّهُ أَعْلَاهُ مَا لَقِيَ الْخُورَةَ وَالْخُورَةُ
مِثْرًا قَالَ فَقَالَ الْبَرُّ يَنْتَفِعُ بِهِ لَكَ أَنْ تَكُونَ فِيهِ خُورَةُ الْخُورَةِ وَلَمْ يَفِمْهُ الرِّقْبَةُ بِغَضَبِي جَمْعًا فَقَالَ فِيهِ خُورَةُ
لِلْمَوْضَالِهِ مَا شَاقَّ لِي الْمَتَالُ فَإِنْ اعْتَرَفْتَ الثَّلَاثَ بِمَا شِئْتَ بِصَاحِبِ الرِّقْبَةِ لَتَبْرِيَةً هَذَا عَالِيَهُ وَأَنْ لَنْ يَصُلَّ
قَلْبِي فِي الْعَبْرِ تَعْلًا وَبِقِسْمَةِ الْوَرثةِ وَفَرَحِي بِهِ مَحْضُورٌ أَشْمُهُ عَلَيْهِمَا كَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَنْظُرْ قَوْلَهُ
بِغَضَبِي لَعَلَّهُ أَفْلاَحُ يَحْمِلُ عَنْهُ فَلَا نَأْوِلُ لَمْ يَقُلْ حَيَاتُهُ وَأَكْرَبُ لَدَلَالِهَا وَأَوْضَحُ بِرَقَبَتِهِ كَأَنَّهُ فَلَمْ يَجِبْ عَنْهَا جَوَاسُ
مِثْرًا وَرَجَعَ إِلَى الْجَوَابِ عَنْهُ أَجْعَلُ الْخُورَةَ وَاجِبًا عَنْهُمَا بِأَنَّهُمَا مِثْلُ قَوْلِهِ حَيَاتُهُ الْخُورَةُ وَعَلَيْهِ جَمْعُهَا
مِثْرًا ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَنَّهُ وَقَالَ لَغَيْرِهِ وَأَعْلَى لِي عِلْمًا أَنَّ قَوْلَ خُورَةٍ عَنْهُ لَفَلَانُ وَعَلَيْهَا أَجَابَ فِي الْكِتَابِ بِالْقَوْلِ
صَحَّ ابْنُ الْقَاسِمِ وَرَأَى يَحْتَمِلُ وَصِيَّتَهُ بِخُورَةٍ عَنْهُ إِلَى حَيَاتِهِ الْعَبْرِ فَكَانَتْ وَصِيَّتَانِ فِي الْعَبْرِ كَأَنَّهُمَا خُورَتَانِ عَلَى
الْآخِرِ لَعَلَّهُ أَفْلاَحُ وَهِيَ خُورَةُ عَمْرٍو لَفَلَانُ وَبَنَاهُ الْخُورَةُ وَالْخُورَةُ صَحَّهَا فِي رَقَبَتِهِ الْقَبْدَ كَأَنَّهُ خُورَتُهُ وَرَوَاهُ
ابْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فَالْبَقِيَّةُ شَيْخُ خُورَتِهِ وَصِيَّتُهُ صَحَّهَا عَلَى غَيْرِهَا وَصَاحِبِ الرِّقْبَةِ بِغَضَبِي عِلْمًا
لَا خُورَةَ فِيهَا وَعَلَى مِثْرٍ رَجَعَ عَمْرٍو قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَهِيَ عَنْهُ لَعَلَّهُ أَعْلَى لِي عِلْمًا بِغَضَبِي الرِّقْبَةِ وَهِيَ
ابْنُ الْمَوَازِينِ ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَالَ الْمُهَبِّبُ الْمَفْصُولُ بِهَذَا كَلِمَةُ حَيَاتِهِ الْخُورَةُ وَكَانَتْ أَوْصِيَّتُهُ بِالرِّقْبَةِ وَصِيَّتُهُ لَمْ يَجْعَلْ قَوْلَهُ
يَحْمِلُ عَنْهُ فَلَا نَأْوِلُ أَوْ شَرُّهُ لَوْ قَالَ اشْتَرَى الْبَرُّ الْخُورَةَ وَهِيَ خُورَةُ عَمْرٍو لَفَلَانُ لَكَ حَيَاتُهُ الْخُورَةُ وَلَوْ أَنَّ لَكَ حَيَاتَهُ الْعَبْرِ
لَكَانَتْ الرِّقْبَةُ لِلْمَوْضَالِ لَمْ يَلِمْ يَزَلْهُ مِثْرُهُ إِلَى سِتْرٍ وَأَعْلَى لِي عِلْمًا أَنَّ قَوْلَ خُورَةٍ الْعَبْرِ حَيَاتُهُ لَفَلَانُ وَرَقَبَتُهُ لَحَزْزُ
أَنَّهُمَا يَحْمِلَانِ فِي الْعَبْرِ **قَوْلُهُ** فِي الْمَوْصِيَّةِ بِالْوَفِيرِ فِي الْمَشْجَرِ وَبِوَصَايَا يَحْمِلُهَا خُورَةُ الْخُورَةِ بِغَضَبِي الثَّلَاثَ وَقَوْلُ
يَحْمِلُهَا وَهُوَ قَوْلُ الشَّرِّ الرَّوَاهُ نَسَبُهُ عَلَى الْخِلَافِ وَهُوَ قَوْلُ الْمُهَبِّبِ فِي كِتَابِ ابْنِ شَيْبَانَ وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ
أَنَّهُ يَضْرِبُهُ بِالْمَالِ كَلِمَةً ثُمَّ قَالَ أَوْ لَرَّ لَعَلَّهُ أَوْضَحُ شَيْءٍ لِيَسْرَ غَايَةُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ وَأَنَّهُ وَفَحَ فِي بَقِيَّةِ الشَّيْخِ وَكَانَ
يَعْلَمُ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو وَابْنَ الْمَوَازِينِ أَوَّالُ الْكَلَامِ وَقَالَ يَحْمِلُهَا وَكَانَ لَعَلَّهُ أَوْضَحُ شَيْءٍ لِيَسْرَ غَايَةُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ وَأَنَّهُ وَفَحَ فِي بَقِيَّةِ الشَّيْخِ وَكَانَ
فِي الْوَصَايَا اخْتِلَافٌ مِنْ هَذِهِ أَيْضًا فِي الْجَمْعِ كَانَ كَلِمَةً بِالثَّلَاثِ وَلَوْ لَمْ يَوْصِي بِغَضَبِي هَذَا فَسَمِعَ الثَّلَاثَ فِيهِمَا عَلَى الشَّرِّ
عَلَى عَرْدِ الْجَمْعِ كَأَنَّهُ هَذَا لَعَلَّهُ قَوْلُ عَمْرٍو لَعَلَّهُ وَفَحَ فِي بَقِيَّةِ الشَّيْخِ وَكَانَ لَعَلَّهُ أَوْضَحُ شَيْءٍ لِيَسْرَ غَايَةُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ وَأَنَّهُ وَفَحَ فِي بَقِيَّةِ الشَّيْخِ وَكَانَ
عَلَى الْقَوْلِ أَنَّهُ يَضْرِبُ الْجَمْعَ بِالثَّلَاثِ وَأَجْرَانِ الثَّلَاثِ أَوْ مِثْرًا وَفَحَ فِي بَقِيَّةِ الشَّيْخِ وَكَانَ لَعَلَّهُ أَوْضَحُ شَيْءٍ لِيَسْرَ غَايَةُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ وَأَنَّهُ وَفَحَ فِي بَقِيَّةِ الشَّيْخِ وَكَانَ
مَا يَخْرُجُ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ تِلْكَ الْوَصَايَا **وَمَسْئَلَةُ** الْمَوْصِيَّةِ بِشَرِّهِمْ أَرْضُهُ مِنْ قُلَانِ سِتْرٍ مِمَّا هَذَا لَمْ يَحْمِلْهَا
الثَّلَاثَ وَلَمْ يَجْعَلْ الْوَرثةَ بِمَا يَحْمِلُهَا بِالثَّلَاثِ تَعْلًا فَالْأَوْصِيَّةُ عَنْهُ أَنَّهُ حَيَاتُهُ وَلَوْ أَنَّ عَمْرٍو يَضْرِبُ الْخُورَةَ فِي الْخُورَةِ لَعَلَّهُ
الْوَرثةَ لِأَنَّهُ يَضْرِبُ وَشَرًّا جَائِزٌ يَغْيِرُ حَيَاتَهُ أَلَا أَرَأَيْتُمْ الْخُورَةَ وَلَمْ يَضْرِبْ بِمَا يَحْمِلُهَا وَصِيَّتُهُ كَلِمَةً يَحْمِلُهَا هَلْ
حَمَلْنَا الثَّلَاثَ **أَخْ** **وَمَسْئَلَةُ** الْمَوْصِيَّةِ بِغَضَبِي مَا جَلَّ مِثْلُهَا لَعَلَّهُ وَفَحَ فِي بَقِيَّةِ الشَّيْخِ وَكَانَ لَعَلَّهُ أَوْضَحُ شَيْءٍ لِيَسْرَ غَايَةُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ وَأَنَّهُ وَفَحَ فِي بَقِيَّةِ الشَّيْخِ وَكَانَ
بِوَصْفِ الْعَبْرِ كَأَنَّهُمَا جَمْعُ الْمَالِ وَقَالَ يَحْمِلُهَا أَلَا أَرَأَيْتُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَوْصِيَّةِ وَأَمْرُهُ لَمْ يَمِثْ بِسُوءِ وَجْهِ مَخْلَبِهِ وَيَعْمَى
جَمْعُ الْمَالِ وَيَكُونُ لَكَ رِوَايَةُ ابْنِ وَصَاحِبِ وَأَبْنُ بَلَّالٍ بِالْقِسْمِ الْمَمْلُوكَةِ مِنَ الشَّرِّ وَرَوَاهُ الْأَصْبَحِيُّ عَنْ الرِّقْبَةِ
وَأَلَّا يَكُونُ يَشْتَرُ بِالْمَخْجَمَةِ مِنَ الشَّرِّ يَحْمِلُهَا بِغَضَبِي وَهِيَ خُورَتُهُ وَكَانَ لَعَلَّهُ أَوْضَحُ شَيْءٍ لِيَسْرَ غَايَةُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ وَأَنَّهُ وَفَحَ فِي بَقِيَّةِ الشَّيْخِ وَكَانَ
وَالْقِسْمَةُ ابْنُ الثَّلَاثِ وَفَسَّرَ الْمُسْلِمُ أَنَّهُ يَغْيِرُ مِنْهُ ثَلَاثُ الْخُورَةِ كَلِمَةً اقْتَضَاهُ مِنَ الْعَلَابِ مِنْ قَلِيلٍ
أَوْ شَيْءٍ عَمْرٍو مِنَ الْعَبْرِ مِمَّا رَفَعَتْ لَكَ وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو يَضْرِبُ أَرْضَهُ هَذَا يَفْسِرُ الْقَوْلَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَفَسَّرَ فِي
هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَالْعَبْرِ يَخْرُجُ مِنَ الْمَالِ الْخَامِ وَالْأَبْرُ عَمْرٍو مِمَّا يَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثِ الْخَامِ وَلَمْ يَحْمِلْهُ جَمْعُهُ وَقَوْلُهُ عَمْرٍو

(وهو عن ابن القيم اجزاء والفتا فيه غصا لا تملك ما في حيا او ايمان الخصال فيمارة عليه وبه آفة من غير
 خبر خلد في المسئلة اذ امكنه هذا الشك ان جوابه انما هو فيمارة ان يوصي لوارثه بالشر من ثلثه والاقل ما عند
 لمرا الخلال وما ابو عمران مفسدا ان يكون مثلا او ضحي شي في القيد او لعل انما جازو، وهو اكثر من الثلث
 قيم يوزن به، وهو لو علم انهم يريدونه الى الثلث لصرف ثلثه مما هو لهم في نفسه ولم يغفل في الوجه الذي
 اجازوه بالشرية وقوله لو ان رجلا اوصى بماله كله ووارثه واحد من ان يجاز الوصية وانا غرماؤه، فله ان يفرغ
 يعزى في رأي التعيين كماله والعكسية وذهب ابن القفا الى انه ليس بمغنى ان يراة العكسية وانما هو
 تعيين ليعمل الميت وقوله انما افاد هذا، وما ايم عن ابن ابي اوفى يفرغ علم ابيه والقرية غرماؤه انما قوله انما
 افرا، قبل القيام عليه والمفتر لمحاصر ويغلب يتن هذا ما لم يبين في ذلك المتوان في ان المفتر يدين وقدر احاد
 الذين جازاه ان يغلب المفتر له به من جعل المشكليات سرا وانه لا يدين فيه كان افرا، على ابيه او على نفسه
 لا خير التهمة ان يجابيه باقراره، والله ذهب بقوم مشايخنا الاثر المستند به بقوم مشايخ القرويين والفق
 بينهم لان المفتر على نفسه ما وى من المفتر له ويتن بغية غرماؤه بلغ ثلثه يمين والمفتر على ابيه جعل
 غرماؤه ابيه مفترين على غرماؤه هو بذا ان اقوي في وجوب اليقين وهو، من يمين الغضالة يلزم هذا الحكم
 له ولم يكلف ذلك خصه وانظر فصلة كتاب العيوب وانما علم ان قوله هذا يغلب ليس يغني عن شهادة
 كما عليه مع الشاهد ولا قال في غير هذا المسئلة لانه هذا مفتر ليس بشاهد ان يشرع مع غيره ولما اذا
 لم يشرع فيه هذا العزالة كما شرعنا في غير هذا المسئلة وقد يحتمل للتأخر انة بمنزلة الشاهد على ابي
 القزنا، فلهذا قال في خلاف ابي معه لا سيما لا شهادته، بغير من امثلة التجدد - - - - -
 على الشيء في يديه ان فلا ان تصدق به على ولا ان كان المشهود معه حاضر يغلب مع شاهده، وكان له ولان
 غايته تقبل التهمة في افرا، في يديه وليس كذلك فانه انما دخل هذا المسئلة للتقرير في حق
 المحاضر والغائب مع كمال الوضوح انما لا يجوز له وحسنه قيلوا ان شاء الله المحبس والضرورة والبيان

حيا
 الغزاة

كتاب الخسر والضربة والهبة

معنى لفظة الخسر والضربة والوقف واحدا والاختلاف بينهما في وجوب وسبقته في وجوب فاما الخسر فيختلف
 انكساره في نفع التجره وتبعه في وجوبه لا يخلو ان تنفع هذا بالافعال او بقدر يتجمل الشخص معتر بمصور
 او وجه معتر بمصور او وجه معتر غير معصور ولكن وجه من هذا حكم يتبع في بعضها ويختلف في بعضها
 فاما لفظة الخسر المتهم لقوله كل جبر ولا خلاف انما وقف مؤثر لا يرجع ملكا وتصرف عن ملكه في القدر
 والمساكين وان كان في التوضيح عن التوجر، التي قوضع فيها الاختصاص وتجعل لما حلت عليه وعشر ربيعة
 في كنفها فزاة المحبس فاما ان يتن شخصا بقا خسر على فلان او على اذ نادى فلا ومما في وعينهم فاختل
 فيه قول ملكه هان يكون مؤثرا لا يرجع ملكا فان مات فلا رجعت حيثما اقرب الناس بالمحبس على منة مزاج
 الاختصاص فان لم يتن له فزاة رجعت الى الغير او المساكين والقول الاخر انما يرجع بغير مؤثر المحبس عليه ملكا
 المحبس او ورثة ان مات كالمعز وانما جعله في وجه معتر شخصه فيمارة فلو ان يمحس ان الجسد ان
 يمحس في حاله جبر من وجه كذا رواه ابن ابي شي عن ملكه اخر بما انه يتاثر جسمه فاذا انفرج الوجه القوي جعله فيه
 وجع له ملكا في حياته ولو ورثته بغير ماله والقول الاخر انة يتاثر جسد على اقرب الناس بالمحبس وانما جعله

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

من الموقوف للعلماء والفقهاء أو الموقوف لغيرهم من الناس من أن يبيعوا من موقوفه جوازا وعلموا به
 أمثلة المحبة أن القصر التصرف في الوقفية ولما جاز يربطها من موقوفها إلى ما جاز له بيعها له ولا جاز
 من الموقوف لغيره ليعتبر فيه الموقوف مع المالك ليس به الموقوف له في قوله في المرونة من آخره رجلا
 غير حياته أو حجب عليه من جهة بأنه يجوز له أن يشتريه منه ويجوز له أن يبيع بحقه الوحي من أن لا يبيع
 فيه شراء المباح ولا حجب بغيره من الكلام وفي المصنوعة منع شراء الموقوف لأحد من جهة الوقفية **وقوله**
 في البيع قال القلان دار من دونه وقال عشرة ودمور وأجاب عنها بالترتيب قال القلان سبتر عشرين
 وأربعة مبنين ما يبيع بوجه له عشرة لكان قال والدور عشرين مائة ثم قال ان كانت في بلد ان شئت اعطيت عشرة
 كل ناحية كذا في الآفاق واختصها المختصون ونصب كذا ناحية قال ان شئت من مائة الصواب لأنه انما ذكر
 عشرة وبن عشرين أو الفسلة ولفظ الكسب يوجب علمه فانه مسألة المسألة في الوقفية ومساها العشرة قال
 والدور عشرين مائة المثل له لكانت في غيره فلهذا من جعلها على ذلك الحساب **وقوله** أنه الذي يحجب
 به أو شراؤه على ولد من ولد أو ولد له فانه يورثه من الحاجة في الحث في الغلة وأما الوصايا فلهذا يورثها
 بالمرونة قال محذور وهو من آخر من البر يوم لا حواءه وأولاده من القول وليس وصية لرجل الولد حواءه
 ما يجوز له تاجر فيموت به بينهم بمنزلة وصيته لم تعلق تقسم عليهم عشرين مائة من قوله ان يبيع الحبيب أما هي
 فعمدة أحضرت الغلة في علاج ان خير كلامه في المسألة فتاوى محذور انه لا خلاف من قوله بقوله أو لا في مسألة
 الأخوة انما تكون من المرونة الفهم منهم يجعلها بمنزلة المثلين ولقوله أخوة الراس بالمرونة يجعلها مسألة المعيش
 في الخلاف فيما معلوم وذهب جابر النكاح إلى أنه يجوز وأما المعتبر أنه انما هو من غير أن الله أراد التعقيب ومن
 عليه بقوله هو قول محذور خلاف قوله ليس يبيع وفيه من لا يبيع وأخلاف فيما في الشئ فقالوا مشاهير أو قال
 أخراهم على الجملة ويصح علم من حضر الفهم من من مائة مائة من قوله وقاله غير أن ان يبيعهم أو يعلم أنه فضل
 ان يبيعهم وذهب غير محذور إلى أن غاية الكسب ليس خلاف وإنما كالم علم جهة اختلاف الفهم وأنه يجوز في
 الوصايا ويجوز في الحبيب انما خلاف فيمن يبيع عليه وما ذهب إليه بقول الشيوخ القرويين من أنه ان كانوا لا يقبلون
 لكسبهم كبيع يبيع وفيه من أنه لا يبيع انما خلاف من حضر الفهم صحيح كما قال **وقوله** وان كانوا محصلين مغرورين
 محذور من مائة منهم فابح بلا خلاف مفسوم على التراخي يبيعهم على ورثته وان كانوا يحصلون بغيره مشقة فوضع
 الخلاف لا يؤاخذ عليه في ملذئذ الفهمين وفرد في الخلاف فبأنه لا يبيع حتى يضر في المصالح ويقصر التعقيب
 وان كانوا من مغرورين او يضر في التعقيب وقال بقول الشيوخ في قوله هنا في فعمدة الحبيب انما أحضرت الغلة
وقوله انما لك من حضر الفهم يبيع انما يبيع الحبيب على غير المعيش من حضر الفهم ومن مائة فبأنه لا
 يبيع له وان يبيع انما كانت الشئ فربما لم يورث عنه ومن لم يقبل الفهم خطيبه وهو في الوصية انما لا يجوز
 وفي الجملة عتابة جنانة وفرتبه على ما في المصنف وقال ويجوز أن يكون معنا حضر الغلة ان يبيعها ومن
 في فعمدة وفردا خلاف في قوله انما الفاسم وغيره فيمن يموت أو يولد له بغيره حبيب الشئ في الحبيب المعقب والفر
 يورث عليه لفظ الكسب ما يقع وقوله في الموصى به من جهة بالكسب من الثلث ما جاز له ورثته من غير ان يخطب
 ذلك لهم أو كلهم مع اجاب عن المسألة اصله لا أنهم جعوا ولم يبيع انما يبيع له وتتهوا به فذهب
 بقول الصفيين ان جوابه في الوصية من يجب ان يورثوا لا أنهم يقولون بله زابا بالحاجة ان يبيع نفسه وخشيته
 منه لم ينام وذهب بقول الفهمين ان الله متى كانت اجازتهم قبل استيراده لم يورثهم رجوع كان في عياله ولم
 يورث الله تعالى التوفيق **وقوله** في الوصية انما الكسب ولو جاز لم يورث له انما لو اقر من الوصية ان يورثه انما

لا تحسب من قوتها انما في مقتضى خبر الجمل انما ترجع ملكا لا لغنى ولا لافاد الحسب وان لم يكن له
 فان الحسب على قدر الشجاع ولا قوت ولا قوت فهو حسب على من يسهل في القلب وله في القسمة ترجع ملكا
 كما لغنى واما الملك او قوت مع هذا على ان يغنيه ولفظ يغنيه فيه غنى والاعية حسب واختلف في مراد
 الصرفة ايضا وفي اشبه عن ملكه انما يشترى الشكر وما لا يشترى ويحسب هو حسب محسب وقال الله ايضا
 وان الغالب هو صفة باطل انما يتلوا اوردت الله انني ضعيف او ضعيف شرط لمذلل لشره وهذا ايضا من يسهل
 في القسمة على هذا الترخيم وفي كذا صفة في هذا الاختلاف واما لو قال في جميع هذا لا يبلغ ولا يوش ولا يوش
 ولا يملك لكان حسبا محسبا يغني عن كذا يرفع الاختلاف انما عليه البغضاء يتوزع مواجيز الاملاء بأكفائه
 وملكه يفتح الدال فيل انهم ملكه قال ابو عمر ان مو ملكه من مملوكه الترخيم ان يسهل الملك وهو جزير بيا
 حل الترخيم من ناحية الترخيم **فان المثلوف** رحمه الله هلكه اخرج من هذا الترخيم الذي حكم فيه ملكه وهي موشة
 فرمته فالو اوتلك الناحية افصى تمامه الترخيم وحيث الغرض كذا روايتا بالبناء مواجيزا واخره ثبات مثله
 ومغنا، فسروا بكل وروا، بعضهم جيب بالتزكك والفسور، واخره بالبناء مواجيزا ومغنا، هلكه وليس المراد بزا
 كلكه هلكه ولا يملكه، بالكلية وادنى من هذا في كل سماع ويشترى شمنه من مملوكه وانما مغنا، انه يملك
 ما يراه منه من استغفاله في الترخيم والوجه الذي حسمه **ومعنى** حكي بكثرة اللاح احكامه ان القلب وهو الصغار
 واصله في الخلاف **واختلف** في قوله في القلب في جوابه بين شياء والغير فبيل لغير خلاف وانما هو جواب
 يجب السؤال فقال لا في الخيل انما يغني فيما منبوعة الخيل وغيره لا في المقصود في الخيل المنبوعة بها
 في الغنى ولا لغنى، مجمل انما في مثله والشيء المنبوعة بالالفظة فاذا جليت ولم يتبع بها بنفسها
 اشكت انما ما يصح من خلفنا لم يتبع من عوفها **وقوله** وفرى غنره ارجح في الترخيم من العير
 والشيء لا يباع الى اخر قوله كذا في كتب ابن عسكنا وابي في كتب ابن المزاب والشرطي وكثير من النسخ وفرى غنره
 وعلى لثا خصر ما غنر واخر واختره ان يسهل وفرى غنره **ومرقة** الدار اصلاح ما روى من بيناهما
ومعنى المرءة وقد من بنائه ان الخلقة **وقوله** روى عن ربيعة خلاف لغنى في الترخيم والحيوان ان ارا الم
 في ربيعة ما روى عن ربيعة ثم ذهب في موجهه انه رخص في بيع ربع وعمر تعطل وبقا وغنى في ربع نحو
 يكون حسب لوقد ربيعة وغيره انما اتصروا الرجل على جماعة لا يغرب عنهم ولم يسمهم في بئر الحسب هو
 وقالوا في ذلك في الخلاف لما في كتاب محمد بن جعفر الاخرهم ملكا وكرامه فوايغ من مضان عمل الفيل
 انما اتصروا على الرجل وعقبه من خبره هو الحسب اليه لا يباع ولا يوهب ان اخرا منسلة هو وانما والعقب في كل
 مبرر اغنر عترو عتبه على قول غنى في غير من حسمه ان اوتصروا بنات ان يغرب على ربيعة ولم يسمهم من يروى
 كل من يولد له فاراد ذلك على وليه وصل من جرت له غنره وفي ربيعة بن هار وبن المعين هو كله وقوله وان
 بغيره على ولده وبنه، كل من يولد له لقوله على وليه وروى في لقوله على من يولد له وقوله ربيعة ايضا
 والصرفة الموقوفة ربيعة تملك انما في جماعة اتصروا على الرجل على الترخيم او التلافة ومعاها ما غنرهم ومغنا
 من اشروا ولم يزل عتبا من ربيعة موقوفة انما يبيعها صاحبها انما اذا رجعت اليه هرة كذا موافقا لقول
 ملكه هو ربيعة الفهر وقوله ربيعة ايضا في حسمه صرفة وحسب لم يسم صرفة مواجيزا في قول ملك
 المخرم وقوله يكثر مواجيزا في قول الامام وقوله في مخرج من مودع في قول الامام وقوله في قول ملك في الك
 وقوله ربيعة وروى عن ربيعة الترخيم حيث منبوعة من كذا يوتن تحسروا انما يخرقون لفضل انما وشر على
 في قوله وليس بينهم كذا لا يفسد احزنا **وقوله** في الاما الاخر واقامة انما من قول الامام مع الترخيم

اذا قال خزنه له او ائنه معه له وفاء المومنون له انصرت ولكم عزاء بعضهم وعلم قول غيرهم فمضى بغير خال ان
ان تشركوا الله فماتوا ولو شركوا الله فماتوا ولو شركوا الله فماتوا ولو شركوا الله فماتوا ولو شركوا الله فماتوا
مخوف قوله في الرجل يزوح الى الرجل الثاني ليعرفه في سبيل الله فيموت الامان ما يفرق بينهما ما فرق
ما كان ان يشهد بدينه مع الله فيموت من راسه ان كان له شهادته فيموت من راسه ان كان له شهادته فيموت من راسه
بدينه وبنوا عزاء ما فرقوا وما فرقوا ان كان له شهادته فيموت من راسه ان كان له شهادته فيموت من راسه
ومسئلة ما يشترطه الناس في الحج من المزايا لا عليهم من الضوابط فموت فمات ان كان له شهادته
على ان يرضى من اشهر له به الا انها هتكت الزوجات والبنون وغيرهم ككنا كلوا او صغار آتية في كتاب محو
وهو من ما وقع في رواية يحيى عن ابن القاسم انه اذا اجازته لك لصغار ولد ومن في حجره ثلثة يحزوا له
يختص له بالحج والقبول في ثلثة ايام ولا معنى لما قال بغض الصفيين انما معنى ذلك انه او متب الغيظ في اشهر
به يجعل الشرا فيفرض مقام الحوز ان مسئلة التي وجه صلتها وهبته فرد علمه احوزا والعللة في ذلك كله
عزم التفرقة في الحوز قال في الكتب وكذا انما اجبت بالمدنية والصلوة وسواها غايب بموت البلعث فمات
بصلاته فمضى ان كان اشهر علمه لك انما جعل هذا حوزا قال له يصح اليه المبعوث اليه والمومنون له لان من افطأ
ما يفرق عليه ولان المومنون له غير مفرق في الفسخ فمات على ما علمه انما هو المعتبر في انما الحوز
على احوز القولين ومن ههنا المسئلة خرج وبما علمه الشيوخ وسياتي بيانه ما بغر **وقوله** وان له شهادته
فانما مات قبل ان يصل فيه ترجع الى التباعث او رثته ومثله لا شهادته غير محو فماتوا او سوا على غير اصله
المغلول ومن شبه المغن في انه لا يعتبر موت المومنون ورثته يفرض من مقامه في كلب المنة كما قال بغر
سوان في الكتب وفي غير ذلك انما يجب في المسئلة من تات منها وجبت لورثته وهذا هو الخليل علم الاصل المخرج
قال المؤلف رحمه الله ولعل مغن ما في الكتب هذا ان يغوا التباعث انما تصرفت بمسئلة للمغور
ثمة الله بعينه ان وجب حيا فيكون صدقة الله لا يملكه الا ما فرقه به من ثمة وفيه انه لم يشهد على ارضه فيلزمه بظام
بقوله كما قال اثر شهاب اثر المسئلة انه اقال المتصرف وانما اوتت بما صلتته ان كان اشهر على صفة بتوقي
المسئلة فمات بلوغه له ثبت وليس للمتصرف فيها رجوع وفريقا ان الغور بين المستلذين ان الغايب مثال سمع
منه فموت يخرج من هذا ان غرم الغنوا يفسر المنة وان كان الغايب حيا **وقوله** في المتصرف بالحايك
وبه من ما يؤيد تغوا انما تصرفت بالحايك دون الشرا فالقول قوله ومن بمن ومثله في كتاب محو في الواضحة في
مسئلة الشرا بطلبه هب الغايب انما تصنع من مثل اليه خلاب **قال المؤلف** رحمه الله وفريقا ان لغرض
بغلاف لانه انما قال في كتاب لا يمين عليه لانه منع وبلا يمين موليا لانه من به ولم يزوج الموهوب بينا انما انما
لجلبه على ما يلزم من هبته فلا يكون له في الشيء فالبينع ويكون الزمان يمين الله عما علمه انه يتر ومرا
غنى الصواب وهو الخليل على اصوله وفرد رواه الخلاب في اليمين في دعوى المنة بينا وتفتيش فكيف
مرا التي لم يرفع عليه شيئا وفرا اشار بغضه الى ان الخلاب فيما من الخلاب في من افر ينصيب له جلي في
ما ارا وان قوله فيما عينه من ذلك وخاب **قال المؤلف** رحمه الله وهذا محو غير صحيح
محو ولا يبين وامثلا مفترقا انما امفر محو عليه ولا ما تمحور في غير حقه عليه وفريقا ان الخلاب
فيما ان لمشاء من الخلاب في اليمين في التهم وما يتحقق فيه الدعوى وهذا غير صحيح **وقوله** في
صوفة الذين يفرعون حبيبتا في ثلثمائة اخلا بها وعرف من صاها وفرا ويصعد به بالخير انما ابرزت بيان
اقامت على الرعا بما اعطت بغرا تزوج جاز يشترط من يري ان يدخلها اجون فمات الامان قول وعرف

خ
يتم

منايا

من علم هذا فهو من صاخرهم **ومعنى** ان لم يثبت من جهة الاكثر وشهدت من جهة اخرى **ومسئلة** من جهة اخرى للذي في قوله لا يحكم بينهم قال بعض شيوخنا معناه انهم لم يترافعا لثبوت لقولهما
 عننا بينهما بحكم الاصلاح وفيها معناه وان تراعى افعالهم بينهم ان يهابهم لينت من نظام وهو ظاهر
 لقضه هنا لقوله ليست منزلة اخر ماله ونسبها بالعتق وفر اختلاف في الحكم بينهم ان تراعى افعالها في العتق
 والطلاق والزنا والبطاح وقول غيره في هبة الذبح ان كان من اهل العتق لم يحرم علم تدرب ماله ثابتة في
 كتب ابن عتاب وابن الموازي وغيره وقال الشيباني ما كان عتق في كتب ابن شبيب الا في ذبح وخر وفاراد الصيل
 ليست في رواية الفريديني وعتق لا يحرم خاله وخر ولم يقرأ **ومعنى** ان في الضعفة بفتح الظاء
 وباء وواو حروف في رواية ابن زييد عتقة عن جيلة بن ابي الصغير بالذبح وهو من الاول المتعريف في قوله
 البخاري وغيره **واخر** فكل من اصاب خالته من الذبح وقوله ان وصيت لرجل ماله جارية عتق
 ستة اشهر ثم عتق عتق من ستة انه جاز ان اصاب من الذبح وقوله ان ذبح الجارية هذا بيان ان ذبح الجارية لا يجر
 بغير من الغل المتصرف من حوز للصرفه لا يقر على اكثر من سزاو ان صرنا ذهب ابو عمران خلاف ما ذهب اليه
 ابن حبيب وقيل ان الحوز لما لا يصح الا ان كان في الاصول الثمنا والحمل او ما تصرف به من غلة و **مسئلة** ان يوجب
 وهو قول غير المتكلم في كتب ابن حبيب وقال الشيباني في الحمل لا يصح الحوز فيه الا بغير الولادة **مسئلة** ان يوجب **وقوله**
 في المتصرفين نصف دارينته ونحو رجلا او ثوبه نصفه ان عتق مفسومة المنة جازة ونصفها ان يحل فيها
 محل الوهاب ويعوز ويبيع مع شيء كايه ظاهر انه لم يوجبها للوهاب شي وان الموقوف حاد به وذهب مع امر
 الوهاب وسرايتين ان قوله نصفه ان لم يوجب للوهاب الا النصف لانه وذهب بعض الشيوخ ان ظاهره
 ان جميعه لانه جوابه في الحوز لم يات عليه انه لا يصح حوز من الوهاب الفسومة من ذبحها من ان يبيع الحائز
 اخر او يسلم جميعها للموقوف ومرة في كتاب عمر بن العتق والدار ما جاز بقاء العتق في ايربما ويقسمان
 خروجه او غلته بالاكتمام ولم يجر في الرناج وفي كتاب عمر بن العتق والدار ما جاز بقاء العتق في ايربما ويقسمان
 ان يربما عليه ما حوز الما وفي كتب ابن حنبل في الصرفه مع بقاء ايربما عليها بالكل والابن من ثلثها عمنها
 المتصرفون المتصرفون عليه لا يغير الشراء مع شيء ومثله كما يشترط في كل شيء حتى صار في جميعه
 مثله في الصرفه تامة وفلان من اقال وهو قول ابن القاسم ويبيع ولم يربم لدا في غير مفاصلة وفلان
 ملك في مسئلة صرفه الاب وجيبه على صغير وكبير فلم يربم من ثلثه حتى مات اما باصل الصغير واختلاف قوله
 في الصغير قال اختلاف في حوز الصرفه فيها على الصغير من ثلثه على الاختلاف في حوز المتصرف عليه مع
 المتصرفين في ثلثها فيه شيء فعلى القول ان يبيع لما يبيع للصغير ويبيع حوز الكبير للصغير مع الاب لان
 الكبير انما قام لم يربم له ان يحوز نصيبه مع الاب على هذا وعلى قوله لا يربم حتى يحوز المتصرف عليه او رغبة
 الجميع يربم قوله هذا لا يربم لما ان مفسومة ان الكبير وضع يده فيه مع الاب فلم يربم لما وان الكبير ان يربم
 من ثلثه **وقوله** هذا لان الكبير لا يربم من ثلثه في هذه المسئلة انه لا يربم من ثلثه في كتاب
 عمر بن العتق والصرفه في حوز نصيب الصغير اذا ابرز له ذلك الاب ومنع نفسه من متابعه **وقوله** في المتصرف
 على ولله كتابه من علمه ذلك والله دفع اليهم وفضلوا ولم يعلم الشبهة بذلك الا يقولهم ولم يربم من ثلثه
 حاد في عتق منه في موروثة ظاهره بغير من ذبح جميع المتصالح من الخلق فيها وهو قول غير المتكلم وانما يجب
 وفاراد في واقع ان كانت في ذبح المتصرف عليه وقوله اختلاف في ذلك بغير مع ثبوت كل معرفة والبيئة
 على من يربم اخرجها من ثلثه **وقوله** يربم وذهب ان احاد في او غلته فلم يربم منها الموقوف ولا حوله وان كان

العتق

العتاق

الخصال وهي ما ياتون به من هربهم ورواية غيرهم وتصلح ببعض الروايات ورواية ابن وهب
 عن ابن الزبير وهذا يعني جميع ما ياتون به من الروايات ورواية ابن وهب عن ابن الزبير
 وضعتهما ضعيفتان والوجه ما ياتون به من روايتهما **وقوله** واقصاه من الموقوف بايمان في خلقه معناه وعمله يورد
 ما يورد من روايته من غير وجه وبخلافه من اخضاه قالوا وليس قوله هذا خلاف وقوله آخر اقل ثواب شيئا مما اعطى
 اخبره صاحب ولا يحضر كذا رواية يعني بان وصاح وحينئذ هم وانهم والرواية ولا عور ولا غير عن
 ابن عثاب يعني والمؤتمنة بضم الميم وتشديد النون وفتح الميم اسم ما يفتح الثواب **وقوله** في هذه الغني ان قال انك
 وهنته للثواب القوال الوهاب وقع في بعض نسخ الرواية في آخر كتاب الثواب مع ميميه ومثله في كتب
 ابن الجلاب وهو قول عمن في الكتاب في هذا او قال وفيه لا يمين عليه وهو قول القائل ان زيدا قال اني عن ابن
 اما اذا اشكل فاحلله صواب وان لم يجدوا وعلم انه انما الثواب فلا يخلو **وقوله** ان سحر ان سلكك اعطاك شرا وما
 يفتح الشن وسكون الراء اليه مثله والمواضع هنا القيمة لانها مثل في هذا الوجه **وقوله** يرجع فيها اذا
 لم يبق منها شيء مثا يثاب وقال غير المثل اي لم يبق فيك فيمتنا فاما اذا اعطاك فبمتنا ففقران ضا وهذا وفان
 لم يمتنه في الك **وقوله** المنة اذا احاطت استوفيت الا انما ما يقول ملث في حوالة الاخوان ولا اري له شيئا
 الا هتة الا ان تقوت بها او نقصان واشتبك يري اختلاف الثواب فوفاها فيما ثبت هذا ابن وهب وغيره قال
 نفع كذا في كتب ابن سنان وغيره جميع غير من قال ان الثواب فاما انما انما انما انما انما انما انما
وقوله عن ابن علقمة ان قال انك في شيئا من ثوابك من غير الثواب كذا في كتاب ابن عثاب وان الثواب
 والذباغ وفي رواية اخرى عن ابن سنان عن ابن سنان عن ابن سنان عن ابن سنان عن ابن سنان عن ابن سنان
 لي يخلب ثوابه وعن ابن سنان عن ابن سنان عن ابن سنان عن ابن سنان عن ابن سنان عن ابن سنان
 ويصلح ويحسن وادع ميمته تحرك واحييت وشبهه مورا **وقوله** فليغفر له شيئا ما وفي الحديث فلا في
 الممن انما فيمته يوم ومما افشى في الميم نوع وصبه كاهر هذا خلاف وشبه قول عمرو عثمان في وللا لامة
 العارة انما فاضيا بهما مثل الاولاد وفرق في مله ونه له يرجع الى القيمة **وقوله** في هذا الحديث يؤخ
 وهبه وكذا في الحديث كلام وفي حديث عمن في الكتاب مثله وكذا في مله في المنة في حديثه وكتاب عمرو ولا في
 القاسم في كتب الشيعة من المتكلمة فمته يؤمن القيس وفاه ملته في كتاب عمرو ايضا **ومسألة** الوصية
 المتكلمة في كتاب الوصايا **وقوله** ان وقت لرجل شقة فزار على نحو سميته اوله سميته وله شقيق انه
 انما اخذ بالشعبة حتى يثاب وله في كتب الشيعة انما سمى الثواب فله ان ياخذ بالشعبة اخذها من موخلاف ان
 لا يقبل خلاف وهو قول حمزة بن من قال ان الامة غفيرة لمن يفسر القبول كالباع ومرة لم يرد ذلك الا بالمشورة لخير المؤمنين
 بغوية الامة قال ثبت وفيه ليس خلاف وهو الحكي ومعنى **مسألة** كتاب الشيعة انه عن الثواب وفيه الموقوف
 هو نبيح لا خيار الاخير منها قبيح وهذا هو المثل يعني ثوابا وتيا قال قوله على عمرو سميته ان شريك العور والثواب
 وسمي الفكه العور ولم يحميه وكان في قوله **وقوله** ولم يحميه اي انما لا امر وسك ومفصرا العور
 والثواب والوصايا ابو عمران وحاشا لعملي الخلاب وفيه معنى **مسألة** الشيعة ان الوهم رضى برفع الثواب
 وسامنا بغير له لانه نفسه **وقوله** ان افرغته فاني لم اعمل على عزم له مثله انما حصل
 وانما انما انما في دناير لاخير فيه كانت المنة المسلب او لا اخذ الى آخر المسألة راء في رواية ابن وهب
 فاما حمزة بن من قال انما انما من الامة انما انما في دناير لاخير فيه كانت المنة المسلب او لا اخذ الى آخر المسألة راء في رواية ابن وهب
المواهب رحمه الله ظاهر هذا الخلاف وفرغ مما روي في الكتاب الا انما من المسلب لمنفعة وليس ذلك

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

على كثرة المعبرنة لا حقيقة عشر، كما قاله الزمواو في مقالة ابن الرقيم من كتب المعبرين، ثم كتاب الغارة

كتاب الودعة

قوله في الكتاب يلغى عن مله انه قيل عن الرجل استودع ما لا يقرب معه الاثر انه تروعه له فلم ير عليه غمنا
وقال ابن القمام انما استودع عنه امراته وخادمه من لينة فقاما في بيته لم يقرب الاثر من امراته وقلنا انما يقرب
منه احتجنا به بكثر لينة زوجته وخادمه اللتين يرفعان له الاضمان عليه اذ ادهبنا لينة فقاما في بيته
حما له يقرب الشيوخ على الخراب وانما قولنا في ابن القمام شيك عامة تمامه في ذلك وماله لم يقرب
والاثر منهم حملنا على الوفاو والتفسير وهو كذا هو الكتاب يرا عليه قياس ابن القمام لما على قولنا
انه اخطأ بانستودع عما غير، لا يقرب بكثر له امراته قال ابو عمران كانه يقول انما الاحتياج الى رفع زوجته
وخادمه من اجل انهما اللتين يرفعان له ويكلفان على امراره، جاز لضرورته كما جاز لابي اراد سعي الزوج
منزله وانما قوله بعد واما العبر والماجي يعلم ما اخبرته كذا هو، انه كالماء والخادم على ما تقدم من
تفصيله وعلمته معهما على الاختصار المختصر في معنى مقتضا مراد، ومقبوضه من الكتاب ويرى عليه سبابة
والاحتياج بعد ذلك بقوله استودع في الزوجية والامر في معنى لغو الخادم ولا يجيب وقرناؤه يقف
فيما حكاه الفاي ابن من في بعض تعاليفه انما اخطأ الزوجية وضعفه كاهوتنا ويل ضعيف وكثر
حل بعضهم قول الشيب في تضمينه في ايراعا الخادم عبرا انما اخطأ وان كان في عياله على الخادم
وحمله اخر من على الوفاو وانما من انما من ايراعا متاعه ورفع ماله عشر، قال محمدا
جعل ذلك عند غير من يده ماله والقيام به فمن وقوله انه اراد سعي اليه ايراعا متاعا، وربما غلب
وهي بقية في الكتاب بعد سرفا ان لم يكن حيا ابيته ما علمته له ان يستودع عنها وقوله انما اخرج
بالودعة ليكلمهم من انما من انما عبر هذا للثلب خرج الشيوخ الخادم في هذا الاصل من مسائل وفقت
في كتاب ابن حبيب لا يمنع في توجيه الفاي مال الا يتابع ومالك في كتاب معنى في الاوصياء في المصحح بحيث له
اقامة واسناد منها من جواز الشيع بالمال وتوجيه اربابه ورفع الضمان في ذلك وخرج بعضهم من امير المروية
اخطأ من كتب الجهاد في سلسلة المستامن موت عشرنا وبق كمالا وقوله فليترد ماله لورثته ببلده وقال
عشر، يرفع ماله لخاله كانه مات عن من وقوله في خلصة العنكة انما اخطأ على وجه الخرد والرجح
ولا ضمان عليه بينه ان خلطه لما خلطه انما لا يضمنه انما كان لغيره او شبهه من التضر لان جميعنا اخر لما من
تقريبنا او ارفع من شغل غير نيزك ورايما وحيتما وسوالنا بالرفع وانما اخطأ انما كان لغيره من انما
يقف او جرحها لنفسه انما في بعضنا والامر في هذا انما الختام والراي وقوله لا تخرج راي من انما من راي
من ايراعا على انما مختلفة وان خلط الدراهم المختلفة لا يضمنه انما تميز وكثر لك الوضيل كذا في ناسر عشر،
ودعة برزاهم لم يميز في كتابنا تميز وقوله في خلط الصبي فتح الودعة بشعر المودع انما انما انما
الصبي ويشتركا من انما شعير، ومن انما شعيرة حنكته في يد غير من انما بالكتاب وهذا من انما شيب
انما وضعه مخبر وقال العبر رضا انما انما انما لا يجوز لرجلين خلط مثله انما على ان يشركا واختلف
في معنى شيكهما في الكتاب فحل عن مخبر ان مراد، ان يشركا بقيمة ما اكلوا احسنهما غني مخلوق
وقبلا بقيمة ما مخلوقين وفيل بقيمة الفخ معينا ما خلطه من الشعير وبقيمة الشعير مجردا انما لا يجيب

د - ١
الوجه متبعة
يجب

والغمام النوع الذي فيه الشيء الملتصق والوكاء محمود فثبتا الذي يشربه وقرموا بعضهم بالعشر
وهو وهم والوكاء الصواب عند أهل اللغة وهو عيار، غير ذلك شيء له وعاء وشيء يشربه فإن لم يكن فيه
يقاوم ذلك من معية صفاته فطاعته به والوكاء من الجاهلية أنه من في ذلك شيء وأهل الزنك والفتن
وقد تفرغ في الزكاء وقوله والوكاء عكسه فيه في قوله الخمر من أجل أنه بعد وقوله ما من بعير عن هو
خلاف ما له في ذلك الزكاء والوكاء من ذلك قلب منه بكسر عا فليس هو كان وقوله في اللقمة القليل
والكثير في هذا سواء الزنك فصاعدا إلا أن يجب بغر الستة أن يتصور بها اختلاف في تكويله وفيه لم يرد
منا أنه سواه في التعريف به ستة وإنما أزاله بالتصوية التعريف ففك ثم بختلف حكمه في أنه لم يأنح التفر
يف به ستة لأنه في حيتوانيسير دليل قوله عن طلبة كان يشره أن يتصور بها ستة إلا الشيء الثاني
التيسير لأنه في حيتوانيسير وقوله أن التلخيص بحسب المتن على بعدا لغتريه ما أنه اعرف عقابها ووكاء
منا أول تكرر حيث فكاه من تبيينه المروية أنه لا يمين على العقوب وعليه ما شيوخنا من باب أن القاسم
وقال الثوب عليه اليمين وإن أبدا لا شيء له وثبت قول الثوب في كتابه اعتوان في شرحهم ونقله ابن عثاب في كتابه
وخرج إليه ونقلته كبريت من كتابه وذكر له وقع في بعد السج وهو أن القاسم في كتاب التفسير فيما يوحز
من أبي السار قال ويختلف وقوله أنه التفتك لفظة ليعرفها بغير الهمزة ما فصاحت ثم ذكر في مسألة ملتصقة
الكسوة ويشير برونه في فقه فصح به الحكم الجاهلوا رفته في موضع (شيء عليه) وفراخ من حيزه
في موضعه لا خلاف أنه أخذ بها بغير تبيين التعريف كما اخبر من الألسنة غير ضامن لغيرها من مؤلفيها
في الحيز واختلاف أنه اخبرها بنية التعريف ثم بزاله مرة ما بالقب وأختلف تأويل الشيوخ على كلام ابن
القاسم في ذلك في الكتاب فبطل أن الخلاف الأول وأنه ضامن لأنه ما اخبرها بنية التعريف فلو أنه حققها
والأول ما اخبرها بنية ذلك فالقب والقب في ذلك سواء وأما حجة بغير في المسألة بغير على ذلك وذكر
حكم القاضي عن الوهاب في المسألة وتناول آخر أن مذهب ابن القاسم أنه لا يضمن إضارة ما بالقب بربيل
فوله بعد ذلك فإن من اخبرها على غير هذا الوجه حتى يبين به عن ذلك الموضع في قوله ما رفته، بعد
ما ذهب به ومثله في يدية فهو ضامن وقوله والذي أزاله عليه إضارة، مكانه من ضاعته والله غل
الخبى واختلاف إضارة، بغير من مذهب ابن القاسم أنه ضامن على ما تفرغ ومذهب الثوب أنه لا يضمن إضارة
القبول وأخبرها بنية وقوله في كتابه وأخبرها بنية منزهة وجزأ لا أنظر بها إضارة استعار، لغيرها
على المشي من غير العزاء ومما وقوله أنه لم يصر ما أيا ما عرنا، ثم جعل معه مقام، باستغنى به عياف،
استعار، أيضا المأبوء بكسر الهمزة، اسم الزنك في استعار وهو المأبوء والمأبوء أيضا وفيه
معاوموا منهم القضا والمضرب قال أبو بكر وأبو بكر وبعضهم يقولون كتاب الألفاظ بفتح الهمزة، وتفسيره
جمع ابن وقوله أنه اخترب بفتحها هير - ليعرفه ذلك - فبطل من خلاف صاحب الحق مع ظاهره
على ما فيها هير في الامتثال كما ولم يرد مسألة إضارة وفيه ما هو الإجماع إلى أن يضمن الزنك لأنه كان
أبو بكر عيافه جزأ استعار فيه ولو كان فيه منازع على أنه ما باع ولا وهب ولا كره في استحقاق الامتثال
وقوله في الجارية الآية أنه إذا عاها السحر بها صاحبه ما كان وليه ومعاوموا في رواية يحيى ورواه
فيهم ومعاوموا وسفلا اللقمة في رواية يحيى أنه كان محذرا لهم على مثلها في الآية ثم قال في رواية يحيى ورواه
معاوموا وثبت في قال لا يرد في رواية الثوب لا يرد في رواية ابن عثاب أن الزنك وهو روافد
ابن المثلث وفي رواية الكثر في رواية ابن عثاب أن الزنك كان يمين على مثلها وذكر بلغني عن قلة وهو رواية يحيى

سحر ونحوه انما هو مضمون كلامه غير وتقليده للقولين بان كل واحد منهما انما تعلم على وجهه لم يتعلم
 عليه الاخر وفوال ان غير العلم يعني على اختلاف القول وهو واجب ما سمعت التي في ذلك وقوله في المتن
 عن مؤيد بن ابي ان كان من رايهم بالقول فيهم في اقراره انما انما تمتة المفسر في نفسه ومصلحة
 المستودع لو جليش عن من يكون منها اجاب عنها في ذلك بمصلحة الوصيتين انما يكون عن اقرارهما وان
 لم يكن فيهما عن اقراره العلم عن غيرهما في ذلك فان اقرارهما خرا وانما مثله سواء ويكون عن الاقرار
 وهو قول الشهاب انما لو اقرت ما علم يثبت ما وهذا الظاهر فوال ان اقرارهما لا قوله في الوصيتين
 بان لم يكن فيهما عن اقراره العلم عن غيرهما في ذلك الفصل في حق الوصيتين وقد ذهب بعضنا في انهما
 انما جلاب الوصيتين وانما لا يكون عن اقرارهما ولا تنوع منهما فالأصح انهما على ان يفتسما بنا ولا يجعل
 حيث شغابه ويرامهما فيها واحدة وقوله في الكتاب في المنع عليه وبك الله بعة ان لم تكن له بينة بالنفقة
 ولا كونه البينة انما عن من منتهى في ذلك النفقة انما افادت علمه لك البينة انما بعة كونه الرواية
 وابن ابي سليمان زيادة بانها عن ودية ودية في الروايتين ما افادت البينة انما بغيره وتحت نظر
 كما قال في الضوال وانما وفوال في انما في قوله علم اهل صاحبها وافر واله بركة انما يتبع باقرارهم
 الا ان تقع له بينة علمه لك وبنوا انما كان ما انما يشبه زائد في رواية ابنه وصاحبه وانما بان ولم يكن صاحب الو
 دية بعت منهم بالنفقة ومنعت ابنه هذا او بماتت المصلحة وتصح على اقله وكرهه بينهما الشهاب
 ووقع في بعض نسخ المروية وقال غير ان صفة ماله وولده وافر في قوله بعة انما لم يبعث اليهم شيء ولا شيء على
 المستودع انما انما يشبه نفقة مسلم فان انكرت الود بعة وقال كنت ابعت اليهم بالنفقة ضمن المستودع
 ما افقر وقوله في الرواية التي في الائمة الود بعة وفروا في قوله في الود بعة انما انما انما في الائمة
 ودية ما ولا يفرح ما انما معناه ان اقراره اخرا ولوا انما تضمنها عن فيمتا بغيره ولا كونه معبرا بغيره
 في الكتاب وفوال انما في رواية اخرى فيمتا بغيره انما خالية من زوج يوم بنائها الزوج وفي حاشية كتابي
 عن رواية فيمتا عن بعض الصيوخ فيمتا يوم تعزها عليهما في انما فيها وقوله في المروية بغيره وان
 احب اخرا ولوا وانما احب ان يضمنه انما انما انما وبأخذ فيمتا واختلاف في معنى هذا اللفظ فقال
 ابن ابي يمين منعت لفظا انما بعت من بعض الروايات وسقوها اجمع وتاوان فيمنع في اللفظ ان معناه
 ان التخييرا انما يكون بغير النكاح ومن ايلة الولد لما انما حينئذ يكون ولوا ويجبر بفساد قرينة انما بغيره بالنكاح المحل
 على عونه في اللفظ لكونه سببه لما ان قوله قبل من ائوم بنائه بما فيه تجوز بغيره يكون المحل بغيره البناية
 وانما تقوم من الوقت الذي تخف فيه حملها وقوله في الائمة استمضت من ودية عنده ثم ردها انما يترأ
 ارايت ان اخرا على غير وجه السلب برة ما انما اقرارها عن سواء فلم يفرق بين اخرا على وجه السلب
 ليرة ما او على غير ولم يبين ما انما العترة هو تعز او وجه اخر غير السلب وظاهره ان الجمع سواء لانه
 انما الزوج منته بغير اخرا عنها وصها لانه انما في الكتاب سواء وقيل العلم معناه ان لم يفر
 انه فسد العترة ولو عرف فضرر باجنها العقل وانما حملها ولا يترأ ما انما على اقله ولو
 رده ما يبينه لانه قد اخرج نفسه من الائمة بالتحريم

كتاب النفقة والضوال والايون

النفقة في فاب وضع الدائم ما النفقة داخل التعلق وجود الشيء على غير حليل وفقر

[illegible]

نفس

[illegible]

کتاب — حريم الاجاز

حريم البيروني هذه الكلمة حق البيروني التي منعت ان تجرد فيها احدا من غير ما ولا هذا الخراج والتخريج والحرمة
 المنع والمخارج التي هي المتنوع تنكح من صغارهم والحرمة ما منع ابتلاءه فحريم البيروني هو ما يتصل بها من الامور التي
 من حقها ان لا تجرد فيها ما يضربها الا بالحد من حريمه يشق ما لها او يورثه او لم يجره من حيث يتصل بها من شحم
 او كفاها كالبناء والحرث والفرس والنزل الميراث بالاشتغال بها وايضا من عليه ميراثه هم صغارهم ومعاظم
 ابلهم ومراة مواشيهم وكل ذلك ان جرد من البيروني عليه ميراث الارض ميراثا او ميراثا خارجا عنه حراما له
 يقع من غير ما يورثه او يورثه على من جرد وعمله هذا امر له وحده في هذا الباب من غير ان يورثه القليل من الاموال عن
 من جرد من حريمه وكما لا يورثه الا ما لا يورثه الا في اقل كتب ابن عتاب وغيره من الامور وعليه تضم كثير من المحققين
 وفي رواية صحيحة الا ما يضربها قال يحيى كثر ائمة ممن نزل يحيى والصواب الا ما لا يضربها ايضا وكذا في ائمة على غير ما
قال المؤلف رحمه الله وكذا ما صواب ان شاء الله ومعنى الا ما يضرب يعني من حريمه او على قوله الا ما لا يضرب
 حريمه او ما لا يورثها من غير التوجيه كبحار وغير جماعة من العلماء ومن غلطنا بتنا تخويل من حريمها بعض ابن خلدون
 في البيروني العادية في القرية ضمن ذلك ما في العادية وهي التي استراحت بها خمسة وعشر ذراعاً وكذا ما
 في الحرث وعناية مضرب على من لا في العادية والبنادية فالاول في البيروني خمسة مائة ذراعاً وقال ابن السكيت
 ثلاثمائة ذراعاً وروى عنه عسكاه من راع وروى عن حريم البيروني خمسمائة ذراعاً وفي حريم الامام اربع ذراعاً ومثنا
 ان صلاكة من جميع نواحيها الى اختلافها في المواضع عليها او غيرها ولا يضرب عليها بقعة الا اخر هو اخو يزيد
 الفرزدق وغيره والكتاب مفصّل في المواضع وما ثبت له من نواحيها كالهواشي ونفع البيروني بالاصناف
 العائمة في بحر التور المتنوعة هو المذروب وفي اكثر الروايات حيث وقع من المضيق وروينا عن بعض شيوخنا في طريق
 بالقاء والقاء معا وان كان القاء معشياً يصح فهو صحيح/ فقد اختلف في معنى نفع البيروني هو ما قبله وقبل
 ما استمتع به من نفع وفيما هو مضافاً وما هو في بحار شمس ربيع بل في بعض جوار من قضاياه لا يورثه

الخفاء وأنه لا يبرق قتله والتخيير المأخوذ فيه (أما المصعب فزاي التخيير سابقا وإن قيل مؤيد ما يبرق التوجه
 واختلافنا وبالاشباح علم منسوب الكتب إذا كانت أخافته وحكمته ولم يقتل بالشروع برؤاها الأمام فيه
 محتمل ما شاء (بما حكى في الحق ونجوى لما تخيل في تفصيل صفاته (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 تصل أقامته وصرحها هر لفضه في قوله (يختر المأخوذ من مقتله وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 له رأي في ذلك (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 فيه ولا يبرق قتله واستر لوانقوله بأمام من أخاب ونصب صبا شريفا من (التخيير فيه وقبلة المأخوذ ولم يكن
 هذا الكلام في رواية الديباج وبقره في كتب محروفا (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 وتأول الأول ما في الكتب من أن مقتله (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 أبو الحسن الماورقي عن قتله في المسألة خلاف من ينسب (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 التخيير بحسب اختلاف صفاته فيقتله بكل حال (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 وقوة (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 مثلا ولا الخفاء من أحسن الحراية والقبلة وما في معناه (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 عليه ويثبت الشبهة من شروكه (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 لا تقتضيه من وجه البلوغ والعقل (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 إلى التفرقة لمحاكمة لحقته (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 وأن يكون من (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 الفصح وسقوصه في قوله (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 تملكه ولا الخفاء في سقوصه (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 إخراج من خزانة غير إخراج في منصوصات (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 من ما يبرق (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 المحلة (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 السارق ومن (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 عليه (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 مشهور للزهد وأثبت (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 لم يلبه عشر مضان (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 عن غير مشتاقين (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 عليه (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 وقوله في الكتب (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 ثلاثة (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 فيه الفصح من (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 بالزهد على كل حال (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم
 فلا فلاح فيه (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (ألم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم يفتله الله الخطاب وأخره (أولم

حزب العروة

في ما قاله بعضهم انه السليم ان يوضع العلم ابرأ والصعود عليه تكليف لا يفعل الا من يهيم وليس بها
 صعوبة، بل هو من مثل الشبهة منه لا يعزله انصب من غير شرا فبالاذا واما ايماناً ولا غير منعتهم واما
 التبرير والترجيح ولا يوم من ان يغفر الصعود عليه ابرأ الاصلاح ان لا يسهل وضعه والصعود عليه كغير تكليف
 وقال ابن ابي عمير من غير التبرير والترجيح ولا يسهل وضعه ولا يسهل وضعه ولا يسهل وضعه ولا يسهل وضعه
 في قول الاول قوله يوضع واما وهو يسهل ولا يسهل ولا يسهل ولا يسهل ولا يسهل ولا يسهل ولا يسهل ولا يسهل
 التبرير والترجيح من هذا النوع، واستبان من هذا ان الاخر الوجوه، فان لم تستثن الوجوه لم يسهل له الاصلاح
 هذا وقوله في المتن ان الله ان للزمان في كتابه ينقص لانه وان لم يكن زماناً في بعض الروايات
 وقال الشيباني لا يكون خارجاً من الزمان حتى ياتي به في كتاب ابن عثاب محمولاً عليه واما فائدة من الشرائع
 وقوله الشيباني في غير المروية صحيح مشهور

كتاب الفقه في الشريعة والحجرات

اخذنا من ابي عمير حله ورضاه انما يحرم ممنوع وهي علم ضربا عشر، حجارة وعقبة وعصب وشمس
 وخيالة وممنوعة واختلاف وتغير وتغير وانهم الغضب ينطق على الحلال في اللغة ولكل
 واحد من هذه الصواب في الشريعة حكم على حله فالحجارة كل مال اخر من حجارة وممنوعة وعقبة ما اخر من
 ولا صاحب عقبة لئلا لا يكثر من القايه في مواء او ينفق منها وحكمه حكم الحجارة والغضب في عهد
 الشريعة ما اخر من القدر والسلك بسلطانه من افرز له على دفعه والغضب يحرم منه الا انه يكون من في القوة
 في حكمه للضعيف ومن الجماعة للواحد وحكمه حكم الغضب وانهم ينطقون عليه لغة وشيئا وعلم هذا
 محل ما في كتب محلي اذا كان في داخل المضر والمخارج فحكم الحجارة وعقبتها على ما جاء في المروية انه اذا كان
 بغير سلاح وقول ابن القاسم لا قطع على ما كان الا ان يوقر بملك الحجارة والخيالة كل ما كان ناخر، عليه فنل
 امانة او يدركوا المستصحب فيه اذن والشريعة كل ما اخذ على وجه الاختلاف والشمس والاختلاف كل ما اخذ بمحض
 صاحبها والقاسم عليه او الناس كل ما على عقبة ومن به اخر، بشرطة والخريجة كل مال اخر بحيلة اخترع
 بها صاحبها ثالثه بطلب الحق او النوبة في ما اخر من يسهل او المتري من الطاح او العفر وليس منهم
 لئلا يذ لك ما لا يحل له من ابي عمير له ذلك والزي بغير الناس التيسر ان حتى يناس او يحل عقلة ما اخر من له او يشك
 عليه بشعيرة، وغرور ذلك في المروية في سائر التيسر ان ابناء عمارية وكذا هو كتاب عمر بن الخطاب في حجارة ادا
 كان ما اسفله موت منه والحجر ان كان ما تم من حجة من الجاهل او امانته من مال غير، وهو من نوع الخيالة والتعب
 ما اخر بغير ذلك صاحب بمحضته او مغيبه وليس على وجه الفهم ولا الاختلاف وهو فهو الغضب لا يشتمل في وجه القوة
 وفي بعض وجوه اخذ بها وليس من الوجوه، في الشريعة حلمان صان ما اخر لربه وحرمه الله في ذلك في الحجرات
 ما نص الله عليه من التخيير بين اربعة الفها او الصلب او الفطح من خباب او البع من الارز ولا خلاف في الترتيب ان الامام
 يختار بين لم يفتل او تكلوا احاقته ويفعل شرا، ان ما اخر من به لئلا لا تشك انما اصحبت الامام ان يتر التخيير في
 عقابه بحسب حاله فان كان لا اخرج وجهه ولم يحجب كرهنا ولا قتل ولا اخر ما لا يعقوبه الضمة وتبقى فان اخر ما لا
 او اخذ سبيلاً فالحجارة في الوجوه الاربعة لا اخر اصحبت ان كان من خوف التراب والترتيب قتله وعليه وان كان في خوف
 البطش والبراء فلكحه او قتله او ضربه فان قتل ولم يخلع تحتها التاويل على الترتيب انه يقتل وهو قول ابي جابر والشر

[illegible]

في ربحه ببيعها ولا يقطع الا في ربحه ببيعها وتذهب غير واجبة في شيوخ البقرانية والمقارنة ان التفويض انما هو بما يكون معا
 مة الله من مائة ربحه رابع وان معنى قوله في الكتب يفرض بالارزاق انما هو ما علمت من وان كانت المعاملة بما جيت
 به التفويض بالشرع ما علمت به كسائر التفويضات في المعومات واشترى بعضهم بقوله ايضا في الكتب في مسألة
 الزمير ان كانت قيمته اذا حلت ربحه ببيعها ولا يقطع وبقوله في الشراء ان كانت قيمتها بغيره يخرج بربح ببيعها ولا يقطع وبقوله هنا
 بالذهب وعمل له انه تسليم نفسه ان القيمة فربكون بالذهب وقوله ما يخرج من الشراء حتى يراى المأهر ان ربحه ببيعها
 القابض فيها قال لا يقطع عن ماله وان ينجبه وليس في الحدود لعله يرى بالكيل الصغير وقت الكيل من الشراء بما
 زفته له او من الناس في الامر القريب لئلا يقع في هذا كالحجر وما يقع له المالح فيما ربح وقوله في الشهادة اشهدوا ان
 بقران عموا وخرعوا وحدثوا انما هو ان لا يجوز شهادة من بقران عموا وخرعوا او من اهل البيت على غير الزمير وانما هو من سوا ذلك
 المختلف الذي لا يجزى به شهادة من غير شهادته من بقران او قبل العلة يرى في الزنا وحيث لا يجوز فيه شهادة الا ان
 يقال انما هو ان لا يقطع بقران في الشهادة ومن ايرته وقوله او خسر او فوته اذ ان الشك في ربحه من قبل ان يتم التسليم يفتق
 عليه بنية من التسليم قال انما يقطع بنية هذه المسئلة في بعض النسخ وان تشر في اصول شيوخنا وقوله
 في مسألة الضيف اداس من بعض من ان الدار المغلفة عنه لا يقطع عليه لانه دخله دار وانما هو اختلاف فيها
 وفي تأويل قوله في المرونة هذا قيل معناه انما يخرج به ولو خرج به من الدار لقطع وعليها ان يخرج شيوخ غير الحق
 من كتب الكتب وحسن اختصاصه واستحوا به عن ابيه عمو وحكما عن مالك بن نضر في كتب عموه ذهب غير ما من شيوخنا انما
 ليس في ان من كتب الكتب لا يقطع عليه حجة وان خرج من الدار وهو من كتب عموه ذهب غير ما من شيوخنا انما
 بقاءه ونحوه في كتاب عموه لا يقطع وان خرج به من الدار وهو من كتب عموه ذهب غير ما من شيوخنا انما
 الزوجين ايضا قيل انما هو المرونة الفصح وان لم يخرج به من الدار وهو من كتب عموه ذهب غير ما من شيوخنا انما
 وقيل انما هو حتى يخرج به من الدار وهو من كتب عموه ذهب غير ما من شيوخنا انما
 والحق كما في كتب عموه لا يقطع على الزوجين وان خرج به من الدار وهو من كتب عموه ذهب غير ما من شيوخنا انما
 التبعك التي حكاها عن المرونة في كتاب عموه لا يقطع حتى يخرج به من الدار وهو من كتب عموه ذهب غير ما من شيوخنا انما
 لا على الزوجية والضيف انما هو انما يقطع عليه وان خرج به من الدار وهو من كتب عموه ذهب غير ما من شيوخنا انما
 من هذا الزوجين من صاحب ماله بغيره ونه في من له ما ولا حجر عنه انه لا يقطع عليه ولا خلاف في سفة اخر ما من الدار
 ما هو خارج عن ماله مما كان يملكه في التصرف فيه ان فيه الفصح واختلف على المرونة فيما من فيه لا يخرج من
 بيت الدار المشتركة غير المأذون فيها غير انما هو ما قيل معناه المرونة انه لا يقطع حتى يخرج به من جميع الدار كما قال
 الشوكة المشهور وبما سرون من فلهما وهو ما لا يقطع شيوخ غير الحق وهو قول مخنوع فان بعض شيوخنا وهو القياس لان
 الاشارة يتحقق بعضهم من بعض ما اعلا ولا يخرج من الدار كما في كتاب عموه لا يقطع انما هو من خارج عن حيز
 وان لم يخرج به وبما اخر من مساحة الدار انما هو خارج ما عموه لا يقطع في كتاب عموه لا يقطع جميعا وهو ما لا يقطع
 الا انما ليس في القياس انما هو انما يقطع حتى يخرج من الدار انما هو انما يقطع فيما اخر من المساحة لانها غير حق ولو
 كانت حيز الشئ في حيز الدار او الفصح انما هو انما يقطع حتى يخرج من الدار انما هو انما يقطع في قوله في الكتب
 اخبرني عن التاوية متاع فقال ان سلطنة المثل في اخبرته من المتاع فانما يملكه بغيره فان كان له انما هو انما يقطع
 لم يقطع وانما يقطع قوله فيل معناه انما هو انما يقطع في اخبرته من المتاع وانما يقطع في كتاب عموه لا يقطع وهو
 تفسير لما في المرونة وانما يقطع في اخبرته من المتاع وانما يقطع في اخبرته من المتاع وانما يقطع في اخبرته من المتاع
 وبما ليس في ربحه ببيعها ولا يقطع عليه بنية من حيزه وان كان له انما يقطع في المسئلة لانه في بيتها ولم

المعلق عنه

عليه

يمين

[illegible]

خدا
وانتو خدای

أخصر من أجل المختص به وهو ابن مثنى ومثنى البروايق وأحد مثنى مثنى، علم وأيت يميز نفسه الماء غيره، علم
الرجل (علم الفصل) والمعلم يمينه عند من غير يمينه الفصل علم هذا حمل الشيوخ وأخصر من المختصون
وإخلافه في جواز الفاء الغسل في يمين الغسل والتوبيخ في يمين الزيب وهي منصوصة في كتب ابن حبيب وغيره
من الأئمة وكذا في الفاء كذا في يمين يمين نفسه الملاحق ويمن الفقيه أو (وآخر) وتاويل الفقيه مسألة الكتب علم
كما هو من وانه منع الفاء الغسل في يمين الغسل وفناو علم هذا لا يلفظ التميز في يمين التميز والأول الضوابط
والجبروت أو له جميع مقبوضة وفيه الآن مختار أو لا مالمسورة، وبينهما ما كانا له هو الصريح الكثير الجش
والنكصيح والجماد الفصح ما الله تعالى فجعله من جزاءه والبشر الرب التميز أوجب بقض من جهة ذاته كذا
صحيحه، هنا من يرب بالفصح وصحكتا، في كتب اللغة بالكسر وكلاهما له معناه صحيح ما ازلهب من
جانبه في الهمز وكذا التباين ونعم الأول وتشير بالبناء القزعة التي تود أن يكون الزا، والمزق بكسر الزا
والزنا كحركة جمع المتمر، وسكون اليمز وضع اللام الأولى وفتح الثانية وبينهما ما كانا له كذا
صحيحه، في الكتب عن شيوخنا وفي غيرهم، وصحكتا، أيضا في كتب اللغة بالسين المتعومة وهو شراب الذرة

كتاب الجنائيات

أصل اشتقاق الجنائيات من اجتماع الثابتات فاشتغل في كتابها يمين ثم فصمها علم ما يمينه من أحرار
حرثا في - (اليمين) أو نفسه أو حاله أو غيره، فأن يمين أو غيره ما كانا له الحرة، أصلها ما اجتزأ، أو تميز من متباعدة
لنفسه من مال غيره، ثم اشتغل في كل ما يميزه على غيره، عذرا ما لا يوافق ولا يضر في نفسه أو حاله أو حاله وأعلم
أن الغير عذرا في الفصح فيما بينهم من كونه واثباته كالحكم (الأحرار) فيما بينهم كانوا المال والحق وأحرار ما لا يظلم
وفرنس في اليمين، في كتب الترخيم علم خلاصه لبعض النام أنه إذا قالوا أحرارنا، فصار بينهم وهو يمينهم
ويشترط أن يكون في الجرح ما لا ينفصم ويقتل الغير بالحرارة أرضا وليا، وأقتل الحر ما لا يحرر التساوي
والتكافؤ وقوله في مسألة أحرار الوائس يغير عن الغير علم أن أحرار جميعه وفريقا أن له يدخل علم الحية
الحرارة مسألة ثم قال وهو قول آخر الرجم أيضا كذا رواية ابن وضاح وغيره، وفردا عن الرجم أيضا قال يمينه لا
أه الحب الولي العلم بعد الرجم وهو تفسيره يمين قال أبو عمران يمد يدخل بالاحبار قال وقوله الثاني مناهل
قوله في كتب الصلح في أول مطلع بعز من أحرار، يدخل معه وقوله الأول مثل الغير، في كتب الصلح وفرد
اشقيت الثانية علمه في كتب الصلح وهو قول مشهور مناهل مؤلف قول غيره، وهو علم أن يله أو خلاف
واختلاف تاويل الشيوخ في مسألة وقيل يرجع أنه إذا اختلف في مسألة الغير للقتل بكل حال أو يختلف في مسألة
في كتب الصلح في المسألة في الجرح ولا يميل إلى القتل ويعز يمين العبد والحر يعز عليه مناهل وكذلك قوله في
المسألة بعز ما في غير يمين وفردا في الولي أن يرضى علم أخيه فيما جميعا إلى آخر قوله ثم قال هو قول جيل الرواة
عليه واشتبك كذا ابن وضاح وعز الأبي في بعض الرواة لم يره، وسفره الكلام كله في نسخ والكلام فيما
علم ما تفرقه في الأول آخره مسألة الرية حيا غيره، ثم باعها جاء في كثير من النسخ فيما آخره قول كثير
من أصحاب مناهل وهو قول الجمهور في مسألة الباع بالحيثية بغير قبضه والغير يمين يمين وأهل الخلية أول بفضلنا
الأخر كلامه ثبت في كتب ابن عتاب منها ما خصصه، وسفاهه مناهل من بقتة كلامه وثبت الكلام كسألة
للأبي في وعز للرباع وليت في الشيوخ كذا أن لا يمين وأه الأثر المختصرين وقوله يمين في الغير ما

۱۰۰

ایستخفروها بالنصاص

[illegible]

الحارضة بما تمثلة وصاحبه متمثلة وهي التي حوصت الجمل ان شئت به وهي التامة بالانزاع وهي الدائمة بعين متمثلة لان
 انهم يتبع منها ويقتصر كالزمن وفيل التامة او الانما عرفت فيهم ولا تشر حيلة اثنى الحارضة التامة شفت الجمل وفيما
 تتجلى وانما جعلت الجمل كمنها حين الحساب مع الدائمة لانه من اكثر فطر كالزمن مع الباطنة وهي التي اخذت في
 الخ وبعثته وهي المتلاحمة وفيل المتلاحمة بفرا الباطنة لانه اخذت في الخ في عجم موضع مع الموضع كمنها في فطر
 وفيه ان لم يكن بالنا وهي التي فزت من العظم وشيئا ايضا وفيه فليل من الخ وفيه هي المتخمة في الموضع وهي التي
 شفت عن العظم مع المتاحمة وهي التي شفت العظم مع المتخمة وهي التي لم ت العظم فيمتدح الجراح فيغر
 عظامها الاضاحيا وتختص بالراس المتاحمة وهي التي ابضت الى ارم الزمان وتختص الجيوب الباطنية وهي التي فزت
 اليه والعنصر البهروضة وهي الرتبة المحرومة من له في الموضع فافوزها من شجاع الراس المختصة به وانما كوز
 في الموضع المتاحات في الراس والوجه خاصة ما عرفت في اللاف والنجي الانجيل لانه غير متصل بعظم الراس وفيه
 الجافية في الجسر خاصة وما عرفت في الراس ما فيه حكومة والفصاح في جميع هذه الجراح حيث كانت الامة
 المتخلة في الراس والامومة والجافية للفر والاعنصر في له وتوقف مله في الفرم في هاشمة الراس خاصة وليس
 بغيرها وفال ان اراه اشمة الا وهي منفلة واختلف اعماجه في انقضاء منه ما هو مغلول وقوله في فضع اليه
 (يحمل حتى ينكر الى ما يصير اليه فلت في الرتبة والفرد ما في الرتبة ظاهر) تجل الفرد منه كل ما ير الاغضاب كل ما
 يشتد مع الفرد منه فلا ينكر بانه كما يفاله في سائر الجراح وان ثبت لهما و صار الى احسن حال وانما الانتكسار
 في الرتبة لانه من فضع الى النفس او يفت كماله ولا يكون فيه دية او يفت بضعه فيكون فيه بحسب له وعلما
 عن بعض شيو خنا انه يجب على فقام قوله في سر الصبي وثله الصغرة اذ انبت انه لا فود فيه وان ينظر مائة
قال المؤلف رحمه الله والري عن رتبة ان لا يجب مزا راق من الصبي لونه يكسر هذا الجاني لسفد نفسه غالبا
 لا انكار اذ انبت وكان له من علمه شيئا وفيه التقيمة لم فضع لقا ثديا له لم يكن موجودا او انما فضع لما حلت له
 باذا اكبت وفت فزما ولم يتكلم رتبا فضع الحلة ولا في علمه اذ ما فانداه من فضع الحلة وكثير من النساء
 لا يكاد يوجر لمن حلت له الكبر فزما وار لم يفت لما في علمه انه يسبب ما فعله بها وانه كان اذ علم فضع الحلة
 فضع الخ لم يفت منه الشري باذ اكان الباعل جلا كانت عليه الرتبة لانه لا مثال لما جبا عرسا وان دانت الباعلة
 امراة فينبه كالفصاح واختلف في لاسمينه بالجراح سمه له الحمى فزوما قبلها فاول بعض الشيوخ انه لا يتر
 من استيناء تمام السنة بحافة ان يتفقد حتى تر عليه البصو الاربعة واليئة هب ابو موسى في مناس وواهر
 كلام غير خلافه وانه متى برك عقلت وهو كذا هو ما في الاضواء لا مغنى بغير البزول لمراعاة البصو
 وفز قل في كتاب فمريه العيزاء الشوني بما كان انتفرد فزوما عفا ما هب به او ان كان قبل السنة واختلف
 فيما بغير السنة اذ لمع في الجرح في العيزا يتكبر بزو ما بغير السنة ولا فود ولا يبا ليعر البر وفال
 اشبه انش بغير السنة انتكسار فزوما في الخضا وتيفل الجرح بحاله عن مقامه ويطالب بما زاد بغير وقوله في حصة
 اسراس الرتبة اني اجتماع الامام في الصرم للظفي فيل اجتماعه فيه هل فعله في او المصلحة الثالثة او وسطها
 او اخرها وفيل يلية على قوله في ثلاثة ارباع الرتبة في ثلاث سنين ربع كل سنة وهي مشافوه نصيبا في سنين
 فعمل من انفسهم خمسة اسراس الرتبة على ثلاث سنين **مسئلة** المرأة اذ افصح لما اصعبا عن افاقتت
 او عقت فضع في نلذ الكب اضبط خ كما انما تاخذ لما عشت اعش الى اخر المصلحة ثبت في كتب ائمة عتاب
 وصحت في رواية بخي في عروا خلتا ابو عجم من روايته وصحت كافر وخال وكانت مرفوعة في كتب ابن الزبير وابن خنبل
 وقد ران بحسبنا ان فزوما احيا نا و احيا يترو كما وقوله فيمن بضع غير خا و فيمن الفاصح فيه العمل عيس

ان كان ما استطاع

منها

[illegible]

14

في التماس

في الانصاف وخرج رواية اخرى وصلاح خارجا وقال مثله لا ينزل في كتب ابن سبيل الا في رواية الاخرى خلاف رواية
 ابن وصلاح وقوله في شاهد شمر على رجل انه قتل عنده انه قتل بل انا خكنا وشمر اخر انه قتل خكنا فان سمعت مالك
 يقول في الرجل يشهر على الرجل انه قتل بل انا خكنا فان اوليا المقتر ان يقيمون ويحققون الرواية وكذا لو اقر انه قتل بل انا
 خكنا ان اوليا القتل يقيمون ويحققون الرواية فيل العاقلة قال ابن سبيل فيمن مع شهادة الزور في شمر على
 معاينة القتل وقال غني وان شأوا اقساموا مع شاهد اخر او اقساموا الرواية في ماله وفي جوابه اشكال على السؤال
 لانه سأل عن شاهد واحد على ما قرأ مع واحد على المعاقلة فاجابه على ان شاهد شاهد المعاقلة وتعلم شهادة
 الاقران من غير ذلك قال ابن سبيل فيمن مع شاهد واحد على ما قرأ مع واحد على المعاقلة وتعلم شهادة
 يجب على العاقلة بذلك شيء الا بالقسامة وقال بعضهم الشهادة حايث **قال المؤلف** رحمه الله وكذا هو ما اذا
 تلغى فيها من قسامة وهو خطأ اثم عليه الا في الخطأ شهادة وهو احد في القتل لا يجوز ان المقر في الخطأ شاهد
 على العاقلة وهو اعلى القول ان الرواية في اقران الخطأ على العاقلة بفسامة وهو احد اقرانه في كذا التلخيص من الرواية
 في ماله بفسامة وقال ايضا هناك بل في ماله بغير قسامة وفريقنا لك هناك واختلاف التاويل في رواية خلاف
 ما يروى في عن اعادته بعملها على غير العاقلة يكون الشاهد على اقران شاهد اخر وتصح تليين الشهادة
 قال يقيمون مسوخا وانما يصح كونها في الاقران على العاقلة على القول بذلك وجميعا اخر مما ان يكون المقر ايشع
 في غنا ولا مقر لما نص عليه الثاني انه لم يثبت بعضا حتى اختلج الى القسامة انه مات مما امر به على نفسه
 بقول قوله انما في دمة المع يخلع كما وليا مع الشاهد الواحد على اقران خمسين بينا ويحققون الرواية مع ما في شمر
 واحد على اقران رجل انه قتل بل انا عن اذ حكا يكون لواء التزم ان يقيموا قال لا يثبت ذلك من اقراره الا بشاهد شمر ويحققون
 الرواية كذا في كتب ابن عتياب عن اذ حكا وسفك قوله عن اقران ابن الترابك وابن مهمل وعيسى بن مولى بن مولى بن مولى
 زمين شمر قال ولو ان رجلا شهد على رجل انه اقر ابلان بكذا مع جمر حلف المقر له مع الشاهد واستحق حقه وهذا عيب
 مخالف للدرج مع الخطأ وهو ان يقرأ في كتب ابن عتياب واقرب في كتب غيره قوله مع الخطأ وقالوا يحسنون زاد هو
 القسامة قال بعض شيوخنا يخرج من الكتب في المسئلة في المقر ان اقر بما على كذا هو لك انه ايفاء به شهادة
 الواحد على الاقرار وفي بنية مع رواية المقر او المسئلة او صفاء لفظه الخطأ من اخر ما وكذا لا يثبت في كتاب عمر
 من يثبت يحسنون فيها في الكتب على زيادة مع الخطأ انه يفاد منه في العمر بفسامة وانه انما ايودي بما او ايفهم
 معناه في الخطأ على العاقلة وكذا انه في عنه بغير الروا معشر او الوجه الصحيح القسامة معه لانه شاهد على اقرار
 عن غير والقران في القسامة في الخطأ كذا في ابن القامح في المسئلة في العينية في سماع يحسنون وقال رجع
 الى انه لا يقيم مع الشاهد الواحد على اقرار غير ان قال في نفسه والصحح من يثبت في الرواية معناه انه لا يقيم معناه لانه
 شاهد واحد على شهادة شاهد ومثله اوجب حكا ومثله انه مات ولو كان حيا بغير حلف في انه الشهادة
 على شهادة واقراره لانه مكتوب لانه كذا في الشاهد بما على العاقلة وقوله في ايمان القسامة لا يقال الوجه الصحيح
 في كذا انما انما المزيين بخلاف عن المنع بما يبروز على اخيه كذا في كتب ابن عتياب اغمي وهي رواية يحيى
 في كتب ابن الترابك واغمي عن غير في يبروز وهو الذي في امله مصلحا ويحتمل انه الصواب لان المعنى وحيث من فقهنا
 المروية كذا في يبروز بل في ذلك في ايمان القسامة وشبهها ومعنى القرب في الكتب الشهادة لك لنت بقاءة كذا انما
 لا تشاري التثبت في الحكم انما لم تشر في كفة واللائح من الشرحات التمس بغيره وقوله في الذي الكرب
 نفسه بالفسامة واستحقاق التزم انه بمنزلة التلويح فلا يقتل متبع الرب نفسه واحسنهم بغير القسامة اذ ان مقر لو
 انما لم يقتل فالواو كذا في ابن القامح بنفسك الرواية عن القائل بكونه بنفسه بخلاف عفو اخر مع عنه ولو كان

بغير

وغيره من يقتري به الامانة عن الخوف وما حاضرت فيه العامة لاجل التراجع والجدال في ذلك والعصية مع
 اعتقاده مع ما يجب من تقويم عثمان وفريكون من الماعسة خشيته من الولاة جينز وتسميعهم له لما يجتمع
 وايام من الماينة وفريكون بسبب تفضيل عثمان ضرب ملا الضرب الذي امتحن به وانه اعزوا به وفيل غير هذا
 وفريكون العلبي في قوله من اقتري به تقيرا او وثما والله اعلم وقوله في المكاتب يقتريه فونام فخر
 كذبه في ذمته ان يكون له مال في ربه فيه مما اصابه من تجارة او غنمه او غير ذلك الا ان يكون من كتب يبره وليس
 للمع من امان بل خروء كذا الاثر وضاح وزله في رواية ابن باز فخر عجز وعلمه اختص كثير من المختصين منه هب
 بغض الشيوخ الى اعتقاده هذه الفقرة وقال من يسه ان كتب يبره داخل في الكتابة مثل كسبه بغض عجزه عنها
 وليس هذا اقله وقال يحتزن كل كاتب في حال الكتابة فهو للمعنا بمنزلة فوايد لا تميز دار
 ممنوعا منه ماله وناله فيه وما كان بعد العجز ولا شقة المعزما فيه وقال ابو عمران فخر عجزه اخلصا مخنونا
 وفي ذلك من يسه ومن يسه الضبح واثر الفاسح يقول خذاه وان يسه اما يكون في ماله ودمته واما كسبه فلا وصوبه
 فخر انه يكاتبه علم ما يكتب به لانه مما ليس لغرمائه احز منه وفريكون الكسب هنا علم ما كسبه
 من تجارة او غنم او ماله او كسبه كان بكماله كسب واشترى بقوله من خراجه وكسبه يبره فخر
 جعل الخراج غير كسب الير

- وبقائه مع الكسب المتعمد بشك الشبهات المستبعدة على كسب
 المروية والمخلصة وتغيير من الماينة شرح غريب كالماتناويان
 اختلاف راياتنا واصلاح الغلطة الواقعة من بغض راياتنا فليس فيه
 الفاسد الاقناع اي الفضل عياض من موسى عياض النجيب المثلثي
 رضي الله عنه وفي ذلك في الثاني عشر لشمس رضان المعنع الملبس الفقير
 من عام ثلاثة وتسعين وسبع مائة وكتبه بخلاير العافية بربيه فوضي
 حررها الله تعالى العنبر الفقير المغترب بالترتب والتفصيل الراعي في عبور
 الكلام مع في معجزة محمد بن يوسف بن محمد بن محمد الفيسج الصبا في الشئ
 بالعقل الحبيب لله به وعظم له ولوالديه ولا حية ومن نقل خلكه هذا وتلجعه
 ودعاه بما نطق الله على المانة ولجميع المسلمين وعلى الله عز وجل وعلى النبي

العصبة بفسامة مبهومة انه لو كان ثبات لكان لماله من العجوة والنقصه وفيل انه اهل اذا كان النساء يحزن الميراث وينهون
بعدمون العصبة لمصلحة البنت والاخت فلا عجبوا لا باجتماع من الاقرب من النساء والعصبة اذا كان بفسامة وان كان ببقية
فلا كلام للعصبة مع البنات في ذلك في عفووا لاقتل وحملوا المصلحة والجواب على مصلحة البنت والاخت خاصة والى
هوانه هب عن الحق وعينه وقال بغير الاقرب لمصلحة اما ان كان لاناك بنات واخوات يحزن الميراث باجتماعهم وثبت الميراث
ببقية فلا حظ للعصبة معهم في عفووا لاقتل واما ان ثبت بفسامة فيعده لثقل قول ان احسن ما في المرونة ان لا
يكون الا باجتماعهم وان من فله بالدم كان له والثاني ما في العتية من جماع عيسى عنه ان العصبة احق بالقيام والعفو
واما ان كانوا بنات واخوات واخوات وعصبة ير من لا يحزن عن الميراث فيعده لثالثه اقول من رتبته في المرونة
المشهور اعفوا لا باجتماع من جميعهم ومن فله بالدم كان ببقية او بفسامة الثاني من رتبته في جماع عيسى
في العتية البقر من بنات الفسامة والبقية على ما تقدم او لا في الوجه الثالث رواية مكي وعبر المذهب عن قوله
انه ان كانت بنات بالنساء اول بالعجوة والدم وان كان بفسامة فلا عفووا لا باجتماعهم ومن فله بالدم هو اول وحكي
اخر الفصل عن قوله انه لا من دخل النساء في الميراث جملة والنساء الا في الميراث على المشهور عن بنات بنات مكية
من بنات بنات بنات البنات والبنات الذكور وان سئل عن بنات بنات البنات والبنات الذكور وان سئل عن بنات بنات البنات والبنات الذكور
من اي اهل الفسامة لما الفسامة بالدم والبنات والبنات الذكور وان سئل عن بنات بنات البنات والبنات الذكور
اهل الفسامة انه ليس لهم عصبة تغفل عنهم واقل جزية يفعلون عنه والمناسبات المختلفة من مسائل الفرائد الميراث
المشتمل على بربع الفسامة ثابتة في كثير من النسخ وكانت ثابتة في كتب ابن عتاب وكتب عليهما لم يقرأها يحزن
وقرأها ابن وضاح وكانت ثابتة في كتب ابن المراكبي وقرأها على ابن عتاب **وقوله** ذهبت اي ركت برجلها
الى جلد ونهبت برجلها مثله وفيها هو ضرب ما برجلها الارض وده بعماله ما وافقها ومنه يعبر بذكر الاداء به وكرونت
عصت **وقوله** ان الميراث لم يحتمل شيئا اي لم يعمله بها ولا سبب الا بها شيئا بقوله من اجله **وقوله** انه اوفى به ابنته
في كبر من المسلمين حيث لا يجوز له ضمن مغنا جعله لها موقفا ولو كان اتم انزل عنها او اوفى بها وهو راب عليهما ما
حاشيت ليشي منته شيئا ولا يحمل عليهما منه شيئا ان كل كبروا وامام باب ما او نزل الصلاة في المنبر او وقف
بما عجزت اب الامير كلب الماذن او اوفى بها حتى يخرج من عمره فما اصابه حينئذ لم يحسن كذا في كتب كبر الدون منحو
ما ذكرناه وقال ابو عمران مغنا او فيها حيث لا يجوز له لخص الطريق ولو كان في بناء الطريق او ما عجز من كبر من المسلمين ولا
ضمان عليه **وقوله** حينئذ من خير الناس بغير محرم عليه الصلاة والملاح فقال ابو بكر بن عمر في حديثه عنهما قال
اؤيه لثقله كرايه اكثر النسخ وعلمه اختص ما اشرع ولم يكن في كتب ابن عتاب ولا في كتب ابن المراكبي
مع عمرو في حاشية كتب ابن عتاب لم يكن في كتب ابن وضاح ولا في كتب ابن عجز وفي بعض النسخ ابو بكر وهو قال يحزن
يريد مع عمرو هذا الاختلاف في تفصيله على من عراهما عن اهل النسبة والجماعة ولا يفضي الى ان علي بن عمرو ما
جاء الاختلاف الروايات في اثبات ذلك في الكتب وسماعه منه وفي ما عاين بعض ذلك لا في غيره وذكر له رواية
وعمر لا تقتضي التثنية مع انه يكره ان يقتضي في اثباته من غير ما في التفاضل في انفسه على ما علمه
انما جاء لقال عليه السلام خير من غيره فيكون له على الجملة مع هو متفاضل في نفسه واما قوله في علي وعثمان قال
ما ذكرنا احرام من اقصى به بعض الميراث على صاحبه ونرا الكف عنه ما هو اقول ما ترون من ذلك هذا وفي غيره وعنه ايضا
وهو المشهور عنه تغريم عثمان والدم عليه الميراث والتمسك بالناس انهم في الفضيلة على ترتيبهم في الخلافة
واختلاف في تأويل قوله هاتين من جعله له من هاتين اخر واختلاف في قوله في النسبة ومنهم من قال ان النسبة عنهما
لاجل اختلاف الناس في التشيع فيهما فزادوا التحارب والتعصب بينهما حتى يمتلئ الناس بعمالي وشيعي فكان من هو

١
٢

